



جمهورية العراق

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة القادسية / كلية الآداب

قسم علم الاجتماع / الدراسات العليا

الجريمة الإلكترونية والعنف الرمزي

(دراسة سوسيولوجية في مدينة الحلة)

رسالة ماجستير تقدمت بها الطالبة

ريام نسيم حسين

إلى مجلس كلية الآداب، جامعة القادسية، وهي جزء من

متطلبات نيل شهادة الماجستير في علم الاجتماع

بإشراف

أ. د ثائر رحيم كاظم

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لَا يَسْخَرُوا قَوْمٌ مِنْ قَوْمٍ عَسَىٰ أَنْ
يَكُونُوا خَيْرًا مِنْهُمْ وَلَا نِسَاءٌ مِنْ نِسَاءِ عَسَىٰ أَنْ يَكُنَّ
خَيْرًا مِنْهُمْ وَلَا تَلْمِزُوا أَنْفُسَكُمْ وَلَا تَنَابَزُوا بِالْأَلْقَابِ بِئْسَ الْأَسْمُ
الْفُسُوقُ بَعْدَ الْإِيمَانِ وَمَنْ لَمْ يَتُبْ فَأُولَٰئِكَ هُمُ الظَّالِمُونَ﴾

صَدَقَ اللَّهُ الْعَلِيُّ الْعَظِيمُ

(سورة الحجرات، الآية ١١)

إقرار المشرف

أشهد أن إعداد هذه الرسالة الموسومة **(الجريمة الإلكترونية والعنف الرمزي: دراسة سوسيولوجية في مدينة الحلة)** المقدمة من الطالبة **(ريام نسيم حسين)** قد جرى تحت إشرافي في جامعة القادسية - كلية الآداب، وهي جزء من متطلبات نيل شهادة الماجستير في علم الاجتماع، وأوصي بمناقشتها.



التوقيع:

أ.د. فائز رحيم كاظم

التاريخ: / / ٢٠٢٦

إقرار رئيس القسم

بناءً على التوصيات المتوافرة لدي، أرشح هذه الرسالة للمناقشة



التوقيع:

أ.د. مؤيد فاهم محسن

رئيس قسم علم الاجتماع

التاريخ: / / ٢٠٢٦

إقرار الخبير اللغوي

أشهد أن هذه الرسالة الموسومة (الجريمة الإلكترونية والعنف الرمزي:
دراسة سوسيولوجية في مدينة الحلة) المقدمة من الطالبة (ريام نسيم
حسين) في جامعة القادسية كلية الآداب قسم علم الاجتماع، قد تمت مراجعتها من
الناحية اللغوية وتصحيح ما ورد فيها من أخطاء لغوية وتعبيرية، وبذلك أصبحت
الرسالة مؤهلة للمناقشة.



التوقيع:

أ.م.د. نادية سالم عيسى

التاريخ: ٢٠٢٦ / /

اقرار لجنة مناقشة رسالة الماجستير



جامعة القادسية / كلية الآداب
الدراسات العليا

نقر اننا اعضاء لجنة مناقشة طالب الماجستير: ريام نسيم حسين

قسم: علم الاجتماع اطلعنا على التصحيحات والتعديلات التي تم اجرائها من

قبل الطالب والتي تم اقرارها في المناقشة من قبلنا فهي جديرة بدرجة ميدم د' عال في

علم الاجتماع وعليه وقعنا.

اعضاء لجنة المناقشة:

ت	الاسم	اللقب العلمي	التوقيع	الصفة
1	د. م. د. بسندى نجاح يلوسا	استاذ مساعد		رئيسا
2	د. م. د. اسنا عباس خزان	استاذ مساعد		عضوا
3	د. م. د. هند تاشم كزاز	استاذ مساعد		عضوا
4	د. م. د. تاشم كزاز	استاذ		عضوا ومشرفاً

صادق مجلس كلية الآداب / جامعة القادسية على قرار اللجنة

أ.د. نبيل عمران موسى

العميد

٢٠٢٦ / ٩ / ١٦

الإهداء

إلى سدنة المجد وخلود الوطن ... إلى أرواح شهداء العراق الأبرار جميعاً، الذين صاغوا من نجيع دمائهم الزكية أبجدية الشرف، وسطّروا أروع معاني التضحية والفداء، فجعلوا من حب الوطن عقيدة راسخة تُروى في وجدان الأجيال.. وأخص بالذكر من تشرف التاريخ بذكراهم، شهداء ملحمة سبايكر الأليمة، وشهداء الحشد الشعبي الأبطال.. وإلى مهج قلبي وأقمار حياتي، إخوتي الشهداء: ((محمد عبد العظيم حسين)) و ((أحمد عبد العظيم حسين)) و ((علي نسيم حسين)) يا من وهبتم أرواحكم الطاهرة فداء لأرض العراق وكرامته ووحدته، فكنتم المنارات التي تضيء دروب الشجاعة والصبر والإيثار، إلى كل شهيد ارتقى ليبقى الوطن شامخاً عزيزاً، وإلى كل روح طاهرة سكنت ذاكرة الوجود، أهدي هذا الجهد المتواضع عرفاناً بتضحياتكم التي لا تحد، ووفاء لذكراكم التي لا تموت، فقد خلدتم أسماءكم بالدم والبارود، وجعلتم من التضحية عنواناً أبدياً للمجد والكرامة.

إلى ينابيع العطاء والوجود .. إلى والدي العزيز يا مصدر قوتي وملاذي الآمن في مسيرتي العلمية والحياتية، يا من غرس في نفسي حب المعرفة، ومنحني الثقة والعزيمة، وكان وما يزال السند الذي أتكئ عليه كلما مالت الخطى.

إلى أُمي الحبيبة إلى التي آمنت بي قبل الجميع، وكانت دعواتها في غسق الدجى ترافقني في كل خطوة، وكان دعمها المعنوي واحة تظللني وتخفف عني مشقة الطريق.. لك يا أُمي كل الحب الذي يعجز الكون عن استيعابه، وجزيل الامتنان.

إلى (أُمي) أم زوجي الكريمة إلى الروح الطيبة التي غمرتني بعطفها، وجعلت من بيتها ملاذاً لراحتي لتوفر لي الوقت والجهد في مسيرتي العلمية، إلى من كانت دعواتها المباركة طوق نجاة لم ينقطع يوماً.. شكراً لنبل عطائك.

إلى شركاء الحلم والحياة ... إلى زوجي الحبيب يا من آمن بي وبقدراتي حين تعاظمت الصعاب، وكنت خير سند وعون لي طوال هذه المسيرة الشاقة.. شكراً لأنك تحملت انشغالي وتقصيري بصبر محب، وساندت طموحي في كل مراحل إنجاز هذا العمل.. أنت شريك النجاح ورفيق الدرب.

إلى إخوتي الأعزاء (امير – مصطفى – زينب) يا من شاركتُموني لحظات التعب والأمل، وكنتم مصدر فخري وسعادتني، والدافع الأجل للاستمرار والتميز.

إلى براعم قلبي وأغلى ما أملك، أبنائي الأعزاء (علي – ميار) أنتم الضياء الذي يبدد العتمة، والابتسامة التي تنسيني عناء السهر.

ريام

الشكرُ والعرفانُ

إلى من يبتدئ بفضلُه الثناء، وتستفتح بجميل صنعه آيات الشكر، إلى رب الأرباب ومسبب الأسباب، الله جل جلاله وعظم ثناؤه، حمداً يوافي نعمه الكثار، وشكراً يليق بجلال وجهه وعظيم سلطانه، الذي أنار الدرب، ومنح القوة، ويسر العسير حتى استوى هذا الجهد قائماً على سوقه.

ومن نبع التوحيد إلى مرافئ الرحمة المهداة، أرفع أسمى آيات الصلاة والسلام والتسليم، إلى مقام الرسول الأعظم، والنبي الأكرم، محمد بن عبد الله (صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ وَسَلَّمَ)، سراج البشرية وهاديها، وإلى آل بيته الأطهار، ميامين الهدى ومصابيح الدجى، الذين أذهب الله عنهم الرجس وطهرهم تطهيراً، فبأنوارهم نهتدي، وبنهجهم العظيم نستنير في دروب العلم والحياة.

إلى منار العلم وبوصلة التوجيه، إلى الأستاذ الفاضل والقامة الأكاديمية السامقة، الأستاذ الدكتور (ثائر رحيم كاظم) المحترم، لو كان للشكر وجه يرى، لكان ملامح صبرك وسعة صدرك طوال هذه الرحلة العلمية. لقد كنت لي غيثاً معرفياً لم يشح، وسنداً فكرياً لم يمل. لم تكن مشرفاً أكاديمياً يملئ التوجيهات بحرص العالم فحسب، بل كنت الأب الروحي الذي يقلل العثرة، ويقوم المعوج، ويزرع الثقة في مواطن التردد.

أستاذي الفاضل.. إن بصماتك المنهجية ورؤيتك السوسولوجية العميقة لم تضيئ جنبات هذه الرسالة فقط، بل أعادت صياغة أدواتي الفكرية والنظرية. عاجزة هي الحروف أن تفيك حقك، وعقيمة هي الكلمات أمام فيض نبلك وكرم خلقك. فلك مني خالص الدعاء بفيض الصحة والعمر المديد، وأن يجزيك الله عني وعن العلم خير ما يجزي به العلماء الصادقين، وستبقى أستاذي الذي أفخر به ما حييت.

وأَتَقَدِّمُ بِوَافِرِ الاحترام والتقدير إلى عمادة الكلية الموقرة، وإلى رئاسة قسم علم الاجتماع،
متمثلة بجهودهم الاستثنائية في تذليل الصعاب، وخلق بيئة علمية رصينة كانت لنا ملاذاً
ودافعاً للإنجاز والتميز، وتحية إجلال وإكبار تليق بأساتذتي الأفاضل في قسم علم الاجتماع
بجامعة القادسية الذين غمروني بعلمهم ورعايتهم خلال مرحلة الماجستير، وإلى أساتذتي
الكرام في جامعة بابل الذين غرسوا فيّ بذور المعرفة الأولى في مرحلة البكالوريوس. أنتم السند
الذي اتكأت عليه تطلعاتي، وبكم يزدهر الفكر وترتقى العقول.

وأبعث بامتناني الصادق إلى جميع الزملاء والأصدقاء الذين تقاسمت معهم عناء الطريق
ولذة النجاح، وأخص بالذكر الأخ المحترم والزميل الوفي (نزار حيال)، الذي كان لنبل مواقفه
وأخوته الصادقة أثر طيب في النفس خلال هذه المسيرة.

وكل الشكر والتقدير لزملائي الموظفين الذين غمروني بدعمهم ودعائهم، وأخص بالذكر
والثناء المدير الفاضل (الأستاذ علي حميد شهيد)، الذي لم يبخل يوماً بالتوجيه والدعم،
وكان نعم القائد والمحفز لي في التوفيق بين واجبي الوظيفي وطموحي العلمي.

شُكْرًا لِلْجَمِيعِ مِنْ سُوِّدَاءِ الْقَلْبِ، وَجَعَلَ اللَّهُ خُطَاكُمْ جَمِيعًا مُسَدَّدَةً بِالْخَيْرِ وَالنُّورِ


الباحثة

الاستخلاص:

شهد مجتمع مدينة الحلة بعد عام ٢٠٠٣ انفتاحا تقنيا واسعا رافقته تحولات اجتماعية وثقافية اسهمت في بروز انماط جديدة من الانحرافات الرقمية، وفي مقدمتها الجريمة الالكترونية والعنف الرمزي الرقمي. وتتحدد مشكلة الدراسة في تحليل العلاقة بين هاتين الظاهرتين والكشف عن انعكاساتهما على النسق القيمي وفاعلية مؤسسات الضبط الاجتماعي والتشريعي في المجتمع المحلي، ولا سيما في ظل التوسع المستمر في استخدام منصات التواصل الاجتماعي وضعف الوعي الرقمي والتحديات التشريعية المرتبطة بالفضاء الالكتروني. وانطلاقا من ذلك تمثل تساؤل الدراسة في معرفة واقع انتشار الجريمة الالكترونية والعنف الرمزي الرقمي في مجتمع مدينة الحلة، وبيان اثرهما في النسق القيمي وفاعلية مؤسسات الضبط الاجتماعي والتشريعي.

وسعت الدراسة الى تحقيق مجموعة من الاهداف تمثلت في تشخيص انماط الجريمة الالكترونية والعوامل المساهمة في انتشارها، وتحليل مظاهر العنف الرمزي الرقمي واثاره النفسية والاجتماعية والسلوكية، واستكشاف اثر التحول الرقمي في النسق القيمي، وقياس فاعلية الضبط الاسري والاجتماعي في توجيه استخدام الفضاء الرقمي، وتقييم دور التشريعات القانونية والاجراءات الامنية في الحد من الانحرافات الرقمية، فضلا عن رصد اتجاهات المبحوثين عند التعرض للجريمة الالكترونية والكشف عن اسباب الابلاغ عنها او الاحجام عن ذلك.

وتتنمي الدراسة الى البحوث الوصفية، واعتمدت المنهج الوصفي التحليلي اطارا منهجيا لها، واستخدمت استمارة الاستبيان اداة لجمع البيانات، وطبقت الدراسة على عينة عرضية متاحة غير احتمالية بلغ حجمها ٤٠٠ مبحوث ومبحوثة من الشباب المستخدمين النشطين لشبكة الانترنت ومنصات التواصل الاجتماعي في مدينة الحلة، وذلك لملاءمة هذا النوع من العينات لطبيعة المجتمع المدروس وصعوبة حصر جميع مفرداته.

وتوصلت الدراسة الى عدد من النتائج، كان من ابرزها ان تزايد استخدام الهواتف الذكية ومنصات التواصل الاجتماعي، الى جانب سهولة انشاء الحسابات الوهمية وتطور اساليب الاحتيال الالكتروني، اسهم في ارتفاع معدلات الجريمة الالكترونية. كما بينت النتائج ان البطالة وفراغ الشباب يمثلان عاملين محفزين لبعض اشكال الانحراف الرقمي، وان العنف الرمزي الرقمي اصبح اكثر حضورا عبر التعليقات الساخرة والتتمر والاساءة اللفظية، مما ترتب عليه اثار نفسية واجتماعية تمثلت في القلق والعزلة الاجتماعية وتشويه السمعة. وكشفت الدراسة كذلك ان

النساء والفتيات كن من اكثر الفئات تعرضا لبعض صور الجريمة الالكترونية، كما اظهرت وجود مؤشرات على تزايد تقبل بعض اشكال العنف الرمزي الرقمي بوصفها سلوكا اعتياديا او نوعا من المزاح الالكتروني، الامر الذي يستدعي تعزيز الوعي الرقمي، وتفعيل ادوار مؤسسات الضبط الاجتماعي، وتطوير التشريعات والاجراءات القانونية لمواجهة الجرائم والانحرافات الرقمية والحد من اثارها في المجتمع.

تَبَيَّنَ الْمُحَنَوَاتِ

العنوان	الصفحة
آية قرآنية	أ
الإقرارات	ب - ت
الإهداء	ث
شكر وامثان	ج - ح
المستخلص	خ - د
تَبَيَّنَ الْمُحَنَوَاتِ	ذ - س
تَبَيَّنَ الْجَدَائِلَ	ش - ص
تَبَيَّنَ الْإِشْكَالَ	ض
المقدمة	١-٢
الباب الأول: الجانب النظري	٣-٩٧
الفصل الأول: الإطار العام للدراسة	٣-١٨
تمهيد	٣
المبحث الأول: عناصر الدراسة الرئيسية	٤-٧
أولاً: مشكلة الدراسة وتساؤلاتها	٤-٥
ثانياً: أهمية الدراسة	٥-٦
ثالثاً: أهداف الدراسة	٦-٧
المبحث الثاني: تحديد المفاهيم والمصطلحات العلمية	٧-١٨
أولاً: الجريمة	٧-٨
ثانياً: الجريمة الإلكترونية	٩-١٢
ثالثاً: العنف	١٣-١٤
رابعاً: العنف الرمزي	١٥-١٨
الفصل الثاني: الإطار المرجعي للدراسة	١٩-٣٧
تمهيد	١٩

٢٩-٢٠	المبحث الأول: نماذج من الدراسات السابقة
٢٢-٢٠	أولاً: نماذج دراسات عراقية
٢٤-٢٢	ثانياً: نماذج دراسات عربية
٢٦-٢٤	ثالثاً: نماذج دراسات أجنبية
٢٩-٢٦	رابعاً: التعقيب والمقارنة بين الدراسة الحالية والدراسات السابقة
٣٧-٣٠	المبحث الثاني: النظريات العلمية المفسرة للدراسة
٣٣-٣٠	أولاً: نظرية الصراع الاجتماعي
٣٧-٣٤	ثانياً: نظرية العنف الرمزي - بيبير بورديو
٦٧-٣٨	الفصل الثالث: الجريمة الإلكترونية وابعادها السوسولوجية والتشريعية
٣٨	تمهيد
٥٠-٣٩	المبحث الأول: التطور التاريخي للجريمة الإلكترونية وأنماطها وأسبابها الاجتماعية
٤١-٣٩	أولاً: التطور التاريخي لجرائم الإنترنت
٤٣-٤٢	ثانياً: مراحل التطور التاريخي للجريمة الإلكترونية
٤٤-٤٣	ثالثاً: العالم قبل ظهور الجريمة الإلكترونية
٤٧-٤٤	رابعاً: أنواع الجريمة الإلكترونية
٥٠-٤٨	خامساً: أسباب الجريمة الإلكترونية
٦٠-٥١	المبحث الثاني: الجريمة الإلكترونية في السياق العراقي
٥٢-٥١	أولاً: مفهوم الجريمة الإلكترونية وتطورها في العراق
٥٣-٥٢	ثانياً: صور الجريمة الإلكترونية في المجتمع العراقي
٥٥-٥٤	ثالثاً: أسباب انتشار الجريمة الإلكترونية في العراق
٥٧-٥٦	رابعاً: الآثار المترتبة على الجريمة الإلكترونية في العراق
٥٨-٥٧	خامساً: الجهود التشريعية والأمنية لمكافحة الجريمة الإلكترونية في العراق
٦٠-٥٨	سادساً: متطلبات الحد من الجريمة الإلكترونية في العراق
٦٧-٦١	المبحث الثالث: التحول الرقمي وتفكك النسق القيمي في ظل ضعف التشريعات
٩٨-٦٨	الفصل الرابع: العنف الرمزي وآلياته في الفضاء الرقمي العراقي
٦٨	تمهيد

٨١-٦٩	المبحث الأول: أدوات العنف الرمزي وإنتاج الهيمنة في البيئة الرقمية
٧٢-٦٩	أولاً: اللغة
٧٦-٧٢	ثانياً: الصورة
٨١-٧٧	ثالثاً: الهوية
٩٧-٨٢	المبحث الثاني: آليات العنف الرمزي في الفضاء الرقمي
٨٣-٨٢	أولاً: الضغط الاجتماعي
٩٠-٨٣	ثانياً: التفاعل الاجتماعي
٩٧-٩١	ثالثاً: التنمر الإلكتروني
١٧٦-٩٩	الباب الثاني: الجانب الميداني
١١١-٩٩	الفصل الخامس: الإجراءات المنهجية للدراسة الميدانية
٩٩	تمهيد
١٠٢-١٠٠	المبحث الأول: نوع ومنهج الدراسة
١٠٠	أولاً: نوع الدراسة
١٠٢-١٠٠	ثانياً: منهج الدراسة
١٠٦-١٠٢	المبحث الثاني: عينة الدراسة ومجالاتها
١٠٤-١٠٢	أولاً: عينة الدراسة
١٠٦-١٠٥	ثانياً: مجالات الدراسة
١١١-١٠٦	المبحث الثالث: أدوات جمع البيانات والوسائل الإحصائية للدراسة
١٠٩-١٠٦	أولاً: أدوات جمع البيانات
١١١-١١٠	ثانياً: الوسائل الإحصائية
١٦٤-١١٢	الفصل السادس: عرض ومناقشة نتائج الدراسة الميدانية
١١٢	تمهيد
١٢٢-١١٣	المحور الأول: البيانات الديموغرافية واستخدام الإنترنت
١٣٥-١٢٣	المحور الثاني: الجريمة الإلكترونية وأنماطها وأسبابها الاجتماعية
١٤٤-١٣٥	المحور الثالث: الجريمة الإلكترونية في السياق العراقي
١٥٣-١٤٥	المحور الرابع: أدوات العنف الرمزي وآلياته في الفضاء الرقمي

١٥٣-١٦٣	المحور الخامس: التحول الإلكتروني وتفكك النسق القيمي
١٦٥-١٧٧	الفصل السابع: نتائج الدراسة واستنتاجاتها، التوصيات والمقترحات
١٦٦-١٧١	المبحث الأول: النتائج والاستنتاجات
١٧١-١٧٤	أولاً: نتائج الدراسة
١٧١-١٧٤	ثانياً: الاستنتاجات
١٧٥-١٧٦	المبحث الثاني: التوصيات والمقترحات
١٧٥	أولاً: التوصيات
١٧٦	ثانياً: المقترحات
١٧٨-١٩٢	المراجع والمصادر
١٩٣-١٩٩	الملاحق
a-b	الخلاصة باللغة الإنكليزية

تَبَيَّنَ الْجَدْوَلُ

الصفحة	المحتوى	رقم
١٠٩	يوضح مدى اتفاق المحكمين على الاسئلة وفقرات الاستبانة	١
١١٠	يوضح معامل ثبات الاستبانة (معامل ألفا-كرونباخ)	٢
١١٣	يوضح توزيع أفراد العينة حسب متغير الجنس	٣
١١٤	يوضح توزيع أفراد العينة حسب متغير العمر	٤
١١٥	يوضح توزيع أفراد العينة حسب المستوى التعليمي	٥
١١٧	يوضح توزيع أفراد العينة حسب الحالة الاجتماعية	٦
١١٨	يوضح توزيع أفراد العينة حسب متغير المهنة	٧
١١٩	يوضح توزيع أفراد العينة حسب عدد ساعات استخدام الانترنت يومياً	٨
١٢١	يوضح توزيع أفراد العينة حسب أكثر منصة يتم استخدامها	٩
١٢٢	جدول تسلسل مرتبي يوضح دوافع استخدام وسائل التواصل الاجتماعي وفقاً للأهمية	١٠
١٢٣	يوضح توزيع أفراد العينة حسب التعرض لجريمة الكترونية	١١
١٢٤	جدول تسلسل مرتبي يوضح نوع الجريمة الإلكترونية التي تعرض لها أفراد العينة	١٢
١٢٥	يوضح توزيع أفراد العينة حسب اعتقادهم بشأن تزايد الجريمة الإلكترونية في مدينة الحلة	١٣
١٢٦	جدول تسلسل مرتبي يوضح العوامل المسؤولة عن انتشار الجرائم الإلكترونية في المجتمع	١٤
١٢٧	جدول تسلسل مرتبي يوضح أشكال العنف الرمزي الأكثر شيوعاً في الفضاء الرقمي في الحلة	١٥
١٢٨	يوضح توزيع العينة حسب رؤيتهم لقلة التوعية الأسرية كعامل مؤثر في زيادة المخاطر الإلكترونية	١٦
١٢٩	جدول تسلسل مرتبي يوضح أهم أسباب ضعف التوعية الأسرية في زيادة المخاطر الإلكترونية	١٧
١٣٠	يوضح توزيع أفراد العينة حسب رؤيتهم لدور الفقر في انتشار الجريمة الإلكترونية	١٨
١٣١	يوضح دور الحسابات الوهمية في زيادة الجريمة الإلكترونية	١٩
١٣٢	يوضح مدى الثقة بقدرة الأجهزة الأمنية على الحد من الجريمة الإلكترونية	٢٠
١٣٣	يوضح الموقف السلوكي للمبحوثين تجاه الإبلاغ عن الجرائم الإلكترونية	٢١
١٣٣	جدول تسلسل مرتبي يوضح أسباب عدم الإبلاغ عن الجرائم الإلكترونية لدى المبحوثين	٢٢
١٣٤	يوضح الفئة الأكثر استهدافاً بالجرائم الإلكترونية من وجهة نظر مجتمع الدراسة	٢٣
١٣٥	يوضح مستوى معرفة المبحوثين بالتشريعات الخاصة بالجرائم الإلكترونية في العراق	٢٤
١٣٦	يوضح تقييم المبحوثين لمدى كفاية التشريعات القانونية الحالية	٢٥
١٣٧	يوضح مساهمة ضعف تطبيق القانون في تشجيع الجناة	٢٦
١٣٨	يوضح أثر بطئ الإجراءات في تنازل الضحايا	٢٧
١٣٩	يوضح دور وسائل الإعلام العراقية في التوعية بمخاطر الجريمة الإلكترونية	٢٨

٢٩	يوضح دور العادات والتقاليد في منع الضحايا من الإبلاغ عن الجرائم الإلكترونية	١٤٠
٣٥	جدول تسلسل مرتبي يوضح ترتيب العوامل الاجتماعية الأكثر تأثيراً في امتناع الضحايا عن الإبلاغ عن الجرائم الإلكترونية	١٤١
٣٦	يوضح أثر ضعف الثقافة الرقمية لدى الشباب في زيادة عدد ضحايا الجرائم الإلكترونية	١٤٢
٣٧	يوضح آراء الباحثين حول مدى تعرض النساء للابتزاز الإلكتروني مقارنة بالرجال	١٤٢
٣٣	جدول تسلسل مرتبي يوضح ترتيب معوقات الحد من الجريمة الإلكترونية في العراق وفقاً لأهميتها من وجهة نظر الباحثين	١٤٣
٣٤	يوضح مدى تعرض الباحثين للإساءة اللفظية أو النفسية عبر الإنترنت	١٤٥
٣٥	جدول تسلسل مرتبي يوضح أبرز إشكال الإساءة اللفظية أو النفسية عبر الإنترنت التي تعرض لها الباحثون	١٤٦
٣٦	يوضح دور الفبركة والاجتزاء في تشويه سمعة الأفراد	١٤٧
٣٧	يوضح تصنيف التعليقات والميمز الساخرة كعنف رمزي	١٤٨
٣٨	جدول تسلسل مرتبي يوضح الوسائل الأكثر استخداماً في ممارسة العنف الرمزي في الحلة	١٤٩
٣٩	جدول تسلسل مرتبي يوضح الآثار المترتبة على العنف الرمزي من وجهة نظر العينة	١٥٠
٤٥	جدول تسلسل مرتبي يوضح ترتيب الفئات الأكثر استهدافاً بالعنف الرمزي الرقمي	١٥١
٤٦	جدول تسلسل مرتبي يوضح الدوافع الرئيسية وراء ممارسة الأفراد للعنف الرمزي في الفضاء الرقمي	١٥٢
٤٧	يوضح آراء الباحثين حول مدى تأثير التحول الإلكتروني في تغيير منظومة القيم الاجتماعية	١٥٣
٤٣	يوضح آراء الباحثين حول مدى تقليل التحول الإلكتروني من احترام الخصوصية	١٥٥
٤٤	يوضح آراء الباحثين حول مدى قبول العنف الرمزي الرقمي اجتماعياً في بيئة مدينة الحلة	١٥٦
٤٥	جدول تسلسل مرتبي يوضح العوامل المؤثرة في تراجع الضبط الاجتماعي داخل الفضاء الرقمي	١٥٧
٤٦	جدول تسلسل مرتبي يوضح ترتيب الآثار المترتبة على طغيان العلاقات الافتراضية على الروابط الواقعية	١٥٨
٤٧	يوضح آراء الباحثين حول طبيعة تأثير التحول الإلكتروني على القيم الاجتماعية	١٥٩
٤٨	يوضح آراء الباحثين حول قدرة الأسرة على تحقيق الضبط القيمي في العصر الرقمي	١٦٠
٤٩	جدول تسلسل مرتبي يوضح الإجراءات المقترحة للحد من تفكك نسق القيم في الفضاء الرقمي	١٦١
٥٥	يوضح آراء الباحثين حول المؤسسة الأكثر تأثيراً في مواجهة العنف الرمزي الناتج عن الجريمة الإلكترونية	١٦٢

تَبَيُّنُ الْأَشْكَالِ

الصفحة	العنوان	ت
١١٣	يوضح توزيع أفراد العينة حسب متغير الجنس	١
١١٥	يوضح توزيع أفراد العينة حسب العمر	٢
١١٦	يوضح توزيع أفراد العينة حسب المستوى التعليمي	٣
١١٧	يوضح توزيع أفراد العينة حسب الحالة الاجتماعية	٤
١١٩	يوضح توزيع أفراد العينة حسب متغير المهنة	٥
١٢٠	يوضح توزيع أفراد العينة حسب عدد ساعات استخدام الانترنت يومياً	٦

المقدمة

المقدمة:

يشهد العالم المعاصر تحولات بنوية متسارعة ناتجة عن الثورة الرقمية والتطور التكنولوجي الهائل في وسائل الاتصال والمعلوماتية. هذا التحول الرقمي الشامل لم يقتصر على الجوانب التقنية والآلية فحسب بل امتد عميقا ليعيد تشكيل العلاقات الاجتماعية والروابط الثقافية والبنى المؤسسية داخل المجتمعات الإنسانية. ومع ظهور الفضاء السيبراني كبيئة بديلة وموازية للتفاعل اليومي برزت أشكال جديدة ومتطورة من الانحرافات والظواهر السلبية التي باتت تهدد استقرار النظم الاجتماعية وفي مقدمتها الجريمة الإلكترونية. إن هذه الجرائم المستحدثة لم تعد تقتصر على عمليات القرصنة التقنية أو السرقات المالية التقليدية بل اتخذت أبعادا سوسيولوجية ونفسية وثقافية معقدة ترتبط بشكل وثيق بإنتاج وإعادة إنتاج آليات الهيمنة والسيطرة والضبط الاجتماعي داخل البيئات الافتراضية.

من هذا المنطلق المعرفي تتقاطع الجريمة الإلكترونية مع مفهوم العنف الرمزي بوصفه أداة غير مرئية ولينة تفرض عن طريقها أنماط من القهر والتبعية الثقافية والاجتماعية عبر قنوات البيئة الرقمية، ويتجلى هذا العنف غير المادي في الفضاء الافتراضي عن طريق وسائط متعددة أبرزها اللغة التعبيرية والصورة البصرية وصناعة الهويات الرقمية الزائفة فضلا عن ممارسة الضغوط النفسية والتتمر الإلكتروني وهي آليات تسهم في تفكيك المنظومة القيمية والأخلاقية السائدة، ويكتسب هذا الموضوع أهمية استثنائية بالغة في المجتمع العراقي الذي يمر بمرحلة انتقال ديمقراطي حرج وافتتاح تكنولوجي مفاجئ ترافقا مع ضعف واضح في البيئة التشريعية والقانونية الرادعة والمواكبة للتطور التقني مما جعل الأفراد والمؤسسات عرضة لتهديدات مستمرة تمس نسيجهم الاجتماعي وتماسكهم القيمي.

بناء على ذلك تأتي هذه الدراسة الميدانية في مدينة الحلة لتبحث في واقع الجريمة الإلكترونية وعلاقتها الجدلية بالعنف الرمزي محاولة تسليط الضوء على الأبعاد السوسيولوجية والتشريعية والأمنية لهذه الظاهرة المعاصرة، وتسعى الدراسة بجدية إلى رصد وتحليل الآليات الخفية التي يمارس بها العنف الرمزي عبر الشبكة العنكبوتية وتفكيك الأسباب (الاجتماعية والاقتصادية) الكامنة وراء انتشار الجرائم الرقمية وتحديد آثارها المباشرة على النسق القيمي للمجتمع المحلي في مدينة الحلة.

إن فهم هذه الديناميكيات المتشابكة وتفكيك بنيتها المعرفية والميدانية يعدان خطوة أساسية ومحورية لتمكين المؤسسات الأمنية والتربوية والتشريعية من صياغة استراتيجيات وطنية شاملة وسياسات وقائية ناجعة

مقدمة الدراسة :

تهدف إلى الحد من المخاطر الرقمية وحماية السلم الأهلي والاستقرار المجتمعي في مواجهة تحديات العصر الرقمي المتعاطمة.

ويتأسس البناء المنهجي لهذه الدراسة على باين رئيسيين ينقسم كل منهما إلى فصول ومباحث متكاملة تعكس التمازج بين النظرية والتطبيق الميداني.

ينطلق الباب الأول المخصص للجانب النظري بالفصل الأول لتحديد الإطار العام للدراسة متمثلاً في مشكلتها وتساولاتها وأهميتها العلمية والتطبيقية وأهدافها المبتغاة مع التحديد الدقيق لمفاهيم الجريمة الإلكترونية والعنف الرمزي. يليه الفصل الثاني الذي يستعرض الإطار المرجعي من خلال رصد نماذج لدراسات سابقة عراقية وعربية وأجنبية والتعقيب عليها وبيان النظريات العلمية المفسرة والمتمثلة بنظرية الصراع الاجتماعي ونظرية العنف الرمزي لبيير بورديو.

ثم يأتي الفصل الثالث لبحث في الأبعاد السوسولوجية والتشريعية للجريمة الإلكترونية عبر تتبع تطورها التاريخي وأنواعها وأسبابها الاجتماعية مع التركيز على خصوصية السياق العراقي من حيث الصور والآثار والجهود التشريعية ومتطلبات الحد منها وعلاقة التحول الرقمي بتفكك النسق القيمي. ويختتم الجانب النظري بالفصل الرابع الذي يفكك أدوات وآليات العنف الرمزي في الفضاء الرقمي العراقي المتمثلة في اللغة والصورة والهوية والضغط الاجتماعي والتفاعل والتثمر الإلكتروني.

أما الباب الثاني فينتقل بالدراسة إلى جانبها التطبيقي الميداني مستهلاً بالفصل الخامس الذي يعالج الإجراءات المنهجية من حيث تحديد نوع الدراسة ومنهجها العلمي وتفصيل مجالاتها وعينتها البشرية في مدينة الحلة فضلاً عن استعراض أدوات جمع البيانات والوسائل الإحصائية المعتمدة في التحليل.

ويعقب ذلك الفصل السادس الذي يمثل جوهر العمل التطبيقي لعرض ومناقشة نتائج الدراسة الميدانية عبر خمسة محاور أساسية تشمل البيانات الديموغرافية والأنماط الجرمية وخصوصية السياق العراقي وآليات العنف الرمزي ومدى تفكك النسق القيمي لدى العينة المبحوثة في مجتمع مدينة الحلة.

وصولا إلى الفصل السابع والأخير الذي يتوج الدراسة بتقديم النتائج الكمية والاستنتاجات السوسولوجية العامة وصياغة التوصيات الإجرائية الموجهة للمؤسسات المعنية والمقترحات البحثية المستقبلية، لتنتهي الرسالة ككل بقائمة المصادر والمراجع والملاحق المعتمدة ثم الخلاصة الوافية باللغة الإنكليزية.

البَابُ الْأَوَّلُ

الْجَانِبُ النَّظَرِيُّ

الفصل الأول

الإطار العام للدراسة

تمهيد

المبحث الأول: عناصر الدراسة الرئيسية

أولاً: مشكلة الدراسة وتساؤلاتها

ثانياً: أهمية الدراسة

ثالثاً: أهداف الدراسة

المبحث الثاني: تحديد المفاهيم والمصطلحات العلمية

أولاً: الجريمة

ثانياً: الجريمة الإلكترونية

ثالثاً: العنف

رابعاً: العنف الرمزي

تمهيد:

يمثل الإطار العام للدراسة الحجر الأساس والبنية التوجيهية الكبرى لأي بحث سوسيولوجي رصين، إذ يسهم في ضبط المسارات المنهجية والنظرية الكفيلة بنقل الظاهرة المدروسة من سياقها الهلامي المشاهد إلى فضاء التحليل العلمي المنضبط. وتتضاعف أهمية هذا البناء التأسيسي عند التعاطي مع ظواهر سائلة ومستحدثة ترتبط بالفضاء السيبراني وتأثيراته المتسارعة على بنية المجتمع المحلي كما هو الحال في دراسة التداخل البنيوي بين الجريمة الإلكترونية بمظاهرها المادية والعنف الرمزي بآلياته الناعمة والخفية داخل مجتمع مدينة الحلة.

يستهدف هذا الفصل صياغة الركائز الجوهرية التي تمنح الدراسة هويتها العلمية وتحدد معالمها الميدانية عن طريق مبحثين متكاملين، حيث يركز المبحث الأول على تحديد عناصر الدراسة الرئيسية مستهلاً بتشخيص مشكلة الدراسة وتفكيكها سوسيولوجياً لرصد واقع الانحراف الرقمي ثم تتبعها بلورة تساؤلات محكمة تتبثق منها أهداف دقيقة ومتناغمة تقيس أبعاد الظاهرة بالتطابق مع محاور استمارة الاستبيان وصولاً إلى صياغة الأهمية العلمية والعملية المترتبة على معالجة هذا الموضوع. بينما يتناول المبحث الثاني الانتقال نحو التحديد الاصطلاحي والتحليل السوسيولوجي للمفاهيم والمصطلحات العلمية الأساسية الموجهة لحركة الدراسة وبناء على ذلك يشكل هذا الفصل الخريطة التأسيسية التي تضمن تماسك الدراسة وتكامل فصولها النظرية والتطبيقية اللاحقة.

المبحث الأول

عناصر الدراسة الرئيسية

أولاً: مشكلة الدراسة وتساولاتها

شهد المجتمع العراقي عموماً ومجتمع مدينة الحلة خصوصاً بعد عام (٢٠٠٣) انفتاحاً تقنياً هائلاً وغير موجه في وسائل الاتصال وتكنولوجيا المعلومات وإذا كان هذا التحول الرقمي قد أتاح قنوات واسعة للتواصل فإنه أفرز في الوقت نفسه أنماطاً مستحدثة ووسائلاً من الانحرافات والممارسات غير الواعية. وفي مقدمة هذه التحديات تبرز الجريمة الإلكترونية والعنف الرمزي كظواهر سوسيولوجية معقدة تعيد إنتاج صراعات الواقع وبنى القوة التقليدية داخل الفضاء الافتراضي.

وتتبلور مشكلة الدراسة الحالية في رصد وتفكيك التداخل البنوي بين الجريمة الإلكترونية بمظاهرها المادية كالابتزاز والاحتيال المالي واختراق الحسابات وبين العنف الرمزي بوصفه آلية قمع ناعمة وغير فيزيائية تمارس عبر اللغة والصورة والرموز الرقمية لفرض الهيمنة وتهميش الضحايا واضطهادهم معنوياً. وتكمن الخطورة البالغة في مجتمع مدينة الحلة في أن العنف الرمزي الرقمي المتمثل في السخرية الإلكترونية والتتمر والوصم الاجتماعي والتشهير بالسمعة العائلية بدأ يكتسب قبولاً اجتماعياً تدريجياً وينظر إليه كضرب من الترفيه أو المزاح الساخر مما يؤدي إلى استبطان الضحايا لهذه الهيمنة وخضوعهم لها دون وعي كامل بخطورتها.

ويتفاقم هذا الوضع السلوكي المأزوم في ظل وجود فجوات تنظيمية واضحة إذ يتزامن الانتقال المتسارع نحو الرقمنة مع فراغ تشريعي وضعف في آليات الردع القانوني الصارم يضاف إلى ذلك تراجع أدوار مؤسسات الضبط الاجتماعي التقليدية ولا سيما الأسرة التي تعاني من ضعف التوعية والرقابة نتيجة اتساع فجوة الأجيال ونقص المعرفة الرقمية لدى أولياء الأمور. هذا الاختلال البنوي يهدد بتفكك واضطراب النسق القيمي التقليدي في مدينة الحلة مستغلاً مرونة الهوية الافتراضية وسهولة التخفي خلف الحسابات الوهمية لتمير عمليات التسقيط المعنوي والوصم والابتزاز وبناء على هذا الطرح تسعى هذه الدراسة الميدانية إلى كشف آليات هذه الهيمنة الخفية وتشخيص واقع التفاعل الرقمي في مجتمع الحلة.

وعلى الرغم من تصاعد الاهتمام العلمي عربيا ودوليا بدراسة الجريمة الإلكترونية والعنف الرمزي كلا على حدة، لا تزال المكتبة السوسيولوجية العراقية تفتقر إلى دراسات ميدانية تعالج هذا التداخل بوصفه ظاهرة واحدة مركبة، لا سيما في مجتمعات محلية محافظة كمجتمع الحلة، حيث تتقاطع حساسية الشرف والسمعة مع سرعة انتشار المحتوى الرقمي، بما يجعل استمرار هذه الفجوة المعرفية تهديدا لا يمس أمن الأفراد الرقمي فحسب، بل يمس بنية الثقة الاجتماعية ذاتها التي يقوم عليها النسق القيمي المحلي.

وتأسيسا على ما تقدم يمكن صياغة مشكلة الدراسة في التساؤل الرئيس الآتي: (ما واقع انتشار الجريمة الإلكترونية والعنف الرمزي الرقمي في مجتمع مدينة الحلة وما أثرهما في النسق القيمي وفي فاعلية مؤسسات الضبط الاجتماعي والتشريعي؟). وينبثق من هذا التساؤل الرئيسي ثلاثة تساؤلات فرعية:

١. ما الأنماط والأشكال المستحدثة للجريمة الإلكترونية والعنف الرمزي الرقمي في مدينة الحلة، وما درجة تفاوت شيوعها بين صور السخرية والتتمر الإلكتروني، والتهديد بكشف الخصوصيات، والإقصاء الرقمي، والتشهير بالسمعة العائلية (الوصم الاجتماعي)، وما الدوافع والعوامل الاجتماعية المؤدية لانتشارها؟.
٢. كيف يؤثر التحول الإلكتروني والفضاء الرقمي على النسق القيمي والروابط الواقعية في مجتمع الحلة وهل تراجع دور الضبط الأسري التقليدي في توجيه سلوك الأفراد سيبرانيا؟.
٣. ما مدى فاعلية المؤسسات الاجتماعية والأمنية والأطر التشريعية القائمة في العراق في مواجهة الجريمة الإلكترونية والحد من ممارسات العنف الرمزي الرقمي؟.

ثانيا: أهمية الدراسة

ترتبط أهمية أي دراسة سوسيولوجية بمدى قدرتها على تجسير الفجوة بين الطرح النظري والواقع الميداني، وتتوزع أهمية هذه الدراسة بين بعدين متكاملين، نظري وتطبيقي، على النحو الآتي:

(١) الأهمية العلمية النظرية:

تكتسب هذه الدراسة أهميتها العلمية من خلال سعيها الجاد إلى إثراء المكتبة السوسيولوجية العراقية والعربية ببحث علمي يربط بين الجريمة الإلكترونية كطبيعة مادية إجرامية والعنف الرمزي كآلية سوسيولوجية معقدة حيث توفر الدراسة إطارا نظريا ومفاهيميا محكما يفسر كيفية تحول شبكات التواصل الاجتماعي من بيئات تقنية محايدة إلى حقول افتراضية لإعادة إنتاج

الهيمنة والصراعات الواقعية والتسقيط المعنوي. كما تبرز أهمية الدراسة في تقديم قراءة سوسيولوجية تعتمد على دمج المقاربات النظرية الحديثة ونظريات الصراع الاجتماعي لتفكيك أبعاد السلوك الرقمي المستحدث ومحاولة فهم كيفية تشكل القوة وتوزيعها داخل الفضاء السبراني لمجتمع مدينة الحلة مما يسهم في توفير قاعدة بيانات ومؤشرات إحصائية علمية وميدانية جديدة يمكن أن يستعين بها الباحثون وطلبة الدراسات العليا في مجالات: علم الاجتماع، وعلم الجريمة وعلم النفس الاجتماعي، لفتح آفاق لبحوث مستقبلية تعنى بالانحراف الرقمي.

(٢) الأهمية العملية التطبيقية:

تتجلى الأهمية التطبيقية لهذه الدراسة في كونها تقدم وثيقة مرجعية وبيانات ميدانية ملموسة تضع أمام أصحاب القرار والجهات الأمنية والقضائية في مدينة الحلة مؤشرات واقعية تساهم في تحديث آليات التقصي الرقمي، وتوجيه الكوادر التقنية لمواجهة الأساليب الأكثر شيوعاً في الابتزاز والاختراق. فضلاً عن رد المشرع العراقي بالحقائق التي تدعم تسريع إنضاج مسودات القوانين الخاصة بالأمن السيبراني والجرائم المعلوماتية بناء على ثغرات الواقع الملموس.

ويمتد هذا الأثر العملي إلى المؤسسات التربوية والاجتماعية من خلال تقديم موجهات علمية تساعد المرشدين والوالدين على تصميم برامج توعوية تسد الفجوة التقنية بين الأجيال وتعزز التنشئة الحمائية للأبناء. إلى جانب تمكين منظمات المجتمع المدني والإعلام المحلي من صياغة حملات وطنية تهدف إلى تشجيع ثقافة الإبلاغ الآمن، وتبديد حالة الصمت والوصم الاجتماعي التي تحيط بالضحايا، وبما يضمن تحويل نتائج هذه الدراسة إلى أدوات عمل تساهم في حماية الأمن المجتمعي والنسق القيمي في المحيط المحلي.

ثالثاً: أهداف الدراسة

تنبثق أهداف هذه الدراسة مباشرة من تساؤلاتها الفرعية، وتسعى مجتمعة إلى الإحاطة بأبعاد الظاهرة نظرياً وميدانياً، ويمكن إجمالها في النقاط الآتية:

١. تشخيص أنماط وانتشار الجريمة الإلكترونية في مدينة الحلة والعوامل والظروف الاجتماعية والاقتصادية المرتبطة بتنشئها.
٢. تحليل مظاهر وآليات العنف الرمزي الرقمي كالتنمر والوصم الاجتماعي والوقوف على أثره النفسي والسلوكي ضد الضحايا.

٣. استكشاف أثر التحول الإلكتروني في النسق القيمي والروابط الواقعية ورصد طبيعة الاضطراب الذي أصاب المعايير التقليدية.
٤. قياس فاعلية الضبط الأسري والتنشئة الاجتماعية وقدرة الوالدين على توعية الأبناء وحمايتهم من المخاطر السيبرانية.
٥. تقييم دور ومحدودية التشريعات القانونية والأجهزة الأمنية والقضائية في مواجهة الانحراف السلوكي داخل الفضاء الرقمي.
٦. رصد السلوك الاجتماعي والاتجاهات الفعلية للمبحوثين عند التعرض للجريمة، وتشخيص الأسباب الكامنة وراء عدم الإبلاغ.

المبحث الثاني

تحديد المفاهيم والمصطلحات العلمية

تحديد المفاهيم والمصطلحات العلمية تقتضي الضرورة المنهجية والسوسيولوجية في دراسة الظواهر المستحدثة ضبط البناء المفاهيمي والمصطلحي التأسيسي الذي تتحدد من خلاله مسارات التحليل العلمي المعمق، إذ يسهم هذا الضبط المعرفي في نقل الظاهرة من سياقها الهلامي المشاهد إلى فضاء التفكير السوسيولوجي المنضبط. وبناء على ذلك يتناول هذا المبحث رصد الجذور اللغوية والاصطلاحية للمفاهيم الأساسية الموجهة لحركة البحث الحالية لضمان تماسك الدراسة وتكامل أبعادها النظرية والميدانية.

أولاً: مفهوم الجريمة (The Concept of Crime)

تشق كلمة الجريمة في اللسان العربي من الفعل (جرم)، وتدور دلالاتها اللغوية حول ارتكاب الذنب، أو إتيان الجناية، فيقال أجرم فلان في حق نفسه أو قومه أي جنى جناية واستحق عليها اللوم أو العقاب^(١).

أما في اللفظ الإنجليزي (Crime)، فيعود الأصل التاريخي للكلمة إلى الجذر اللاتيني (Crimen)، والذي كان يحمل في طياته دلالات ترتبط بالاتهام، أو الوصمة والعيب، وهو ما

(١) ابن منظور، لسان العرب، دار صادر، بيروت، الجزء ١٢، ١٩٦٦، ص ٩١.

يبرز الجذور التاريخية القديمة للمصطلح بوصفه تعبيراً عن السلوك المعيب مجتمعياً وقانونياً قبل تبلوره في الأطر العلمية والتحليلات القانونية والاجتماعية الحديثة^(١).

وقد تعددت المقاربات الفكرية والفلسفية في صياغة تعريف جامع للجريمة اصطلاحاً، نظراً لتباين الخلفيات المعرفية لعلماء القانون والاجتماع والنفوس، فضلاً عن اختلاف الخصوصيات الثقافية من مجتمع لآخر، مما أدى لتتويع مواقف الجهات المختصة في التعامل مع هذه الرؤى، والتي يمكن حصرها في اتجاهات رئيسية تتكامل مع أبعاد الدراسة السوسيولوجية للجريمة الإلكترونية والعنف الرمزي^(٢). فمن الناحية القانونية، ترتبط الجريمة بالبنية التشريعية الصارمة للدولة، حيث تعرف بأنها كل سلوك غير مشروع يصدر عن إرادة جنائية آثمة وبقرار له القانون عقوبة أو تدبيراً احترازياً، وهو ما تتفق عليه أدبيات الفقه القانوني لعلماء مثل محمود نجيب حسني، وكويني، وشيفر، وكلينارد، وجلاس^(٣)، فضلاً عن قاموس ويبستر (Webster's Dictionary)، حيث يؤكدون أن الفعل لا يكتسب صفة الجريمة إلا إذا انتهك نصاً تشريعياً رسمياً تحظر الدولة ارتكابه وتفرض عقاباً على فاعله^(٤).

بينما يتسع المفهوم من الناحية الاجتماعية ليتجاوز النطاق التشريعي الضيق، حيث تفهم الجريمة على أنها كل سلوك ينتهك المنظومة القيمية والنظم الاجتماعية المستقرة، بحيث يصبح هذا الفعل مرفوضاً وفق العرف العام والتقاليد السائدة، سواء جرمه القانون صراحة كالسرقة وهتك العرض، أو لم ينص عليه ولكنه يهدد السكينة العامة ويخالف المعايير الاجتماعية المقبولة^(٥).

وفي المقابل، يركز المنظور النفسي على الحالة السيكلولوجية والذهنية للفاعل وقت ارتكاب السلوك، مميزاً بين السلوك الشاذ والسلوك الإجرامي، إذ لا تقتصر الرؤية هنا على توصيف الفعل بحد ذاته أو ما ينص عليه القانون بشأنه، بل تبحث في الدوافع النفسية الباطنية التي

(1) Webster, Third New International Dictionary. U.S.A: The Lakeside Press, 1959,p,535.

(٢) زين العابدين مخلوق حسن، علم اجتماع الجنائي، مطبعة العصر، القاهرة، ٢٠٠٩، ص ٤٤-٤٥.

(*) كويني (Quinney)، وشيفر (Schafer)، وكلينارد (Clinard)، وجلاس (Glaser): علماء اجتماع وجريمة غربيون بارزون أسهموا في تأسيس نظريات الصراع الاجتماعي والوصم (Labeling) والتعلم الاجتماعي في تفسير الجريمة والانحراف خلال النصف الثاني من القرن العشرين.

(٣) المرجع نفسه، ص ٤٦.

(٤) بدر الدين علي، الجريمة والمجتمع، دار الكاتب العربي، القاهرة، ب. ت، ص ٩-١٠.

جعلت الفرد يتبنى هذا السلوك كمظهر للاعتلال، حيث يمكن تفسير الفعل ذاته بشكل مختلف تبعاً للحالة النفسية للشخص^(١).

وفي الفقه والتشريع العراقي، تبلور مفهوم الجريمة بناءً على اعتبارات حماية المصلحة الاجتماعية والأمن العام، إذ يعرف الفقه الجنائي العراقي الجريمة بأنها كل فعل إيجابي أو سلبي عمدي أو غير عمدي، يمثل اعتداء صارخاً على مصلحة يحميها القانون ويقرر لها جزاء جنائياً. وقد جسد قانون العقوبات العراقي رقم ١١١ لسنة ١٩٦٩ المعدل هذا المفهوم في مادته التاسعة عشرة التي نصت على أن الجريمة هي الفعل أو الامتناع الذي يجرمه القانون ويفرض له عقوبة، مما يربط الصفة غير المشروعة للفعل بوجود نص تجريمي سابق لإقراره^(٢).

ومن منظور علم الاجتماع، ينظر إلى الجريمة بوصفها سلوكاً يخرج عن الإطار القيمي والمعياري والأخلاقي الذي يستقر عليه المجتمع، حتى وإن لم يرد هذا السلوك بنص قانوني صريح في قانون العقوبات. ومع ذلك، فإن تجريم الأفعال قانونياً لا يقوم على مجرد مخالفة القيم الأخلاقية والأعراف، بل يرتكز أساساً على كون الفعل يشكل تهديداً مباشرة لمصلحة عامة أو حق جماعي واجب الحماية، ومن هذا المنطلق يضم قانون العقوبات قواعد تتولى تحديد الأفعال المجرمة وبيان صور عقابها تحقيقاً للنظام الاجتماعي وحماية له^(٣).

ثانياً: الجريمة الإلكترونية (Cybercrime)

شهدت الأدبيات الدراسية تفاوتاً ملحوظاً في التسميات والمصطلحات المستخدمة للدلالة على الأنشطة الإجرامية الناشئة في البيئة الرقمية، فبعض الدراسات تستخدم مصطلحي الجريمة الإلكترونية وجرائم الإنترنت كترادفين لمفهوم واحد، في حين تساوي دراسات أخرى بين جرائم الحاسوب والجرائم المعلوماتية، بينما يذهب باحثون إلى التمييز بينها من حيث التسمية فقط، ورغم هذا الاختلاف اللفظي، يلاحظ أن الأشكال الإجرامية متشابهة إلى حد كبير^(٤). وتعرف الجرائم الإلكترونية بأنها مجموعة من الأفعال والأنشطة التي يعاقب عليها القانون، والتي تنشأ

(١) بدر الدين علي، الجريمة والمجتمع، مصدر سابق، ص ١٣.

(٢) محمد فالح حسن، الوجيز في شرح قانون العقوبات العراقي: القسم العام، مكتبة ومطبعة زين، بغداد، ٢٠١٨، ص ٥٢.

(٣) محمد إبراهيم الدسوقي، مبادئ علم الجرم والعقاب، دار النهضة العربية للطباعة والنشر والتوزيع، ط ١، بيروت، ٢٠٠٩، ص ١٥.

(٤) غادة نصار، الارهاب والجريمة الالكترونية، دار المعارف، القاهرة، ٢٠١٧، ص ١١.

أساسا من الربط بين الفعل الإجرامي والتطور التكنولوجي المعاصر، وبمعنى آخر، هي نشاط إجرامي متمثل في الاعتداء غير المشروع على برامج الحاسوب وبياناته، كما تعرف بأنها جريمة ترتكب عندما يستخدم شخص ما الوسائل الرقمية لتحقيق غرض غير مشروع^(١).

ويمكن تصنيف اتجاهات تعريف الجريمة الإلكترونية في الأدبيات العلمية ضمن عدة زوايا رئيسية تتكامل مع أبعاد الدراسة السوسيولوجية الحالية.

فمن الناحية التقنية، ينطلق تصنيف الجرائم الإلكترونية استنادا إلى مدى انتشارها، حيث لا يمكن اعتبار هذه الجرائم مجرد امتداد بسيط للجرائم التقليدية بوسائل حديثة فقط، رغم أن هذا الوصف قد ينطبق على بعض الحالات التي يستخدم فيها الحاسوب كأداة ارتكاب. ومع ذلك، قدم أحد الخبراء الأمريكيين مفهوما أوسع اعتبرها فيه كل فعل إجرامي متعمد، بصرف النظر عن مدى ارتباطه المباشر بالمعلوماتية، متى ما ترتب عليه إلحاق ضرر بالمجني عليه وتحقيق منفعة للجاني، وهو ما يعكس طبيعتها المركبة وارتباطها بالتحولات التكنولوجية الحديثة^(٢).

وفي السياق التقني ذاته، اختلف الفقه في تحديد مفهوم الجريمة الإلكترونية من منظور ضيق تبعا للمعايير المعتمدة، حيث اعتمد فريق على معيار الوسيلة التقنية المستخدمة في ارتكاب الجريمة، في حين ركز فريق آخر على ضرورة توافر المعرفة والخبرة التكنولوجية العالية بالحاسب الآلي لدى الجاني. بينما اتجه فريق ثالث إلى معيار محل الجريمة باعتبار أن الجريمة الإلكترونية هي تلك التي يكون محلها المال المعلوماتي والبيانات ذات الطبيعة المعنوية، وهو ما يعكس تعدد زوايا تناول هذه الظاهرة^(٣).

أما من الناحية القانونية والتشريعية، فتتعدد صيغ تعريف الجريمة الإلكترونية في الأدبيات القانونية، إذ ينظر إليها على أنها مجموعة من الأفعال غير القانونية والمخالفة للشريعة والقانون التي ترتكب عبر شبكة الإنترنت أو من خلال محتوياتها وأنظمتها. ويقصد بها كذلك كل فعل غير مشروع يعد جريمة وفق قانون الإنترنت، أو تلك الجرائم العابرة للحدود الجغرافية والتي تقترب باستخدام الحاسب الآلي من قبل أشخاص يمتلكون معرفة وخبرة متقدمة في التعامل مع

(١) محمود مدين، الجريمة الإلكترونية وتحديات الأمن القومي، دار المصرية للنشر، مصر، ط ٢، ٢٠١٩، ص ٢٥.

(٢) المرجع نفسه، ص ٢٨.

(٣) باطلي غنية، الجريمة الإلكترونية (دراسة مقارنة)، الدار الجزائرية للمطبوعات، الجزائر، ٢٠١٥، ص ١٤.

هذه التقنيات، كما تعرف بأنها كل اعتداء مادي أو معنوي يقع على أنظمة الحاسوب وشبكاتها أو يتم بواسطتها^(١).

وفي الإطار التشريعي والفقه ذاتي، تعد الجريمة الإلكترونية أي جريمة يمكن أن ترتكب من خلال نظام حاسوبي أو شبكة حاسوبية أو داخلها، وتشمل بذلك مختلف الجرائم التي تقع في البيئة الإلكترونية المعاصرة، كما يمكن النظر إليها من زاوية دينية على أنها جميع الأفعال والسلوكيات الرقمية التي تخالف أحكام ومقاصد الشريعة الإسلامية^(٢).

أما في الفقه القانوني العراقي تحديداً، فقد حظيت الجريمة الإلكترونية باهتمام واسع نتيجة لغياب قانون خاص مستقل للجرائم السيبرانية حتى الآن والاعتماد على نصوص التكليف في قانون العقوبات التقليدي. إذ يعرف الفقه القانوني العراقي الجريمة الإلكترونية بأنها سلوك غير مشروع يتضمن استخدام وسيلة إلكترونية أو شبكة معلوماتية كأداة رئيسية لتنفيذ اعتداء يمس بالسلامة الجسدية، المادية، أو المعنوية للأفراد والمؤسسات، مما يحدث اضطراباً في البناء القيمي والأمني للمجتمع^(٣).

وفي إطار علاقتها المباشرة بالعنف الرمزي، وهو ما يعنى به هذا البحث تحديداً، تعرف الجريمة الإلكترونية بأنها كل فعل يستهدف إساءة استخدام التكنولوجيا الحديثة عبر الوسائط الإلكترونية، ويصعب ضبطها أو الكشف عنها، لكونها عابرة للحدود القومية ولا ترتبط بدين أو وطن. كما ترتكب بسرعة فائقة ودون رقابة فعالة من الدول، وقد أدى ذلك إلى ظهور مختلف صور النشاط الإجرامي الرقمي مثل اختراق البرامج لسرقة البيانات وقواعد المعلومات السرية، وجرائم القرصنة، والاستيلاء على الأموال، فضلاً عن بروز الإرهاب الإلكتروني^(٤).

وتتجلى مخاطر هذا الفعل عملياً، إذ أصبحت الجريمة الإلكترونية جزءاً من التعامل اليومي للأفراد من مختلف الطبقات والمجتمعات عبر شبكة الإنترنت. ومع التطور المتسارع في تقنيات الاتصالات والمعلومات، ظهرت مخاطر جسيمة تهدد خصوصية الأفراد وحياتهم الشخصية، إذ

(١) سهيل محمد عزام، الوجيز في جرائم الانترنت، دائرة المكتبة الوطنية، الاردن ٢٠٠٩، ص ٢٦.

(٢) المرجع نفسه، ص ٢٧.

(٣) صداح مجهول غازي، المواجهة القانونية لجرائم المعلوماتية في التشريع العراقي، مجلة المحقق الحلي للعلوم القانونية والسياسية، جامعة بابل، المجلد ٨، العدد ٢، ٢٠١٦، ص ١٤٢.

(٤) احمد عادل درويش، الفضاءات الافتراضية ودلالات العنف الرمزي في عصر العولمة، المكتبة العصرية، مصر ٢٠١٩، ص ٢١٢.

يمكن أن تستغل هذه التقنيات في إزعاج الناس، الاعتداء على شرفهم واعتبارهم، خدش حياتهم، أو حتى تحريضهم على ارتكاب أفعال إجرامية، كما أن هذه الجرائم قد تمس أجهزة الكمبيوتر والبرامج ذاتها بالثلف، المسح، أو السرقة، مما يزيد من الحاجة لتأمين المعلومات^(١).

ومن منظور الباحثين المعاصرين والهيئات الدولية، صاغ باحثون تعاريف أخرى تعتبرها أي فعل إجرامي متعمد، سواء كان له علاقة مباشرة بالمعلومات أم لا، متى ما ترتب عليه خسارة للمجني عليه وكسب للفاعل، وبالمثل يعرفها خبراء منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (OECD) بأنها أي سلوك غير مشروع أو غير أخلاقي أو غير مصرح به يرتبط بمعالجة البيانات أو نقلها إلكترونياً. ويشير الدكتور (مصطفى محمد موسى) في هذا الصدد إلى أن الجريمة الإلكترونية هي نشاط إجرامي تستخدم فيه التقنية الإلكترونية، بشكل مباشر أو غير مباشر، كأداة لتنفيذ الجريمة المستهدفة^(٢).

وفي هذا السياق أيضاً، عرفت الجريمة الإلكترونية بأنها فعل إجرامي يستخدم فيه الحاسب كأداة رئيسية في ارتكابه، وتكمن المشكلة الأساسية علمياً في عدم وجود تعريف موحد ومتفق عليه لها، نظراً لأن وضع تعريف دقيق يعد أمراً صعباً وديناميكياً لكونها من الجرائم التي تتطور باستمرار ولا تتسم بالثبات، مما يجعلها مرتبطة بالتغيرات المتسارعة في التكنولوجيا وتأثيراتها، بما في ذلك أبعادها المرتبطة بالعنف الرمزي الرقمي^(٣). والجريمة الإلكترونية تشمل على كل أشكال السلوك غير المشروع التي تتم باستخدام الحاسوب، وكل فعل جنائي يكون فيه الحاسب إما أداة أو محلاً للنشاط غير المشروع، وتعرف بأنها أي نوع من الجرائم المعروفة في قانون العقوبات التقليدي ما دام مرتبطاً بتقنية المعلومات، ويرى خبراء منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية: أنها كل سلوك غير مشروع أو غير أخلاقي أو غير مصرح به يرتبط بالمعالجة الآلية للبيانات الرقمية^(٤).

(١) بهاء المري، جرائم السوشيال ميديا - فيس بوك - انستكرام - واتس آب - فايبر - تويتر، دار الاهرام للإصدارات القانونية، القاهرة، ٢٠٢٤، ص ٢٩.

(٢) سعيدي سليمة، جرائم المعلومات والشبكات في العصر الرقمي، دار الفكر الجامعي، الاسكندرية، ٢٠١٧، ص ٥٦.

(٣) أحمد عبد الله المراغي، الجريمة الالكترونية ودور القانون الجنائي في الحد منها، ط١، المركز القومي للإصدارات القانونية، القاهرة - مصر، ٢٠١٧، ص ٢٨.

(٤) محمد محمود المكاوي، الجوانب الاخلاقية والاجتماعية للجرائم المعلوماتية، المكتبة العصرية، مصر، ٢٠١٠، ص ٥٨.

ويتضح مما تقدم أن الجرائم الإلكترونية تعد ظاهرة إجرامية حديثة ومتجددة باستمرار تتذر بخطورة بالغة، نظرا لما تحمله من تهديدات وخسائر جسيمة تواجه المجتمعات المعاصرة، إذ تستهدف هذه الجرائم المعطيات والمعلومات بمفهومها التقني الواسع، وتحدث غالبا في خفاء تام من قبل أفراد يمتلكون مهارات ومعرفة تقنية فائقة للاعتداء على النظم المعلوماتية. ولها مسميات متعددة في الأدبيات العلمية أبرزها: جرائم الحاسوب والإنترنت (Computer Crime)، جرائم التقنية العالية (Hi-Tech Crime)، الجريمة الإلكترونية (E-Crime)، الجريمة السابيرية (Cyber Crime)، جرائم ذوي الياقات البيضاء (White Collar Crime)، إساءة استخدام الحاسوب (Computer Abuse)، جرائم المعالجة الآلية للبيانات (Automatic Data Processing Crimes)، جرائم التكنولوجيا الحديثة (Modern Technology Crimes)، وجرائم المعلوماتية (Information Crimes)^(١).

ويمكن ان نعرف الجريمة الإلكترونية إجرائيا بأنها جميع الأفعال الإجرامية التي ترتكب باستخدام الحاسوب أو عبر الاتصال بالإنترنت، وتتمثل ميدانيا في هذه الدراسة بأبرز صورها المتداولة في مجتمع الحلة، كاختراق الحسابات، والابتزاز الإلكتروني، وانتحال الشخصية، والاحتيال المالي. وتتطلب لتحقيق أركانها توافر ثلاثة عناصر أساسية، وهي الدافع المحرك للفعل، ووجود أسلوب وطريقة تقنية لتنفيذ الجريمة، وتوافر الثغرات البرمجية أو البشرية التي تسهل النفاذ للأنظمة.

ثالثا: العنف (Violence)

يعود مفهوم العنف لغويا في المعاجم العربية إلى الخرق بالأمر وقلة الرفق به، وهو الضد المباشر للين والرفق، فيقال عنف به وعليه يعنف عنفا وعنافة، وعنفه تعنيفا، وهو شخص عنيف إذا لم يكن رفيقا في معالجة أموره، واعتنف الأمر أي تناوله وتأخذه بشدة وإكراه وقسوة^(٢). وفي ذات السياق اللغوي، يعرف العنف في اللغة العربية بأنه نقيض الرفق، ويقصد به الشدة والقسوة والغلظة في التعامل الفعلي أو اللفظي، فيقال عنف به وعليه إذا عامل الطرف الآخر بغلظة وجفاء ولم يترفق معه في القول أو الفعل^(٣). بينما يعرف بعض الباحثين العنف اصطلاحا

(١) محمد محمود المكاوي، الجوانب الاخلاقية والاجتماعية للجرائم المعلوماتية، مصدر سابق، ص ١٣.

(٢) ابن منظور، لسان العرب، مصدر سابق، ص ٣٠٤.

(٣) لويس معلوف، المنجد في اللغة، المطبعة الكاثوليكية، بيروت، ب ت، ط ١٩، ص ٥٣٣.

انطلاقاً من دوافعه ومسبباته الباطنية والبيئية، وذلك عبر ثلاثة مستويات تحليلية، المستوى الأول: يكون ناتجاً عن خلل داخلي نفسي لدى الفرد مرتبط بتجارب وخبرات سابقة شخصية تؤدي لظهور نزعات عنيفة، والمستوى الثاني: يظهر كاستجابة تفاعلية داخل المجتمع نتيجة تعارض المصالح الفردية والجماعية وتداخل الرغبات النفسية مع المصلحة العامة، والمستوى الثالث: يتمثل في العنف البنيوي الذي يسعى لتحقيق الهيمنة والسيطرة المطلقة على العالم^(١).

وفي إطار العلاقات التفاعلية، يعرف العنف: بأنه تعمد إلحاق الأذى والضرر بالآخر، سواء كان ذلك الأذى مادياً باليد والفعل، أو معنوياً باللسان والكلمة، وذلك ضمن سياق صراعي يقوم على التصادم ورفض الطرف الآخر^(٢). أما تشارلز ريفيرا وكينيث سويتزر^(٣) فيذهبان إلى تعريف العنف من منظور جماعي وسلوكي، باعتباره الاستخدام غير العادل وغير المشروع للقوة من قبل مجموعة من الأفراد، بهدف إلحاق الأذى والضرر بالآخرين وإحداث تخريب مقصود في ممتلكاتهم الخاصة أو العامة^(٤).

وقد عرف حجازي العنف من منظور سيكولوجي عميق باعتباره وسيلة تعبيرية بديلة للتعبير عن الانفعال والضغط على الآخرين حين يعجز الفرد عن إيصال صوته وإثبات ذاته عبر وسائل الحوار والتواصل العادية، حيث يشير إلى أن العنف يظهر بوضوح عندما تتعزز لدى الفرد القناعة بفشل محاولاته السلمية لإقناع الآخرين بالاعتراف بوجوده وحقوقه أو بقوة تأثيره، فيصبح العنف لغة بديلة للتخاطب كرد فعل على الإحباط وفقدان القدرة على التأثير^(٥). ويعرف العنف على أنه انتهاك صارخ لشخصية الإنسان ككيان مستقل، أي أنه يشمل التعدي

(١) رجاء مكي وسامي عجم، اشكالية العنف: العنف المشروع والعنف المدان، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، بيروت، ٢٠٠٨، ص ٧.

(٢) خليل احمد خليل، المفاهيم الاساسية في علم الاجتماع، دار الحداثة، بيروت، ١٩٨٤، ص ١٣٨
(*) تشارلز ريفيرا وكينيث سويتزر (Rivera & Switzer): باحثان وتربويان أمريكيان نشطا في السبعينيات من القرن العشرين، واشتهرا بإسهاماتهما المشتركة في علم اجتماع الصراع ودراسات السلام، وتحديدا في تبسيط وتطبيق نظريات الصراع المعقدة وتوظيفها تربوياً واجتماعياً، ومن أبرز مؤلفاتهما كتاب (الصراع) (Conflict) الصادر عام ١٩٧٤.

(٣) حسنين توفيق ابراهيم، ظاهرة العنف السياسي في النظم العربية، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ١٩٩٩، ص ٢٢

(٤) مصطفى حجازي، التخلف الاجتماعي مدخل الى سيكولوجية الانسان المقهور، ط ٩، المركز الثقافي العربي، ٢٠٠٩، ص ١٦٦

المباشر على الآخر، أو كسره وتهميشه وتجاهله، سواء تم ذلك بشكل مادي ملموس أو بطرق معنوية وغير مباشرة تستهدف النيل من كرامته^(١).

ومن زاوية سوسيولوجية مختلفة، ينظر (كارل ماركس) إلى العنف باعتباره ليس حالة طبيعية فطرية في الإنسان، بل هو نتيجة حتمية لوضع (اجتماعي واقتصادي) فاسد ناتج عن احتكار وسائل الإنتاج من قبل طبقة معينة، لذلك لا يمكن الحديث عن صراع عشوائي للجميع ضد الجميع، بل هو في أساسه وفلسفته صراع مادي بنيوي بين الطبقات الاجتماعية^(٢).

وكما يعتبر العنف - من وجهة نظر علم النفس الاجتماعي - سلوكا مكتسبا بالتعلم والمحاكاة يتعرض له الفرد خلال تنشئته الاجتماعية خصوصا في مرحلة الطفولة المبكرة، فإذا تعرض الشخص للعنف والقسوة في بيئته الأولى، فمن المرجح تنمويا أن يمارسه لاحقا تجاه الآخرين في مستقبله، سواء تجاه الأشخاص أو حتى تجاه عناصر الطبيعة المحيطة به كالنباتات والحيوانات^(٣).

وينظر إلى العنف بوصفه فعلا سلوكيا يقوم على استخدام القوة بصورة قسرية وإكراهية لفرض إرادة معينة على الآخرين، أو ممارسة معاملة تتسم بالقسوة البالغة وتلحق الأذى بالغير، كما يستخدم المصطلح للدلالة على أي جهد غير مشروع أو غير عادل يصدر عن قوة أو سلطة تجاه الأفراد، بما يؤدي لانتهاك الحقوق ومخالفة القوانين المستقرة^(٤).

رابعاً: العنف الرمزي (Symbolic Violence)

ينفصل العنف الرمزي في ماهيته وإطاره السوسيولوجي تماما عن العنف المادي التقليدي، لكونه لا يعتمد على الأنماط الفيزيائية الملموسة كالإكراه الجسدي أو الضرب والاعتداء المادي، بل يركز كلياً على قنوات معنوية خفية لتمرير الهيمنة. وفي هذا السياق قدم السوسيولوجي الفرنسي (ببير بورديو) في كتابه العنف الرمزي: البحث في أصول علم الاجتماع التربوي أول وأعمق تصور لهذا المفهوم، حيث عرفه بأنه كل شكل من أشكال النفوذ والسيطرة التي تقوم على

(١) باربرا ديتمر، الانماط الثقافية للعنف، ت: ممدوح يوسف عمران، عالم المعرفة، الكويت، العدد ٣٣٧، ٢٠٠٧، ص ٣٦

(٢) بوردون وف. بوريلو، المعجم النقدي لعلم الاجتماع، ت: سليم حداد، المؤسسة الجامعية للنشر والتوزيع، الجزائر، ١٩٨٦، ص ٣٩٦.

(٣) محمد عبد الهادي، علم النفس الاجتماعي، دار العلوم العربية، بيروت ٢٠٠٥، ص ١٥٨.

(4) Encyclopedi, World Dictionary, Beirut, by colur press, 1974, p, 175.

فرض معان ودلالات ورؤى معينة وجعلها تبدو للمستقبل وكأنها مشروعة وطبيعية ومقبولة، مع إخفاء علاقات القوة الحقيقية التي تقف وراء هذا النفوذ وتمنحه طاقته الاستلابية، وبهذا فإن هذا النوع من النفوذ لا يكتفي بعلاقات القوة المادية القائمة بل يضيف إليها قوة خاصة به ذات طابع رمزي ومعنوي متخف^(١).

وقد ارتبط اسم (بيير بورديو) بشكل وثيق بهذا المفهوم، إذ يعد الأب المؤسس الذي منح العنف الرمزي طابعاً علمياً دقيقاً، ووظفه في مجالات معرفية متعددة لتفسير الجوانب المعقدة والخفية في الحياة الفكرية والتشابكات السياسية والاجتماعية وما يحيط بها من غموض، كاشفاً عن الطاقة الاستلابية الكامنة فيه والتي تؤدي إلى إخضاع الأفراد طوعاً لنظم الهيمنة دون استخدام وسيلة إكراه مادية واحدة^(٢). كما يؤكد (بورديو) في مواضع أخرى أن العنف الرمزي هو عنف ناعم، خفي، وهادئ، لا يكون محسوساً أو ظاهراً لا لمن يمارسه بالهيمنة ولا لمن يقع عليه في الوقت نفسه، وتكمن خطورته البالغة في أنه يحدث ويستمر بمشاركة وقبول ضمني من الضحية نفسها التي تتشرب هذه الأنماط، فضلاً عن قدرة الفاعلين الاجتماعيين المهيمنين على إخفاء الطابع التعسفي لهذه الرموز والدلالات، وتقديمها للمجتمع على أنها أمور طبيعية، مشروعة، ومسلم بها^(٣).

ويمكن تناول العنف الرمزي بصفته أداة ناعمة وخطيرة لإعادة إنتاج التفاوت الاجتماعي وتكريس التهميش والاقصاء، وتحديدًا عبر شبكات التواصل الاجتماعي، حيث يعرف العنف الرمزي في الدراسات العراقية بأنه ممارسة سلطوية معنوية تعتمد على نسق من الرموز، الكلمات، والإشارات، والصور الرقمية الموجهة التي تستهدف التقليل من شأن الآخر، أو تشويه هويته الاعتبارية، أو سلب إرادته وقدرته على التعبير، بحيث يتم هذا التمرير بشكل غير محسوس وبتواطؤ غير مباشر من المتلقي الذي يستدمج هذه الرموز كحقائق قاطعة^(٤). وتوسيعاً لهذا المفهوم في إطار البيئة الافتراضية والتحولات السلوكية في المجتمع العراقي، يعرف باحثون

(١) بيير بورديو، العنف الرمزي: بحث في أصول علم اجتماع التربوي، ت: نظير جاهل، المركز الثقافي العربي، بيروت، ١٩٩٤، ص ٥.

(٢) علي اسعد وطفة، الطاقة الاستلابية للعنف الرمزي، مركز الشرق العربي، لندن، ٢٠١٢، ص ٢.

(٣) المرجع نفسه، ص ٣.

(٤) ميسون حامد صالح العبيدي، العنف الرمزي في شبكات التواصل الاجتماعي: دراسة سوسيولوجية، مجلة آداب الفراهيدي، جامعة تكريت، العدد ٣٨، ٢٠١٩، ص ٢١٤.

عراقيون العنف الرمزي بأنه آلية لإخضاع وتوجيه وعي الأفراد جماعيا عبر فضاء الإنترنت بواسطة خطابات مشحونة بالتمييز، أو الاستهزاء، أو الإقصاء القيمي، والتي تبدو في ظاهرها ممارسات تعبيرية عادية أو ترفيحية (كالمنشورات الساخرة والتعليقات الحادة)، لكنها في العمق تمثل اعتداء رمزيا منظما يمارس قسوة فكرية ونفسية تسعى لفرض الهيمنة الثقافية أو الفئوية وتفكيك السلم القيمي للمجتمع^(١).

ويعرف العنف الرمزي من منظور سوسيولوجيا الثقافة والمعرفة بأنه فرض نظام دلالي وثقافي معين لطبقة أو فئة مهيمنة على طبقات أخرى، بحيث تتقبله هذه الطبقات المستهدفة ليس كإكراه، بل كأمر طبيعي وبديهي، ويتم هذا التمرير عبر مؤسسات التنشئة والتعليم والإعلام لشرعنة التفاوت الاجتماعي وإعادة إنتاجه دون الحاجة لوسائل مادية ملموسة^(٢).

وفي سياق التحليل النفسي والاجتماعي المشترك، يعرف العنف الرمزي بأنه شكل من أشكال العدوان الصامت وغير المحسوس الذي يستهدف البنية النفسية والذهنية للمتلقى، ويعتمد على التلميحات، والأنساق اللغوية، والصور الذهنية النمطية التي تنبثها الوسائط الحديثة، بهدف التقليل من القيمة الاعتبارية لفرد أو جماعة، وتحويلهم إلى تابعين فكريا وسلوكيا لمن يمتلك سلطة البث وصناعة الرموز^(٣).

كما يعرف العنف الرمزي في أدبيات الإعلام والاتصال الحديث بأنه التوظيف الممنهج للرسائل والرموز والمحتويات الرقمية عبر الفضاء الافتراضي وشبكات التواصل الاجتماعي، لتمثيل فئة معينة بصورة سلبية أو إقصائية، مما يمارس ضغطا معنويا غير مرئي يجبر الضحايا على استدماج تلك الرؤى المشوهة عن أنفسهم وقبول التهميش طوعا، وهو ما يمثل ذروة السيطرة الفكرية المقنعة^(٤).

(١) ستار جبار رحيمة، مظهرات العنف الرمزي في الفضاء الافتراضي: دراسة تحليلية في المجتمع العراقي، مجلة البحوث التربوية والنفسية، جامعة بغداد، العدد ٥٤، ٢٠١٧، ص ١٨٩.

(٢) منير الحجوجي، سوسيولوجيا الهيمنة المتخفية: قراءات في فكر بيير بورديو، دار الأمان، الرباط، ٢٠١٥، ص ٨٧.

(٣) سامر جميل الرضوي، التفاعلية الرمزية والعدوان الصامت في البيئات الافتراضية، دار الفكر العربي، القاهرة، ٢٠٢١، ص ١٤٣.

(٤) رائد أمير العبيدي، سلطة الصورة والخطاب المقنع في الإعلام الرقمي، بيت الحكمة، بغداد، ٢٠٢٣، ص ٧٦.

وبناء على الطروحات النظرية والسوسيولوجية السابقة، وتماشياً مع أهداف هذه الدراسة الميدانية، **يقصد بالعنف الرمزي إجرائياً:** هو كل ممارسة سلوكية، أو خطاب لغوي، أو مشهد صوري، أو تعبير ساخر يتم بثه وتداوله عبر الفضاء الإلكتروني والمنصات الرقمية، ويتسم بالخفاء والنعومة ليمارس قسوة معنوية وضغطاً نفسياً يستهدف الإقصاء، أو التهميش، أو تشويه الهوية الاعتبارية للمستهدفين. حيث يمرر هذا الفعل سلطة الهيمنة بتواطؤ أو قبول ضمني من الضحية دون استخدام أي وسيلة من وسائل الإكراه الجسدي المادي الملموس.

خلاصة الفصل الأول:

لم يكن الهدف من هذا الفصل إجرائياً بحثاً يقتصر على حصر مشكلة الدراسة وضبط مصطلحاتها، بل كان تأسيسياً بالدرجة الأولى، فقد أظهر تشخيص المشكلة أن الجريمة الإلكترونية والعنف الرمزي في مجتمع الحلة لا يمكن قراءتهما كظاهرتين منفصلتين، بل كوجهين لمسار واحد يبدأ بفعل مادي ملموس (الابتزاز، الاختراق، الاحتيال) وينتهي بأثر رمزي أعمق يمس مكانة الضحية واعتبارها الاجتماعي. وقد فرض هذا الترابط ضرورة تدقيق لغوي ومفاهيمي صارم للمصطلحات الأربعة المحورية، الجريمة، والجريمة الإلكترونية، والعنف، والعنف الرمزي، حتى لا يقع البحث في خلط بين الفعل المادي وأثره غير المادي عند تحليل النتائج لاحقاً. وقد وضع هذا التأسيس المفاهيمي الدراسة أمام سؤال أعمق لم يكن ممكناً الإجابة عنه بالتعريف وحده، ما الأصل النظري الذي يفسر تحول أداة تقنية إلى وسيلة هيمنة رمزية؟ وهو السؤال الذي يوجه الفصل الثاني نحو استدعاء الأدبيات السابقة والأطر النظرية السوسيولوجية الكفيلة بتفسير هذا التحول.

الفصل الثاني

الإطار المنهجي للدراسة

تمهيد

المبحث الأول: نماذج من الدراسات السابقة

أولاً: نماذج دراسات عراقية

ثانياً: نماذج دراسات عربية

ثالثاً: نماذج دراسات أجنبية

رابعاً: النقد والمقارنة بين الدراسة الحالية والدراسات السابقة

المبحث الثاني: النظريات العلمية المفسرة للدراسة

أولاً: نظرية الصراع الاجتماعي

ثانياً: نظرية العنف الرمزي - بير بورديو

تمهيد:

يمثل الإطار المرجعي الركيزة المعرفية والبناء الفلسفي الذي تستند إليه الدراسة السوسيولوجية، إذ يسهم في ردم الفجوة بين الطروحات النظرية التجريدية والواقع الميداني المعاش، محولا المؤشرات المشاهدة إلى نسق علمي منضبط وقابل للتفسير. وتكتسب هذه العملية أهمية مضاعفة عند مقارنة ظواهر سائلة وتفاعلية مستحدثة، ترتبط بالفضاء السيبراني وتأثيراته المتسارعة على بنية المجتمع المحلي، كما هو الحال في دراسة التداخل البنيوي بين الجريمة الإلكترونية بمظاهرها المادية والعنف الرمزي بآلياته الناعمة والخفية داخل مجتمع مدينة الحلة.

يستهدف هذا الفصل صياغة الخريطة المعرفية والتأصيل العلمي للبحث من خلال مبحثين أساسيين متكاملين، حيث يركز المبحث الأول (نماذج من الدراسات السابقة) على استعراض التراكم البحثي والرصيد الأدبي الذي تناول الانحراف الرقمي وأبعاد العنف الرمزي محليا وعربيا ودوليا، مما يتيح تحديد نقطة البدء العلمية، ورصد أوجه الشبه والاختلاف، وتبيان الإضافة النوعية للدراسة الحالية.

بينما ينتقل المبحث الثاني (التوجهات النظرية للدراسة) نحو استتطاق الأطر السوسيولوجية والمقولات الفكرية المفسرة للظاهرة، وذلك بالاعتماد على الموجعات النظرية الكبرى وفي مقدمتها نظرية الصراع الاجتماعي ونظرية العنف الرمزي لبيرر بورديو، بغية تفكيك آليات السيطرة الخفية، وفهم كيفية تحول منصات التواصل الاجتماعي إلى حقول افتراضية لإعادة إنتاج الهيمنة وبنى القوة التقليدية. وبناء على ذلك، يشكل هذا الفصل المنظور الفكري والمنهجي الذي يوجه حركة البحث، ويوفر الأدوات التفسيرية لقراءة وتحليل المعطيات الميدانية بشكل موضوعي ورصين.

المبحث الأول

نماذج من الدراسات السابقة

أولاً: نماذج من الدراسات العراقية

الدراسة الأولى: دراسة (الأمير، ٢٠٠٣)^(١).

أهداف الدراسة: تسعى هذه الدراسة إلى تحقيق جملة من الأهداف، أبرزها: تحليل مضمون وسائل الاتصال المرئية (التلفزيون، الفيديو، ألعاب الكمبيوتر) لرصد طبيعة ومستوى العنف المتضمن فيها. والتعرف على أثر التعرض لهذه الوسائل في سلوك الأحداث الجانحين، فضلاً عن تحديد أوجه العلاقة بين مشاهدة المواد العنيفة وارتكاب السلوك الجانح، والكشف عن العوامل الاجتماعية المصاحبة (كالتفكك الأسري، والتسرب الدراسي، والعمل المبكر، وأصدقاء السوء) بوصفها متغيرات وسيطة قد تسهم في تشكيل سلوك الحدث، وصولاً إلى اقتراح آليات وقائية للحد من آثار العنف الإعلامي في سلوكيات الفئات الیافعة.

منهج الدراسة: اعتمدت الدراسة على المنهج المسحي الاجتماعي كأداة أساسية لجمع البيانات الميدانية، بالإضافة إلى منهج تحليل المضمون لتحليل المواد الإعلامية، والمنهج المقارن للمقارنة بين سلوك الجانحين الذين تعرضوا لمضامين عنيفة ونظرائهم ممن لم يتعرضوا لها، كما استعان الباحث بالمنهج المكتبي لبناء الإطار النظري والمصادر العلمية ذات الصلة.

عينة الدراسة: تألفت عينة الدراسة من الأحداث الجانحين المودعين في دور الإصلاح، إذ بلغ حجم المجتمع الكلي تقريباً (٢٨٠٠-٢٨٥٠) حدثاً، واختيرت منهم عينة قصدية بنسبة ١٠% من المجتمع الكلي، وذلك بناء على استشارة المتخصصين ومراجعة الأدبيات السابقة.

أهم النتائج: أظهرت النتائج ارتفاع معدلات العنف في وسائل الاتصال المرئية بدرجات تباینية، كما ثبت وجود علاقة ارتباطية ذات دلالة إحصائية بين كثافة التعرض للمضامين العنيفة وميول الأحداث نحو السلوك العدواني. وأكدت النتائج أن العوامل الأسرية والاجتماعية - لا سيما التفكك الأسري وضعف الرقابة الوالدية - تؤدي دوراً جوهرياً في تعزيز هذا السلوك، وخلصت الدراسة إلى ضرورة تفعيل الأدوار التربوية والإعلامية لتوجيه المحتوى الموجه للأحداث والحد من المشاهد العنيفة.

(١) وعد إبراهيم خليل الأمير، العنف في وسائل الاتصال المرئية وعلاقته بجنوح الأحداث (دراسة ميدانية في دار إصلاح الأحداث (اطروحة دكتوراه غير منشورة)، كلية الآداب، قسم علم الاجتماع، جامعة بغداد، ٢٠٠٣.

الدراسة الثانية: دراسة (نايف، ٢٠٢٣)^(١).

أهداف الدراسة: سعت الدراسة إلى التعرف على مستوى التتمر الإلكتروني عبر الإعلام الرقمي لدى طلبة الجامعات العراقيين، وتحليل علاقته بأنماط العنف الناتجة عنه، إلى جانب اختبار الفروق الإحصائية بين أفراد العينة تبعاً لمتغيرات الجنس (ذكور/إناث) وطبيعة البيئة الاجتماعية (مركز المحافظة/بيئة مدنية).

منهج الدراسة: اعتمدت الدراسة (المنهج الوصفي التحليلي)، حيث قام الباحث ببناء أداة البحث (الاستبيان) وعرضها على التحكيم العلمي المعتمد، واستخدم المعالجات الإحصائية المناسبة وفي مقدمتها اختبار تائي للمجموعات المستقلة لإجراء المقارنات.

عينة الدراسة: شملت الدراسة طلبة جامعتي الأنبار والجامعة العراقية لتمثيل بيئتين اجتماعيتين مختلفتين، وبلغ قوام العينة (٢٠١) طالب وطالبة، توزعوا بواقع: (١٠٠) طالب من الجامعة العراقية، و(١٠١) طالب من جامعة الأنبار.

أهم النتائج: أظهرت النتائج أن الطلبة الذكور أكثر ميلاً نحو ممارسة أنماط العنف الناتج عن التتمر الإلكتروني مقارنة بالإناث، كما كشفت عن وجود فروق دالة إحصائية بين طلبة الجامعة العراقية (البيئة المدنية) وطلبة جامعة الأنبار (البيئة المحافظة) في مستويات التعرض أو المشاركة في التتمر الإلكتروني لصالح البيئة المدنية. ورصدت الدراسة أبرز صور العنف المرتبط بالتتمر الرقمي، وتمثلت في النقاط صور للزملاء دون علمهم ونشرها، وبث الشائعات والمحتويات المسيئة عبر المنصات الرقمية.

الدراسة الثالثة: دراسة (الربيعي، ٢٠٢٤)^(٢).

أهداف الدراسة: هدفت الدراسة إلى التعرف على واقع الجرائم السيبرانية، وأنماطها المرتكبة، ومخاطرها وآثارها المختلفة، مع بيان موقف المشرعين العراقي والإماراتي من الجريمة السيبرانية، واقتراح الآليات المناسبة لرفع كفاءة الأجهزة المختصة وفعاليتها في مواجهة هذه الجرائم.

(١) سرمد قيس ذنون نايف، التتمر الإلكتروني عبر الإعلام الرقمي وعلاقته بالعنف لدى طلبة الجامعات العراقية: دراسة مسحية في جامعتي (الأنبار والعراقية)، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الآداب، جامعة الأنبار، العراق، ٢٠٢٣.

(٢) نورهان محمد الربيعي، الجريمة السيبرانية وآليات مكافحتها (دراسة مقارنة)، مجلة الفارابي للعلوم الإنسانية، المجلد ٣، العدد ١، ٢٠٢٤، ص ٧٣-٨٨.

منهج الدراسة: اعتمدت الباحثة على المنهج الوصفي التحليلي والمنهج القانوني المقارن، وذلك عن طريق تحليل مفاهيم الجرائم السيبرانية، وخصائصها، وأنواعها، وإطارها القانوني، مع إجراء مقارنة تشريعية بين القانون العراقي والقانون الإماراتي وبعض التشريعات المقارنة الأخرى.

عينة الدراسة: نظرا لطبيعة الدراسة القانونية النظرية المقارنة، فإن الدراسة لم تعتمد على عينة بشرية ميدانية (استبيان)، بل اقتصرت على عينة وثائقية تمثلت في تحليل النصوص القانونية، والتشريعات، والاتفاقيات الدولية ذات الصلة بالجرائم السيبرانية.

استنتاجات الدراسة: توصلت الدراسة إلى أن الجريمة السيبرانية باتت ظاهرة خطيرة متصاعدة تهدد أمن الدول والأفراد، وتتميز بصعوبة اكتشافها وإثباتها جنائيا وتجاوزها للحدود الجغرافية. وخلصت الدراسة إلى أن التشريع العراقي ما زال بحاجة ماسة إلى إصدار قانون خاص وشامل لمكافحة الجرائم السيبرانية، مؤكدة على أهمية تفعيل التعاون الدولي والإجرائي المشترك.

ثانيا: نماذج من الدراسات العربية

الدراسة الأولى: دراسة (البشري، ٢٠٢٠) (١).

أهداف الدراسة: تمثلت أهداف الدراسة في التعرف على اتجاهات الشباب الجامعي نحو الجرائم الإلكترونية، وقياس مدى وعيهم بأساليب التعامل مع مخاطرها، وتحديد أكثر أنواع الجرائم الإلكترونية انتشارا وتداولاً بينهم، وتقديم آليات تربوية ومجتمعية للحد من هذه الظاهرة.

منهج الدراسة: اتبع الباحث المنهج الوصفي التحليلي لملاءمته رصد الظواهر الاجتماعية وتفسيرها، واعتمد على الاستبانة كأداة رئيسة لجمع البيانات، والتي صممت لقياس ثلاثة أبعاد أساسية: الوعي المعرفي، المواقف والاتجاهات، وأنماط السلوك المرتبط بالتعامل مع الجرائم الإلكترونية.

عينة الدراسة: تكونت عينة الدراسة من (٢٢٨) شابا وشابة من طلبة الجامعات السعودية، تم اختيارهم بطريقة عشوائية لضمان تمثيل التنوع الجغرافي والاجتماعي للفئة المستهدفة.

نتائج الدراسة: كشفت النتائج عن وجود وعي يتراوح بين المتوسط والمرتفع لدى الشباب الجامعي بمفهوم الجريمة الإلكترونية، وأن جرائم الابتزاز والتشهير والاختراق هي الأكثر شيوعا.

(١) هنيدي بن عطية بن عبدالمعطي البشري، الجرائم الإلكترونية وكيفية التعامل معها من وجهة نظر الشباب الجامعي، المجلة العلمية بكلية الآداب، جامعة طنطا، المجلد ٣٨، ٢٠٢٠.

كما أظهرت النتائج ضعفا واضحا في الإجراءات الوقائية الرقمية المتبعة من قبل الشباب (مثل إعدادات الخصوصية)، وأوصت الدراسة بضرورة دمج موضوعات الأمن الرقمي في المناهج الجامعية وإنشاء وحدات إرشادية متخصصة.

الدراسة الثانية: دراسة (بن عمار وبخوش، ٢٠٢٢)^(١).

أهداف الدراسة: هدفت الدراسة إلى تحليل مظاهر العنف الرمزي وتجلياته في الإعلام التقليدي (التلفزيون)، ورصد تحولات هذا العنف وانتقاله إلى مواقع التواصل الاجتماعي (منصة فيسبوك تحديدا)، مع تفكيك الآليات والرموز والصور التي تسهم في تكريس الهيمنة الثقافية والاجتماعية عبر البيئة الافتراضية.

منهج الدراسة وعينتها: اعتمد الباحثان المنهج الوصفي التحليلي، واستخدما أداة تحليل المحتوى، مستنديين إلى مستويين من التحليل: ظاهري (المعلن، والصريح)، ومستتر (الدلالات، والخلفيات الخفية للخطاب، والرموز). وتمثلت في عينة قصدية من صفحات فيسبوك جزائرية مختارة، والتي ركزت على تناول وتداول القضايا الاجتماعية والثقافية البارزة.

استنتاجات الدراسة: توصلت الدراسة إلى أن العنف الرمزي ظاهرة ممتدة من الفضاء التقليدي إلى الفضاء الافتراضي، حيث يعيد الفيسبوك إنتاج العنف الرمزي من خلال مضامين تتناول صراع الهويات، والعنف ضد المرأة، وصراع الجنسين. كما تبين أن هذا العنف يتغلغل في الخطاب اليومي تحت غطاء الساخر أو الدعابة، مما يجعل الفضاء الافتراضي امتدادا لعلاقات الهيمنة الواقعية وليس قطيعة معها.

الدراسة الثالثة: دراسة (بن طاهر، ٢٠٢٣)^(٢).

أهداف الدراسة: تسعى الدراسة إلى إبراز دور الأمن القضائي في مواجهة الجرائم المستحدثة مع اتخاذ الجريمة المعلوماتية كنموذج للدراسة. وركزت الأهداف على تحليل مضمون وسائل الاتصال المرئية للوقوف على مستوى العنف وتأثيره في جنوح الأحداث، فضلا عن رصد

(١) ياسمين بن عمار ونجيب بخوش، العنف من وسائل الإعلام إلى مواقع التواصل الاجتماعي: الفيسبوك كآلية جديدة للعنف الرمزي في البيئة الافتراضية، مجلة دراسات إنسانية واجتماعية، جامعة وهران ٠٢، المجلد ١١، العدد ٠٣، ٢٠٢٢.

(٢) أمينة بن طاهر، الأمن القضائي ودوره في مواجهة الجرائم المستحدثة - الجريمة المعلوماتية نموذجا، مجلة البحوث القانونية والاقتصادية، المجلد ٠٦، العدد ٠٢، ٢٠٢٣.

المتغيرات الاجتماعية الوسيطة كالتفكك الأسري والتسرب المدرسي، واقتراح آليات وقائية وإجرائية للحد من الجرائم المعلوماتية المستحدثة.

منهج الدراسة: اعتمدت الباحثة على المنهج المسحي الاجتماعي كأداة رئيسة لجمع المعطيات، إلى جانب منهج تحليل المضمون للمواد الإعلامية، والمنهج المقارن لمقارنة السلوكيات، مع الاستعانة بالمنهج المكتبي التحليلي لبناء الأطر النظرية والقانونية المستحدثة.

عينة الدراسة: تألفت عينة الدراسة الميدانية من الأحداث الجانحين في دور الإصلاح، حيث بلغ مجتمع الدراسة الكلي نحو (٢٨٠٠-٢٨٥٠) حدثاً، واختيرت منهم عينة قصدية بنسبة ١٠% بناء على مسوح سابقة واستشارات تخصصية.

أهم النتائج: أظهرت النتائج تنامي معدلات العنف الرقمي والمعلوماتي، ووجود علاقة ارتباطية واضحة بين كثافة التعرض للمضامين الرقمية العنيفة والسلوك الجانح. كما بينت الدراسة القصور الذي قد يواجه الأمن القضائي في ضبط هذه الجرائم المستحدثة، وأكدت على الدور الجوهري للرقابة الأبوية والتوجيه التربوي والإعلامي بالتكامل مع الردع القانوني.

ثالثاً: نماذج من الدراسات الأجنبية

الدراسة الأولى: دراسة (U.S. Department of Justice, ٢٠٠١) ^(١).

أهداف الدراسة: يهدف هذا الدليل الصادر عن وزارة العدل الأمريكية إلى تزويد جهات إنفاذ القانون بإطار منهجي وإجرائي للتعامل الصحيح والأمن مع الأدلة الإلكترونية في مسرح الجريمة، وتقديم إرشادات عملية حول كيفية توثيق الأجهزة الرقمية، وجمعها، ونقلها، وحفظها، وفحصها جنائياً، لتعزيز جاهزية الوكالات الأمنية لمواجهة الجرائم ذات الطابع الرقمي.

منهج الدراسة: لا تعد هذه الوثيقة دراسة ميدانية بالمعنى التقليدي، بل هي دليل إجرائي مهني اعتمد على: المنهج الوصفي الإجرائي لتعريف أصناف الأدلة والتقنيات التقنية، والمنهج المعياري الهادف لصياغة القواعد والمعايير الفنية لضمان سلامة الأدلة الرقمية وعدم بطلانها قضائياً.

عينة الدراسة: لا تتضمن الدراسة عينة بشرية، بل تستهدف دليلاً إرشادياً موجهاً لفئات مهنية محددة تشمل: أفراد الشرطة، وحدات مكافحة الجرائم الإلكترونية، والمختبرات الجنائية الرقمية.

(1) U.S. Department of Justice, National Institute of Justice, Electronic Crime Scene Investigation: A Guide for First Responders, Washington, DC, 2001.

استنتاجات الدراسة: قدم الدليل تصنيفا شاملا للأجهزة والأدلة الرقمية المحتملة (الحواسب، الهواتف، وسائط التخزين، سجلات الشبكة)، وشدد على إجراءات تأمين مسرح الجريمة الرقمي وتجنب المؤثرات الفيزيائية (كالهرباء الساكنة) التي قد تفسد الأدلة. كما أكد الدليل على حساسية البيانات المؤقتة والمخفية، مفردا تصنيفا إجرائيا للجرائم الرقمية الشائعة كالاختيال، وسرقة الهوية، واختراق الأنظمة.

الدراسة الثانية: دراسة (Kundi et al., ٢٠١٤) ^(١).

أهداف الدراسة: تهدف الدراسة بشكل رئيس إلى تحليل الوضع الراهن للجرائم الإلكترونية والتشريعات المرتبطة بها في البلدان النامية (مع التركيز على باكستان كحالة دراسية)، وتحديد أبرز التحديات التي تواجه الحكومات في الوقاية من الجريمة الرقمية ومكافحتها، وتطوير توصيات لتحسين أطر المواجهة القانونية والتكنولوجية.

منهجية الدراسة: اتبعت الدراسة منهجا نوعيا ارتكز على مسح شامل للأدبيات السابقة والتقارير الأمنية، واستخدام برنامج spss لترميز البيانات واستخراج المفاهيم وتحليل الخطاب، فضلا عن الاعتماد على التحليل التأويلي ومنهج الاستدلال التحليلي لاستخلاص العلاقات السببية.

عينة الدراسة: اعتمد البحث على عينة وثائقية-خبرائية موسعة شملت المراجعات القانونية، تقارير الشرطة، الإحصاءات الرسمية، والحالات المسجلة للجرائم الإلكترونية، فضلا عن استطلاع آراء الخبراء في هذا المجال.

أبرز نتائج الدراسة: أظهرت الدراسة قصورا واضحا في التشريعات السارية بالدول النامية وعدم مواكبتها للتسارع التقني، مما يسهل إفلات المجرمين من العقاب. وبينت الدراسة صعوبة تتبع الجناة نظرا للطبيعة العابرة للحدود وغياب التنسيق الدولي. كما رصدت الدراسة فجوة حادة في الكوادر المتخصصة بالأمن السيبراني، وأشارت إلى أن انتشار البرمجيات المقرصنة (التي تتجاوز ٧٠% في باكستان) يساهم في إضعاف المنظومات الأمنية وجعلها أكثر عرضة للهجمات.

(1) Ghulam Muhammad Kundi, Allah Nawaz, and Robina Akhtar, Digital Revolution, Cyber Crimes and Cyber Legislation: A Challenge to Governments in Developing Countries, *Journal of Information Engineering and Applications*, Vol. 4, No. 4, 2014.

الدراسة الثالثة: دراسة (Mezaour et al., ٢٠٢١) ^(١).

أهداف الدراسة: تركز الدراسة على تحديد المفهوم العلمي للجريمة الإلكترونية ورصد الاختلافات التعريفية الناتجة عن المقاربات التقنية والقانونية والاجتماعية، وتحليل خصائصها الفريدة (كالخفاء، والسرعة، وصعوبة التتبع الجنائي الرقمي)، وتصنيف فئات الفاعلين (هواة، محترفين، جواسيس) ودراسة دوافعهم، وتحديد القطاعات الأكثر استهدافا مع اقتراح آليات لتعزيز التحقيق الرقمي والتعاون الدولي.

منهج الدراسة: اتبع البحث المنهج الوصفي التحليلي، عبر توصيف المفاهيم، وتحليل الخصائص السلوكية للجناة، واستقراء النصوص القانونية والبحوث السابقة، وتحليل نماذج واقعية لحوادث الاختراق السيبراني، وهو المنهج الأنسب لبناء الإطار المفاهيمي المتكامل حول الظاهرة. **مجتمع الدراسة وعينتها:** دراسة ذات طابع تحليلي نظري، لذا فإن مجتمع الدراسة تمثل في الأدبيات النظرية، النصوص القانونية، وتصنيفات الخبراء، بينما تمثلت العينة في مجموعة واسعة من البحوث والمراجع العربية والأجنبية المنشورة في هذا الحقل المعرفي.

أبرز نتائج الدراسة: خلصت الدراسة إلى أن الجرائم الإلكترونية تتميز بالخفاء والاعتماد على المهارات التقنية العالية بدلا من العنف الجسدي، وتتسم بطبيعتها العابرة للحدود مما يضعف فاعلية الملاحقة القضائية التقليدية وسرعة محو الأدلة الرقمية. كما بينت الدراسة تنوع دوافع الفاعلين (مادية، سياسية، نفسية)، وأوضحت أن المؤسسات المالية والعسكرية هي الأكثر استهدافا. وأخيرا، أكدت الدراسة وجود فجوة تنظيمية تتطلب صياغة تشريعات حديثة تعتمد على آليات الإثبات الرقمي الفعالة.

رابعاً: التعقيب والمقارنة بين الدراسة الحالية والدراسات السابقة

يمثل التراكم المعرفي الحجر الأساس في بناء الدراسات السوسولوجية الرصينة، حيث لا يمكن فهم الظواهر المستحدثة بمعزل عن الأدبيات التي أسست لها. وعند النظر الى الدراسة الحالية التي تبحث في (التداخل البنوي بين الجريمة الالكترونية بمظاهرها المادية والعنف الرمزي بآلياته الناعمة والخفية داخل مجتمع مدينة الحلة)، نجد انها تقف في نقطة ارتكاز تجمع بين اصالة الطروحات النظرية السابقة ومعاصرة الاجراءات الميدانية المتكاملة. عن طريق

(1) Nassima Mezaour, Abdel Hamid Djedid, and Djemaa Ouledhaimouda, Electronic Crime, *IJIHAD Journal on Legal and Economic Studies*, Vol. 10, No. 1, 2021.

المقارنة المنهجية الشاملة بين هذه الدراسة والدراسات السابقة (العراقية، والعربية، والاجنبية)، يمكن تحديد اوجه الشبه والاختلاف، ومدى الاستفادة العلمية والعملية على النحو الاتي:

❖ من حيث الاهداف

(١) **أوجه الشبه:** تتلاقى الدراسة الحالية في اهدافها العامة مع عدد من الدراسات السابقة التي جعلت من الفضاء الرقمي وانحرافاته مجالا للبحث. فهي تشترك مع دراسة (الربيعي ٢٠٢٤)، ودراسة (البشري ٢٠٢٠)، ودراسة (ميزاور ٢٠٢١) في السعي نحو رصد واقع الجرائم السيبرانية، وتحديد انماطها الاكثر انتشارا كالايتزاز الالكتروني والتشهير وسرقة البيانات، فضلا عن محاولة قياس مستويات الوعي ومخاطر هذه الجرائم على الأمن المجتمعي والأسري. كما تلتقي الدراسة بشكل واضح مع دراسة (بن عمار وبخوش ٢٠٢٢) في هدفها الرامي الى تفكيك آليات العنف الرمزي، وكيفية تحول وسائل التواصل الاجتماعي إلى بيئة خصبة لإعادة انتاج الهيمنة وتطبيع السلوكيات العدوانية غير المرئية خلف ستار السخرية أو المنشورات اليومية.

(٢) **أوجه الاختلاف:** على الرغم من هذا التشابه، تتفرد الدراسة الحالية بهدف جوهري يمثل اضافتها العلمية وشخصيتها السوسيولوجية المستقلة، وهو **الربط البنوي والتكاملي** بين الجريمة الالكترونية كفعل مادي معاقب عليه قانونا، والعنف الرمزي كآلية ناعمة وخفية.

إن الدراسات السابقة غالبا ما جزأت هذه المفاهيم، فمنها ما اتخذ طابعا قانونيا بحثا ركز على نصوص التشريعات وموقف المشرع كما في دراسة (الربيعي ٢٠٢٤) ودراسة (كوندي ٢٠١٤)، ومنها ما ركز على الجانب الاجرائي الامني المحض كدليل وزارة العدل الامريكية (٢٠٠١). اما الدراسة الحالية فقد تجاوزت هذا القصور لتبحث في كيفية تداخل الردع المادي مع الهيمنة الرمزية داخل مجتمع محلي محدد هو مدينة الحلة، مما يمنحها عمقا تفسيريا يربط بين السلوك الانحرافي وبنية المجتمع.

❖ من حيث المنهجية والعينة

(١) **أوجه الشبه:** تلتزم الدراسة الحالية بالتقاليد المنهجية المستقرة في علم الاجتماع، حيث تتفق مع دراسة (نايف ٢٠٢٣)، ودراسة (البشري ٢٠٢٠)، ودراسة (بن طاهر ٢٠٢٣) في اعتماد **المنهج الوصفي التحليلي**، كونه المنهج الاكثر ملاءمة لتوصيف الظواهر الاجتماعية ورصد متغيراتها كما هي في الواقع. كما تتشابه معها في استخدام استمارة الاستبيان كأداة رئيسة لجمع البيانات الكمية من الميدان، والاعتماد على البرامج الإحصائية الحديثة مثل الحقيبة الاحصائية

للعلوم الاجتماعية لمعالجة البيانات واستخراج النسب المئوية والتوزيعات التكرارية، فضلا عن استخدام (معامل الفا كرونباخ) للتأكد من ثبات واقتتران فقرات الاداة.

(٢) **أوجه الاختلاف:** يبرز التمايز المنهجي للدراسة الحالية في قدرتها على تجاوز النمطية المسحية، فبينما غلب على الدراسات الأجنبية الطابع النظري الوثائقي أو الاكتفاء بمراجعة الأدبيات والقوانين دون النزول للميدان كدراسة (ميزاور ٢٠٢١) ودراسة (كوندي ٢٠١٤) أو الأدلة المهنية كدليل وزارة العدل الأمريكية (٢٠٠١)، عمدت الباحثة في دراسة مجتمع الحلة الى تطبيق تصميم منهجي كمي دقيق. ولم تكثف الباحثة بالاستبيان الموزع بناء على حجم عينة فقد اعتمدت معادلة كوكران (Cochran) لتحديد الحد الأدنى المناسب لحجم العينة في المجتمعات غير المحدودة (Unknown Population) وقد عزز هذا الإجراء الإحصائي الدقيق من مصداقية وواقعية المعطيات الميدانية للدراسة.

❖ من حيث النتائج والاستنتاجات

(١) **أوجه الشبه:** تتقاطع النتائج التي توصلت اليها دراسة مجتمع الحلة مع ما اسفرت عنه دراسات سابقة مثل دراسة (الأمير ٢٠٠٣) ودراسة (البشري ٢٠٢٠) من حيث تأكيد التصاعد المستمر لمعدلات الجريمة الرقمية نتيجة للانفتاح التكنولوجي المتسارع، والاشارة الى ان ضعف الرقابة الاسرية وجود فجوة تقنية بين الاجيال يمثلان عوامل وسيطة تسهم في تسهيل وقوع الافراد ضحايا للاختراق أو الابتزاز. كما تتفق مع دراسة (بن عمار وبخوش ٢٠٢٢) في ان الفضاء الافتراضي يعيد إنتاج علاقات الهيمنة الواقعية ولا ينفصل عنها.

(٢) **أوجه الاختلاف:** تمتاز استنتاجات الدراسة الحالية بخصوصيتها المحلية والواقعية، فهي لا تقدم تعميمات فضفاضة، بل تشخص طبيعة الوعي القانوني والآثار الاجتماعية والنفسية (كالقلق والعزلة) داخل مجتمع الحلة بدقة. وانعكس هذا التميز في صياغة حزمة من التوصيات الاجرائية الموجهة لجهات وطنية محددة (كالوزارات التربوية والجهات الأمنية والتشريعية العراقية). فضلا عن ذلك، تميزت المقترحات البحثية للدراسة ببعد استشرافي لم تتطرق إليه الدراسات القديمة، حيث دعت إلى فتح آفاق بحثية جديدة تدرس أثر تقنيات الذكاء الاصطناعي والتزييف العميق في تطوير أساليب الجريمة السيبرانية، ورصد الآثار بعيدة المدى على الفئات الأكثر هشاشة كالنساء في البيئات المحلية التقليدية.

❖ جوانب الاستفادة من الدراسات السابقة

مثلت المراجعة الشاملة للدراسات السابقة ركيزة أساسية اسهمت في تطوير وبناء الدراسة الحالية، ويمكن اجمال جوانب الاستفادة في النقاط الآتية:

- ١- ساعدت دراسة (بن عمار وبخوش ٢٠٢٢) في ضبط الاطر المعرفية لمفهوم العنف الرمزي وكيفية رصدده في البيئة الافتراضية، في حين اسهمت دراسة (ميزاور ٢٠٢١) ودراسة (الربيعي ٢٠٢٤) في تصنيف انماط الجريمة الإلكترونية وتحديد دوافع مرتكبيها وتطورها العابر للحدود، مما ساعد الباحثة في صياغة مشكلة البحث وخلفيتها النظرية بسياق علمي منضبط.
- ٢- تم الاطلاع على المحاور والأسئلة التي تضمنتها استبيانات دراسات سابقة كدراسة (البشري ٢٠٢٠) ودراسة (نايف ٢٠٢٣)، مما اتاح للباحثة الاستفادة منها في صياغة فقرات استمارة الاستبيان الخاصة بدراستها، وتغطية ابعاد الوعي المعرفي والمواقف السلوكية والاثار الاجتماعية لضمان شمولية الاداة وقدرتها على قياس التساؤلات المعروضة.
- ٣- وفرت النتائج الكمية والاستنتاجات القانونية في الدراسات العراقية والعربية والاجنبية مادة مرجعية غنية، مكنت الباحثة من مقارنة ما اسفرت عنه دراستها الميدانية في مدينة الحلة بالاتجاهات العامة للظاهرة اقليميا ودوليا، مما ساعد في تفسير النتائج سوسيولوجيا وربط الجزء بالكل لتقديم رؤية متكاملة لمعالجة المشكلة.

المبحث الثاني

النظريات العلمية المفسرة للدراسة

أولاً: نظرية الصراع الاجتماعي

تعد النظرية من المفاهيم الإشكالية التي يصعب استخدامها بدقة في الكتابات والبحوث العلمية نظراً لتعدد دلالاتها وتداخل معانيها في الفكر السوسيولوجي، فهي تشير إلى بناء تجريدي يضم مجموعة من الأفكار المترابطة ويعمل على تنظيمها ضمن إطار يعبر عن المفاهيم التي يطرحها الباحث في سياق دراسته الأكاديمية.

مفهوم النظرية الاجتماعية فقد ارتبط في بداياته الأولى بالدراسات الفلسفية والسياسية حيث استخدم أول مرة للإشارة إلى نظرية الدولة التي تناولت نشأة الدولة الحديثة والأسس الفلسفية والعلمية التي تبرر أشكالها ووظائفها المختلفة في المجتمع البشري. كما توجد مجموعة من المؤلفات والكتابات التي يمكن إدراجها ضمن إطار النظرية الاجتماعية أو تاريخ الفكر الاجتماعي إلا أن هذه الأعمال تتناول في جوهرها طبيعة العلاقات الإنسانية وبنية المجتمع البشري مما يجعل من المناسب اعتماد مصطلح النظرية الاجتماعية لوصفها وتحليلها بشكل علمي. وعلى سبيل المثال يعد كتاب من التاريخ إلى علم الاجتماع لـ(كارلو أنطوني) الذي يتناول تطور الفكر التاريخي الألماني وكتاب الوعي والمجتمع لهيوز من الأعمال التي تندرج ضمن النظرية الاجتماعية نظراً لارتباط موضوعاتها المباشر بقضايا النظرية السوسيولوجية غير أن النظرية السوسيولوجية تتميز عن النظرية الاجتماعية بتركيزها على الأسس المنهجية المتعلقة بدراسة البنى والأنظمة والعلاقات الاجتماعية بشكل أكثر تنظيماً ودقة^(١).

وحول تاريخ ظهور نظرية الصراع الاجتماعي نجد أن الجذور الفكرية الأولى للفكر الصراعى تعود إلى عصور قديمة جداً في الفلسفات الشرقية واليونانية القديمة حيث ناقش مفكرون قدامى فكرة القوة والتناقض باعتبارهما أساس الوجود الإنساني وتطور المجتمعات. ولكن الظهور الفعلي والصياغة العلمية والمنهجية الحديثة لنظرية الصراع الاجتماعي باعتبارها مدرسة سوسيولوجية متكاملة ومنافسة للمدرسة الوظيفية قد تبلورت بشكل أساسي خلال القرن التاسع عشر والقرن العشرين. فقد ظهرت الملامح البنائية الأولى للنظرية مع الثورة الصناعية وتصاد

(١) احسان محمد الحسن، النظريات الاجتماعية المتقدمة دراسة تحليلية في النظريات الاجتماعية المعاصرة، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان، ٢٠١٥، ص ١٨.

التناقضات الطبقيّة في أوروبا حيث قدم الفكر الجدلي تفسيراً شاملاً للمجتمع قائم على التنافس الاقتصادي. ثم شهدت النظرية قفزة نوعية أخرى في منتصف القرن العشرين وتحديدًا في مدة الخمسينيات والستينيات من القرن العشرين كرد فعل علمي قوي على سيطرة النظرية الوظيفية البنائية التي كانت تركز فقط على الاستقرار والتوازن والانسجام الاجتماعي وتغفل جوانب التغيير والتوتر. ومن هنا استقلت نظرية الصراع كاتجاه سوسيولوجي يعترف بحتمية الخلاف والتنافس حول القوة والموارد في كل بناء اجتماعي^(١).

وتعد النظرية الصراعية من أبرز النظريات في علم الاجتماع لأن الصراع يعد جزءاً أساسياً من العلاقات الإنسانية سواء بين الأفراد أو الجماعات أو المجتمعات البشرية. وقد حظيت هذه النظرية باهتمام واسع بين علماء الاجتماع لأنها لا تقتصر على طرح نظري واحد بل تضم مجموعة من الاتجاهات الصراعية التي تتمتع بأهمية كبيرة وتأثير واضح في تفسير الظواهر الاجتماعية المختلفة وتحديد مسارات التغيير الحضاري والسياسي والاقتصادي^(٢).

ويقصد بالصراع الاجتماعي تلك العملية الاجتماعية التي تنشأ بين طرفين أو أكثر نتيجة وجود تعارض أو اختلاف في المصالح والأهداف حيث يسعى كل طرف إلى تحقيق مصالحه والدفاع عن أهدافه عن طريق استخدام الوسائل والأساليب المتاحة له سواء كانت هذه الوسائل مشروعة أو غير مشروعة ومعترفاً بها من قبل الأطراف الأخرى أم غير معترف بها في البناء الاجتماعي العام^(٣).

وتتطلب هذه النظرية من أن الحياة الاجتماعية تقوم على وجود تنافس مستمر سعياً لتحقيق المكاسب وتعتبر أن قضايا الثروة والمكانة والنفوذ تمثل في حقيقتها مصادر للقوة ووسائل لاكتسابها مما يجعل الصراع على القوة من أهم العوامل المحركة للحياة الاجتماعية^(٤). وفي إطار دراسة رواد هذا الاتجاه السوسيولوجي تبرز إسهامات اثنين من أهم علماء نظرية الصراع الاجتماعي الذين شكلوا مسارها الفكري عبر التاريخ:

(١) أحمد فؤاد رسلان، نظرية الصراع الدولي دراسة في تطور الأسرة الدولية المعاصرة، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، ١٩٨٦، ص ٢٤.

(٢) احسان محمد الحسن، مرجع سابق، ص ١٢٧.

(٣) عبدالله محمد عبدالرحمن، علم اجتماع النشأة والتطور، دار المعرفة الجامعية، الاسكندرية، ١٩٩٩، ص ٢١١.

(٤) محمد عبد الكريم الحوراني، النظرية المعاصرة في علم الاجتماع، دار مجدلاوي، عمان، ٢٠٠٨، ص ٨٧.

١- كارل ماركس: وهو الفيلسوف وعالم الاقتصاد والاجتماع الألماني الذي يعد الأب الروحي والمنظر الأساسي لاتجاه الصراع الطبقي في العصر الحديث، وقد ارتبط اسمه بتحليل المجتمع عن طريق عدسة مادية تاريخية حيث يرى أن تاريخ كل مجتمع هو تاريخ صراعات طبقية مستمرة بين طبقة تملك وسائل الإنتاج الاقتصادي وطبقة أخرى لا تملك سوى قوة عملها وتتعرض للاستغلال. وتركز رؤية ماركس باختصار على أن البنية الاقتصادية والنظام المادي يمثلان الأساس الذي يؤثر في كل جوانب الحياة الاجتماعية ويحددان طبيعة النظم الفكرية والثقافية والسياسية السائدة في المجتمع. وأن سوء توزيع الموارد النادرة يؤدي حتما إلى زيادة وعي الفئات الخاضعة بمصالحها المشتركة مما يدفعها إلى الاعتراض والثورة على النظام القائم لتغيير البناء الاجتماعي وإعادة توزيع الثروة^(١). كما تؤكد أفكاره أن التفاوت البنائي والاستقطاب بين الجماعات المتصارعة يرفع من حدة التوتر ويقود في النهاية إلى تحولات جذرية في المجتمع تزول معها الملكية الفردية لوسائل الإنتاج.

٢- رالف داهرنردورف: وهو عالم الاجتماع الألماني البارز الذي ولد في هامبورغ وعمل أستاذا لعلم الاجتماع في بريطانيا وبعد من أهم من طور الفكر الصراع في القرن العشرين عن طريق تقديم رؤية نقدية معاصرة للاتجاه الماركسي التقليدي، وتتلخص فكرة (داهرنردورف) باختصار في رفضه حصر أسباب الصراع الاجتماعي في الجانب الاقتصادي أو ملكية الثروة فقط بل ذهب إلى أن السلطة والتوزيع غير المتساوي للقوة والنفوذ هما المحركان الرئيسيان والسبب الأساسي لنشوء الصراع في المجتمعات الصناعية الحديثة والتنظيمات الكبرى. ويرى داهرنردورف أن المجتمعات تنقسم بنسبها إلى جماعات تملك سلطة إعطاء الأوامر وجماعات أخرى خاضعة لهذه الأوامر وأن التنافس يدور حول احتلال مواقع اتخاذ القرار والتحكم في المؤسسات السياسية والإدارية. وبذلك جعل (داهرنردورف) الصراع ظاهرة حتمية وديناميكية وملازمة لكل تنظيم اجتماعي معتبرا إياه الأداة الأساسية التي تمنع ركود المجتمع وتقدم وسائل مستمرة للتغيير والتطور المؤسسي^(٢).

(١) كمال عبد الحميد الزيات وطلعت إبراهيم لطفي، النظرية المعاصرة في علم الاجتماع، غريب للطباعة والنشر والتوزيع، القاهرة، ١٩٩٩، ص ٩٥.

(٢) مصطفى بوجلال، علم الاجتماع المعاصر بين الاتجاهات والنظريات، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، ٢٠١٥، ص ١٩٨.

يمثل توظيف نظرية الصراع الاجتماعي في دراسة (الجريمة الإلكترونية والعنف الرمزي في مدينة الحلة) مدخلا علميا لتفكيك الفضاء الرقمي بوصفه امتدادا للصراع الواقعي حول القوة والمكانة. بالاستناد إلى أطروحات (كارل ماركس) حول الهيمنة، فإن وسائل التواصل الاجتماعي لم تعد مجرد أدوات تقنية، بل تحولت إلى بنية تفرض عن طريقها الفئات الأكثر نفوذا في مجتمع الحلة (سواء على مستوى الطبقة، أو المكانة العشائرية والسياسية) قيمها ومعاييرها.

وهنا يبرز (العنف الرمزي) كأداة قمع خفية وغير مادية، تمارس عبر اللغة، والتشهير، والوصم الاجتماعي، لتركيبة الفئات الأضعف وإجبارها على الامتثال للنسق الثقافي السائد، مما يضمن استمرار هيمنة القوى التقليدية.

ومن منظور (رالف داهرنهورف الجدلي)^(*)، يتجسد التوظيف الواقعي في تفسير الجريمة الإلكترونية كأداة صراع حول (السلطة الرقمية) والتحكم في توجيه الرأي العام المحلي داخل المدينة. فالتوزيع غير المتساوي للقوة والنفوذ في مجتمع الحلة يدفع الأفراد أو الجماعات الخاضعة (مثل الشباب المهمشين أو النساء) إلى استخدام الفضاء الافتراضي كساحة بديلة للتمرد على هياكل السلطة الأبوية أو الطبقية.

في هذا السياق، تتحول الجرائم الإلكترونية (مثل الابتزاز، اختراق الحسابات، وبث أفكار تكسر التراتبية التقليدية) إلى آليات صراعية غير مشروعة، يسعى من خلالها الجناة إلى انتزاع مكانة افتراضية، أو الانتقام من التهميش الواقعي، أو تعديل موازين القوى لصالحهم. وبذلك، لا تعود الجريمة الإلكترونية مجرد انحراف تقني، بل تصبح نتاجا حتميا للتنافس المحموم على الموارد الرمزية والمكانة الاجتماعية داخل البناء الاجتماعي لمدينة الحلة.

(*) يطلق على منظور رالف داهرنهورف الوصف الجدلي لأنه يرى أن الصراع والتغيير هما صفتان دائمتان وحتميتان في كل بناء اجتماعي ولا يمكن فصلهما عن طبيعة المجتمع البشري، والجدلية عنده تقوم على فكرة التناقض المستمر داخل المؤسسات والتنظيمات الاجتماعية حيث ينقسم الأفراد دائما إلى مجموعتين متناقضتين تماما في المصالح والموقع. المجموعة الأولى تملك السلطة والنفوذ وتسعى بكل الطرق للحفاظ على الوضع القائم ومصالحها والمجموعة الثانية تخضع لهذه السلطة وتسعى دائما للتمرد والتغيير من أجل انتزاع القوة. هذا التناقض والتفاعل المستمر بين حركة المحافظة على السلطة وحركة السعي لتغييرها هو ما يجعل منظوره جدليا حيث يتولد التغيير والتطور الاجتماعي من رحم هذا التصادم الدائم بين الطرفين.

ثانياً: نظرية العنف الرمزي – لبير بورديو

يرى (لبير بورديو) أن العنف الرمزي يمثل شكلاً من أشكال الهيمنة الاجتماعية التي تمارس بصورة غير مباشرة عن طريق الرموز والمعاني والقيم الثقافية السائدة، إذ يسهم في فرض تصورات الجماعات المهيمنة على الأفراد والجماعات الأخرى وجعلها تبدو طبيعية ومقبولة. وتكمن خطورة هذا النوع من العنف في أنه لا يعتمد على الإكراه المادي، بل على القبول الضمني من قبل الخاضعين له، الأمر الذي يؤدي إلى إعادة إنتاج التفاوتات الاجتماعية واستمرار علاقات السيطرة داخل مختلف المؤسسات الاجتماعية^(١).

وقد تميز (لبير بورديو) باعتباره من أهم علماء الاجتماع المعاصرين الذين طوروا الفكر السوسيولوجي النقدي، وشكلت منجزاته البحثية أدوات تحليلية مهمة لفهم آليات الهيمنة الثقافية والاجتماعية التي صاحبت التحولات العالمية الحديثة، مما جعل أفكاره مرجعاً أساسياً للحركات النقدية التي تسعى إلى تقديم بدائل فكرية واجتماعية للسياسات الليبرالية الجديدة. وعرف بورديو بانخراطه الفعال في القضايا الاجتماعية والسياسية مدافعاً عن الفئات المهمشة ومستخدماً أدواته السوسيولوجية لتعرية مختلف مظاهر المعاناة الاجتماعية الناتجة عن التحولات الاقتصادية والسياسية المعاصرة^(٢). وتأثر (بورديو) بالبيئة الريفية المتواضعة التي نشأ فيها، حيث عاش خلال مراحل تعليمه وانتقاله إلى المؤسسات التعليمية النخبوية في فرنسا أشكالاً مختلفة من الهيمنة الرمزية، مما ساهم في تنمية وعيه النقدي تجاه آليات التفاوت الاجتماعي والثقافي التي تنتجها المؤسسات التعليمية والاجتماعية^(٣).

ومن خلال هذه المسيرة، طور بورديو منظومة مفاهيمية متكاملة أصبحت من أبرز الأدوات التحليلية في علم الاجتماع المعاصر، وتقوم هذه المنظومة على التفاعل المشترك بين مفاهيم الحقل الاجتماعي، والهابيتوس، ورأس المال الرمزي، وإعادة الإنتاج^(٤). وعلى الرغم من أن مفهوم العنف الرمزي يعد من المفاهيم السوسيولوجية الحديثة نسبياً من حيث الصياغة الاصطلاحية

(١) لبير بورديو، الهيمنة الذكورية، ت: سلمان قعفراني، المنظمة العربية للترجمة، بيروت، ٢٠٠٩، ص ٦٣-٦٤.

(٢) لبير بورديو، التلفزيون واليات التلاعب بالعقول، ت: درويش الحلوجي، دار كنعان، دمشق، ٢٠٠٤، ص ٧.

(٣) جون سكوت، خمسون عالماً اجتماعياً أساسياً المنظرون المعاصرون، ت: محمود محمد حلمي، الشبكة العربية للأبحاث والنشر، بيروت، ٢٠٠٩، ص ١١٠.

(٤) المرجع نفسه، ص ٤٢.

والتنظير العلمي، فإن الممارسات التي يعبر عنها ليست وليدة العصر الحديث، إذ تكشف دراسة التاريخ الإنساني عن وجود أنماط عدة من السيطرة القائمة على توظيف الرموز والمعاني والقيم الثقافية والاجتماعية للتأثير في الأفراد وتوجيه سلوكهم وتصوراتهم، بما يضمن إخضاع الأفراد فكريا وثقافيا ودون اللجوء إلى وسائل الإكراه المادي المباشر^(١). ولفهم كيفية تشكل العنف الرمزي وتجسده على أرض الواقع، لا بد من تفكيك المفاهيم الأساسية المكونة له والمفسرة لآلياته، وهي ثلاثة مفاهيم مترابطة:

أولاً: مفهوم الهابيتوس: وتعود جذور هذا الاصطلاح التاريخية إلى الفلسفة اليونانية القديمة وتطوره عبر العصور الوسطى^(٢). ويقصد به ذلك النسق من الاستعدادات والميول والمكتسبات المتجذرة في عقول الأفراد وأجسادهم، والتي تتشكل عبر مسارات التنشئة الاجتماعية الطويلة. وتشمل هذه الاستعدادات جملة من المهارات والتوجهات والأنماط السلوكية الدائمة والقابلة للتطور في الوقت نفسه، حيث تنعكس في طريقة الحديث، ونمط اللباس، والإيماءات الجسدية، والقيم الأخلاقية التي يكتسبها الفرد داخل محيطه^(٣). وتكمن علاقة الهابيتوس بالعنف الرمزي في الكيفية التي تتحول بها هذه الاستعدادات المكتسبة إلى أداة للفرض والإكراه، فعندما تفرض أنماط تفكير وإدراك معينة بوصفها النماذج الشرعية الوحيدة والطبيعية التي ينبغي على الجميع الامتثال لها، يصبح الهابيتوس إطارا مرجعيا يستبطنه الأفراد، ويتقبلون من خلاله المعايير السائدة واللامساواة باعتبارها أمورا بديهية لا تستدعي الشك، مما يرسخ علاقات الهيمنة بصورة غير مباشرة^(٤).

ثانياً: مفهوم إعادة الإنتاج: ويرتبط هذا المفهوم بشكل وثيق بآليات العنف الرمزي، حيث يعود أصله النظري إلى الأطروحات الاقتصادية لكارل ماركس حول استمرار واستقرار علاقات الإنتاج والنظام الطبقي عبر الزمن بصورة متماثلة^(٥). ولكن بورديو نقل المفهوم من البعد الاقتصادي

(١) علي أسعد وطفة، من الرمز والعنف إلى ممارسة العنف الرمزي قراءة في الوظيفة البيداغوجية للعنف الرمزي في التربية المدرسية، مجلة نقد وتنوير، الكويت، ٢٠١٥، ص ١١٢.

(٢) ستيفان شوفالبيه وكريستيان شوفيري، معجم بورديو، دار القصب للنشر، الجزائر، ٢٠١٠، ص ٢٨٤.

(٣) جون سكوت، علم الاجتماع: المفاهيم الأساسية، ت: محمد عثمان، الشبكة العربية للأبحاث والنشر، بيروت، ٢٠٠٩، ص ٤٢.

(٤) بيير بورديو، الهيمنة الذكورية، مصدر سابق، ص ٦٠.

(٥) ريمون بودون وفرانسوا بورويو (بورويوكو)، المعجم النقدي لعلم الاجتماع، ت: سليم حداد، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، الجزائر، الطبعة الأولى، ١٩٨٦، ص ٣٩.

المادي إلى البعد الثقافي والرمزي، حيث تتجلى الصورة الأكثر حدة لعملية إعادة الإنتاج عندما يتم فرض أفكار وثقافة ولغة الطبقة المهيمنة داخل المؤسسات الاجتماعية، مقابل إقصاء الثقافات واللغات الشعبية الأخرى واعتبارها غير ملائمة، مما يمنح امتيازات حصرية للفئات المهيمنة ويعزز تمايزها وعلو مكانتها مقارنة ببقية الفئات نظرا لتقارب ثقافتها الذاتية مع الثقافة السائدة في المجتمع^(١).

ثالثا: مفهوم رأس المال الرمزي: ويرى (بورديو) أن مفهوم رأس المال يتجاوز البعد المادي الضيق ليشمل أشكالا عدة مثل رأس المال اللغوي، والأكاديمي، والسياسي، والقانوني^(٢). ويرتبط رأس المال الرمزي بالاعتراف والوجاهة والمكانة التي يمنحها المجتمع للأفراد بناء على حيازتهم لثلاثة أشكال رئيسة من رأس المال وهي الاقتصادي والاجتماعي والثقافي. وتحتاج الفئات المهيمنة دائما إلى امتلاك رأس مال ثقافي ورمزي يمكنها من إنتاج المعاني والأفكار والرموز التي تضمن استمرار سيطرتها وقبول الجماهير العريضة لهذه المنتجات الثقافية واستهلاكها^(٣). وهذا الرأس المال الثقافي والرمزي لا يكتسب بشكل تلقائي بل يتطلب من الفاعل الاجتماعي عملا طويلا ومستمر من التعلم والتثاقف واستدماج المعارف من خلال مؤسسات التنشئة الاجتماعية كالأسرة والمدرسة ووسائل الإعلام^(٤). وبذلك يخلص بورديو إلى أن موضوع علم الاجتماع الأساسي يكمن في دراسة مجالات التنافس والصراع والهيمنة الرمزية، وتعرية آليات السيطرة الخفية لجعلها واضحة وواعية لدى الفاعلين الاجتماعيين.

يمنح توظيف نظرية العنف الرمزي لبير بورديو في دراسة (الجريمة الالكترونية والعنف الرمزي في مدينة الحلة) تفسيراً علمياً دقيقاً لكيفية تحول وسائل التواصل الاجتماعي إلى حقول اجتماعية وافتراضية تمارس من خلالها الهيمنة غير المادية. فالفضاء الرقمي في مجتمع الحلة لم يعد مجرد بيئة تقنية محايدة، بل أصبح امتداداً لبنى القوة التقليدية والطبقية والعشائرية، حيث تستخدم الفئات المهيمنة الرموز واللغة والإشارات الضمنية لفرض معاييرها الثقافية والاجتماعية على الفئات الأضعف.

(١) بيار أنصار، العلوم الاجتماعية المعاصرة، المركز الثقافي العربي، بيروت، ١٩٩٢، ص ١٦٨.

(٢) ستيفان شوفالبييه وكريستيان شوفيريا، مرجع سابق، ص ١٦٢.

(٣) سامح فوزي، القوة الخفية رأس المال الاجتماعي في المجتمع المصري، الهيئة العامة لقصور الثقافة، القاهرة، ٢٠١٢، ص ١١.

(٤) ستيفان شوفالبييه وكريستيان شوفيري، مرجع سابق، ص ١٦٣.

ويتجلى هذا التوظيف في فهم الجريمة الإلكترونية كأداة لإنتاج العنف الرمزي وإعادة انتاجه، حيث يتحول التشهير الرقمي، والابتزاز، والوصم الاجتماعي، والاقصاء عبر المنصات الافتراضية الى وسائل قمع خفية تستهدف كرامة الافراد وتجبرهم على استبطان الهيمنة والامتثال لها دون الحاجة الى اكراه مادي. كما ان الجناة يعتمدون على الهايبتوس السائد في مجتمع الحلة لشن هجماتهم الرقمية، مستغلين الحساسيات الثقافية والقيمية السائدة لتحقيق مآربهم. ومن جهة اخرى، تظهر الجريمة الإلكترونية كاستجابة صراعية من قبل فئات مستبعدة تحاول استخدام راس المال الرقمي لكسر احتكار الهيمنة التقليدية، مما يجعل العنف الرمزي والجريمة في الحلة نتاجا لآليات السيطرة الخفية والصراع على الاعتراف والمكانة داخل الحقل الافتراضي.

خلاصة الفصل الثاني:

لم يكن استعراض الدراسات السابقة في هذا الفصل غاية في ذاته، بل أداة لتحديد موقع الدراسة الحالية من التراكم البحثي، إذ تبين أن معظم الأدبيات السابقة عالجت الجريمة الإلكترونية والعنف الرمزي كلا على حدة، فيما تسعى هذه الدراسة إلى الجمع بينهما ضمن إطار تحليلي واحد. وقد وجه هذا التوضع البحثي اختيار المرجعية النظرية نحو المزوجة بين منظورين متكاملين، حيث وفرت نظرية الصراع الاجتماعي (برافديها: الماركسي المادي، والداهرندورفي الجدلي) التفسير البنائي للجريمة الإلكترونية بوصفها ساحة بديلة للصراع حول السلطة الرقمية والمكانة، والتمرد على تراتيبات القوة التقليدية في مجتمع الحلة. في حين تداخلت معها نظرية العنف الرمزي لبيريورديو لتقدم الأدوات المفاهيمية الأكثر عمقا (مثل الهايبتوس، وإعادة الإنتاج، ورأس المال الرمزي) القدرة على تفكيك الكيفية التي تمارس وتقبل بها الإساءات الرقمية اجتماعيا كعنف غير مادي مستتر يجبر الضحايا على الامتثال للنسق المهيمن.

وتجدر الإشارة إلى أن نقل هذه المفاهيم والنظريات، التي تشكلت أساسا في سياقات مادية وتربوية تقليدية، وإسقاطها على الفضاء الرقمي يستدعي حذرا منهجيا، إذ لا تنطبق آليات الصراع الاجتماعي والسيطرة الرمزية على البيئة الافتراضية بالصورة الكلاسيكية ذاتها. وهو ما سيتطلب من الفصلين الثالث والرابع اختبار مدى ملاءمة هذا النقل النظري وتطويره إمبيريقيا (ميدانيا) عبر تفكيك مظاهر الجريمة الإلكترونية وأدوات العنف الرمزي في سياق المجتمع العراقي عموما، وخصوصية مجتمع مدينة الحلة على وجه التحديد.

الفصل الثالث

الجريمة الإلكترونية وأبعادها السوسولوجية والنشئية

تمهيد

المبحث الأول: التطور التاريخي للجريمة الإلكترونية وأنماطها وأسبابها الاجتماعية

أولاً: التطور التاريخي لجرائم الإنترنت

ثانياً: مراحل التطور التاريخي للجريمة الإلكترونية

ثالثاً: العالم قبل ظهور الجريمة الإلكترونية

رابعاً: أنواع الجريمة الإلكترونية

خامساً: أسباب الجريمة الإلكترونية

المبحث الثاني: الجريمة الإلكترونية في السياق العراقي

أولاً: مفهوم الجريمة الإلكترونية وتطورها في العراق

ثانياً: صور الجريمة الإلكترونية في المجتمع العراقي

ثالثاً: أسباب انتشار الجريمة الإلكترونية في العراق

رابعاً: الآثار المترتبة على الجريمة الإلكترونية في العراق

خامساً: الجهود التشريعية والأمنية لمكافحة الجريمة الإلكترونية في العراق

سادساً: متطلبات الحد من الجريمة الإلكترونية في العراق

المبحث الثالث: التحول الرقمي وتفكك النسق القيمي في ظل ضعف التشريعات

تمهيد:

شهدت المجتمعات المعاصرة ثورة تكنولوجية ورقمنة متسارعة أعادت تشكيل الأنساق الاجتماعية والثقافية والقانونية. وإذا كانت هذه التحولات قد أتاحت آفاقاً رحبة للتواصل والمعرفة، فإنها أفرزت في الوقت ذاته نمطا مستحدثا من التحديات يترتب في مقدمتها الجريمة الإلكترونية. ولم يكن المجتمع العراقي بمعزل عن هذه المتغيرات، إذ واجه بعد عام (٢٠٠٣) انفتاحا تقنيا هائلا تدفقت عبره خدمات الإنترنت ومنصات التواصل الاجتماعي بشكل متسارع.

يسعى هذا الفصل إلى دراسة الجريمة الإلكترونية وأبعادها السوسولوجية والتشريعية عبر ثلاثة مباحث متكاملة، يتناول المبحث الأول التطور التاريخي للجريمة الإلكترونية، متتبعا مراحل نشأتها وأنماطها، ومستعرضا الأسباب الاجتماعية العامة التي تقف وراء صعودها. وينتقل المبحث الثاني لتشخيص هذه الظاهرة في السياق العراقي تحديدا، من خلال رصد أبعادها المفاهيمية، وأبرز صورها الشائعة كالابتزاز والاحتيال الرقمي، مع تحليل الأسباب الفنية والاجتماعية المؤدية لانتشارها. وأخيرا، يسلط المبحث الثالث الضوء على تداعيات التحول الرقمي على بنية المجتمع العراقي، مناقشا مظاهر تفكك واضطراب النسق القيمي، وتراجع آليات الضبط الاجتماعي التقليدي كالأُسرة، وذلك في ظل ضعف ومحدودية الأطر التشريعية والقانونية المنظمة للفضاء السيبراني. وتأسيسا على ذلك، يمثل هذا الفصل محاولة علمية لتقديم فهم شامل لآليات التفاعل بين التطور التقني والواقع السوسولوجي والتشريعي في العراق.

المبحث الأول

التطور التاريخي للجريمة الإلكترونية وأنماطها وأسبابها الاجتماعية

أحدثت التطورات التكنولوجية الحديثة تحولات عميقة في بنية المجتمعات المعاصرة، إذ امتد أثرها إلى مختلف مجالات الحياة، ولا سيما في مجال الإعلام والاتصال وتبادل المعلومات. فقد أسهمت هذه التطورات في تسهيل نقل المعلومة واختصار الزمن والمسافة، حتى غدا العالم أشبه بفضاء مفتوح مترابط تتداخل فيه العلاقات والمصالح والأنشطة البشرية. ويعد الإنترنت من أبرز تجليات هذا التحول، إذ أتاح إمكانات واسعة للتواصل الاجتماعي، والحصول على المعرفة، ومتابعة أخبار العالم، والترويج للأفكار والسلع والخدمات، فضلا عن دوره في تقليل الجهد والكلفة وتوسيع فرص التفاعل الإنساني.

غير أن هذا التطور، على الرغم من جوانبه الإيجابية، أفرز في الوقت نفسه مخاطر جديدة مست أمن الأفراد والمجتمعات، وفي مقدمة هذه المخاطر الجريمة الإلكترونية، التي ترتكب باستعمال الحاسوب أو الشبكات الرقمية أو عبر الفضاء السيبراني، وتبرز خطورة هذه الجريمة في سهولة ارتكابها، وسرعة تنفيذها، وصعوبة تعقب مرتكبيها، فضلا عن آثارها التي قد تمتد إلى الأبعاد النفسية والاجتماعية والرمزية، ولا سيما حين تمس السمعة أو الخصوصية أو الاعتبار الاجتماعي، ولا يختلف المجتمع العراقي عن غيره من المجتمعات في تعرضه لهذه الظاهرة، بل إن تزايد استخدام الوسائط الرقمية ووسائل التواصل الاجتماعي أوجد صورا متعددة من الجرائم الإلكترونية، من بينها الابتزاز الإلكتروني، والتشهير، وانتهاك الخصوصية، والاحتيال الرقمي، وهي أفعال باتت تمثل تهديدا حقيقيا للسلم الاجتماعي والأمن المجتمعي^(١).

أولا: التطور التاريخي لجرائم الإنترنت

شهدت شبكة الإنترنت تحولا جوهريا منذ نشأتها، إذ انتقلت من كونها أداة محدودة الاستخدام في المجالات البحثية والعسكرية إلى فضاء عالمي مفتوح يشمل الاستثمار والإنتاج والإعلام والتعليم والتواصل الاجتماعي وتداول البيانات. ومع اتساع هذا الاستخدام، بدأت تظهر ممارسات غير مشروعة استغلت البنية التقنية للشبكة، فحولت الإنترنت من مجرد وسيلة لتسهيل الحياة اليومية إلى مجال يمكن أن تمارس فيه أنشطة إجرامية معقدة ومتنوعة.

(١) حسين الغافري، محمد الافي، جرائم الانترنت بين الشريعة الاسلامية والقانون، دار النهضة العربية، القاهرة، ٢٠٠٨، ص ٣٥.

وقد أشار بعض الفقه إلى أن الإنترنت لم يعد مجرد وسيلة اتصال محايدة، بل أصبح بيئة يمكن أن تستغلها جماعات متطرفة أو شبكات منظمة لنشر أفكارها أو التنسيق فيما بينها أو الترويج للكراهية والعنصرية أو للتحايل على الإجراءات القانونية والأمنية. وقد ساعدت الطبيعة المفتوحة للشبكة، وإمكان التخفي النسبي فيها، على توسيع نطاق هذه الاستخدامات غير المشروعة^(١). ومن المحطات المبكرة المهمة في تاريخ الجريمة الإلكترونية ما حدث سنة (١٩٩٥) من هجمات استخدمت فيها تقنية انتحال العناوين الشبكية (IP-Spoofing)، والتي سمحت بتعطيل أجهزة الحاسوب وتشغيل أجهزة وهمية تتحل صفة الأجهزة الأصلية. ثم شهد عام (١٩٩٦) تصاعد هجمات إنكار الخدمة (Denial-of-Service Attacks) التي استهدفت تعطيل الأنظمة والمواقع عبر إغراقها بطلبات أو رسائل هائلة، بما يمنعها من الاستجابة للطلبات المشروعة. وقد تعرضت لمثل هذه الهجمات مؤسسات أمريكية وأوروبية بارزة، من بينها مواقع حكومية وتقنية وإعلامية، ما كشف مبكراً حجم الخطر الذي يمكن أن تسببه الاعتداءات الرقمية^(٢).

أما من الناحية التاريخية، فتعود جذور الإنترنت إلى الثاني من يناير سنة (١٩٦٩) عندما أطلقت وزارة الدفاع الأمريكية مشروعاً بحثياً لربط أجهزة الحاسوب ببعضها، يعتمد على تقسيم الرسائل إلى أجزاء صغيرة تنتقل عبر مسارات متعددة ثم يعاد تجميعها عند الوصول. وقد كان لهذا الأسلوب أهمية عسكرية واضحة في ضمان استمرار الاتصال حتى في حال تعطل بعض الشبكات أو تدميرها. ومع تطور المشروع، انقسمت الشبكة سنة ١٩٨٣ إلى شبكتين: الأولى للأغراض العسكرية، والثانية للاستخدامات المدنية، ومن هذا الربط تطور مفهوم الإنترنت بوصفه شبكة عالمية لتبادل المعلومات والاتصال^(٣). ومع التوسع السريع في استخدام الحاسوب والإنترنت في التعليم والعمل والإدارة والمصارف والقطاعات العسكرية، برزت الجرائم الإلكترونية بوصفها نتيجة مباشرة لهذا التطور التقني. فقد أصبح الحاسوب أداة مركزية في الحياة اليومية، وفي الوقت نفسه أصبح هدفاً للاعتداء أو وسيلة لارتكاب أفعال غير مشروعة. ومن هنا نشأ هذا

(١) حسين الغافري، محمد الافي، جرائم الانترنت بين الشريعة الإسلامية والقانون، دار النهضة العربية، القاهرة، ٢٠٠٨، ص ٣٧.

(٢) أيمن عبدالله فكري، جرائم نظم المعلومات، دراسة مقارنة، دار الجامعة الجديدة، الاسكندرية، ٢٠٠٧، ص ١٠١.

(٣) عبد القادر الفتوح، الانترنت للمستخدم العربي، مكتبة العبيكان، الرياض، ٢٠٠١، ص ١١.

النمط من الجرائم الذي يعتمد على مهارات تقنية متقدمة، ويتميز بصعوبة الاكتشاف والإثبات، وبكونه في كثير من الأحيان يتجاوز الحدود الجغرافية والسياسية للدول^(١). وتعد الجريمة الإلكترونية من الجرائم المستحدثة التي صاحبت الثورة الرقمية والانتقال إلى مجتمع المعلومات. فهي لا ترتبط بإقليم جغرافي محدد، بل قد تقع آثارها في أكثر من دولة في الوقت نفسه، الأمر الذي جعلها تحظى باهتمام قانوني وبحثي واسع، سواء لدراسة أسبابها أو تصنيف أنماطها أو تحديد آليات مكافحتها. ومن الجهود المبكرة في هذا السياق انعقاد مؤتمر جرائم الإنترنت في أستراليا سنة (١٩٩٨)، الذي ناقش الظاهرة وأبعادها القانونية والأمنية، كما ظهرت دعوات متزايدة لتحديث التشريعات وبناء نظم حماية أكثر فاعلية للشبكات والبيانات^(٢).

وفي السياق الأوروبي، اتجهت الدول إلى تعزيز التعاون الدولي لمواجهة الجرائم الإلكترونية عبر تقريب التشريعات الوطنية وتطوير آليات مشتركة للتعامل مع الاعتداءات التي تستهدف أنظمة المعلومات وحماية الخصوصية والبيانات. ويعكس هذا الاتجاه إدراكا متناميا بأن أمن المجتمع المعلوماتي لا ينفصل عن أمن الأفراد والمؤسسات والدول^(٣). ومع اتساع انتشار الإنترنت في تسعينيات القرن العشرين، برزت الحاجة إلى توصيف هذا النمط من الجرائم بمصطلح دقيق. فاستخدمت تسميات متعددة مثل: الإجرام المعلوماتي، والانحراف المعلوماتي، وجرائم التكنولوجيا المتقدمة، والغش المعلوماتي، غير أن هذه المصطلحات بدت أوسع من أن تعبر بدقة عن الجرائم المرتبطة بالإنترنت تحديدا.

لذلك استقر الاستخدام لاحقا على مصطلح (Cybercrime) بوصفه الأكثر دقة، خاصة بعد التأكيد عليه في عدد من المؤتمرات المتخصصة. وتكمن أهمية هذا التطور الاصطلاحي في أنه يعكس تشكل الفضاء الرقمي كمجال اجتماعي مستقل تمارس داخله الأنماط الجديدة من السيطرة والإساءة والعنف الرمزي، بما يمس السمعة والهوية والاعتبار الاجتماعي للأفراد^(٤). وفي العراق، اكتسبت الجريمة الإلكترونية أهمية متزايدة مع ارتفاع الاعتماد على المنصات الرقمية

(١) خالد حسن احمد لطفي، بيانات ومعلومات الكمبيوتر، دار الفكر الجامعي، الاسكندرية ٢٠١٩، ص ١٥٦

(٢) محمد عبد الله إبراهيم. تشريعات حق المؤلف وواقع تطبيقاتها في الوطن العربي بين التشريع والتطبيق.

المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم، تونس، ١٩٩٦، ص. ٦٧

(٣) كمال بطوش، المكتبة الجامعية وتحديات ثورة التكنولوجيا الرقمية ، مجلة المكتبات والمعلومات، ع ٢، ٢٠٠٢، ص ٤٧.

(٤) المرجع نفسه، ص ٤٧

ووسائل التواصل، وظهور جرائم مثل الابتزاز الإلكتروني، والتتبع الإلكتروني، والاحتيال الرقمي، واختراق الخصوصية. وقد أشارت دراسات عراقية إلى أن الجريمة الإلكترونية لم تعد مجرد مسألة تقنية، بل أصبحت قضية قانونية واجتماعية وأمنية تستدعي بناء استراتيجية وطنية للوقاية والتجريم والحماية المجتمعية^(١).

ثانياً: مراحل التطور التاريخي للجريمة الإلكترونية

ارتبط تطور مفهوم الجريمة الإلكترونية بتطور التقنيات الرقمية واتساع استخدام الحاسوب والشبكات في الحياة العامة، ويمكن تقسيم هذا التطور إلى ثلاث مراحل رئيسية:

١ - المرحلة الأولى: الستينيات والسبعينيات

مع بداية انتشار الحاسوب وربطه بالشبكات في الستينيات والسبعينيات، ظهرت أولى المؤشرات على ما سيعرف لاحقاً بجرائم الكمبيوتر، وقد تمثلت آنذاك في التلاعب بالبيانات المخزنة، وإتلاف الأنظمة، والتجسس على المعلومات. وفي تلك المرحلة، لم يكن هذا السلوك ينظر إليه بوصفه جريمة قائمة بذاتها، بل عد في أغلب الأحيان خروجاً عن القواعد الأخلاقية أو إساءة لاستخدام التقنية. غير أن تراكم الحالات والدراسات خلال السبعينيات دفع الباحثين إلى التعامل مع هذه الأفعال بوصفها ظاهرة إجرامية جديدة تستحق الدراسة القانونية والاجتماعية^(٢).

٢ - المرحلة الثانية: الثمانينيات

شهدت الثمانينيات تحولاً مهماً في مسار الجريمة الإلكترونية مع ظهور أنماط أكثر تطوراً، مثل اختراق الأنظمة عن بعد ونشر الفيروسات عبر الشبكات. وخلال هذه المرحلة شاع استخدام مصطلح "الهاكرز" للدلالة على الأشخاص الذين يقتحمون الأنظمة المعلوماتية، وقد ارتبط بعضهم في البداية بالرغبة في إثبات التفوق التقني أو استعراض المهارة، خاصة بين الشباب المتمكنين من البرمجة. غير أن الأمر لم يلبث أن تجاوز حدود المغامرة التقنية، ليتحول إلى نشاط إجرامي يستهدف التجسس وسرقة البيانات وإلحاق الضرر بالأنظمة، بما أضفى على هذه الجرائم بعداً أكثر خطورة وتعقيداً^(٣).

(١) نينوس نيسان مروكي، متطلبات بناء استراتيجية مكافحة الجريمة الإلكترونية: دراسة تحليلية، بحث دبلوم عالي غير منشور، كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة بغداد، ٢٠١٩.

(٢) يونس عرب، جرائم الكمبيوتر والانترنت - إيجاز في المفهوم والنطاق والخصائص والصور والقواعد الإجرائية للملاحقة والإثبات، ورقة عمل مقدمة إلى مؤتمر الأمن العربي ٢٠٠٢، أبو ظبي، ص ٨.

(٣) المرجع نفسه، ص ٩.

٣- المرحلة الثالثة: التسعينيات

في التسعينيات، ومع الانتشار الواسع للإنترنت، توسعت الجرائم الإلكترونية من حيث الأنماط والأهداف، فظهرت هجمات إنكار الخدمة، والفيروسات واسعة الانتشار، وجرائم المحتوى الإلكتروني، مثل التشهير، وإرسال الرسائل المسيئة، والتحريض على الكراهية، وانتهاك السمعة. وقد استفادت هذه الجرائم من سهولة الوصول إلى الأنظمة عبر الشبكة، ومن الطبيعة المفتوحة للفضاء الرقمي، مما جعلها أكثر انتشاراً وأوسع أثراً، خاصة على المواقع التجارية والإعلامية والمؤسساتية^(١). ويمكن القول إن هذه المراحل لا تعبر عن تطور تقني فقط، بل تكشف أيضاً عن تحول اجتماعي في طبيعة الجريمة، حيث انتقلت من الاعتداء على الأشياء المادية إلى الاعتداء على الرموز والمعاني والصورة الاجتماعية للأفراد والجماعات، وهو ما يجعلها وثيقة الصلة بمفهوم العنف الرمزي في البيئة الرقمية^(٢).

ثالثاً: العالم قبل ظهور الجريمة الإلكترونية

قبل ظهور الإنترنت وانتشار التقنيات الحديثة، كانت الجريمة حاضرة في المجتمع الإنساني بصورها التقليدية، كالسرقة والقتل والتزوير والنصب وغيرها من الأفعال التي تخالف القانون والأعراف الاجتماعية. فالجريمة بوصفها ظاهرة اجتماعية ليست وليدة العصر الرقمي، بل هي مرتبطة ببنية المجتمع وظروفه الاقتصادية والثقافية والسياسية.

إلا أن ظهور الإنترنت لم يلغ الجريمة التقليدية، بل أعاد تشكيل بعض صورها ووسائل ارتكابها، بحيث أصبحت بعض الأفعال الإجرامية أكثر سرعة واتساعاً من حيث الوصول إلى الضحايا وتحقيق الأثر. كما أن الفضاء الإلكتروني، بما يتسم به من غياب الحدود المادية المباشرة ومرونة الهوية وإمكانية التخفي، أوجد بيئة تختلف عن البيئة الواقعية من حيث ضوابط السلوك وآليات الضبط الاجتماعي. ومن هنا ظهرت الجريمة الإلكترونية باعتبارها امتداداً للجريمة التقليدية، ولكن داخل وسط تقني جديد له خصائصه الاجتماعية والثقافية الخاصة^(٣).

كما أن التحول الرقمي لم يقتصر على تسهيل ارتكاب الجرائم المعروفة، بل أسهم في إنتاج أنماط جديدة لم تكن معروفة سابقاً، وذلك نتيجة تغيرات اجتماعية واقتصادية عميقة. فقد انتقلت

(١) يونس عرب، جرائم الكمبيوتر والإنترنت، مصدر سابق، ص ١١

(٢) أحمد خليفة الملط، الجرائم المعلوماتية، ط ٢، دار الفكر الجامعي، الإسكندرية، ٢٠٠٦، ص ٧٢.

(٣) عثمان عبد القادر عتيق، جرائم الإنترنت، دار النهضة العربية، القاهرة، ٢٠٠٠، ص ٣.

المجتمعات من إطارها المحلي الضيق إلى فضاء عالمي مفتوح، وأصبحت العلاقات الاجتماعية والاقتصادية تعتمد بدرجة متزايدة على التكنولوجيا والاتصال اللحظي. وقد أفرز هذا التحول سلوكيات جديدة، بعضها أصبح يصنف كسلوك منحرف أو مجرم نتيجة تجاوزه الحدود القانونية أو صعوبة ضبطه ضمن الأطر التقليدية. وعلى المستوى الاقتصادي، أدى الاعتماد المتزايد على الأنظمة الإلكترونية والشبكات إلى نشوء اقتصاد معلوماتي عابر للحدود، تدار فيه الأعمال والمؤسسات والمصارف والاتصالات عبر بنى تحتية رقمية. وقد وفر هذا الواقع الجديد فرصا واسعة للجرائم المرتبطة بالمعلومات والمال والهوية والملكية الفكرية، الأمر الذي جعل الجريمة الإلكترونية نتاجا لتحولات اجتماعية واقتصادية متشابكة، لا مجرد نتيجة مباشرة لوجود الإنترنت^(١).

ان التحول الرقمي في العراق لم يكن مجرد انتقال تقني، بل واكبه ظهور أنماط إجرامية مستحدثة استغلت حالة الهشاشة القانونية والاجتماعية. فالجريمة الإلكترونية في السياق العراقي باتت تهدد السلم المجتمعي من خلال استهداف البيانات الشخصية والمؤسساتية، مما دفع المؤسسات الأمنية، ولا سيما وزارة الداخلية، إلى تكثيف جهودها التوعوية والتقنية لردم الفجوة بين التطور الرقمي المتسارع والوعي الأمني للمواطن والمؤسسة على حد سواء^(٢).

رابعا: أنواع الجريمة الإلكترونية

تتعدد الجرائم الإلكترونية بتعدد الأفعال المرتكبة والأهداف المقصودة منها، كما تختلف بحسب الدور الذي يؤديه الحاسوب أو الشبكة في كل جريمة. ولا تقتصر خطورة هذه الجرائم على الخسائر المادية أو التقنية، بل تمتد إلى أبعاد نفسية واجتماعية ورمزية، خاصة حين تستهدف السمعة والخصوصية والهوية الرقمية. ومن أبرز صور الجرائم الإلكترونية ما يأتي:

١- الجرائم الجنسية والإباحية وغير الأخلاقية: أدى انتشار الإنترنت إلى ظهور مواقع ومنصات تروج لمواد جنسية وإباحية، بما في ذلك المحتويات المرتبطة باستغلال الأطفال أو التحريض على ممارسات غير مشروعة أخلاقيا واجتماعيا. وتمثل هذه الجرائم خطرا مركبا لأنها

(١) غادة نصار، الارهاب والجريمة الالكترونية ، القاهرة ، العربي للنشر والتوزيع ، ٢٠١٧ ، ص ١٠

(٢) عدي جابر هادي، الجريمة المعلوماتية في التشريع العراقي: دراسة تحليلية مقارنة، مكتبة زين الحقوقية والأدبية، بغداد، ٢٠٢١، ص ٤٢.

لا تمس الأخلاق العامة فحسب، بل تؤدي كذلك إلى الإضرار بالأفراد، وبخاصة الأطفال والنساء، وتحول الجسد إلى سلعة رقمية قابلة للاستغلال^(١).

٢- **قرصنة البرامج عبر شبكة المعلومات:** تعد قرصنة البرامج من الجرائم الاقتصادية المهمة في الفضاء الرقمي، إذ تقوم على نسخ البرامج أو تداولها أو تسويقها دون إذن مشروع من أصحاب الحقوق. وقد ساعدت الطبيعة المفتوحة للشبكات على اتساع هذا النمط من الجرائم، نظرا لسهولة النسخ وسرعة التوزيع وارتفاع القيمة التجارية لبعض البرمجيات^(٢).

٣- **الجرائم الإلكترونية الرسمية:** ويقصد بها الجرائم التي ترتكبها جهات ذات صلة مباشرة بالسلطة أو بالأجهزة الأمنية أو العسكرية، حيث توظف التكنولوجيا في سياقات الصراع السياسي أو الاستخباراتي أو الحربي. ومن أمثلتها اختراق المواقع الرسمية، وتعطيل المنشآت الحيوية، واستخدام البرمجيات التخريبية ضد البنى التحتية للدول. وتكشف هذه الجرائم عن تحول الفضاء الإلكتروني إلى مجال للصراع والهيمنة وإظهار القوة، بما يحمله ذلك من أبعاد رمزية وسياسية^(٣).

٤- **القرصنة الإلكترونية:** تتمثل في الدخول غير المشروع إلى الأنظمة أو الشبكات أو قواعد البيانات دون إذن، وقد تكون بدافع التحدي وإثبات القدرة التقنية، وقد تكون بقصد السرقة أو التخريب أو التجسس. وتمثل القرصنة اعتداء مباشرا على أمن المعلومات وخصوصية الأفراد والمؤسسات، كما تشكل تهديدا رقميا^(٤).

٥- **نشر الفيروسات الإلكترونية:** يقصد بها تصميم برامج خبيثة ترتبط بنظام التشغيل أو بالملفات وتنتقل عبر الشبكات أو وسائط التخزين، لتؤدي إلى حذف البيانات أو تعديلها أو إتلافها أو تعطيل الجهاز. ولا يقف أثرها عند حدود الخسائر التقنية، بل يمتد إلى تقويض الثقة في البيئة الرقمية وتعزيز الشعور بالتهديد المستمر^(٥).

(١) عثمان عبد القادر عتيق، جرائم الانترنت، دار النهضة العربية، القاهرة، ٢٠٠٠، ص ٨٥.

(٢) محمد محمود المكاوي، الجوانب الاخلاقية والاجتماعية للجرائم المعلوماتية (جرائم الكمبيوتر والانترنت)، مصر، المكتبة العصرية، ٢٠١٠، ص ٥٥.

(٣) رايح بوكريش، السلطة الخامسة تفصح السلطات الاربع، الجزائر، دار هومة، ٢٠١١، ص ١٤.

(٤) ابراهيم عطايا، الجريمة الالكترونية وسبل مواجهتها في الشريعة الاسلامية والانظمة الدولية، دار الفكر الجامعي، الاسكندرية، ٢٠١٥، ص ٣٦٠.

(٥) احمد خليفة الملط، الجرائم المعلوماتية، دار الفكر الجامعي، القاهرة، ط ٢، ٢٠٠٦، ص ١٩٥.

٦- القتابل الإلكترونية (الشفرات الخبيثة): وهي أجزاء برمجية خفية تزرع عمدا داخل برنامج أو نظام، وتبقى ساكنة حتى يتحقق شرط محدد، ثم تنفذ فعلا تخريبيا مثل حذف البيانات أو تعطيل النظام. وتكمن خطورتها في طابعها المستتر وإمكان بقائها غير مكتشفة لفترات طويلة^(١).

٧- اقتحام مواقع الويب: يقوم هذا النوع على السيطرة غير المشروعة على الموقع الإلكتروني، بقصد تغيير محتواه أو حذف بياناته أو تعطيله أو ابتزاز مالكه. وفي كثير من الحالات يستخدم هذا الفعل للإضرار بسمعة المؤسسة أو نشر مواد مسيئة، وهو ما يجعله من الأفعال التي تمس الهوية الرقمية والصورة الاجتماعية للجهة المستهدفة^(٢).

٨- المطاردة السببرانية: تتحقق عندما يقوم شخص بملاحقة شخص آخر على نحو متكرر عبر الإنترنت، من خلال الرسائل أو المراقبة أو التهديد أو المضايقة أو جمع المعلومات الشخصية عنه. ويعد هذا النوع من الجرائم من أوضح صور العنف الرمزي في الفضاء الرقمي، لأنه يقوم على ممارسة الضغط النفسي والمعنوي وإشعار الضحية بالخوف وانعدام الأمان^(٣).

٩- سرقة الهوية: وتعني الاستيلاء على بيانات شخصية لشخص آخر واستخدامها للتظاهر بصفته والوصول إلى أمواله أو حساباته أو خدماته. وتعد من الجرائم التي تجمع بين الاعتداء المادي والرمزي، لأنها تمس الحق في الشخصية القانونية والاجتماعية للفرد^(٤).

١٠- التلاعب بالبيانات: يقصد به إدخال تعديلات غير مشروعة على البيانات قبل معالجتها أو إنشاءها أو بعدها، سواء من قبل موظف أو مبرمج أو فيروس أو أي شخص له قدرة على النفاذ إلى النظام. وخطورة هذا الفعل تكمن في أنه يمس مصداقية المعلومات ويقوض الثقة في المؤسسات والوثائق الرقمية^(٥).

١١- الابتزاز الإلكتروني: يقوم على الحصول على معلومات أو صور أو بيانات خاصة بالضحية، ثم تهديده بنشرها أو استغلالها لحمله على دفع المال أو تنفيذ أوامر معينة. وقد أصبح

(١) احمد خليفة الملط، الجرائم المعلوماتية، المرجع سابق، ص ١٩٦.

(٢) ابراهيم عطايا ، الجريمة الالكترونية وسبل مواجهتها، مرجع سابق، ص ٣٦٢.

(٣) المرجع نفسه ، ص ٣٦٥ .

(٤) يوسف صغير، الجريمة المرتكبة عبر الإنترنت: دراسة مقارنة، دار الثقافة للنشر والتوزيع، عمان، ٢٠١٣، ص ١٢٠.

(٥) احمد خليفة الملط، المرجع السابق، ص ٢٩٠.

هذا النوع من الجرائم من أكثر الجرائم شيوعاً في البيئة العراقية الرقمية، لما له من آثار نفسية واجتماعية كبيرة، ولارتباطه بالشرف والسمعة والعلاقات الاجتماعية^(١).

١٢- **التجسس الإلكتروني على الحكومات:** ويشمل اختراق الأنظمة الحكومية أو العسكرية أو الأمنية بقصد الحصول على معلومات سرية أو التأثير في التوازن السياسي أو الأمني للدول. ويعد هذا النمط من أكثر الجرائم الإلكترونية حساسية من الناحية الاستراتيجية^(٢).

١٣- **الاعتداء على الحياة الشخصية للأفراد:** ويتحقق بجمع البيانات الشخصية أو تتبع النشاط الرقمي للأفراد دون رضاهم، باستخدام تطبيقات أو ملفات تعريف ارتباط أو أدوات مراقبة مختلفة، بما يشكل انتهاكاً صريحاً للخصوصية^(٣).

١٤- **السرقعة والنصب والاحتيال الإلكتروني:** وتشمل الاحتيال على بطاقات الدفع أو الحسابات المصرفية أو المتاجر والمنصات الإلكترونية، وهي من أكثر الجرائم انتشاراً بسبب سهولة إخفاء هوية الفاعل وصعوبة كشف المصدر الحقيقي للهجوم^(٤).

١٥- **الاعتداء على الملكية الفكرية:** ويشمل التعدي على حقوق النسخ والتأليف وبراءات الاختراع والبرمجيات، من خلال النسخ غير المشروع أو النشر أو التداول دون إذن قانوني^(٥).

١٦- **التنمر الإلكتروني:** يعد التنمر الإلكتروني من الأنماط المستحدثة المرتبطة بالعنف الرمزي، حيث تستخدم المنصات الرقمية في الإهانة أو التشهير أو السخرية أو نشر الكراهية ضد الأفراد أو الجماعات. وتكمن خطورته في أثره النفسي والاجتماعي، ولا سيما على الطلبة والنساء والفئات الهشة، وفي كونه يمس الاعتبار الاجتماعي للفرد داخل المجال الرقمي وخارجه^(٦).

(١) يوسف صغير، الجريمة المرتكبة عبر الإنترنت: دراسة مقارنة، دار الثقافة للنشر والتوزيع، عمان، ٢٠١٣، ص ٤٥.

(٢) زغودة بورشاق، اسباب الجريمة الالكترونية من منظور سوسولوجي انثروبولوجي، مجلة العلوم الاجتماعية والإنسانية، جامعة الشهيد حمه لخضر - الوادي، الجزائر، المجلد ١٥، العدد ١، ٢٠٢٢، ص ٢٥١-٢٥٢.

(٣) ابراهيم عطايا، المرجع السابق، ص ٤٠٢.

(٤) احمد خليفة الملط، المرجع السابق، ص ٢٠٣.

(٥) محمد عبد الله إبراهيم، تشريعات حق المؤلف وواقع تطبيقاتها في الوطن العربي بين التشريع والتطبيق، المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم، تونس، ١٩٩٦، ص ٨٨.

(٦) تغريد عبد حمد، جريمة التنمر الإلكتروني: دراسة مقارنة بين القانونين العراقي والأمريكي، مجلة العلوم القانونية، جامعة بغداد - كلية القانون، المجلد ٣٥، العدد ٢، ٢٠٢٠، ص ١٤٥.

خامسا: أسباب الجريمة الإلكترونية

ترتبط أسباب الجريمة الإلكترونية بالتحول المتسارع نحو المجتمعات الرقمية، وانتقال الجانب الكبير من النشاط الإنساني من المجال الواقعي إلى المجال الافتراضي. وقد أسهمت خصائص الفضاء الرقمي، مثل انخفاض الكلفة، والسرعة، وإمكان التخفي، وغياب الحدود الجغرافية، في جعل هذا النوع من الجرائم أكثر جاذبية لبعض الأفراد والجماعات مقارنة بالجرائم التقليدية. كما ساعد ضعف الرقابة، وقصور الوعي الرقمي، وتعدد الفرص المتاحة على الإنترنت، على انتشارها. وتسهم عوامل اجتماعية واقتصادية عديدة في ازدياد هذا النوع من الجرائم، مثل البطالة، والفقر، والضغط النفسية، والرغبة في الثراء السريع، وضعف الضبط الأسري والمجتمعي، وضعف التشريعات أو بطء مواكبتها للتطور التقني، فضلا عن محدودية أدوات الحماية التقنية لدى بعض الأفراد والمؤسسات. كما تختلف دوافع الجناة تبعا لاختلاف الفئة الاجتماعية والعمرية والهدف من الجريمة، فبعضهم مدفوع بحب الاستعراض وإثبات القدرة، وبعضهم يسعى إلى الربح المالي، وآخرون قد تحركهم دوافع انتقامية أو سياسية أو إرهابية^(١).

أ- أسباب الجريمة على مستوى الفرد^(٢):

- ١- البحث عن التقدير وإثبات الذات: ترتكب بعض الجرائم الإلكترونية بدافع التحدي أو إثبات المهارة التقنية أو البحث عن الشهرة والاهتمام، خصوصا لدى بعض الشباب أو صغار السن الذين يجدون في الاختراق أو العبث الرقمي وسيلة لإظهار التفوق أو لفت الانتباه.
- ٢- توافر الفرصة: إن ضعف الرقابة وسهولة الوصول إلى الضحايا أو البيانات يفتح المجال لارتكاب الجريمة، خاصة مع انخفاض احتمالية القبض على الجاني مقارنة ببعض الجرائم التقليدية، وسرعة جني المنفعة من الفعل الإجرامي.
- ٣- انخفاض الضبط الذاتي: ترى النظرية العامة في السلوك الطائش أن احتمال الانحراف يزداد عند توافر الفرصة وضعف القدرة على ضبط النفس، وهو ما يفسر تورط بعض الأفراد في جرائم رقمية تتسم بالاندفاع والسعي وراء الإشباع السريع.

(١) نياي موسى ، الجرائم الإلكترونية: المفهوم والاسباب ، كلية العلوم الاستراتيجية ، كلية العلوم الاستراتيجية / أو مركز البحوث والدراسات - جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية ، الرياض ، ٢٠١٤ ، ص ١٠-١٤.

(٢) ابراهيم عطايا، الجريمة الإلكترونية وسبل مواجهتها في الشريعة الإسلامية والانظمة الدولية، دار الفكر الجامعي، الاسكندرية، ٢٠١٥، ص ٢١٥.

٤- النشاط الروتيني: أسهم تغير نمط الحياة اليومية مع انتشار الإنترنت في تعريض الأفراد لمخاطر جديدة، فالتفاعل اليومي عبر المنصات والتطبيقات والتجارة الإلكترونية زاد من فرص الاحتكاك بالجناة أو الوقوع في الفخاخ الرقمية.

٥- الضغوط العامة: إن الضغوط الاقتصادية والاجتماعية والنفسية، مثل الفقر والبطالة والإحباط والشعور بالتهميش، قد تدفع بعض الأفراد إلى تبني أنماط سلوك منحرفة أو انتقامية، من بينها الابتزاز أو الاحتيال أو الاتجار الإلكتروني غير المشروع.

ب- أسباب الجريمة على المستوى المجتمعي

١- التحضر السريع: إن الانتقال من البيئات الريفية إلى البيئات الحضرية يفرض متطلبات اقتصادية واجتماعية جديدة، وقد يدفع بعض الأفراد، عند العجز عن التكيف أو تحقيق الطموحات، إلى البحث عن وسائل سريعة للكسب، ومن بينها الجريمة الإلكترونية، خاصة أنها لا تحتاج في بعض صورها إلى رأس مال كبير^(١).

٢- الضغوط الاجتماعية العامة: تشكل البطالة والأزمات الاقتصادية وضعف فرص الاندماج الاجتماعي عوامل ضاغطة على المجتمع، وقد تفرز مشاعر سخط أو إحباط أو عدوانية لدى بعض الفئات، بما يدفعها إلى ممارسة الجريمة الرقمية بوصفها وسيلة تعويض أو انتقام أو منفعة^(٢).

٣- البحث عن الثراء السريع: الذي يعد من أكثر الدوافع حضوراً في تفسير الجرائم الإلكترونية، لا سيما مع اتساع إمكانات الاحتيال الرقمي والابتزاز وسرقة البيانات المالية. وقد أشارت دراسات متخصصة في أمن المعلومات إلى أن دافع الربح السريع يمثل عاملاً أساسياً في هذه الجرائم^(٣).

٤- التحول السريع نحو المجتمع الرقمي: إن الانتقال المفاجئ نحو المجتمع الرقمي قد يسبق أحياناً بناء القواعد القانونية والأخلاقية والتنظيمية اللازمة لضبط السلوك داخله، وهو ما يخلق فجوات يستغلها بعض الأفراد في ممارسة أفعال يصعب ضبطها أو نسبها إليهم بسهولة^(٤).

(١) نوري سعدون عبد الله، العوامل الاجتماعية المؤثرة في ارتكاب الجريمة: دراسة ميدانية في سجن بغداد المركزي، مجلة جامعة الأنبار للعلوم الإنسانية، مج ٤، ع ٤، ٢٠١١، ص ١٣٧.

(٢) المرجع نفسه، ص ١٣٨.

(٣) سعيد مداوي، الجريمة الإلكترونية في المجتمع الخليجي وكيفية مواجهته، وزارة الداخلية - مركز الدراسات الاستراتيجية والأمنية (قطر) إصدار أمني/دراسة علمية سلسلة الدراسات الأمنية، ٢٠١٦، ص ١٩.

(٤) ذياب موسى، الإرهاب التخلي: الجريمة والشبكة العنكبوتية، دار جرير للنشر والتوزيع، عمان، ٢٠٠٨، ص ١٥-١٦.

٥- العولمة: أدت العولمة الرقمية إلى تجاوز الجريمة للحدود الوطنية، فأصبح الجاني قد يوجد في دولة، والضحية في دولة أخرى، والخادم الإلكتروني في دولة ثالثة، مما يعقد مسارات التتبع والملاحقة القانونية. كما أن مرونة الهوية الرقمية والتخفي الإلكتروني يضعفان من فاعلية الردع الاجتماعي والقانوني^(١).

وفي العراق يبرز الابتزاز الإلكتروني، والتتمر، والاحتيال الرقمي، بوصفها من أكثر صور الجريمة الإلكترونية اتصالاً بالبنية الاجتماعية، لما تتركه من آثار على الأسرة والسمعة والعلاقات الاجتماعية، وهو ما يؤكد أن الظاهرة ليست مجرد انحراف تقني، بل نتاج لتفاعل عوامل نفسية واجتماعية واقتصادية وثقافية داخل البيئة الرقمية العراقية.

(١) سعيد مداوي ، الجريمة الالكترونية في المجتمع الخليجي وكيفية مواجهته ،المرجع السابق، ص ٢٥

المبحث الثاني

الجريمة الإلكترونية في السياق العراقي

المحور الأول: مفهوم الجريمة الإلكترونية وتطورها في العراق

تعد الجريمة الإلكترونية من المفاهيم الحديثة في القانون الجنائي، حيث ارتبط ظهورها بالتطور الكبير في تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، إذ لم يعد النشاط الإجرامي مقتصرًا على الوسائل التقليدية، بل انتقل إلى الفضاء الرقمي الذي يوفر بيئة واسعة وسهلة لارتكاب الجرائم، وقد عرفها الفقه القانوني بأنها كل سلوك غير مشروع يتم باستخدام الحاسوب أو الشبكات المعلوماتية ويستهدف البيانات أو الأنظمة أو الأشخاص، ويتميز هذا النوع من الجرائم بخصائص خاصة مثل السرعة وصعوبة الاكتشاف والطابع العابر للحدود، الأمر الذي جعلها تختلف عن الجرائم التقليدية من حيث الوسائل والآثار القانونية، كما أن هذه الجرائم تعتمد بشكل كبير على المهارات التقنية والمعرفة الرقمية لدى الجاني^(١).

شهد العراق تطورًا ملحوظًا في مجال استخدام التكنولوجيا بعد عام (٢٠٠٣) نتيجة الانفتاح على العالم الخارجي ودخول خدمات الإنترنت والاتصالات بشكل واسع، إلا أن هذا التطور لم يواكبه تطور مماثل في البنية التشريعية أو الأمنية، مما أدى إلى ظهور بيئة مناسبة لانتشار الجرائم الإلكترونية، حيث بدأ الأفراد باستخدام الوسائل الرقمية دون وجود وعي كاف بالمخاطر المرتبطة بها، كما أن غياب الرقابة الفعالة في المراحل الأولى ساهم في تفشي هذا النوع من الجرائم، وقد أكدت الدراسات أن هذه المرحلة كانت نقطة تحول في انتقال المجتمع العراقي من الجرائم التقليدية إلى الجرائم الرقمية واعتمادها على التكنولوجيا الحديثة^(٢).

تتميز الجريمة الإلكترونية في العراق بخصائص تجعل مكافحتها أكثر تعقيدًا، من أهمها الطابع العابر للحدود حيث يمكن للجاني ارتكاب الجريمة من خارج الدولة، مما يطرح إشكالات قانونية تتعلق بالاختصاص القضائي، كما تتميز هذه الجرائم باستخدام وسائل تقنية متطورة مثل برامج الاختراق والتشفير، مما يصعب عملية تعقب الجناة وجمع الأدلة، فضلًا عن سرعة تنفيذ الجريمة وإمكانية تدمير الأدلة الرقمية بسهولة، الأمر الذي يتطلب وجود خبرات فنية متخصصة

(١) مصطفى إبراهيم سلمان الشمري، الجرائم الإلكترونية وتأثيرها في العراق، دار نون للطباعة والنشر، الموصل، ٢٠٢١، ص ١٠٩.

(٢) ناظم العبادي وآخرون، الجريمة السيبرانية في العراق دراسة ميدانية، مجلة IJEMD، العراق، ٢٠٢٤، ص ٢.

في مجال التحقيق الجنائي الرقمي، كما ان هذه الخصائص تجعل الجريمة الالكترونية اكثر خطورة من الجرائم التقليدية^(١). إن تطور الجريمة الإلكترونية في العراق يرتبط بشكل مباشر بزيادة استخدام الهواتف الذكية ومواقع التواصل الاجتماعي، حيث أصبحت هذه الوسائل أداة رئيسية في الحياة اليومية، الأمر الذي فتح المجال امام استغلالها في ارتكاب الجرائم، كما أن التحول الرقمي في المؤسسات الحكومية والخاصة اسهم في زيادة الاعتماد على الأنظمة الإلكترونية، مما جعلها هدفا للهجمات الإلكترونية، وقد أدى هذا التطور إلى ظهور انماط جديدة من الجرائم مثل الابتزاز الالكتروني والاحتيال الرقمي، مما يؤكد ان الجريمة الالكترونية في العراق ليست ظاهرة ثابتة بل هي في تطور مستمر يتطلب مواكبة مستمرة من الجهات المختصة^(٢).

المحور الثاني: صور الجريمة الالكترونية في المجتمع العراقي

تتعدد صور الجريمة الالكترونية في المجتمع العراقي نتيجة التطور التكنولوجي وانتشار استخدام الانترنت ووسائل التواصل الاجتماعي وقد أصبحت هذه الجرائم تمثل تحدياً حقيقياً للمجتمع لما تسببه من اضرار اجتماعية واقتصادية وامنية ومن ابرز هذه الصور الابتزاز الإلكتروني الذي يعتمد على تهديد الضحية بنشر صور او معلومات خاصة مقابل الحصول على المال أو تحقيق مطالب معينة وقد انتشرت هذه الظاهرة بشكل واضح خاصة بين فئة الشباب والنساء نتيجة ضعف الوعي الرقمي وسهولة اختراق الحسابات الشخصية كما برزت جرائم الاحتيال الالكتروني التي تستهدف سرقة الأموال عبر مواقع وهمية او رسائل خداعية فضلاً عن جرائم التشهير الإلكتروني التي تستخدم فيها وسائل التواصل لنشر معلومات كاذبة تسبب إلى سمعة الافراد^(٣). كما تشمل صور الجريمة الإلكترونية في العراق جرائم الاختراق المعلوماتي التي تستهدف الانظمة الحكومية أو الحسابات الشخصية بهدف الحصول على

(١) نبراس جبار خلف محمد الحلفي، مشروع قانون مكافحة الجرائم الالكترونية بين الواقع والطموح، مجلة الحقوق - الجامعة المستنصرية ، كلية القانون ، بغداد، ٢٠٢١، ص٢١٢.

(٢) طلال ناظم الزهيري، اطار تشريعي مقترح للحد من الجرائم الالكترونية وتعزيز الاخلاقيات الرقمية في العراق، مجلة افاق للابحاث السياسية والقانونية، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة عمار ثلجي الاغوط، الجزائر، الاصدار الخامس عشر، المجلد ٨ ، العدد ١، ٢٠٢٥، ص٦٠.

(٣) مصطفى ابراهيم سلمان الشمري الجرائم الالكترونية وتأثيرها في العراق ، دار نون للطباعة والنشر، الموصل ٢٠٢١ ص١١١.

بيانات سرية أو استخدامها في اغراض غير مشروعة وتعد هذه الجرائم من اخطر الأنواع لما لها من تأثير مباشر على أمن الدولة والمؤسسات كذلك ظهرت جرائم انتحال الشخصية عبر الإنترنت حيث يقوم الجاني باستخدام بيانات شخص آخر لارتكاب جرائم أو خداع الآخرين وقد ساهم الانتشار الواسع للتكنولوجيا في تسهيل هذه الممارسات فضلا عن جرائم النصب عبر التجارة الإلكترونية التي تعتمد على بيع سلع وهمية أو غير مطابقة للمواصفات مما يؤدي إلى خسائر مالية كبيرة للمواطنين^(١). ومن الصور المهمة ايضا الجرائم المرتبطة بالمحتوى الإلكتروني مثل نشر المواد المخلة بالآداب أو التحريض على العنف والكراهية وكذلك جرائم الإرهاب الإلكتروني التي تستخدم فيها الشبكات الرقمية لنشر الافكار المتطرفة او تجنيد الافراد وقد شهد العراق تزايدا في هذه الجرائم بسبب الظروف الامنية والسياسية التي مر بها بعد عام (٢٠٠٣) حيث استغلت بعض الجماعات هذه الوسائل لنشر دعايتها والتأثير على الرأي العام كما ان جرائم التمرر الإلكتروني أصبحت من الظواهر الخطيرة التي تؤثر على الصحة النفسية للأفراد خاصة المراهقين^(٢).

كذلك لا يمكن اغفال جرائم سرقة البيانات الشخصية والهوية الرقمية التي تتم من خلال اختراق الحسابات او استخدام برامج خبيثة للحصول على المعلومات الحساسة مثل كلمات المرور والبيانات المصرفية وتستخدم هذه المعلومات لاحقا في عمليات احتيال او ابتزاز وقد اكدت الدراسات ان هذه الجرائم في العراق تتزايد مع ضعف الاجراءات الامنية الرقمية وقلة الوعي المجتمعي بخطورة مشاركة المعلومات الشخصية عبر الانترنت كما تظهر جرائم التهديد والمضايقات الإلكترونية التي تتم عبر الرسائل او التعليقات والتي تؤدي في بعض الحالات الى مشاكل اجتماعية خطيرة مثل التفكك الاسري^(٣).

وبشكل عام فإن صور الجريمة الإلكترونية في المجتمع العراقي تعكس التحولات الرقمية التي يشهدها البلد حيث أصبحت هذه الجرائم تشمل مجالات عدة مثل الاقتصاد والأمن والمجتمع والثقافة وقد ساهم غياب تشريعات متكاملة لمدة طويلة في زيادة انتشارها إذ لم يكن هناك قانون

(١) طلال ناظم الزهيري اطار تشريعي مقترح للحد من الجرائم الإلكترونية، مرجع سابق، ص ٦٥.

(٢) حيدر جبار كشكول، الجرائم الناشئة عن التطور التكنولوجي وأثرها في السياسة الجنائية، مجلة كربلاء للعلوم القانونية والسياسية، جامعة كربلاء، المجلد ٩ العدد ٤، ٢٠٢٢، ص ٤.

(٣) حسن جاسم الخاقاني، الجريمة الإلكترونية في الواقع العراقي دراسة وتحليل، مجلة العلوم الحاسوبية والذكاء الاصطناعي، كلية تكنولوجيا المعلومات، جامعة بغداد، المجلد ٣ العدد ١، ٢٠٢٤، ص ٦.

خاص ينظم الجرائم الالكترونية بشكل واضح مما جعل التعامل معها يتم من خلال نصوص قانونية عامة لا تواكب التطور التكنولوجي الامر الذي يستدعي ضرورة تطوير القوانين وتعزيز الوعي المجتمعي لمواجهتها والحد من انتشارها.

المحور الثالث: اسباب انتشار الجريمة الإلكترونية في العراق

تعود أسباب انتشار الجريمة الالكترونية في العراق إلى مجموعة معقدة من العوامل التقنية والاجتماعية والقانونية التي تفاعلت فيما بينها بشكل واضح خلال السنوات الاخيرة ومن ابرز هذه الاسباب التطور السريع في وسائل التكنولوجيا والاتصالات حيث شهد العراق بعد عام (٢٠٠٣) انفتاحا كبيرا على العالم الرقمي وازديادا ملحوظا في استخدام الإنترنت والهواتف الذكية دون وجود برامج توعية كافية تحسن المستخدمين من المخاطر الإلكترونية وقد ادى هذا الاستخدام غير المنظم الى خلق بيئة خصبة لانتشار الجرائم الالكترونية خاصة مع ضعف الخبرة لدى العديد من المستخدمين في حماية بياناتهم الشخصية^(١). وكما يعد ضعف الوعي الرقمي من العوامل الجوهرية في انتشار هذه الجرائم إذ يجهل الكثير من أفراد المجتمع العراقي اساليب الحماية مثل استخدام كلمات مرور قوية أو تجنب الروابط المشبوهة أو التحقق من مصادر المعلومات وهو ما يجعلهم عرضة لعمليات الاحتيال والاختراق بسهولة كما ان ضعف الثقافة الأمنية الرقمية داخل الأسر والمؤسسات التعليمية ساهم في عدم تكوين جيل واع بمخاطر الفضاء الإلكتروني الأمر الذي زاد من معدلات وقوع الضحايا قراءة الدراسة^(٢).

ومن الأسباب المهمة أيضا ضعف البنية التحتية للأمن السيبراني في المؤسسات الحكومية والخاصة حيث تعاني العديد من الجهات من نقص في نظم الحماية الرقمية وقلة استخدام البرامج الحديثة لمكافحة الاختراق فضلا عن ضعف التدريب المستمر للكوادر العاملة في مجال تكنولوجيا المعلومات مما يجعل هذه المؤسسات عرضة للهجمات الالكترونية وسرقة البيانات كما ان غياب التنسيق بين الجهات المعنية بالأمن الرقمي يزيد من صعوبة مواجهة هذه الجرائم بشكل فعال^(٣). وكما أن ضعف التشريعات القانونية لمدة طويلة شكل عاملا أساسيا في انتشار الجريمة الإلكترونية حيث لم يكن هناك قانون خاص ينظم هذه الجرائم بشكل دقيق مما أدى إلى وجود

(١) مصطفى ابراهيم سلمان الشمري الجرائم الالكترونية وتأثيرها في العراق ، مرجع سابق ، ص ١٨

(٢) حسن جاسم الخاقاني، الجريمة الإلكترونية في الواقع العراقي دراسة وتحليل، مرجع سابق، ص ٨.

(٣) حيدر جبار كشكول، الجرائم الناشئة عن التطور التكنولوجي وأثرها في السياسة الجنائية، مرجع سابق، ص ٧.

فراغ قانوني استغله المجرمون في ارتكاب افعالهم دون رادع كاف كما ان صعوبة اثبات الجرائم الإلكترونية بسبب طبيعتها التقنية المعقدة وقلة الخبرة لدى بعض الجهات التحقيقية والقضائية في التعامل مع الأدلة الرقمية ساهم في زيادة هذه الظاهرة^(١).

ومن العوامل الاقتصادية التي ساهمت في انتشار الجريمة الإلكترونية في العراق البطالة وقلة فرص العمل خاصة بين فئة الشباب حيث يلجأ بعضهم إلى ارتكاب هذه الجرائم كوسيلة لتحقيق الربح السريع كما ان انخفاض مستوى الدخل لدى بعض الأفراد يدفعهم الى البحث عن طرق غير مشروعة للحصول على المال مستغلين سهولة تنفيذ الجرائم الإلكترونية وقلة تكلفتها مقارنة بالجرائم التقليدية^(٢).

كما تلعب وسائل التواصل الاجتماعي دورا كبيرا في انتشار الجريمة الإلكترونية حيث توفر هذه المنصات بيئة مفتوحة تسهل انشاء حسابات وهمية واستخدامها في الاحتيال أو الابتزاز أو نشر المعلومات المضللة كما ان قلة الرقابة على المحتوى المنشور وسهولة التواصل بين الافراد دون معرفة حقيقية بهوياتهم ساهمت في زيادة الجرائم الإلكترونية بشكل ملحوظ داخل المجتمع العراقي.

ولا يمكن اغفال العوامل الاجتماعية والثقافية التي ساهمت في انتشار الجريمة الإلكترونية مثل ضعف الرقابة الاسرية على استخدام الابناء للإنترنت وقلة الاهتمام بالتنقيف الرقمي داخل المدارس والجامعات فضلا عن تقبل بعض السلوكيات السلبية عبر الإنترنت واعتبارها امورا طبيعية مما يؤدي إلى زيادة هذه الجرائم كما ان غياب حملات التوعية المجتمعية بشكل مستمر ساهم في استمرار المشكلة وتفاقمها^(٣).

وبذلك يتضح أن أسباب انتشار الجريمة الإلكترونية في العراق لا تقتصر على جانب واحد بل هي نتيجة تفاعل عوامل عدة تشمل التطور التكنولوجي وضعف الوعي الرقمي وقصور التشريعات والظروف الاقتصادية والاجتماعية الأمر الذي يتطلب وضع استراتيجية وطنية متكاملة تشمل تطوير القوانين وتعزيز الامن السيبراني ونشر الثقافة الرقمية بين افراد المجتمع للحد من هذه الظاهرة الخطيرة.

(١) مصطفى ابراهيم سلمان الشمري الجرائم الإلكترونية وتأثيرها في العراق، مرجع سابق، ص ١١٩.

(٢) حسن جاسم الخاقاني، الجريمة الإلكترونية في الواقع العراقي دراسة وتحليل، مرجع سابق، ص ٩.

(٣) حيدر جبار كشكول، الجرائم الناشئة عن التطور التكنولوجي وأثرها في السياسة الجنائية، مرجع سابق، ص ٨.

المحور الرابع: الآثار المترتبة على الجريمة الإلكترونية في العراق

تؤدي الجريمة الإلكترونية في العراق إلى آثار اجتماعية خطيرة تمس بنية المجتمع واستقراره حيث تسهم جرائم الابتزاز والتشهير في تفكك العلاقات الأسرية وزيادة النزاعات داخل الأسرة كما تؤدي إلى العزلة الاجتماعية وفقدان الثقة بين الأفراد خاصة مع انتشار نشر الصور والمعلومات الشخصية دون موافقة أصحابها وقد بينت الدراسات أن هذه الجرائم تؤثر بشكل مباشر على النسيج الاجتماعي وتضعف الروابط بين أفراد المجتمع^(١). كما تنعكس الجريمة الإلكترونية سلباً على الاقتصاد العراقي حيث تسبب خسائر مالية كبيرة للأفراد نتيجة الاحتيال الإلكتروني وسرقة الحسابات المصرفية فضلاً عن الأضرار التي تلحق بالشركات والمؤسسات نتيجة الاختراقات وتعطيل الأنظمة كما تؤدي هذه الجرائم إلى ضعف الثقة بالتجارة الإلكترونية مما يحد من تطورها ويؤثر على الاستثمار في القطاع الرقمي^(٢).

ومن الآثار المهمة أيضاً، الآثار القانونية حيث تشكل الجريمة الإلكترونية تحدياً كبيراً للمنظومة القانونية العراقية بسبب صعوبة إثباتها وتعقب مرتكبيها خاصة مع استخدام تقنيات حديثة لإخفاء الهوية كما أن ضعف الخبرة التقنية لدى بعض الجهات التحقيقية يؤدي إلى بطء الإجراءات القضائية ويقلل من فعالية الردع القانوني مما يشجع على استمرار هذه الجرائم. كما تترك الجريمة الإلكترونية آثاراً نفسية خطيرة على الضحايا حيث يعاني الكثير منهم من القلق والتوتر والخوف المستمر نتيجة التهديد أو الابتزاز وقد تتطور هذه الحالات إلى اضطرابات نفسية مثل الاكتئاب أو الانعزال الاجتماعي خاصة لدى فئة الشباب والنساء الذين يشكلون النسبة الأكبر من ضحايا هذه الجرائم^(٣).

ومن ناحية أمنية فإن الجريمة الإلكترونية تشكل تهديداً مباشراً لأمن الدولة حيث يمكن استخدامها في اختراق المواقع الحكومية أو تسريب المعلومات الحساسة أو نشر الأفكار المتطرفة عبر الإنترنت كما أن بعض الجماعات تستغل الفضاء الإلكتروني للتأثير على الرأي العام أو تنفيذ هجمات منظمة مما يهدد الاستقرار الأمني في البلاد^(٤). كما تؤثر الجريمة الإلكترونية على

(١) مصطفى إبراهيم سلمان الشمري الجرائم الإلكترونية وتأثيرها في العراق، مرجع سابق، ص ١٢٥.

(٢) حسن جاسم الخاقاني، الجريمة الإلكترونية في الواقع العراقي دراسة وتحليل، مرجع سابق، ص ١٠.

(٣) حيدر جبار كشكول، الجرائم الناشئة عن التطور التكنولوجي وأثرها في السياسة الجنائية، مرجع سابق، ص ٩.

(٤) حيدر عبد الزهرة كاظم، الجرائم المعلوماتية وانعكاساتها على الأمن الوطني، مجلة القادسية للقانون والعلوم السياسية، كلية القانون، جامعة القادسية، المجلد ١١ العدد ١، ٢٠٢٠، ص ٥٥.

القيم الاخلاقية في المجتمع العراقي حيث تسهم في نشر سلوكيات سلبية مثل انتهاك الخصوصية والتشهير والخداع مما يؤدي إلى تراجع القيم الاجتماعية وزيادة حالات عدم الثقة بين افراد المجتمع كما ان التعرض المستمر لمحتوى غير لائق عبر الإنترنت يؤثر على سلوكيات الشباب ويضعف الالتزام بالمعايير الاخلاقية^(١). وبذلك يتضح أن الجريمة الإلكترونية في العراق لها آثار متعددة تشمل الجوانب الاجتماعية والاقتصادية والقانونية والنفسية والأمنية والأخلاقية مما يجعلها من أخطر التحديات التي تواجه المجتمع في العصر الحديث ويتطلب ذلك وضع استراتيجيات شاملة لمكافحتها من خلال تعزيز الوعي الرقمي وتطوير التشريعات وتحسين الأمن السيبراني^(٢).

المحور الخامس: الجهود التشريعية والأمنية لمكافحة الجريمة الإلكترونية في العراق

شهد العراق خلال السنوات الأخيرة اهتماماً متزايداً بمكافحة الجريمة الإلكترونية من خلال تطوير الجهود التشريعية حيث سعى المشرع العراقي الى وضع اطار قانوني ينظم هذه الجرائم ويحدد العقوبات الخاصة بها اذ تم طرح مشروع قانون الجرائم المعلوماتية الذي يعد خطوة مهمة نحو معالجة الفراغ القانوني الذي كان قائماً سابقاً ويهدف هذا المشروع الى تنظيم استخدام وسائل التكنولوجيا والحد من الجرائم المرتبطة بها وتوفير حماية قانونية للبيانات والمعلومات الشخصية^(٣). كما اعتمد العراق على بعض النصوص القانونية العامة في قانون العقوبات لمعالجة الجرائم الإلكترونية قبل صدور تشريعات خاصة حيث تم تكيف بعض الجرائم مثل الاحتيال والتزوير والتشهير لتشمل الافعال التي تتم عبر الوسائل الإلكترونية وقد ساعد ذلك بشكل جزئي في ملاحقة الجناة رغم عدم كفاية هذه النصوص لمواكبة التطور التكنولوجي المتسارع^(٤).

ومن الناحية الأمنية عملت وزارة الداخلية العراقية على انشاء أقسام متخصصة بمكافحة الجرائم المعلوماتية داخل مديريات الجرائم المعلوماتية التي تتولى متابعة الشكاوى والتحقيق في الجرائم الإلكترونية وتقديم الجناة الى القضاء كما تم تدريب كوادر أمنية على التعامل مع الأدلة

(١) علي حسين فليح، الجريمة المعلوماتية وأثرها على المجتمع، مجلة كلية القانون لجامعة بغداد، كلية القانون، جامعة بغداد، المجلد ٢١ العدد ٤، ٢٠١٩، ص ٣٣.

(٢) حيدر عبد الزهرة كاظم الجرائم المعلوماتية وانعكاساتها على الامن الوطني، مرجع سابق، ص ٥٨.

(٣) مجلس النواب العراقي، مشروع قانون جرائم المعلوماتية، البرلمان العراقي، بغداد، الدورة الانتخابية الثانية، ٢٠١١، ص ٥.

(٤) علي حسين فليح الجريمة المعلوماتية وأثرها على المجتمع ، مرجع سابق ، ص ٣٦.

الرقمية وتحليلها باستخدام تقنيات حديثة مما ساهم في رفع كفاءة الأجهزة الأمنية في مواجهة هذا النوع من الجرائم^(١). كما شهدت الجهود الأمنية تطوراً من خلال التعاون مع الجهات الدولية والمنظمات المختصة في مجال الأمن السيبراني حيث سعى العراق الى تبادل الخبرات والمعلومات مع الدول الاخرى لتعزيز قدراته في مواجهة الجرائم الالكترونية العابرة للحدود اضافة الى المشاركة في برامج تدريبية وورش عمل تهدف الى تطوير مهارات العاملين في هذا المجال^(٢).

ومن الجهود المهمة ايضا اطلاق حملات توعية مجتمعية تهدف إلى رفع مستوى الوعي الرقمي لدى المواطنين وتعريفهم بمخاطر الجريمة الالكترونية وطرق الوقاية منها حيث تقوم الجهات الحكومية والمؤسسات التعليمية بتنظيم ندوات وبرامج تثقيفية لتوعية الأفراد خاصة فئة الشباب بأساليب الاستخدام الآمن للإنترنت مما يسهم في تقليل فرص وقوعهم ضحايا لهذه الجرائم^(٣).

كما تسعى الدولة الى تعزيز البنية التحتية للأمن السيبراني من خلال تطوير الانظمة التقنية وتحديث برامج الحماية المستخدمة في المؤسسات الحكومية والخاصة اضافة الى انشاء مراكز متخصصة لرصد التهديدات الالكترونية والاستجابة لها بشكل سريع مما يعزز من قدرة الدولة على حماية بياناتها ومؤسساتها من الاختراقات والهجمات الإلكترونية^(٤). وبذلك يتضح ان الجهود التشريعية والأمنية في العراق لمكافحة الجريمة الالكترونية شهدت تطوراً ملحوظاً إلا أنها ما زالت بحاجة الى مزيد من التطوير والتحديث لمواكبة التطورات التكنولوجية المتسارعة وذلك من خلال استكمال التشريعات الخاصة وتعزيز التعاون الدولي ورفع كفاءة الاجهزة الامنية ونشر الوعي الرقمي بين أفراد المجتمع^(٥).

المحور السادس: متطلبات الحد من الجريمة الالكترونية في العراق

يتطلب الحد من الجريمة الإلكترونية في العراق تبني مجموعة من الاجراءات المتكاملة التي تشمل الجوانب التشريعية والتقنية والاجتماعية ومن أهم هذه المتطلبات تطوير الإطار القانوني الخاص بالجرائم الإلكترونية من خلال تشريع قوانين حديثة تتناسب مع طبيعة هذه الجرائم وتحدد

(١) حيدر عبد الزهرة كاظم الجرائم المعلوماتية وانعكاساتها على الامن الوطني ، مرجع سابق ، ص ٦٠

(٢) حيدر جبار كشكول، الجرائم الناشئة عن التطور التكنولوجي وأثرها في السياسة الجنائية، مرجع سابق ، ص ١٠.

(٣) مصطفى ابراهيم سلمان الشمري الجرائم الالكترونية وتأثيرها في العراق، مرجع سابق ، ص ١٣٠.

(٤) حيدر عبد الزهرة كاظم، مرجع سابق، ص ٦٢.

(٥) مجلس النواب العراقي، مشروع قانون الجريمة الالكترونية، البرلمان العراقي، بغداد، ٢٠١١، ص ٢٧.

العقوبات بشكل واضح وراذع مع مراعاة التوازن بين حماية المجتمع وضمان الحريات الفردية كما ينبغي تحديث القوانين بشكل مستمر لمواكبة التطورات التكنولوجية المتسارعة^(١). كما يعد تعزيز الوعي الرقمي لدى افراد المجتمع من المتطلبات الاساسية للحد من الجريمة الالكترونية حيث يجب نشر ثقافة الاستخدام الآمن للإنترنت من خلال البرامج التعليمية وحملات التوعية التي تستهدف مختلف الفئات العمرية خاصة الشباب والطلبة وذلك من اجل تعريفهم بمخاطر الفضاء الالكتروني وطرق الوقاية منها مثل حماية البيانات الشخصية وتجنب الروابط المشبوهة وعدم التعامل مع المصادر غير الموثوقة^(٢). ومن المتطلبات المهمة ايضا تطوير البنية التحتية للأمن السيبراني في العراق من خلال تحديث الانظمة التقنية المستخدمة في المؤسسات الحكومية والخاصة وتوفير برامج حماية متقدمة ضد الاختراقات والهجمات الالكترونية فضلا عن انشاء مراكز متخصصة لرصد التهديدات والاستجابة لها بشكل سريع مما يسهم في تقليل حجم الاضرار الناتجة عن هذه الجرائم^(٣).

كما يتطلب الحد من الجريمة الالكترونية تأهيل وتدريب الكوادر البشرية المتخصصة في مجال الأمن السيبراني والتحقيق الجنائي الرقمي حيث ان مواجهة هذا النوع من الجرائم تحتاج إلى خبرات تقنية عالية تمكن الجهات الأمنية من كشف الجرائم وتعقب مرتكبيها بفعالية كما ينبغي دعم المؤسسات التعليمية لتخريج كوادر مؤهلة في هذا المجال الحيوي^(٤). ومن المتطلبات الأساسية ايضا تعزيز التعاون الدولي في مجال مكافحة الجريمة الإلكترونية نظرا لطبيعتها العابرة للحدود حيث يجب تبادل المعلومات والخبرات مع الدول والمنظمات الدولية المختصة وتوقيع الاتفاقيات التي تسهم في ملاحقة المجرمين الالكترونيين وتسهيل تسليمهم للعدالة مما يعزز من قدرة العراق على مواجهة هذه الجرائم بشكل فعال^(٥).

كما ينبغي العمل على تعزيز الرقابة على وسائل التواصل الاجتماعي من خلال وضع ضوابط قانونية وتنظيمية تحد من استعمال هذه المنصات في ارتكاب الجرائم الالكترونية مع الحفاظ على حرية التعبير اضافة الى تشجيع شركات التكنولوجيا على التعاون مع الجهات

(١) مجلس النواب العراقي، مشروع قانون الجريمة الالكترونية مصدر سابق، ص ٢٨.

(٢) مصطفى ابراهيم سلمان الشمري الجرائم الالكترونية وتأثيرها في العراق ، مرجع سابق ، ص ١٣٢.

(٣) حيدر عبد الزهرة كاظم الجرائم المعلوماتية وانعكاساتها على الامن الوطني، مرجع سابق، ص ٦٣.

(٤) حيدر جبار كشكول، الجرائم الناشئة عن التطور التكنولوجي، مرجع سابق ، ص ١١

(٥) علي حسين فليح الجريمة المعلوماتية واثرها على المجتمع، مرجع سابق، ص ٤٠.

الحكومية للكشف عن الحسابات الوهمية والحد من انتشار المحتوى الضار^(١). ولا يمكن اغفال دور الاسرة والمؤسسات التربوية في الحد من الجريمة الالكترونية من خلال توجيه الابناء ومراقبة استخدامهم للإنترنت وتعزيز القيم الاخلاقية لديهم اضافة الى ادخال مفاهيم الامن الرقمي ضمن المناهج الدراسية مما يسهم في بناء جيل واع قادر على التعامل مع التكنولوجيا بشكل آمن ومسؤول^(٢).

وبذلك يتضح ان الحد من الجريمة الالكترونية في العراق يتطلب استراتيجية شاملة تتكامل فيها الجهود التشريعية والامنية والتقنية والاجتماعية من اجل بناء بيئة رقمية آمنة تحمي المجتمع من مخاطر هذه الجرائم المتزايدة وتدعم مسيرة التنمية في البلاد.

(١) حسن جاسم الخاقاني، الجريمة الإلكترونية في الواقع العراقي دراسة وتحليل، مرجع سابق ، ص ١٢.

(٢) حيدر جبار كشكول، الجرائم الناشئة عن التطور التكنولوجي، مرجع سابق، ص ١٢.

المبحث الثالث

التحول الرقمي وتفكك النسق القيمي في ظل ضعف التشريعات في العراق

شهد العالم خلال العقود الأخيرة تحولات متسارعة بفعل التطور الرقمي الذي أعاد تشكيل أنماط الحياة الاجتماعية والثقافية والاقتصادية والسياسية، إذ لم يعد التحول الرقمي مجرد تطور تقني مرتبط باستخدام الحاسبات أو شبكات الاتصال، بل أصبح بنية اجتماعية جديدة فرضت نفسها على مختلف المؤسسات والأنساق الاجتماعية. وقد أدى هذا التحول إلى تغيرات جوهرية في طبيعة العلاقات الاجتماعية وأنماط الضبط الاجتماعي، الأمر الذي انعكس بصورة مباشرة على منظومة القيم والمعايير التي كانت تنظم سلوك الأفراد داخل المجتمع. ففي ظل الانفتاح الرقمي الهائل وتزايد الاعتماد على الفضاء الإلكتروني، برزت مظاهر جديدة من التفاعل الاجتماعي اتسمت بدرجة عالية من التحرر من القيود التقليدية، مما أسهم في ظهور حالة من التغير القيمي الذي وصل أحياناً إلى درجة التفكك أو الاضطراب القيمي، خاصة في المجتمعات التي لم تستطع مواكبة هذا التحول تشريعياً وثقافياً^(١).

ينظر علم الاجتماع إلى التحول الرقمي بوصفه متغيراً اجتماعياً مؤثراً في بنية المجتمع ووظائفه، لأنه لا يقتصر على تحديث الوسائل التقنية، بل يمتد إلى إعادة صياغة العلاقات الاجتماعية والرموز الثقافية والمعايير الأخلاقية، فالفضاء الرقمي خلق بيئة جديدة للتفاعل الإنساني تختلف عن البيئات التقليدية، حيث أصبح الأفراد يتفاعلون عبر منصات إلكترونية تتسم بدرجة من السهولة والحرية وعدم الرقابة المباشرة، الأمر الذي أدى إلى تراجع بعض أدوات الضبط الاجتماعي التقليدي التي كانت تمارسها الأسرة والمؤسسة التعليمية والمؤسسات الدينية^(٢). ومن ثم برزت قيم جديدة قائمة على الفردانية والاستهلاك والخصوصية المفرطة، مقابل تراجع بعض القيم الجمعية التي كانت سائدة في المجتمعات العربية ومنها العراق.

وفي العراق، اتخذ التحول الرقمي مسارا متسارعا بعد عام (٢٠٠٣) نتيجة الانفتاح الإعلامي والتكنولوجي وارتفاع استخدام الهواتف الذكية وشبكات الإنترنت ووسائل التواصل الاجتماعي، الأمر الذي أدى إلى دخول المجتمع العراقي في فضاء رقمي واسع دون وجود استعداد مؤسسي وتشريعي متكامل قادر على تنظيم هذا التحول، وقد ترتب على ذلك ظهور تحديات اجتماعية

(١) محمد عاطف غيث، علم الاجتماع، دار المعرفة الجامعية، مصر، ٢٠١٠، ص ٢١٤.

(٢) السيد عبد العاطي السيد، علم الاجتماع المعاصر، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، ٢٠١٥، ص ١٨٧.

متعددة تمثلت في انتشار خطاب الكراهية والتتمر الإلكتروني والابتزاز الرقمي والتأثير في المنظومة الأخلاقية للشباب، فضلا عن تراجع سلطة الرقابة الأسرية نتيجة التحولات التقنية المتسارعة. وقد أدى هذا الواقع إلى بروز تساؤلات سوسولوجية حول مدى قدرة النسق القيمي العراقي على التكيف مع هذه التحولات دون أن يفقد تماسكه واستقراره^(١).

ويشير مفهوم النسق القيمي إلى مجموعة القيم والمعايير والأفكار التي تشكل الإطار المرجعي لسلوك الأفراد والجماعات داخل المجتمع، إذ يؤدي النسق القيمي وظيفة أساسية في تحقيق التماسك الاجتماعي وضبط السلوك الفردي والجمعي. وعندما يتعرض هذا النسق إلى تغيرات حادة وسريعة تفوق قدرة المجتمع على التكيف، تظهر حالة من الاختلال أو التفكك القيمي التي تتجسد في ضعف الالتزام بالمعايير الاجتماعية التقليدية وتنامي السلوكيات المنحرفة أو غير المنضبطة، ومن هذا المنطلق، فإن التحول الرقمي لا يعد عاملا تقنيا محايدا، بل يمثل قوة اجتماعية قادرة على إعادة تشكيل النسق القيمي بصورة قد تكون إيجابية أو سلبية تبعا لطبيعة البيئة الثقافية والتشريعية السائدة^(٢).

لقد أدى الفضاء الرقمي إلى إحداث تحولات واضحة في القيم الاجتماعية المرتبطة بالعلاقات الأسرية والتواصل الاجتماعي، حيث أصبحت العلاقات الافتراضية تحل تدريجيا محل العلاقات المباشرة، الأمر الذي انعكس على طبيعة الروابط الاجتماعية، كما ساهمت وسائل التواصل الاجتماعي في انتشار أنماط ثقافية وافدة قد تتعارض أحيانا مع الخصوصية الثقافية للمجتمع، وهو ما خلق حالة من التوتر بين القيم التقليدية والقيم الحديثة، وقد تجلى ذلك في تغير أنماط اللباس واللغة والتعبير عن الرأي وأنماط الترفيه والتفاعل الاجتماعي، مما دفع بعض الباحثين إلى وصف المجتمع المعاصر بأنه يعيش مرحلة إعادة تشكيل قيمي متسارع^(٣).

وتتفاقم آثار التحول الرقمي في العراق بسبب ضعف البيئة التشريعية المنظمة للفضاء الإلكتروني، إذ ما يزال الإطار القانوني الخاص بحماية البيانات الشخصية وتنظيم المحتوى الرقمي ومكافحة الجرائم الإلكترونية يعاني من فجوات تشريعية واضحة مقارنة بالتطور التقني المتسارع، وقد أسهم هذا الضعف في خلق بيئة تسمح بانتشار أنماط متعددة من الانتهاكات

(١) عامر حسن فياض، المجتمع العراقي وتحولات الدولة، دار الكتب والوثائق، بغداد، ٢٠١٨، ص ١٣٣.

(٢) علي الوردي، دراسة في طبيعة المجتمع العراقي، دار الوراق، بغداد، ٢٠١٣، ص ٩٢.

(٣) نبيل عبد الفتاح، التحولات الاجتماعية في المجتمع العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ٢٠١٧، ص

الرقمية مثل الابتزاز الإلكتروني والتشهير وانتهاك الخصوصية والاحتياال الرقمي، وهي ظواهر لا تؤثر فقط في الأمن القانوني، بل تمتد آثارها إلى تهديد الاستقرار الاجتماعي والنفسي للأفراد والأسر^(١). ويعد ضعف التشريعات الرقمية في العراق من أبرز الإشكاليات التي فاقمت من تأثير التحول الرقمي في النسق القيمي، إذ إن القانون يمثل أحد أهم أدوات الضبط الاجتماعي الرسمي الذي يحدد الحدود المسموح بها للسلوك داخل المجتمع، وعندما يكون النظام القانوني غير قادر على مواكبة التطورات التكنولوجية، فإن المجال الرقمي يتحول إلى فضاء مفتوح يسمح بظهور أنماط جديدة من السلوك المنحرف بعيدا عن الرقابة والمساءلة الفاعلة، وقد شهد العراق خلال السنوات الأخيرة تصاعدا في قضايا الجرائم الإلكترونية، ولا سيما جرائم التشهير والابتزاز الإلكتروني واختراق الحسابات وانتهاك الخصوصية، وهي جرائم كشفت عن وجود فجوة واضحة بين سرعة التحول الرقمي وبطء التكيف القانوني مع هذا الواقع الجديد^(٢).

وتبرز العلاقة بين التحول الرقمي وتفكك النسق القيمي بصورة واضحة من خلال التغير الذي أصاب منظومة الضبط الاجتماعي التقليدي. فقد كانت الأسرة العراقية تمارس دورا رقابيا مباشرا على الأبناء من خلال المتابعة المستمرة وغرس القيم والمعايير الأخلاقية، غير أن اتساع استخدام الهواتف الذكية والانفتاح على العالم الرقمي منح الأفراد، ولا سيما الشباب، مساحات واسعة من الاستقلالية بعيدا عن الرقابة الأسرية، وأدى ذلك إلى تراجع تأثير الأسرة بوصفها مؤسسة للتنشئة الاجتماعية، مقابل صعود تأثير المؤثرين الرقميين والمنصات الإلكترونية التي أصبحت مصدرا رئيسا لتشكيل الاتجاهات والسلوكيات والقيم الجديدة^(٣). أحدثت وسائل التواصل الاجتماعي تحولا بنويا في شبكة العلاقات الاجتماعية داخل المجتمع العراقي، إذ زاحمت العلاقات الافتراضية روابط الاتصال المواجهي المباشر، مما أدى إلى بروز أنماط مستحدثة من الاغتراب والعزلة الاجتماعية والتفكك الأسري. وقد أسهم الإفراط في ارتياد هذه المنصات الرقمية في انحسار معدلات التفاعل والحوار بين أفراد الأسرة الواحدة، وتعميق الفجوة الجيلية نتيجة تباين المرجعيات المعرفية والقيمية بين الآباء والأبناء، الأمر الذي أضعف آليات الضبط الاجتماعي

(١) عبد الأمير العكيلي، شرح قانون العقوبات العراقي القسم الخاص، المكتبة القانونية، بغداد، ٢٠١٩، ص ٣١١.

(٢) حسين جميل، المدخل إلى دراسة القانون، دار السنهوري، بغداد، ٢٠١٨، ص ١٦٤.

(٣) حامد عبد السلام زهران، علم النفس الاجتماعي، عالم الكتب، القاهرة، ٢٠١٢، ص ٢٨٧.

والوحدة الثقافية للأسرة العراقية^(١). ومن أبرز مظاهر تفكك النسق القيمي المرتبطة بالتحول الرقمي انتشار ظاهرة الابتزاز الإلكتروني، التي أصبحت تمثل تحدياً اجتماعياً وأخلاقياً وقانونياً في العراق. فالابتزاز الإلكتروني لا يقف عند حدود الجريمة التقنية، بل يمتد أثره إلى تهديد البناء القيمي للأسرة والمجتمع، لما يسببه من ضغوط نفسية واجتماعية على الضحايا، خصوصاً النساء والشباب، وقد ارتبط انتشار هذه الظاهرة بضعف الثقافة الرقمية من جهة، وغياب الردع القانوني الفاعل من جهة أخرى، فضلاً عن ضعف الثقة بالإجراءات القانونية لدى بعض الضحايا الذين يتجنبون اللجوء إلى الجهات المختصة خشية الوصمة الاجتماعية^(٢).

وفي السياق ذاته، أدى التحول الرقمي إلى تنامي ظاهرة نشر المحتوى غير المنضبط أخلاقياً عبر المنصات الإلكترونية، الأمر الذي ساهم في خلق حالة من الصراع القيمي داخل المجتمع العراقي بين القيم المحافظة والقيم المستوردة عبر الفضاء الإلكتروني.

فقد أصبح الأفراد، خاصة الشباب، أكثر تعرضاً لأنماط ثقافية عدة قد تتعارض مع القيم التقليدية المتعلقة بالأسرة والهوية والانتماء الاجتماعي، مما أدى إلى حدوث تغيرات في أنماط التفكير والسلوك والتفاعل الاجتماعي، ويرى علماء الاجتماع أن هذه التحولات تؤدي في بعض الأحيان إلى ما يعرف بالاغتراب الثقافي أو فقدان المرجعية القيمية المستقرة^(٣).

وعلى الرغم من محاولات الدولة العراقية الحد من بعض مظاهر الانفلات الرقمي من خلال تشكيل وحدات مختصة بمكافحة الجرائم الإلكترونية داخل وزارة الداخلية، إلا أن الحاجة ما تزال قائمة إلى تشريعات أكثر وضوحاً وشمولاً تتناسب مع طبيعة البيئة الرقمية الحديثة، إذ إن بعض النصوص القانونية الحالية تعتمد على تأويلات قانون العقوبات التقليدي لمعالجة الجرائم الرقمية، في حين أن التطور التقني يستدعي وجود قوانين مستقلة وواضحة تتعلق بحماية البيانات الشخصية وتنظيم المحتوى الإلكتروني والجرائم السيبرانية^(٤).

ومن منظور سوسولوجي، فإن ضعف التشريعات لا يؤدي فقط إلى زيادة معدلات الانحراف الرقمي، بل يسهم أيضاً في إضعاف الثقة بالمؤسسات الرسمية، لأن الأفراد عندما يشعرون

(١) مؤيد عبيد السعدي، شبكات التواصل الاجتماعي وأثرها في العلاقات الاجتماعية للأسرة العراقية، مجلة مركز بابل للدراسات الإنسانية، جامعة بابل، المجلد ١١، العدد ٢، ٢٠٢١، ص ٣١٥.

(٢) علي عبد الحسين العبودي، الجرائم المعلوماتية وآثارها القانونية، دار الحامد، عمان، ٢٠٢٠، ص ١١٦.

(٣) عبد الباسط عبد المعطي، اتجاهات نظرية في علم الاجتماع، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، ٢٠١٦، ص ١٤١.

(٤) عادل عبد المهدي الموسوي، التشريعات الجنائية المعاصرة، دار الثقافة للنشر، بغداد، ٢٠٢١، ص ٢٠٨.

بغياىب الحماية القانونية الكافية في الفضاء الإلكتروني، فإن ذلك يدفعهم إلى تبني أساليب فردية للحماية أو الانسحاب من المجال العام الرقمي أو اللجوء إلى أشكال غير رسمية من العدالة الاجتماعية، وهذا الوضع قد يفضي إلى خلخلة العلاقة بين الفرد والمؤسسة الرسمية، وهو ما يؤثر في مستوى التماسك الاجتماعي والاستقرار القيمي^(١). إن التحول الرقمي في العراق لا يمكن النظر إليه بوصفه ظاهرة سلبية بصورة مطلقة، إذ يحمل في جوهرة فرصا كبيرة للتنمية الثقافية والاجتماعية والتعليمية، غير أن الاستفادة من هذه الفرص تتطلب وجود بيئة تشريعية ومؤسسية قادرة على إدارة المخاطر المصاحبة له.

أن الرقمنة أسهمت في تسهيل الوصول إلى المعرفة وتعزيز الاتصال وتطوير الخدمات الحكومية والتعليمية، لكنها في الوقت نفسه فرضت تحديات جديدة تتعلق بالهوية الثقافية والضبط الاجتماعي والأمن المعلوماتي. ومن هنا فإن الإشكالية لا تكمن في التكنولوجيا ذاتها، بل في ضعف آليات التكيف الاجتماعي والقانوني معها^(٢).

باتت المؤسسات التربوية والتعليمية في العراق أمام مسؤولية مضاعفة تتطلب تفعيل أدوارها في ترسيخ الوعي الرقمي وتحصين الطلبة بالقيم الأخلاقية للاستخدام المسؤول للتكنولوجيا. إن عملية التنشئة الاجتماعية في الواقع المعاصر لم تعد حكرًا على البيئة الأسرية أو المدرسية التقليدية، بل تحولت إلى عملية تشاركية معقدة تتقاسمها المؤسسات الرسمية مع الفضاءات والمنصات الرقمية، الأمر الذي يفرض صياغة استراتيجيات تعليمية لبناء ثقافة رقمية واعية تحد من مظاهر الانحراف الإلكتروني والتفكك القيمي في المجتمع^(٣).

وعلى المستوى القانوني، تبرز الحاجة الملحة إلى تطوير التشريعات العراقية بما ينسجم مع التطورات التقنية العالمية، ولا سيما في مجالات الجرائم الإلكترونية وحماية الخصوصية الرقمية وتنظيم تداول البيانات والمعلومات. فوجود تشريعات واضحة يسهم في تعزيز الردع القانوني وحماية الأفراد من الانتهاكات الرقمية، كما يعزز من الثقة بالمؤسسات الرسمية ويقلل من فرص الاستغلال والانحراف داخل الفضاء الإلكتروني. إن بناء منظومة قانونية رقمية متكاملة يمثل أحد

(١) سعد الدين إبراهيم، علم الاجتماع السياسي، دار المعارف، القاهرة، ٢٠١١، ص ١٧٣.

(٢) محمد الجوهري، علم الاجتماع وقضايا المجتمع، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، ٢٠١٥، ص ٢٥٨.

(٣) أنير مد الله عبيد، دور المؤسسات التعليمية في تعزيز الأمن الرقمي والوعي القيمي لدى الشباب الجامعي،

مجلة القادسية للعلوم الإنسانية، جامعة القادسية، المجلد ٢٥، العدد ٣، ٢٠٢٢، ص ١١٢.

الشروط الأساسية للحفاظ على استقرار النسق القيمي في المجتمع العراقي في ظل التحولات الرقمية المتسارعة^(١).

ويرى علماء الاجتماع أن مواجهة التفكك القيمي الناتج عن التحول الرقمي تتطلب اعتماد مقارنة تكاملية تجمع بين البعد الثقافي والتربوي والقانوني، لأن الاقتصار على الحلول الأمنية أو القانونية وحدها لا يكفي لمعالجة الظاهرة، فالمجتمع بحاجة إلى برامج تثقيفية تعزز من القيم الرقمية الإيجابية، وإلى مؤسسات تعليمية قادرة على تنمية التفكير النقدي لدى الشباب، فضلاً عن سياسات إعلامية مسؤولة تحد من انتشار المحتوى الهابط والمضلل، كما أن للأسرة دوراً محورياً في إعادة بناء الثقة والحوار مع الأبناء من أجل الحد من تأثيرات البيئة الرقمية غير المنضبطة^(٢). فإن التحول الرقمي في البيئة العراقية بات واقعا سوسولوجيا حتميا، إلا أن وتيرة هذا التحول في ظل الفراغ التشريعي وضعف آليات الضبط المؤسسي يهدد بتعميق مظاهر التفكك القيمي والاجتماعي، لذا فإن تحصين البناء القيمي للمجتمع العراقي يتطلب صياغة توازن دقيق بين مواكبة التطور التكنولوجي وبين وضع أطر قانونية وثقافية رادعة للانحرافات الرقمية، حيث يبقى نجاح التكيف الاجتماعي مرهونا بمدى فاعلية المؤسسات القانونية والتربوية في إنتاج وعي رقمي مسؤول يحمي الهوية الثقافية من التشويه^(٣).

وترى الباحثة أن التحول الرقمي، على الرغم من كونه ضرورة حضارية تفرضها متطلبات العصر، إلا أن تأثيراته في النسق القيمي العراقي أصبحت أكثر وضوحا في ظل محدودية الوعي الرقمي وضعف الأطر التشريعية المنظمة للفضاء الإلكتروني. فالمشكلة لا تكمن في التكنولوجيا ذاتها بقدر ما تكمن في غياب التوازن بين التطور التقني وآليات الضبط الاجتماعي والقانوني. كما أن استمرار هذا الواقع قد يسهم في اتساع الفجوة بين الأجيال وتراجع بعض القيم الاجتماعية التقليدية، الأمر الذي يتطلب تعزيز الشراكة بين المؤسسات القانونية والتربوية والإعلامية من أجل بناء بيئة رقمية أكثر وعيا ومسؤولية تحفظ خصوصية المجتمع العراقي وتتسجم مع التحولات المعاصرة.

(١) فاضل محمد الجبوري، السياسة الجنائية المعاصرة، مكتبة القانون والقضاء، بغداد، ٢٠٢٠، ص ٢٦٧.

(٢) محمد علي محمد، مقدمة في علم الاجتماع، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، ٢٠١٣، ص ١٩٢.

(٣) سعد سلمان المشهدي، التأثيرات الثقافية والاجتماعية لشبكات التواصل الاجتماعي في المجتمع العراقي، مجلة البحوث الإعلامية، جامعة بغداد، العدد ٥٦، ٢٠٢١، ص ٨٩.

خلاصة الفصل الثالث:

كشف هذا الفصل أن الجريمة الإلكترونية في السياق العراقي لم تعد مجرد خلل تقني عابر، بل تحولت إلى مؤشر اجتماعي يعكس اختلالاً أعمق في العلاقة بين سرعة التحول الرقمي وبطء الاستجابة المؤسسية، فالفجوة الزمنية التي فصلت بين الانفتاح التقني المتسارع بعد عام ٢٠٠٣ وبين تطور الأطر التشريعية والأمنية المقابلة هي التي أنتجت البيئة الخصبة لتقشي أنماط الابتزاز والاحتيال والتشهير التي تناولها الفصل، لا العامل التقني بمفرده. كما بين التحليل أن أثر هذه الجريمة لا يتوقف عند حدود الخسارة المادية أو المعلوماتية، بل يمتد إلى إضعاف تدريجي في قدرة مؤسسات الضبط الاجتماعي التقليدية، وفي مقدمتها الأسرة والمدرسة، على مواكبة سلوك الأفراد داخل فضاء رقمي تتقلص فيه الرقابة المباشرة وتتسع فيه إمكانيات التخفي وهذا الإضعاف التدريجي، لا الفعل الإجرامي بحد ذاته، هو ما يفسر التداخل الذي أشار إليه الفصل بين الجريمة الإلكترونية بمفهومها المادي وبين أشكال أدق وأكثر خفاء من الضغط والإخضاع الرمزي، وهو ما يفتح الباب أمام الفصل الرابع لتناول هذه الأشكال بوصفها بنية متكاملة من العنف الرمزي وأدواته اللغوية والبصرية والثقافية في المجتمع الافتراضي.

الفصل الرابع

العنف الرمزي وآلياته في الفضاء الرقمي العراقي

تمهيد

المبحث الأول: أدوات العنف الرمزي وإنتاج الهيمنة في البيئة الرقمية

أولاً: اللغة

ثانياً: الصورة

ثالثاً: الهوية

المبحث الثاني: آليات العنف الرمزي في الفضاء الرقمي

أولاً: الضغط الاجتماعي

ثانياً: الشاعل الاجتماعي

ثالثاً: الشس الإلكتروني

تمهيد:

تجاوزت وسائل الاتصال الحديثة والشبكات الرقمية وظيفتها التقليدية المتمثلة في نقل المعلومات، لتتحول إلى فضاءات تفاعلية تعيد إنتاج العلاقات والقوى الاجتماعية بشكل افتراضي. ورغم ما تتيحه هذه البيئات الرقمية من مساحات واسعة للتعبير والتواصل، إلا أنها أصبحت مسرحاً لبروز أنماط مستحدثة من السلوكيات السلبية والممارسات غير الواعية، والتي يأتي في مقدمتها العنف الرمزي بآلياته وأدواته المختلفة. ولم يكن المجتمع الافتراضي العراقي بمنأى عن هذه التحولات، حيث انعكست الصراعات والتباينات الواقعية داخل المنصات الرقمية في قوالب رمزية جديدة.

يسعى هذا الفصل إلى تفكيك ظاهرة العنف الرمزي وآلياتها في الفضاء الرقمي العراقي من خلال مباحث متكاملة، حيث يركز المبحث الأول على دراسة أدوات العنف الرمزي وإنتاج الهيمنة في البيئة الرقمية، مستعرضاً دور اللغة بوصفها أداة بنائية تتحول من وسيلة تواصلية إلى آلية لإنتاج دلالات ضمنية ومجازية تسهم في فرض السيطرة وتوجيه السلوك الرقمي.

وينتقل المبحث الثاني لتشخيص التداعيات الاجتماعية والنفسية لهذا العنف، من خلال رصد ممارسات التنمر الإلكتروني والسخرية الرقمية الموجهة التي تستهدف الأمن المجتمعي، وتحليل كيفية تحول الاستهزاء الرقمي عبر الحسابات الوهمية إلى آلية تسقيط معنوي ممنهجة تؤدي إلى زعزعة الثقة وإجبار الكفاءات على الانعزال وتجنب المشاركة في الفضاء العام. وتأسيساً على ذلك، يقدم هذا الفصل قراءة سوسيولوجية لآليات الهيمنة والعنف الناعم في الفضاء الافتراضي العراقي.

المبحث الأول

أدوات العنف الرمزي وإنتاج الهيمنة في البيئة الرقمية

أولاً: اللغة (Language)

تصنف اللغة العربية ضمن أرومة اللغات السامية التي تشترك مع غيرها في أصل تاريخي وبيئة جغرافية واحدة. ومع التمدد البشري والهجرات السامية المتعاقبة خارج الموطن الأول، بدأت هذه اللغة الأم تتفرع تدريجياً إلى أنساق لغوية مستقلة، متأثرة بعوامل العزلة الجغرافية، والتحويلات البيئية، والتقدم الزمني. ويذهب المحققون إلى أن هذه اللغات تنبثق من ثلاثة أصول رئيسية هي: الآرامية التي تفرعت منها الكلدانية والآشورية والسريانية، والكنعانية التي انبثقت عنها العبرية والفينيقية، والعربية التي استوعبت الفصحى ولهجات قبائل الجزيرة العربية واليمن والحبشة، ويرجح أن العربية هي الأقرب احتفاظاً بخصائص اللغة الأم نتيجة العزلة النسبية التي عاشتها، مما وهبها طاقة تعبيرية ودلالية فائقة، ورغم تعذر رصد الإرهاصات الأولى لنشأة العربية بدقة لغياب التدوين التاريخي المواكب لبداياتها، إلا أن النص الوارد إلينا يعكس مرحلة متقدمة من النضج والنظام، وهي خصائص بنائية تتحول في الفضاءات الاجتماعية والرقمية من مجرد أداة تواصلية إلى آلية لإنتاج دلالات ضمنية ومجازية تسهم في ممارسة الهيمنة والتوجيه، مما يجعلها أداة محورية من أدوات العنف الرمزي عبر شبكات التواصل الاجتماعي^(١).

واستكمالاً لفهم الوظيفة الدلالية للغة وتحولاتها داخل الأنساق التفاعلية، يرى ابن خلدون أن اللغة في جوهرها وسيلة تواصلية يعبر بها المتكلم عن مقصوده ونشاطه اللساني. وهذه الملكة لا تتحقق كفعل عابر، بل تتشكل كعادة راسخة ومهارة مستقرة في عضو النطق (اللسان)، وتتباين هذه الملكة بين الأمم تبعاً لما توطأت عليه مجتمعاتها من اصطلاحات واستعمالات بيئية واجتماعية^(٢). وفي ظل البيئة الرقمية المعاصرة، برزت أنماط وممارسات لغوية جديدة فرضتها وسائط التواصل الاجتماعي، وتتميز هذه الممارسات بالسهولة نتيجة تنوع خلفيات المستخدمين وثقافتهم (أكاديميين، شباب، عامة). هذا التنوع أفرز اصطلاحات مستحدثة تبعد عن السنن اللغوي التقليدي المعياري، مما يبرهن على الارتباط الوثيق بين اللغة والسياق التقني - الاجتماعي،

(١) أحمد حسن الزيات، تاريخ الأدب العربي، دار المعرفة، بيروت، د.ت، ص ١٣.

(٢) عبد الرحمن بن محمد بن خلدون، مقدمة ابن خلدون، تحقيق: درويش جودي، المكتبة العصرية، بيروت،

وهو ما يتقاطع مع تمثيلات الخطاب الرقمي وتجلياته^(١). ومن خلال سبر واقع الممارسات التواصلية في البيئة الرقمية، يلاحظ تنوع الأنماط الكتابية تبعاً للمستوى الثقافي والمعرفي للمستخدمين، حيث تتأرجح بين استخدام الفصحى، أو الانكفاء على العامية، أو المزج الهجين بينهما. ويتعدى الأمر ذلك إلى الخط البنيوي بين العربية واللغات الأجنبية (كالفرنسية والإنجليزية)، والاعتماد المكثف على الاختزالات الرقمية والاستعاضة عن الحروف بالأرقام. هذه المظاهر المستحدثة لا تقف عند حدود التغير الشكلي للخطاب، بل تحمل في طياتها تمايزات اجتماعية وثقافية تسهم في إعادة بناء المعنى، وتؤدي في كثير من الأحيان إلى إنتاج تمثيلات إقصائية تندرج ضمن آليات العنف الرمزي^(٢).

ويمثل (النمط اللغوي الهجين) أحد أبرز الإفرازات الرقمية المثيرة للجدل لتهديده الهوية اللسانية العربية، وهو ما يصطلح عليه الباحثون بـ(العريزي) (Arab-ish / Arab-ez). وتتجلى هذه الظاهرة في المزج بين العامية والفصحى باستخدام الحروف اللاتينية والأرقام للتعبير عن الفونيمات (الأصوات) العربية غير الموجودة في الأبجدية الرومانية، وتتعدد مسمياتها بين (الفرانكو عرب) و(الأرابيش)، وعلى الرغم من شح الدراسات التي رصدت الظاهرة لحداتها، إلا أنها تقع في صلب التعددية اللغوية المشوهة التي تبحثها هذه الدراسة كبيئة خصبة لإنتاج خطابات هجينة تخلخل التواصل المعياري^(٣).

وتعود الجذور التقنية لظاهرة (العريزي)^(*) إلى المراحل الأولى لنشأة شبكة الإنترنت في أمريكا الشمالية، حيث صممت برمجيات التواصل الأولى لتتوافق حصراً مع الأبجدية الرومانية (Roman Alphabet) واللغة الإنجليزية، دون مراعاة لخصوصيات اللغات الأخرى. هذا القصور التقني دفع المستخدمين العرب إلى ابتكار حلول التفاضلية عبر كتابة منطوقهم العربي

(١) حبيب شحاتة، (اللغة العربية واللهجة العامية)، مجلة الرسالة، العدد ١٤٠، ٢٠٠٧، ص ١٤٠

(٢) المرجع نفسه، ص ١٤٣.

(٣) عبد الملك سلمان السلطان، (العريزي من منظور حاسوبي)، في: لغة الشباب العربي في وسائل التواصل الحديثة: بحوث ومقالات حول اللغة الهجين، ط١، مركز الملك عبد الله بن عبد العزيز الدولي لخدمة اللغة العربية، الرياض، ٢٠١٤، ص ٤٧.

(*) العريزي (Arabizi): أسلوب في كتابة اللغة العربية باستخدام الحروف اللاتينية والأرقام لتمثيل بعض الأصوات العربية التي لا مقابل لها في الأبجدية اللاتينية، ويستخدم على نطاق واسع في التواصل الرقمي ووسائل التواصل الاجتماعي.

بحروف لاتينية مع استعارة الأرقام كبدايل صوتية. ورغم تجاوز هذه العقبة التقنية اليوم ودعم التطبيقات للغة العربية بالكامل، إلا أن استمرار هذه الظاهرة يعكس تحولاً سلوكياً وثقافياً عميقاً يرتبط بآليات التوجيه الرمزي في الفضاء الرقمي^(١). وتتسم اللغة الرقمية المعاصرة بالسيولة، وسرعة التغير، وهشاشة البنية البنائية، إلا أنها تمتلك في المقابل قدرة اتصالية وتأثيرية فائقة واختزالاً ذكياً. فهي لغة اصطناعية كونية، يطغى فيها البصري والرمزي (أيقونات، صور، محاكاة) على المكتوب التقليدي، وتتحرك في سياق تواصل أفقي مباشر يكسر النخبوية العمودية. ومن ثم، فإن هذه اللغة لا تكتفي بوصف الواقع، بل تعيد إنتاجه وتتفاعل معه بآليات محاكاة تقنية تتجاوز الخيال النظري إلى الخيال التفاعلي المرئي^(٢).

وانطلاقاً من هذه السيولة الرقمية، شهد الفضاء الافتراضي تصاعداً غير مسبوق لظاهرة (العنف اللغوي) عبر المنصات التفاعلية (مثل فيسبوك وإكس) والوسائط المرئية الحديثة كمنصة (تيك توك). فقد انخرقت مسارات الحوار الرقمي لتتحول في كثير من الأحيان إلى مشادات كلامية مشحونة بألفاظ الكراهية، والسب، والقذف، والتشهير. ولم يقتصر هذا العنف على الممارسات الفردية، بل امتد ليتجلى كبنية واضحة في الخطاب الإعلامي المعاصر بمختلف قنواته المقروءة والمرئية والمسموعة^(٣).

وفي هذا السياق، تساهم بعض البرامج الحوارية والدرامية التلفزيونية والشبكية في إعادة إنتاج العنف اللغوي ومأسسته، حيث تتحرف عن أدوارها التنقيفية لتتحول إلى أدوات لتمرير أجندات ومصالح ضيقة، مما يؤثر سلباً على توجيه الرأي العام وتهميش بعض الفئات الاجتماعية. وتتضاعف خطورة هذا الخطاب مع توظيفه من قبل الجماعات المتطرفة عبر الفضاء الرقمي، لبث عبارات محملة بالشحن الأيديولوجي العنيف والتكفيري، مستغلة التعددية اللغوية المنفلتة في المنصات الاجتماعية^(٤).

(1) Palfreyman, David, and Muhamed Al Khalil. "'A Funky Language for Teenzz to Use': Representing Gulf Arabic in Instant Messaging." *Journal of Computer-Mediated Communication*, vol.9, no. 1, 2003, <https://doi.org/10.1111/j.1083-6101.2003.tb00355.x>.

(٢) علي حرب، العالم ومأزقه: منطق الصدام ولغة التداول، المركز الثقافي العربي، الدار البيضاء، ٢٠٠٢، ص ١٠٨-١٠٩.

(٣) الحبيب منادي، (عنف اللغة ولغة العنف)، مجلة دراسات إنسانية واجتماعية، جامعة قاصدي مرباح ورقلة، العدد ١٠، ٢٠١٦، ص ٣٩.

(٤) المرجع نفسه، ص ٤١.

وتتشكل في بيئة التواصل الرقمي ظاهرة (الازدواجية اللغوية)، والمتمثلة في المزج والخلط غير المنضبط بين الفصحى والعامية في النص المكتوب. ويعزى هذا النمط التعبيري في المقام الأول إلى ضعف الكفاية اللغوية والتمكن المعرفي لدى المستخدم. وفي سياق التفاعل الرقمي، تسهم هذه الازدواجية في إنتاج خطابات هشة تقتقر إلى الانضباط المعياري، مما يسهل توظيفها (بقصد أو بدون قصد) في ممارسات العنف الرمزي والإساءة الإلكترونية نتيجة غياب الوعي بالحمولة الدلالية للألفاظ أثناء الاتصال^(١). إن هذا التسارع التقني الهائل حول العالم إلى قرية رقمية متناهية الصغر تلاشت فيها الحدود الجغرافية، مما جعل لمنصات التواصل الاجتماعي دوراً مهماً في تشكيل استخدامات اللغة العربية وإعادة إنتاج أدوارها. ورغم المخاطر المرتبطة بالجريمة الإلكترونية والعنف الرمزي اللغوي، إلا أن هذا التحول يحمل وجهاً إيجابياً يتمثل في استثمار التكنولوجيا لدعم وتطوير تعليم اللغة العربية عبر التطبيقات الذكية التي تقدم محتويات تعليمية تلتزم بالقواعد السليمة والسنن الكتابي الصحيح^(٢).

وتأسيساً على تنوع هذه الأنساق الخطابية المتداولة في البيئة الرقمية، يبرز (الخطاب الإشهاري) (الإعلاني) كواحد من أكثر الخطابات إلتصاقاً بالحياة اليومية للمستخدمين وأشدّها تأثيراً في سلوكياتهم. ويتميز هذا الخطاب ببنائه الاستراتيجي المحكم الذي تتكامل فيه الأبعاد اللغوية والبصرية، بغية تمرير رسائل توجيهية وإقناعية محددة تتداخل بصورة وثيقة مع آليات الهيمنة الرمزية وتشكيل الوعي الجمعي في الفضاء الافتراضي^(٣).

ثانياً: الصورة (The Image)

ترتبط الصورة في التصور البلاغي والنقدي بعملية تجسيد المجردات، فهي تمثيل لما يدركه العقل وإسقاطه في قوالب مرئية تقع تحت طائلة الحواس، فالصورة تشكيل ذهني يتخلق على مستوى الذات والخيال، ليعمل على ربط الواقع الإنساني من خلال تمثيل الأشياء في الوعي عبر تراكيب مجازية ودلالية^(٤).

(١) عبد الرحمن محمد، الازدواج اللغوي في اللغة العربية، ط١، مطابع التقنية للأوفست، الرياض، ١٩٩٧، ص ٥٦.

(٢) عبد الحميد بسيوني، شبكات المعلومات ومصير اللغة العربية، مطبعة الأندلس، القاهرة، ٢٠٠٠، ص ٣٤.

(٣) المرجع نفسه، ص ٣٥.

(٤) خطاب فتيحة، درويش محمد، تمثيلات العنف الرمزية بصورة المرأة في خطاب الأمثال الشعبية في المجتمع الجزائري، المجلة الدولية للاتصال الاجتماعي، جامعة مستغانم، المجلد ١٠، العدد ١، ٢٠٢٢، ص ٢٢٩.

وقد أفضى التطور المتسارع في تكنولوجيا الإعلام والاتصال إلى إحداث تحولات بنيوية في آليات إنتاج المعرفة وتداولها داخل المجتمعات المعاصرة، حيث انتقلت هندسة المعلوماتية إلى الاعتماد الفائق على الوسائط الرقمية، هذا التحول التقني فرض نمطا مستحدثا في جمع البيانات، وتخزينها، ومعالجتها، واسترجاعها نتيجة تداخل التطبيقات الذكية، وبموجب هذا التسارع، تحولت الوسائل التقليدية كالتلفزيون، والراديو، وآلات التصوير إلى وسائط رقمية تفاعلية، مما نقل التدفق المعلوماتي من سياقه البطيء المحدود إلى فضاء سيال فوري الانتشار، ويقع التصوير الرقمي في قلب هذه التحولات، حيث تعتمد الكاميرات الحديثة على نظم معالجة إلكترونية تحول المادة المشهدة إلى بيانات ثنائية قابلة للتخزين والتعديل، لتشمل صور الأشخاص، والمشاهد الطبيعية، وتفاصيل الحياة اليومية^(١).

وفي سياق التأثيرات النفسية والاجتماعية التي تفرزها هذه الوسائط، تبرز الصورة كأداة محورية لممارسة العنف الرمزي المرتبط بالظواهر السلوكية والانحرافية الرقمية، ويتخذ هذا العنف الرمزي عبر الفضاء الافتراضي أشكالا متعددة تبتها فئات مجتمعية أو منصات إعلامية، إذ تعد المشاهد والصور المعروضة عبر شبكات التواصل من أكثر الوسائل الجاذبة والمؤثرة في قطاع الشباب، نظرا للحمولة الرمزية التي تتطوي عليها والتي قد تحمل أبعادا عدائية، أو تهديدية، أو تهكمية تزدري معاناة الآخرين. وينعكس هذا الضخ البصري في شكل هزات انفعالية ومشاعر سلبية كالخوف، والقلق، والتوتر، لاسيما عندما تسخر تلك المواد البصرية من الأزمات اليومية للمستخدمين وتختزل آلامهم في قوالب استهزائية^(٢).

وتعد البيانات الرقمية التفاعلية، وفي مقدمتها منصة فيسبوك، المنطلق الأساس لمأسسة هذا العنف الرمزي، بالنظر إلى الهامش الواسع الذي تتيحه للأفراد للتعبير والتفاعل غير المنضبط. وتكمن خطورة الصور والمضامين الأيقونية المتداولة في هذه الفضاءات في سرعتها الفائقة في الانتشار، مما يضمن وصول أثرها الرمزي إلى وعي المتلقي بطريقة مضمرة وغير واعية. كما يساهم التخفي الرقمي وراء الحسابات الوهمية والأسماء المستعارة في تنامي وتيرة التمرر والسخرية

(١) شاكر عبد الحميد، عصر الصورة: السلبات والإيجابيات، سلسلة عالم المعرفة، العدد ٣١١، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، الكويت، ٢٠٠٥، ص ١٧.

(٢) عائشة لصلح، العنف الرمزي عبر الشبكات الاجتماعية الافتراضية: قراءة في بعض صور العنف عبر الفيس بوك، أبحاث ودراسات، مؤسسة مؤمنون بلا حدود للدراسات والأبحاث، الرباط، ٢٠١٦، ص ٧.

الإلكترونية، حيث توظف الصور والرموز التعبيرية كأدوات لتشويه العلاقات وتفتيت الروابط الاجتماعية داخل البيئة الافتراضية^(١). أن تداخل البعد النفسي بالتقني داخل البيئات الافتراضية قد نزع السمة البريئة عن الصورة الرقمية، وتحولت من مجرد أداة توثيقية جمالية إلى قنوات تمرير قسرية لخرق التوازن السيكلوجي للمتلقي وهدم منظومته القيمية والاجتماعية.

ومن الناحية الميثودولوجية* (Methodology)، تمثل الصورة الرقمية في الفضاء الافتراضي إعادة إنتاج إلكتروني للموجودات المادية القابلة للمعاينة البصرية، حيث يتم تشفيرها داخل أنظمة الحاسوب في هيئة قيم ثنائية تسهل معالجتها، وحفظها، وتداولها عبر الشبكات. وقد تحولت هذه التقنية إلى واحدة من أخطر الأدوات الإقناعية والتوجيهية في البيئة الرقمية نظراً لمرونتها الفائقة في إعادة التشكيل والنشر عبر التطبيقات الاجتماعية، والتحكم في مخرجاتها البصرية عبر البرمجيات والمساحات الضوئية^(٢).

ولا يتوقف تأثير هذه المنظومة البصرية عند أبعادها التقنية الإجرائية، بل يمتد ليمس قضايا فكرية وأخلاقية ترتبط ببنية التلقي، فالصورة تمتلك طاقة إيحائية قادرة على صياغة التوجهات، وتوجيه الانطباعات، وبناء المواقف الذهنية لدى المستخدمين، وتتفاوت هذه النتائج الفكرية والقيمية تبعاً لطبيعة المحتوى البصري وسياق قراءته وتأويله من قبل المشاهد^(٣). حين تستمد الصورة الرقمية قوتها الاتصالية من قدرتها على تكثيف الرسالة الإعلامية وإيصالها بصورة مباشرة وصادمة تتجاوز وسائط الشرح النصي، مما يجعلها الأداة الأكثر جذباً للانتباه والأسرع توجيهاً للأفكار والميول. ويرتبط هذا التدفق بمدى تفاعل الكائن البشري واستجابته السيكلوجية للمضامين البصرية الموجهة إليه عبر النوافذ الرقمية^(٤). وفي ضوء هذه التحولات، أصبحت الثقافة المعاصرة تمثيلاً حياً لثقافة الصورة والوميض الضوئي، وهو ما دفع كوكبة من المفكرين

(١) عائشة لصلح، العنف الرمزي عبر الشبكات الاجتماعية الافتراضية، مصدر سابق، ص ١٠.

(٢) ميثودولوجية (Methodology) أو علم المناهج هي الفلسفة أو العلم الذي يدرس كيفية اختيار وتطبيق مناهج وأدوات البحث العلمي.

(٣) صالح بن محمد البخيت، واقع صناعة المحتوى الرقمي لدى طلاب الإعلام بجامعة حائل وتوجهاتهم نحوها، مجلة جامعة تبوك للعلوم الإنسانية والاجتماعية، المجلد ٣، العدد ٣، ٢٠٢٣، ص ٣١٨.

(٤) جاك أومون، الصورة، ترجمة: ريتا الخوري، المنظمة العربية للترجمة، بيروت، الطبعة ١، ٢٠١٣، ص ١١.

وبحوث، جامعة حلوان، المجلد ٢٠، العدد ١، ٢٠٠٨، ص ٧٢.

إلى رسم العصر الراهن بعصر الصورة، الذي يتسم بتراجع واضح للمكتوب والنقد الثقافي التقليدي لصالح سطوة الشاشات وسحر التدفق البصري. وتكابد المجتمعات الإنسانية الحالية مظاهر من الاستلاب والاعترا ب تحت وطأة الهيمنة الإعلامية للبصر، التي تجذرت منذ ثمانينيات وتسعينيات القرن العشرين بفضل البرمجيات الحاسوبية المتقدمة. وتتميز هذه الصور الرقمية بكثافتها المعلوماتية، وسهولة تداولها، وإمكانات تعديلها، وتطويرها، وتخزينها، مما جعلها في متناول المستهلك الرقمي بشكل دائم^(١). أن تسيد الأيقونة البصرية وتراجع الخطاب اللغوي المكتوب قد قلص من مستويات النقد الواعي لدى المستخدمين، مما مهد الطريق أمام ممارسي العنف الرمزي لتمرير دلالات الهيمنة وتطبيع السلوكيات العدائية دون مقاومة فكرية تذكر.

وبتضح تبعا لذلك أن تجليات العنف الرمزي داخل الفضاء الإعلامي والاقتراضي تتغذى على هذه الأنساق البصرية، حيث يتم تمرير خطابات الهيمنة في قالب مشاهد مبرمجة تصدر عن مؤسسات أو جماعات ضغط. وتؤثر هذه المشاهد العنيفة بشكل مباشر في البناء الانفعالي والسلوكي لفئة الشباب، وهو ما يربط الصورة كأداة إجرامية برمزيته الفائقة في تشكيل السلوكيات وتوجيه الرأي العام وتأصيل العنف داخل البنية المجتمعية^(٢).

وينبثق العنف الرمزي في البيئات الافتراضية من كونه سلطة معنوية خفية وغير مرئية من الضحايا أنفسهم، إذ يمتلك المعتمدون على رأس المال الرمزي القدرة على فرض منظومة من الأفكار والدلالات المشوهة عبر الأيقونات البصرية الرقمية لتبدو كأنها مشروعة. وتؤدي هذه المنظومة الخفية دورا فاعلا في الحفاظ على تراتبية الهيمنة داخل المجتمع الرقمي وإلحاق أضرار سيكولوجية بليغة بزعة الطمأنينة النفسية والكرامة والاعتبار الشخصي للمستهدفين^(٣).

وتتجلى خطورة هذا النمط من العنف في الفضاء الاتصالي العراقي والعربي من خلال استغلال خوارزميات ومنصات التواصل لتوجيه الميول النفسية نحو تبني مواقف متطرفة وسلوكيات عنيفة مبنية على التمييز الاجتماعي، حيث تتربط آليات العنف الرمزي اللغوي

(١) علي وطفة، مآلات الصورة في العصر الرقمي، مجلة التقدم العلمي، مؤسسة الكويت للتقدم العلمي، الكويت، العدد ١٠٦، ٢٠١٩، ص ٤٩.

(2) Touati, Armand, & Enriquez, Eugène, Violences: De la réflexion à l'intervention, Éditions Érès, Toulouse, 2004, p. (70

(٣) فائق عبد الجبار ناجي، بثينة منصور الحلو، العنف الرمزي، مجلة الآداب، كلية الآداب، جامعة بغداد، العدد ١٢٦، ٢٠١٨، ص ١٩٣.

والبصري لإنتاج تمثلات مشوهة تطل الهوية الفردية والاجتماعية. هذا التشويه الممنهج عبر الفضاء الرقمي يسهم في مؤسسة الهيمنة الاجتماعية وفرض دلالات قسرية تعمل على تحقير وتهميش الفئات المستهدفة إلكترونياً^(١). وتتكامل هذه الممارسات العدائية عبر الفضاء الرقمي عند دراسة تجلياتها في الخطاب البصري والرمزي الموجه، حيث يتحول السلوك العدائي تدريجياً من مجرد فكرة افتراضية مرفوضة إلى ممارسة واقعية محتملة، وهو ما يعرف بظاهرة التطبيق مع العنف الرمزي الرقمي. ويؤدي التراكم الكمي للصور والمضامين البصرية المشحونة بالتهكم أو الإقصاء إلى إضعاف الحصانة الأخلاقية والاجتماعية للأفراد، مما ينعكس سلباً على تماسك النسيج المجتمعي وتأمين الاستقرار النفسي للمستخدمين^(٢).

أن خصوصية العنف الرمزي الرقمي في البيئة العراقية والعربية تنبع من قدرته على التخفي وراء قوالب اتصالية معتادة، حيث يجري استثمار البنى الثقافية والاجتماعية السائدة وإعادة إنتاجها بصرياً لترسيخ التهميش النفسي والاجتماعي بصورة ناعمة وضمنية.

ومع التوظيف المكثف للصورة الرقمية في الوسائط الاتصالية، تشكلت حزمة من الأساليب والآليات التقنية التي تستخدم لتوجيه المتلقي، والتحكم في إدراكه، وممارسة التضليل اللغوي والرمزي عليه، ومن أبرز هذه الآليات^(٣):

- ١- الاختزال: ويتمثل في تغييب أو عزل أحد العناصر الأساسية في تصميم الصورة الرقمية، مثل التلاعب بالخلفيات أو إسقاط الألوان لإبراز دلالة محددة على حساب أخرى.
- ٢- الحجم الملائم: وتستغل هذه الآلية التقدم التكنولوجي للمبالغة في تكبير أو تصغير عناصر المشهد، مما يساهم في الاستحواذ على انتباه المتلقي وصرف نظره عن السياق الحقيقي.
- ٣- التحريف والانحياز: ويعني إحداث تعديلات غير مألوفة في أبعاد الصورة مثل الطول والعرض أو دمج مؤثرات خارجية تخرج الصورة عن حقيقتها الموضوعية لخدمة توجه معين.

(١) سيف عدنان رحيم، العنف الرمزي في الخطاب الاتصالي الرقمي، مجلة البحوث التربوية والنفسية، مركز البحوث التربوية والنفسية، جامعة بغداد، العدد ٧٤، ٢٠٢٢، ص ٣١٢.

(٢) أركان فالح سعيد، تمثلات العنف الرمزي في مواقع التواصل الاجتماعي وأثرها على الأمن المجتمعي، مجلة كلية التربية، المستنصرية، جامعة المستنصرية، العدد ٣، ٢٠٢٠، ص ١٤٥.

(٣) أحمد فرج أحمد، رقمنة المجموعات الورقية في مؤسسات المعلومات، مجلة جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، الرياض، العدد ١١، ٢٠٠٩، ص ٨٥.

٤- الاقتطاع: ويقصد به بتر جزء من الصورة واجتزائه من سياقه الكلي كاستراتيجية أيديولوجية تهدف إلى حصر تخمينات المشاهد، والتحكم في تأويلاته، وتوجيه أولوياته الذهنية.

ثالثاً: الهوية (Identity)

أفضى التطور المتسارع والمتنوع في تكنولوجيا الاتصال والإعلام وبروز التطبيقات الحديثة للإنترنت المتمثلة في شبكات التواصل الاجتماعي مثل فيسبوك وتويتر ويوتيوب وإنستغرام وتيك توك وسناب شات إلى تشكيل ظواهر اجتماعية وثقافية مستحدثة. وتعد فئة الشباب الجامعي من أكثر الفئات تأثراً وتأثيراً بهذه البيئات الرقمية نظراً لشغفهم بالتقنيات الحديثة وتفاعلهم المستمر مع التطبيقات التفاعلية. وقد منحت هذه المنصات مساحات واسعة من الحرية لمختلف الفئات وفي مقدمتهم الشباب من خلال إتاحة فرص التعبير وتبادل المعلومات بقدر محدود من الرقابة مما جعلها تتفوق بوضوح على وسائل الإعلام التقليدية^(١). ومع التوسع الكثيف في استخدام الشبكة العنكبوتية برز مفهوم الهوية الرقمية كامتداد افتراضي للهوية الشخصية الواقعية، ورغم مركزية هذا المفهوم إلا أنه لا يزال يفتقر إلى تنظيمات قانونية وإجرائية حاسمة تضبط حدوده. وتتشكل الهوية الرقمية من حزمة البيانات والعناصر التقنية التي توثق وجود الفرد رقمياً مثل عنوان بروتوكول الجهاز والبريد الإلكتروني وكلمات المرور والأسماء المستعارة وحسابات المنصات الاجتماعية التي يتخذها المستخدم واجهة للتفاعل وإثبات الحضور^(٢).

وفي هذا السياق، لم تعد الهوية الرقمية مجرد وسيلة تقنية للهروب من الواقع أو محاولة للانفصال عن الذات الحقيقية كما كان سائداً في البدايات الأكاديمية للإنترنت، بل أصبحت قناعاً تفاعلياً ملازماً للأنشطة اليومية وواجهة رئيسة تضمن التنقل بين عوالم اتصالية متعددة. وتكمن خطورة هذا القناع الرقمي في كونه يترك آثاراً مستدامة ودائمة لا تختفي بمجرد مغادرة المنصة أو إهمال الحساب، إذ تظل المدونات والملفات القديمة تحتفظ بشظايا من تفاصيل التفاعلات والسلوكيات التاريخية للأفراد^(٣). وتعتبر عملية إنشاء الصفحة الشخصية الخطوة الإجرائية الأولى لبناء الهوية داخل الشبكات الاجتماعية، حيث تمثل هذه الخطوة نواة العلاقات

(١) حامد الجبر، وآخرون، واقع دور شبكات التواصل الاجتماعي في تنمية الوعي الثقافي لدى طالبات كلية التربية الأساسية في دولة الكويت، مجلة كلية التربية، العدد ١٧٦، الجزء الثاني، ٢٠١٧، ص ٧٧.

(٢) كريمة علاق، الهوية البديلة في لعبة الحياة الثانية: دراسة أنثوغرافية نفسية افتراضية على مجموعة من الشخصيات الافتراضية، مجلة جامعة القدس المفتوحة للأبحاث والدراسات التربوية والنفسية، المجلد ٨، العدد ٢٤، ٢٠١٨، ص ٣٠٠.

(٣) يان ليرو، استعمال الهوية الرقمية بوجهه فعل نفسي: أنا صورة رمزية، مجلة الدوحة، العدد ١٤٥، ٢٠١٩، ص ٣٤.

الرقمية وجوهر التفاعل الافتراضي. وتتيح المنصات مثل فيسبوك نظاماً تفاعلياً تسمح للمستخدم بضخ معلومات تفصيلية عن حياته كالعمر والاهتمامات والبيانات الشخصية مع امتلاك قدرة نسبية على التحكم في مستويات ظهورها، مما يجعل تصميم الهوية الرقمية عملية مبرمجة تخضع لرغبة الفرد في كيفية التوضع والظهور أمام الآخرين^(١). أن مرونة تشكيل الهوية الرقمية في الفضاءات الافتراضية قد منحت المستخدمين سلطة إعادة اختراع أنفسهم، بيد أن هذه السبيلة التقنية سحبت في الوقت ذاته الضوابط الأخلاقية والاجتماعية التقليدية، مما جعل الهوية الرقمية بيئة خصبة لإنتاج خطابات عدائية ناعمة.

إن هذا التعدد والغموض في الهويات البديلة ينعكس سلباً على استقرار العلاقات الاجتماعية داخل الفضاء الافتراضي، حيث تتسم الروابط الرقمية بالهشاشة والتقلب نتيجة صعوبة التحقق من صدقية البيانات المعروضة. ويساهم هذا المناخ الافتراضي الضبابي في إضعاف مستويات الثقة البينية بين المستخدمين وتنامي فرص التلاعب بالآخرين، الأمر الذي يفسح المجال لاستخدام الهويات المزيفة كأدوات لتمرير الجريمة الإلكترونية واستهداف السمعة الشخصية والاعتبار الاجتماعي للأفراد^(٢).

وتعرف الهوية كظاهرة إنسانية بأنها الكيان الكامن للفرد والجماعة والذي يستحضر الوعي بالتاريخ والمعرفة لإدراك أبعاد الذات في الماضي والحاضر، وتتميز هذه الهوية بالظهور الصادم والعلني عندما تتعرض للاستفزاز أو التهديد من الآخر^(٣). وعند ربط هذه الأبعاد بمرحلة المراهقة والشباب، تبرز أزمة الهوية كمشكلة نفسية ناتجة عن الضغوط البيئية، حيث يدفع الإحباط والقهر الاجتماعي المراهق إلى تبني سلوكيات عدوانية متطرفة تتجاوز المعايير القيمية، لتظهر هذه الانحرافات النفسية في صورة عنف رمزي رقمي يعبر من خلاله عن غضبه تجاه الأسرة والمجتمع^(٤).

(١) إسعاد حمدوش، استخدام مواقع التواصل الاجتماعي وأثره على العلاقات الأسرية، مذكرة ماستر غير منشورة، تخصص اتصال وعلاقات عامة، جامعة محمد الصديق بن يحيى، جيجل، الجزائر، ٢٠١٧، ص ٦٠.

(٢) ابتسام رايس محمد ميلودي، الهوية الرقمية على مواقع التواصل الاجتماعي: دراسة في الآثار والتمثيلات، مجلة الدراسات الإعلامية، العدد ٩، نوفمبر ٢٠١٩، ص ٢٥٩.

(٣) إبراهيم الياس، أزمة الهوية وتأصيلات النظرية، دار الحضارة للنشر والتوزيع، الطبعة ١، مصر، ٢٠١٣، ص ١٢٠.

(٤) أبو بكر محمد مرسى، أزمة الهوية في المراهقة والحاجة إلى الإرشاد النفسي، مكتبة النهضة المصرية، القاهرة، ٢٠٠١، ص ١.

وتتفرع الهوية لتشمل أبعاداً أيديولوجية واجتماعية وسياسية وعرقية ودينية وثقافية وأكاديمية تشكل مجموعها شخصية الفرد وتوجه سلوكه في الواقع المادي والفضاء الرقمي^(١). وتستمد الهوية الثقافية للمجتمعات قوتها من المنظومة الأخلاقية والضوابط الاجتماعية، في حين ترتبط الهوية الفردية بالسمات السلوكية والخصائص الذاتية التي تميز الفرد وتحدد مستويات تداخله مع بيئته^(٢). تستنتج الباحثة أن غياب الرقابة القانونية الصارمة على تشكيل الهويات البديلة قد شجع الأفراد المحبطين اجتماعياً على تفريغ شحناتهم العدوانية المكبوتة في الواقع على شكل ممارسات تنمر واعتداءات رمزية ممنهجة، مستغلين الغموض التقني كدرع يحميهم من الملاحقة. وتتداخل مستويات الهوية بين الخصوصية الفردية والانتماء للجماعة والأمة عبر أربعة مستويات تشمل: مستوى الذات الفردية، ومستوى الجماعة وعوامل تشكلها، ومستوى العوامل المتغيرة المحيطة بالهوية، ومستوى العلاقات التفاعلية الناتجة عن امتزاج الذات بالفضاء الخارجي^(٣). وقد تسبب انتشار العولمة الرقمية في إثارة قلق معرفي حول مصير الهوية الثقافية العربية لدى جيل الشباب، إذ انطلقت هذه المواقع من بيئات غربية وفرضت أنماطاً سلوكية وقيمية أضعفت الملامح الثقافية الأصيلة. ويظهر هذا التهديد الرمزي في تشويه الهوية اللغوية عبر اعتماد لغة هجينة (الفرنكوعربية) واستخدام الرموز اللاتينية والأرقام والاختصارات الرقمية كبديل عن الكتابة العربية السليمة، مما أدى إلى تراجع التواصل الشفهي الفصيح وضعف الهوية الاتصالية للمستخدمين^(٤).

وينعكس هذا التحول في بنية الهوية عبر مظهرين أساسيين في عصر الرقمنة، أولهما التغير القيمي الذي يمثل وسيلة ناعمة لترويج النموذج الغربي وصناعة الانبهار بثقافة الآخر مقابل تهميش المجتمعات المحلية وإضعاف الانتماء الوطني. والمظهر الثاني هو التغير الثقافي

(١) سماء محمد لطفي، الهوية الأكاديمية وعلاقتها ببعض المتغيرات النفسية لدى طلبة الجامعة، مجلة كلية التربية، جامعة الأزهر، العدد ١٨٩، الجزء ٢، ٢٠٢١، ص ٢٧٠.

(٢) عبد الودود مكرم، قيم الهوية وثقافة الإنماء: مدخل لتحديد دور التعليم العالي في بناء مستقبل الأمة العربية، المؤتمر العلمي العشرين، المجلد ٤، الجمعية المصرية للمناهج وطرق التدريس، ٢٠٠٨، ص ١٣٧.

(٣) ممدوح عواد العنزي، تصور تربوي مقترح للحفاظ على الهوية العربية في ضوء ثورة المعلوماتية، مجلة الباحث العلمي في التربية، العدد ١٩، ٢٠١٨، ص ٥٧٠.

(٤) سليمة بلعزوي، واقع اللغة العربية في مواقع التواصل الاجتماعي: الأسباب والحلول، مجلة الخطاب والتواصل، المجلد ١، العدد ٣، ٢٠١٩، ص ٥٨.

الناجم عن الانفتاح العشوائي الذي ولد مشاعر الاغتراب، وحدث اضطرابات حادة في العادات والتقاليد والسلوكيات اليومية، مما مهد لتغلغل الجريمة الإلكترونية وتطبيع العنف الرمزي^(١). وتتسم الهوية الرقمية بحزمة من الخصائص التقنية والسلوكية البارزة، فهي هوية متطورة ومتغيرة باستمرار لكونها تعتمد على وسائط افتراضية مرنة وقابلة للتعديل. كما أنها امتداد للحقيقة تتيح تجربة أدوار اجتماعية جديدة وتتميز بكونها اختيارية ومتحكم بها تمنح الفرد سلطة اختيار الاسم والصفات بعيدا عن قيود الأسرة والمجتمع، فضلا عن طبيعتها التقنية التي تستلزم امتلاك مهارات تكنولوجية لتقديم الذات والتفاعل مع الآخرين^(٢). أن خطورة الاختراق القيمي الذي أحدثته الرقمنة تكمن في كونه عنفا رمزيا ناعما لا يشعر به المستخدم ابتداء، حيث يتم تفكيك الهوية اللغوية والوطنية وإحلال أنماط هجينة مكانها، مما يسهل لاحقا تمرير السلوكيات الجرمية الرقمية.

وفي إطار البيئة الاتصالية والاجتماعية العراقية، يرتبط تغلغل وسائل التواصل الاجتماعي بإعادة هندسة التنشئة الاجتماعية لقطاع الشباب، مما أثر بشكل مباشر في قيم التسامح والتعايش وصاغ أنماطا سلوكية غريبة عن البيئة المحلية. إن فضاءات الحرية الرقمية غير المنضبطة في المجتمع العراقي تحولت في كثير من الأحيان إلى منصات لبث الكراهية وممارسة التمييز واستهداف البنى الهوية الفرعية، الأمر الذي يربط التغيرات الهوية الرقمية بظهور أشكال مستحدثة من الجرائم السلوكية والعنف الرمزي الموجه ضد الفئات الهشة^(٣). وتتجلى العلاقة البنوية بين الهوية الرقمية المزيفة والجريمة الإلكترونية في الفضاء الافتراضي العراقي من خلال استغلال الخصائص التقنية للمنصات (كالاختيارية والتخفي) في ممارسة الابتزاز الإلكتروني والتمتر البصري واللفظي. وتعمل هذه الهويات المستعارة كأدوات لتنفيذ جرائم رمزية تتجاوز الحدود المادية لتهدد الاستقرار النفسي للأفراد والأمن المجتمعي، حيث يتم إقصاء الضحايا وتشويه مكانتهم الاجتماعية عبر بث معلومات مضللة وصور مفبركة تضرب عمق

(١) إنجي عقل، الهوية الثقافية للشباب في عصر الرقمنة: دراسة ميدانية على عينة من الشباب الجامعي، مجلة هرمس، المجلد ١٢، العدد ٣، ٢٠٢٣، ص ٤٠.

(٢) طلحة مسعود، الهوية الرقمية: مأزق الاستخدام والخصوصية، مجلة التغير الاجتماعي، المجلد ٤، العدد ١، ٢٠٢٠، ص ١٣٣.

(٣) أنير ناظم الجاسور، أثر مواقع التواصل الاجتماعي في الهوية الثقافية للشباب الجامعي العراقي، مجلة العلوم السياسية، كلية العلوم السياسية، جامعة بغداد، العدد ٥٦، ٢٠١٨، ص ١١٥.

الهوية الشخصية والاعتبار الأخلاقي للمستهدفين^(١). إن مأزق اغتراب الهوية في المجتمع الرقمي يفرز حزمة من السلوكيات الانحرافية التي تعد نتاجا طبيعيا لصدام القيم بين الثقافة المحلية الأصيلة والقيم الرقمية الوافدة، حيث يؤدي تراجع الضبط الاجتماعي الافتراضي إلى تنامي وتيرة التحرش والابتزاز والقرصنة وتوظيف الرموز الايقونية في تحقير الآخرين. وتكشف دراسة واقع الجريمة الإلكترونية في العراق أن الهويات الرقمية غير الموثقة تمثل الملاذ الآمن لمرتكبي العنف الرمزي، مما يستدعي بناء استراتيجيات تربية وأمنية لحماية الهوية الثقافية للشباب وتحصينهم ضد الاختراقات السلوكية الناعمة^(٢). أن خصوصية سياق الهوية الرقمية في البيئة العراقية ترتبط طرديا بمدى اتساع الفجوة بين التطور التقني والوعي القانوني والاجتماعي، حيث تحول التخفي الإلكتروني من ميزة لتوسيع آفاق المعرفة إلى وسيلة جرمية لتصفية الحسابات الاجتماعية وممارسة القهر المعنوي.

(١) حيدر فليح حسن، الهوية الرقمية البديلة وانعكاساتها الأمنية في المجتمع العراقي، مجلة البحوث والدراسات القانونية والسياسية، كلية القانون، جامعة الكوفة، المجلد ٩، العدد ٢، ٢٠٢١، ص ٤٠٢.

(٢) عمار مصطفى الدوري، الجرائم الإلكترونية وتأثيرها على الهوية والقيم الاجتماعية لدى الشباب، مجلة العلوم التربوية والنفسية، الجمعية العراقية للعلوم التربوية والنفسية، بغداد، العدد ١١٨، ٢٠١٩، ص ٢٨٩.

المبحث الثاني

آليات العنف الرمزي في الفضاء الرقمي

أولاً: الضغط الاجتماعي (Social Pressure)

تمارس الجماعة في الغالب أشكالاً متعددة من الضغوط بهدف دفع أعضائها إلى الامتثال لمعاييرها وتوحيد سلوكهم بما يتوافق مع قيمها واتجاهاتها، ومن هنا تفسر ظاهرة المسايمة بوصفها سبباً في التشابه بين سلوكيات أفراد الجماعة واتجاهاتهم. ويهدف ضغط الجماعة الرامي إلى تحقيق مسايمة الأعضاء لمعاييرها أساساً إلى دعم الجماعة في بلوغ أهدافها، والحفاظ على استقرارها واستمرارها، إذ يعد التزام الأفراد بمعايير الجماعة من أهم العوامل التي تسهم في تعزيز تماسكها. وفي هذا السياق، يعد الضغط الاجتماعي إحدى آليات العنف الرمزي، لما يمارسه من تأثير غير مباشر في توجيه سلوك الأفراد وإخضاعهم للقيم والمعايير السائدة داخل الجماعة^(١).

وشهد التعليم في السنوات الأخيرة تحولات كبيرة نتيجة التطور الرقمي السريع، الأمر الذي انعكس بصورة واضحة على الحياة الاجتماعية والنفسية للأفراد. ومن أبرز النتائج المرتبطة بهذا التحول ما يعرف بالضغط الاجتماعي الرقمي، أو ما يشار إليه أحياناً بالإجهاد الرقمي، وهو مفهوم يستخدم لوصف الآثار السلبية الناتجة عن الإفراط في استخدام الوسائل التكنولوجية والأجهزة الرقمية، مثل الهواتف الذكية وأجهزة الحاسوب ومنصات التواصل الاجتماعي. وقد يظهر هذا الضغط على شكل مشاعر من القلق أو التوتر أو الإرهاق بسبب كثافة التفاعل الرقمي ومتطلبات التواصل المستمر، إضافة إلى الحاجة الدائمة لمتابعة أكثر من منصة إلكترونية في الوقت نفسه. كما يرتبط هذا النوع من الضغط بعوامل عدة، من بينها الخوف من تقويت الفرص، والرغبة في المحافظة على حضور افتراضي دائم، فضلاً عن الإرهاق الذهني الناتج عن كثرة المثيرات الرقمية. ويعد ذلك من المظاهر التي ترتبط بالعنف الرمزي في البيئة الرقمية، إذ تمارس ضغوط غير مباشرة تؤثر في سلوك الأفراد واتجاهاتهم داخل الفضاء الإلكتروني^(٢).

(١) لويس كامل مليكة، سيكولوجية الجماعات والقيادة، ط٣، مكتبة النهضة المصرية، القاهرة، ١٩٧٠، ص ١٧٥.

(٢) وسيم فنينش، رشيد بوخالفة، الضغوط الاجتماعية الرقمية في الوسط الجامعي، مجلة الجامع في الدراسات النفسية والعلوم التربوية، المجلد ١٠، العدد ٢، ٢٠٢٥، ص ٧٤.

وبعد الضغط الاجتماعي الرقمي من المفاهيم الحديثة التي تعبر عن الضغوط النفسية والاجتماعية الناتجة عن التفاعل المستمر مع التكنولوجيا الرقمية، خاصة داخل البيئات الإلكترونية ومنصات التواصل الاجتماعي، ويشمل هذا المفهوم أشكالاً عدة من الإجهاد المرتبط بالاستخدام الرقمي، حيث أظهرت الدراسات وجود أربعة أنماط رئيسية لهذا الضغط، تتمثل في توتر التوافر الدائم، وقلق الحصول على القبول الاجتماعي، والخوف من تقويت الأحداث أو التفاعلات، إضافة إلى زيادة أعباء التواصل الإلكتروني. وتبرز هذه الأنماط بوصفها صورا من التأثير غير المباشر الذي تمارسه البيئة الرقمية على الأفراد، وهو ما ينسجم مع موضوع الدراسة المتعلقة بالعنف الرمزي وتأثيراته الاجتماعية والسلوكية^(١).

وتعد منصات التواصل الاجتماعي من أكثر البيئات الرقمية التي تسهم في زيادة الضغط الاجتماعي الرقمي، إذ أصبحت التطبيقات مثل فيسبوك وإنستغرام وتيك توك جزءاً أساسياً من الحياة اليومية والتفاعلات الاجتماعية. ورغم ما توفره هذه المنصات من فرص للتواصل وتبادل المعلومات، فإنها تفرض في الوقت نفسه ضغوطاً عدة، مثل الشعور بضرورة التواجد المستمر، والبحث عن القبول والتفاعل من الآخرين، إضافة إلى الإرهاق الناتج عن كثافة الاتصال الرقمي، ما قد ينعكس سلباً على الجوانب النفسية والاجتماعية للأفراد داخل المجتمع^(٢). أن الضغط الاجتماعي الرقمي يمثل بيئة غير مرئية لإنتاج القهر النفسي، حيث يجبر المستخدم على تبني مواقف جماعية معينة خوفاً من الإقصاء الرقمي، وهو ما يحول منصات التواصل الاجتماعي من فضاءات للحرية إلى أدوات سلطوية تمارس العنف الرمزي الناعم.

ثانياً: التفاعل الاجتماعي (Social Interaction)

يعد التفاعل الاجتماعي من الآليات التي يتجلى عن طريقها العنف الرمزي، إذ يشير إلى العملية التي تتم بين الأفراد بهدف تحقيق منفعة معينة أو المشاركة في نشاط محدد، أو حتى من خلال لقاءات عابرة تتضمن أفعالاً وردود أفعال متبادلة. وينتج عن هذا التفاعل تحقيق أهداف يسعى إليها أحد الطرفين أو كلاهما. كما يحدث التفاعل الاجتماعي على مستويات عدة، فقد يكون تلقائياً وغير واع، وقد يتم بدرجة واضحة من الوعي والشعور الذاتي، الأمر الذي يجعل

(١) وسيم فنينش، رشيد بوخالفة، الضغوط الاجتماعية الرقمية في الوسط الجامعي، مصدر سابق، ص ٧٧.

(٢) المرجع نفسه، ص ٧٨.

الفضاء الرقمي بيئة خصبة لممارسة التأثير والهيمنة الرمزية بصورة غير مباشرة^(١). ويمثل التفاعل الاجتماعي وسيلة أساسية للاتصال والتأثير المتبادل بين الأفراد والجماعات داخل المجتمع الواحد أو عبر المجتمعات المختلفة من خلال الفضاء الرقمي. والتفاعل الاجتماعي أساس لظهور المهارات والقدرات الشخصية التي تتوزع على أساسها الأدوار والمراكز والقيادات داخل الجماعات الرقمية، بما يعكس التفاوت والتمييز في البناء الاجتماعي الافتراضي. كذلك يعتبر مصدراً لتحديد السلوك المتوقع من الأفراد داخل البيئات الإلكترونية، من خلال ما تفرضه الجماعات الافتراضية من معايير وضغوط رمزية، كما يمثل نوعاً من الالتزام السلوكي الذي يجعل الأفراد أكثر قابلية للتأثر بالتوجيهات والرموز والمعاني المتداولة عبر المنصات الرقمية، مما يسهل التنبؤ بسلوكهم وتوجيهه والتأثير والهيمنة الرمزية في الفضاء الإلكتروني^(٢).

أما التفاعل الإلكتروني فهو حوار توافقي وتأثير متبادل بين المستخدم وبرنامج إلكتروني يمكنه التكيف مع حاجات الأفراد والاستجابة لها، ويمنحهم درجة من الحرية المناسبة للتحكم في المشاركة النشطة وبناء المعلومات، غير أن هذا التفاعل داخل الفضاء الرقمي قد يستغل كإحدى آليات العنف الرمزي من خلال التأثير غير المباشر في الأفكار والسلوكيات عبر المضامين والتعليقات والرموز المتداولة داخل البيئة الافتراضية^(٣). ويهيئ التفاعل الاجتماعي للأفراد فرص إبراز شخصياتهم وذواتهم وقدراتهم المختلفة، فتظهر أنماط متعددة كالأشخاص المبدعين أو أصحاب السلوك العدواني، كما يكتسب الفرد من خلاله مهارات التعبير والمناقشة والمبادرة ضمن فضاءات التواصل الإلكتروني، وفي الوقت ذاته، قد تسهم هذه البيئات في فرض أنماط من التأثير غير المباشر والهيمنة الفكرية عبر تداول الرموز والخطابات الرقمية المؤثرة. وبعد التفاعل الاجتماعي شرطاً أساسياً في تكوين الجماعات الافتراضية، إذ تقوم هذه الجماعات على شبكة من العلاقات والتفاعلات المتبادلة بين الأفراد، بما يعزز شعورهم بالانتماء والوعي بعضويتهم داخل المجموعة الرقمية. كما تسهم هذه التفاعلات في تكوين تصورات وقيم مشتركة قد تستخدم

(١) مصطفى صالح الأزرق، علم النفس الاجتماعي: اتجاهات نظرية ومجالات تطبيقية، دار الفكر العربي، القاهرة، ط١، ٢٠١٣، ص ٤٢.

(٢) براهمي محمد، بكاي ميلود، التفاعل الاجتماعي الصفي المثير للتفوق والنجاح، مجلة الجامع في الدراسات النفسية والعلوم التربوية، جامعة زيان عاشور بالجلفة، الجزائر، العدد ٦، ٢٠١٧، ص ٦٩.

(٣) إحسان محمد الحسن، النظريات الاجتماعية المتقدمة: دراسة تحليلية في النظريات الاجتماعية المعاصرة، ط٣، دار وائل للنشر، عمان، ٢٠١٥، ص ١٢٣.

أحيانا في إعادة إنتاج الهيمنة الرمزية أو فرض اتجاهات فكرية وسلوكية معينة داخل الفضاء الإلكتروني، كذلك يساعد التفاعل الاجتماعي على تحديد الأدوار والمسؤوليات الاجتماعية للأفراد داخل المجتمعات الرقمية، حيث يؤدي التفاعل في مجموعات النقاش والمنصات الإلكترونية إلى إبراز أدوار المشاركين وتوسيع تأثيرهم، الأمر الذي يمنح بعض الأفراد قدرة أكبر على التأثير الرمزي في الآخرين وتوجيه آرائهم وسلوكهم^(١). أن طاقة التفاعل الإلكتروني السائلة تتيح للجماعات الرقمية فرض معايير سلوكية قسرية على الأفراد، مما يجعل الانحراف عن هذه المعايير مبررا للرفض الاجتماعي الذي يتبدى كعنف معنوي يهدد كياناتهم النفسي والاجتماعي. وينتج عن التفاعل الاجتماعي أنماط متعددة من العلاقات الاجتماعية، فقد تكون علاقات إيجابية قائمة على التجاذب والتعاون، أو علاقات سلبية تتسم بالتنافر والإقصاء، أو علاقات مختلطة تجمع بين القبول والرفض في الوقت ذاته^(٢). ومن أبرز هذه الأشكال:

أ- التعاون: يقوم على العمل المشترك بين الأفراد أو الجماعات من أجل تحقيق أهداف ومصالح مشتركة، سواء في الواقع الاجتماعي أو عبر المنصات الرقمية. ويسهم هذا الشكل من التفاعل في تعزيز الترابط الاجتماعي وتبادل المنافع وتحقيق الشعور بالأمن النفسي والانتماء داخل الجماعات الافتراضية. إلا أن الفضاء الإلكتروني قد يشهد أحيانا توظيف التعاون بصورة غير مباشرة لإعادة إنتاج الهيمنة الرمزية أو التأثير الفكري عبر الجماعات الرقمية المؤثرة^(٣).

ب- الصراع: ينشأ نتيجة التعارض في المصالح أو الأفكار أو المواقف بين الأفراد والجماعات، ويطراف غالبا مع مشاعر العداء والتوتر والرفض المتبادل. وفي البيئة الرقمية يظهر الصراع من خلال الخطابات العدائية، والإقصاء الرمزي، والتهميش الإلكتروني، وحملات التشهير والتهميش عبر وسائل التواصل الاجتماعي، الأمر الذي قد يؤدي إلى تفكك العلاقات الاجتماعية وتصادم النزاعات داخل المجتمعات الافتراضية^(٤).

ت- التنافس: عملية تتنازع بين فردين أو جماعتين حول هدف أو غاية معينة، من أجل تحقيق مصلحة محددة، مع تركيز الأطراف على تحقيق المكاسب وإثبات المكانة داخل البيئة

(١) براهيم محمد، بكاي ميلود، التفاعل الاجتماعي الصفي المثير للتفوق والنجاح، المرجع السابق ص ٧٠.

(٢) إحسان محمد الحسن، النظريات الاجتماعية المتقدمة، المصدر المرجع السابق، ص ١٤٣.

(٣) المرجع نفسه ، ص ١٤٥.

(٤) مصطفى صالح الأزرق، علم النفس الاجتماعي ، المرجع السابق ، ص ٥٧.

الاجتماعية أو الفضاء الرقمي. وقد يكون التنافس إيجابياً عندما يظهر في المناقشات المنظمة، أما التنافس السلبي يكون ذا طابع هدام يهدف إلى الإقصاء والهزيمة والتقليل من قيمتهم، من خلال ممارسات ترتبط بالعنف الرمزي كالتهميش والتهمير والهيمنة داخل هذه المنصات^(١).

ث- التوافق: يقوم على التسامح والتصالح والتوفيق بين الرغبات والاتجاهات المختلفة، من خلال الأخذ والعطاء والتفاهم بين الأفراد والجماعات. ويهدف إلى الحد من الصراع وتوسيع دائرة العلاقات الاجتماعية وتعزيز الانسجام في الأفكار والقيم والاتجاهات داخل المجتمع أو الفضاء الرقمي. ويستخدم داخل البيئات الإلكترونية كإحدى آليات العنف الرمزي عبر فرض أنماط فكرية وقيمية معينة بصورة غير مباشرة، بما يؤدي إلى توجيه الأفراد نحو الامتثال والانسجام^(٢).

ج- السب والقذف والتشهير الرقمي: يعرف السب في الفقه بأنه التلفظ أو التعبير بأي كلام مهين أو شائن يمس كرامة الشخص وشرفه، من دون أن يتضمن نسبة واقعة محددة إليه^(٣). ويعد السب والقذف والتشهير الرقمي من أبرز آليات العنف الرمزي في الفضاء الرقمي، لما تتضمنه هذه الأفعال من اعتداء معنوي يستهدف الكرامة الإنسانية والمكانة الاجتماعية للفرد عبر المنصات الرقمية. فالسب الرقمي هو كل نشر عبر المنصات الرقمية يتضمن قولاً أو كتابةً أو صورة أو إشارة تمس شرف أو سمعة المجني عليه أو تهدر كرامته، أما التشهير الرقمي فهو نسبة واقعة معينة إلى شخص على نحو علني من خلال المنصات الرقمية بقصد إهانته أو الإساءة إلى سمعته، في حين يقصد بالقذف الرقمي نسبة فعل مغل بالشرف أو السمعة إلى شخص معين عبر المنصات الرقمية على سبيل العلانية ومن دون دليل^(٤). ويقصد بالشرف السمعة الطيبة والعفة والقيم الإنسانية النبيلة التي تشكل مجموعها كرامة الإنسان، فضلاً عن كل ما اكتسبه الفرد في حياته من شهرة أو مهنة أو مكانة اجتماعية أو سياسية، إذ تمثل هذه العناصر

(١) سناء محمد سليمان، مشكلة الخجل الاجتماعي لدى الصغار والمراهقين والكبار، سلسلة ثقافة سيكولوجية للجميع (٢٨)، دار عالم الكتب للطباعة والنشر والتوزيع، القاهرة، ٢٠١٢، ص ٣٢

(٢) المرجع نفسه، ص ٣٥.

(٣) عمر السعيد رمضان، شرح قانون العقوبات: القسم العام، مطبعة جامعة القاهرة، القاهرة، ٢٠٠٠، ص ٣٩٩.

(٤) أحمد فلاح مطر، وقيان الشمري، جريمة القذف والسب عن طريق الهاتف النقال: دراسة مقارنة بين التشريعين المصري والكويتي، مجلة البحوث القانونية والاقتصادية، كلية الحقوق، جامعة المنصورة، المجلد ١٤، العدد ٨٩، ٢٠٢٢، ص ٢٢.

مجتمعة الكيان المعنوي والاجتماعي للإنسان داخل مجتمعه وتحتاج هذه القيم إلى الحماية سواء في العالم الواقعي أم في الفضاء الافتراضي، إلا أن التعرض لها عبر المنصات الرقمية أصبح أكثر يسرا لأسباب عدة، من أبرزها إخفاء هوية المعتدي، إذ غالبا ما يمارس السب أو القذف أو التشهير الرقمي تحت أسماء مستعارة أو باستخدام برامج إخفاء الهوية مثل الشبكات الافتراضية الخاصة، الأمر الذي يجعل الكشف عنه يتطلب إجراءات فنية معقدة. كما يسبق في كثير من الأحيان التشهير أو القذف أو السب الرقمي عمليات ابتزاز مالي أو الضغط للقيام بفعل معين، فضلا عن اختراق قواعد البيانات الإلكترونية الخاصة بالأفراد وإمكانية السيطرة عليها واستغلالها في الاعتداء على شرف الإنسان وكرامته وخصوصيته من خلال نشرها أو التلاعب بمحتواها^(١). أن تحور السب والقذف إلى الصيغة الرقمية قد ضاعف من وطأته التدميرية، إذ إن التخفي وراء الأسماء المستعارة منح الجناة حصانة افتراضية شجعت على انتهاك كرامة الأفراد والتشهير بهم بصورة فورية وواسعة الانتشار تفوق بكثير قدرة الضحية على الدفاع عن نفسه.

وفي إطار العنف الرمزي الرقمي، تتجلى خطورة التشهير في كونه وسيلة رقمية لإعادة إنتاج الإقصاء الاجتماعي والإساءة المعنوية عبر المنصات الإلكترونية، لما ينطوي عليه من إساءة معنوية تستهدف المكانة الاجتماعية والكرامة الإنسانية للفرد عبر النشر والتداول داخل البيئة الرقمية. وقد عرف التشهير اصطلاحا بأنه الجرائم التي ينشر فيها المعتدي أسانيد جارحة تنال من شرف المعتدى عليه وكرامته وتعرضه لكرهية الناس، كما عرف التشهير بصورته التقليدية بأنه نشر طرف ثالث لتصريحات من شأنها النيل من مكانة شخص ما في نظر العقلاء في المجتمع، بما قد يؤدي إلى النفور منه أو الإضرار بسمعته الأكاديمية^(٢). وينشأ التشهير بصورته التشريعية عن نشر طرف ثالث لتصريحات في ظروف تعد عادة ضارة بمكانة شخص ما في نظر العقلاء عموما، ويعد التشهير انتهاكا للحق في الخصوصية وحرية التعبير عند ممارسته دون أي أساس واقعي، لذلك تدخل العديد من صور انتهاك الخصوصية ضمن نطاق

(١) حجازي محمد كمال، جرائم السوشيال ميديا: عصر الجرائم الناعمة، مركز المحمود لتوزيع الكتب القانونية، القاهرة، ط ١، ٢٠٢٣، ص ٩٨.

(٢) عبد اللطيف الهميم، احترام الحياة الخاصة: الخصوصية في الشريعة الإسلامية والقانون المقارن، دار عمار للنشر، عمان، ٢٠٠٤، ص ٦٢.

التشهير بالمعنى الحرفي للكلمة متى ما تضمنت شكلا من أشكال النشر^(١). وفيما يخص التعريف الفقهي لجريمة التشهير الإلكتروني، فقد عرفت بأنها تصريح مكتوب أو مطبوع يتضمن إيذاء سمعة شخص ما باستخدام الصور أو الإشارات أو بث الأخبار^(٢). كما يعرف التشهير الإلكتروني بأنه استخدام الإنترنت لنشر مواضيع مضرّة بسمعة وكرامة الغير، سواء كان ذلك عن طريق إحدى الصحف الإلكترونية أو بواسطة البريد الإلكتروني أو من خلال النشر على لوحات الإعلانات الإلكترونية أو أية وسيلة إلكترونية أخرى متاحة على شبكات الإنترنت^(٣)، وبذلك قد يتخذ التشهير الإلكتروني أشكالا متعددة، فقد يكون ماديا كما يحدث في مجموعات الأخبار، خاصة عندما يتبادل الجاني والضحية الرسائل أو عند مشاركتهما في التعليق على موضوع معين، وقد يكون مكتوبا كما في غرف الدردشة ومجموعات الأخبار، أو قد يتخذ طابعا مجهول الهوية عندما يترك المستخدم عنوان بريده الإلكتروني في تلك المجموعات لتلقي رسائل مرتبطة بالموضوع ومتابعة المستجديات، كما قد يظهر أيضا بشكل مطبوع، من خلال الصحف اليومية الإلكترونية، وهي ظاهرة شائعة في البريد الإلكتروني والإنترنت^(٤).

وتعد جرائم النشر، أو الجرائم التي تقع عن طريق النشر، صورة من صور العلانية بوجه عام التي تتطوي على درجة كبيرة من الخطورة، لما تحمله من اعتداء على سمعة الإنسان وكرامته، وما تسببه من تشهير قد يستغل لتحقيق أغراض شخصية غير مشروعة. وتتجلى هذه الخطورة بصورة أوضح في البيئة الرقمية، من خلال آليات العنف الرمزي عبر شبكة الإنترنت ومواقع التواصل الاجتماعي، التي أصبحت وسيلة فعالة للتشهير والإساءة إلى الأفراد على نطاق واسع^(٥). أن مأسسة التشهير الإلكتروني عبر الحسابات الرقمية قد حولت الفضاء الافتراضي إلى محكمة علنية غير عادلة تفتقر لضمانات التقاضي، حيث يواجه الضحية إدانة مجتمعية جائرة تبنى على شائعات وصور مفبركة تؤدي لتدمير مركزه الاجتماعي والمهني.

(١) وليد محمد الشناوي، مفهوم الكرامة الإنسانية في القضاء الدستوري، مكتبة القانون والاقتصاد، الرياض، ٢٠١٤، ص ٢٠٦.

(٢) عبد الفتاح بيومي حجازي، الجرائم المستحدثة في نطاق تكنولوجيا الاتصالات الحديثة، المركز القومي لإصدارات القانونية، القاهرة، ٢٠١١، ص ٣٨٠.

(٣) فوزي سامان عمر، المسؤولية المدنية للصحفي: دراسة مقارنة، دار وائل للنشر، عمان، ٢٠٠٧، ص ٢٤٢.

(٤) المرجع نفسه، ص ٢٤٤.

(٥) محمد سمير، جرائم الصحافة والنشر، طبعة نادي القضاة، القاهرة، ٢٠٠٢، ص ١٥.

ويتفق القذف مع السب في أن كلا منهما يعد اعتداء على شرف المجني عليه واعتباره، ويتحقق ذلك من خلال توجيه عبارات أو مضامين تمس كرامته، وهو ما يظهر بوضوح ضمن آليات العنف الرمزي عبر منصات التواصل الاجتماعي والفضاء الإلكتروني. إلا أن الاختلاف بينهما يكمن في الفعل المكون لكل جريمة، فالقذف لا يتحقق إلا بإسناد واقعة محددة إلى المجني عليه، لو كانت صحيحة لأوجب عقابه أو احتقاره بين الناس، أما السب فيتحقق بإلصاق صفة أو عيب بالمجني عليه من دون إسناد واقعة معينة إليه. فمثلاً، القول إن شخص سرق مال غيره يعد قذفاً، لأنه يتضمن إسناد واقعة محددة، بينما وصفه بأنه سارق يعد سباً، لأنه يتضمن نعتة بصفة سائنة دون تحديد الواقعة، وهي صورتتكرر في البيئة الرقمية كأحد أشكال العنف الرمزي^(١).

ح- التتمر الإلكتروني: ظهر مفهوم التتمر في التسعينات واعتبر تحدياً حقيقياً في مختلف المجالات، وتم التعبير عنه بعدة مصطلحات منها البلطجة والاستبداد والاستقواء، في محاولة للكشف عن خطورة هذا النوع من العنف، ولا سيما مع امتداد آلياته إلى الفضاء الرقمي بوصفه مجالاً جديداً لممارسته. ورغم توافر الأدلة على أن الإنسان عرف التتمر منذ القدم، فإن هذه المعرفة لم تخضع للدراسة العلمية المنظمة في علم النفس إلا منذ سبعينات القرن الماضي، ذلك أن التتمر يعد أحد أشكال السلوك العدواني، غير أن تطور وسائل الاتصال الحديثة أسهم في إعادة إنتاجه ضمن أشكال رمزية وافتراسية في استهداف الضحايا عبر البيئات الإلكترونية^(٢).

وفي السياق الأكاديمي والتشريعي العراقي، ترتبط آليات الضغط الاجتماعي والتفاعل الرقمي المنحرف بظواهر الجريمة المعلوماتية التي باتت تهدد البناء الأسري والمجتمعي. إذ تشير الدراسات إلى أن جماعات الضغط الرقمي في المجتمع العراقي توظف خوارزميات النشر القسري لفرض العزلة الرمزية على الأفراد الذين يرفضون الانسحاق وراء التوجهات السائدة، حيث يتحول التفاعل الإلكتروني إلى وسيلة للمقاطعة المعنوية، والتحقير اللفظي، والابتزاز العاطفي، مما يعكس تحولها من سلوكيات فردية معزولة إلى ممارسات جرمية منظمة ترعاها شبكات وهمية تستهدف استقرار كيان المجتمع^(٣). وتتجلى خطورة السب والقذف والتشهير عبر الفضاء الرقمي

(١) أنور طلبية، قانون العقوبات في ضوء أحكام النقض، طبعة نادي القضاة، القاهرة، ١٩٨٠، ص ٦٤١

(٢) مناور عبيد العنزي، التتمر الإلكتروني، دار النخبة، الرياض، ٢٠٢٠، ص ٦٧.

(٣) أحلام هادي جودة، الجرائم الإلكترونية وأثرها على الأمن الاجتماعي، مجلة القادسية للعلوم الإنسانية، كلية الآداب، جامعة القادسية، المجلد ٢٢، العدد ٤، ٢٠١٩، ص ١٨٩.

العراقي في قصور الأطر القانونية التقليدية عن الملاحقة الفورية للجناة، مما تسبب في تصاعد الجرائم المعنوية والابتزاز الإلكتروني الذي يطال النساء والشباب بصفة خاصة. إن البيئة الافتراضية العراقية تشهد توظيفاً مكثفاً لآليات التشهير والقذف الرقمي كأدوات لتصفية الحسابات السياسية والاجتماعية، حيث تسهم الصور المقطعة والعبارات الجارحة المنشورة عبر منصات مثل فيسبوك وتيليجرام في إنتاج تمثيلات اجتماعية مشوهة تلحق بالضحايا أضراراً نفسية واجتماعية بليغة تؤدي في كثير من الأحيان إلى تفكك الأسرة أو اللجوء إلى الانتحار^(١).

أن خصوصية آليات العنف الرمزي في البيئة العراقية تكمن في تداخل الأبعاد العشائرية والسياسية بالفضاء الرقمي، حيث يتم استثمار المنصات الافتراضية كأدوات بديلة لشن حروب تسقيط معنوي وتشهير اجتماعي ناعم يصعب كبحه بالوسائل الأمنية التقليدية. وتكشف دراسة واقع التمرر الإلكتروني في البيئة الجامعية العراقية أن التنافس السلبي بين الطلبة والمستخدمين يتحول سريعاً إلى سلوك عدواني رمزي يمارس عبر المجموعات المغلقة وغرف الدردشة، من خلال صناعة ودمج الصور الساخرة للتمرر على الخصائص الجسدية أو الطبقية أو الثقافية.

ويعكس هذا النمط من التفاعل السلبي تفاقم أزمة الهوية والقيم داخل المجتمع الرقمي العراقي، حيث يحل التمرر الإلكتروني كآلية قهر معنوية تحظى بقبول وتفاعل (إعجابات ومشاركات) من الجمهور الافتراضي، مما يسهم في مأسسة الجريمة الإلكترونية وتجريد الضحايا من حقهم في الحماية والاعتبار الشخصي^(٢). أن آليات التوافق الرقمي المفروض قسراً عبر منصات التواصل تسهم في صياغة عقل جمعي يفتقر للحس النقدي، مما يسهل على ممارسي الجريمة الإلكترونية تمرير خطابات الكراهية والتعصب تحت غطاء الإجماع الافتراضي. إن عمليات الاختراق الفكري الموجهة لقطاع الشباب العراقي تعتمد بشكل مباشر على إشعاع الرموز والصور المشحونة دلاليًا لدفع المستخدمين نحو مسابرة قيم غريبة تضعف من مناعتهم الأخلاقية وتورطهم في ممارسات السب والتشهير الرقمي دون إدراك لتبعاتها الجنائية والاجتماعية^(٣).

(١) رائد عبيس جابر، العنف الرمزي في مواقع التواصل الاجتماعي: دراسة تحليلية في البيئة العراقية، مجلة بابل للعلوم الإنسانية، جامعة بابل، المجلد ٢٨، العدد ٢، ٢٠٢٠، ص ٣١٠.

(٢) بشرى أحمد جاسم، التمرر الإلكتروني عبر مواقع التواصل الاجتماعي وأثره على الأمن النفسي لطلبة الجامعة، مجلة الأستاذ للعلوم الإنسانية والاجتماعية، كلية التربية ابن رشد، جامعة بغداد، المجلد ٥٩، العدد ٣، ٢٠٢٠، ص ١٤٢.

(٣) علاء الدين محمد حسين، الأبعاد الاجتماعية والنفسية للجريمة الإلكترونية في المجتمع العراقي، مجلة البحوث التربوية والنفسية، مركز البحوث التربوية والنفسية، جامعة بغداد، العدد ٦٨، ٢٠٢١، ص ٢١٥.

وتتكامل هذه المنظومة الجرمية الرقمية عندما يتداخل التمر الإلكتروني بالتشهير المبرمج عبر استخدام البرمجيات الخبيثة والماسحات لسرقة البيانات واختراق الخصوصية الحيوية للأفراد في المجتمع العراقي، ومن ثم استخدامها كمادة خام لممارسة الضغط الرمزي والابتزاز الجنائي. ويتضح تبعا لذلك أن آليات العنف الرمزي في الفضاء الرقمي لا تعمل بمعزل عن البنية الواقعية، بل تتغذى على الصراعات والتحوليات الاجتماعية لتنتج أنماطا جرمية ناعمة تتجاوز في خطورتها أشكال العنف المادي التقليدي^(١). أن مواجهة آليات العنف الرمزي في المجتمع الرقمي العراقي تتطلب تجاوز المقاربات القانونية البحتة نحو بناء استراتيجيات شاملة للأمن السيبراني والتربية الرقمية، وذلك لتحسين الوعي الجمعي للشباب ضد أدوات التضليل، والتشهير، والتمر التي تستهدف النسيج القيمي والاجتماعي.

ثالثا: التمر الإلكتروني

أول من صاغ هذا المصطلح المعلم الكندي والناشط ضد التمر بيل بيلسي^{*}، إذ عرفه بأنه استخدام تقنيات المعلومات والاتصالات لدعم سلوك متعمد ومتكرر وعدائي من قبل فرد أو مجموعة أفراد، يهدف إلى إيذاء أشخاص آخرين، وهو ما يعكس إحدى صور آليات العنف الرمزي الفضائي داخل البيئات الإلكترونية ووسائل التواصل الحديثة^(٢). وخلال سنة ٢٠٠٤ أصبح التمر عبر الإنترنت ظاهرة ملحوظة، إذ بدأ من خلال توجيه رسائل مسيئة للآخرين عبر الرسائل النصية أو البريد الإلكتروني، ثم ارتفعت معدلات هذا النوع من التمر بصورة كبيرة، ومع التطور المتسارع في التكنولوجيا وانتشارها الواسع استغل المتممون الهواتف الذكية ومواقع التواصل الاجتماعي لإيذاء الآخرين بطريقة متعمدة ومتكررة وعدائية، لكونها من الوسائل الشائعة الاستخدام بين فئة الشباب^(٣). وتتنوع أصناف التمر عبر البيئة الرقمية، حيث أشار سميث إلى

(١) علاء الدين محمد حسين، الأبعاد الاجتماعية والنفسية للجريمة الإلكترونية، مرجع سابق، ص ٢١٨.

(*) بيل بيلسي (Bill Belsey) هو معلم وناشط كندي، يعرف دوليا بأنه أول من صاغ وميز مصطلح (التمر الإلكتروني) (Cyberbullying) في عام ٢٠٠٤ لوصف ظاهرة الممارسات العدائية والتحرش التي تتم عبر الإنترنت ووسائل الاتصال الحديثة.

(٢) بن دادة سهيلة، فريحة محمد كريم، مظاهر التمر الإلكتروني لدى الطلبة الجامعيين، مجلة دراسات إنسانية واجتماعية، العدد ٠٣، المجلد ١٠، جامعة وهران ٢، ٢٠٢١، ص ٢٢٥.

(٣) شفيقة خنيفر، التمر الإلكتروني: حدود الظاهرة وأبعادها، مجلة الرسالة للدراسات الإعلامية، جامعة محمد الشريف مساعديه، ٢٠٢١، ص ٣١٩.

أربعة أنواع أساسية من التتمر الإلكتروني وهي: أولاً التتمر الانفعالي الذي يسعى فيه المتمتم إلى التقليل من شأن الضحية من خلال التجاهل والعزلة والسخرية والازدراء المتكرر وردود الأفعال العدوانية تجاه الضحية، وهو ما يعكس إحدى آليات العنف الرمزي الفضائي القائمة على الإقصاء والتهميش داخل الفضاء الرقمي. ثانياً التتمر المادي المتمثل في أي اتصال بدني يقصد به إلحاق الأذى بالضحية، ويأخذ أشكالاً منها الدفع والطم والضرب والركل والبصق وتحطيم ممتلكات الضحية، ويشيع بين الذكور، بينما تستخدم الإناث التلسين وإثارة الفتن والشائعات^(١).

أما النوع الثالث فيتمثل في التتمر الاجتماعي ويقصد به خلق حالة من العزلة حول الضحية وانتقاد التصرفات الاجتماعية لها بصفة مستمرة ورفض صداقة أو مشاركة الضحية والتجاهل المتعمد، بما يجسد آليات العنف الرمزي الفضائي عبر إعادة إنتاج الإقصاء الاجتماعي في البيئة الرقمية. ورابعاً: التتمر اللفظي الذي يعد تهديد المتمتم للضحية أمام مجموعة من الأقران بقصد السخرية والاستهزاء والتشهير، ويتضمن استخدام الكلمات لإلحاق الأذى النفسي بالضحية ومضايقتها، وهو شكل من أشكال العنف الرمزي الفضائي القائم على الإيذاء اللغوي داخل الفضاء الإلكتروني^(٢). وأن تحول التتمر من صيغته المادية المباشرة إلى صيغته الرقمية الرمزية قد منحه ديمومة وتأثيراً أعمق في نفسية الضحية، حيث يتجاوز الإيذاء اللغوي والاجتماعي حدود الزمان والمكان الافتراضي ليفرض حصاراً معنوياً مستمراً يدمر الاستقرار النفسي للفرد.

وعلى ضوء ما سبق، يمكن استنتاج أن أنواع التتمر تختلف باختلاف سلوك المتمتم تجاه الضحية، فمنها ما يلحق ضرراً بدنياً، ومنها ما يلحق ضرراً لفظياً، ومنها ما يكون معنوياً، إضافة إلى ما يؤدي إلى العزلة والأذى النفسي، وهو ما يتقاطع مع آليات العنف الرمزي الفضائي داخل البيئة الرقمية. وهناك عدة أساليب يقوم بها المتمتم لإلحاق الأذى والضرر المتعمد باستخدام الوسائل التكنولوجية المختلفة، تتمثل في المكالمات الهاتفية وهي مكالمات صوتية تتم عبر الوسائل الإلكترونية، وتهدف إلى خلق حالة من الخوف والقلق النفسي الشديد لدى الضحية من خلال التهديد والسب والتجريح والقذف، بما يعكس أحد أشكال العنف الرمزي

(١) محمد أحمد درويش، أحمد حسن محمد الليثي، فعالية بيئة تعلم معرفي سلوكي قائمة على الفضائل الاجتماعية في تنمية استراتيجيات مواجهة التتمر الإلكتروني لطلاب المرحلة الثانوية، مجلة العلوم التربوية، الجزء ٠١، العدد ٠٤، ٢٠١٧، ص ٢٠٠٤

(٢) المرجع نفسه، ص ٢٠٠٥.

الفضائي القائم على الإيذاء النفسي المباشر عبر الاتصال الرقمي^(١). ومن الأساليب أيضا الرسائل النصية ويقصد بها إرسال رسائل نصية تصل إلى الضحية عبر الوسيلة الإلكترونية، وتتضمن التهديد بنشر المعلومات الشخصية والصور الخاصة به من أجل محاولة ابتزازه، وهو ما يجسد آليات العنف الرمزي الفضائي عبر التهديد والإكراه داخل الفضاء الإلكتروني. وتضاف إليها الصور ومقاطع الفيديو وفيها يقوم المتمتر إلكترونيا بالاستيلاء على الصور أو مقاطع الفيديو الشخصية التي قد يشاركها الضحية مع أصدقائه عبر الإنترنت دون الانتباه لاحتمال تعرض حسابه للقرصنة الإلكترونية، وهو ما يعكس إحدى آليات العنف الرمزي الفضائي القائم على انتهاك الخصوصية وإعادة توظيف المحتوى لإلحاق الأذى بالضحية^(٢). وكذلك أسلوب البريد الإلكتروني حيث يتمكن المتمتر من الدخول إلى الرابط الخاص بالضحية والاستيلاء على البريد الإلكتروني الخاص بها، والاطلاع على الرسائل الشخصية والبيانات والمحادثات، وقد يقوم ببعض الإجراءات المخلة بالأداب العامة التي توقع الضحية في حرج ومشكلات اجتماعية^(٣).

وتتعدد أسباب التمر الإلكتروني لتشمل الأسباب الذاتية ويمكن تلخيصها في الغضب من الآخرين، والانتقام، والإحباط، والغيرة من الأقران، بالإضافة إلى الرغبة في جلب الانتباه بهدف القبول من الأقران، وفي بعض الأحيان قد يقوم به الأفراد من أجل المتعة والترفيه نتيجة الشعور بالملل ووجود وقت فراغ غير مستثمر. وتليها الأسباب الاجتماعية المتمثلة في المناخ الأسري، حيث تساهم الأسرة في تشكيل شخصية الأطفال والمراهقين وتؤثر في خبراتهم المستقبلية، إلا أن انشغال بعض الأسر عن متابعة ومراقبة سلوكيات أبنائها وتربيتهم التربية السليمة قد يؤدي إلى ظهور سلوكيات تنسم بالعنف والعدوان تجاه الآخرين، خصوصا إذا كان الجو الأسري المحيط يتسم بالصراعات والعنف النفسي والمادي وسوء المعاملة للمراهق، مما يزيد من احتمالية إقدامه على ممارسة العنف والتتمر على الآخرين، وهو ما يعكس امتداد آليات العنف الرمزي الفضائي داخل السياق الاجتماعي والأسري. وكذلك فإن وجود المراهق بين والدين يعانيان من اضطرابات

(١) عبير محمد الصبان وآخرون، التتمر الإلكتروني لدى الطلبة المراهقين في بعض مدارس المرحلة المتوسطة والثانوية في مدينة جدة، المجلة العلمية، المجلد ٣٦، العدد ٠٩، جامعة أسيوط، ٢٠٢٠، ص ٣٢٦.

(٢) المرجع نفسه، ص ٣٢٧.

(٣) ثناء هاشم محمد، واقع ظاهرة التتمر الإلكتروني لدى طلاب المرحلة الثانوية وسبل مواجهتها، مجلة جامعة الفيوم للعلوم التربوية والنفسية، المجلد ١٢، العدد ٠٢، ٢٠١٩، ص ٢٠٢.

ومشكلات نفسية وسلوكية يزيد من مقدار تعرضه للتنمر التقليدي والإلكتروني^(١). أن تفكك الروابط الأسرية وغياب الرقابة الأبوية في العصر الرقمي يسهمان في تحويل البيئة المنزلية من ملجأ نفسي إلى منصة لتصدير الإحباطات، مما يدفع الأبناء لتبني سلوكيات تنمرية افتراضية كتعويض عن التهميش الواقعي.

وتساهم مجموعة الأقران في كثير من الحالات في زيادة فرص تعرض المراهق للتنمر الإلكتروني، وذلك نتيجة لطبيعة العلاقات وأساليب المعاملة داخل هذه المجموعة، حيث ترتبط المعايير والأنظمة التي تحكم الجماعة بالممارسات التي يقوم بها أفرادها، مما قد يؤدي إلى ارتفاع معدلات العدوان والعنف وعدم تقبل بعض الأفراد المنتمين لها ورفضهم وكرهيتهم، بما يعكس أثر الجماعة في تشكيل السلوكيات المنحرفة داخل البيئة الاجتماعية^(٢). كما أن للمنتمرين إلكترونياً مهارات اجتماعية ناعمة يتم توظيفها بشكل غير سليم، وهي متوافقة إلى حد كبير مع نظرية النمذجة، إذ إن العنف الإلكتروني يزيد من احتمال اكتساب السلوك العنيف وتكراره لدى الفرد، نتيجة توقع مكافأة الآخرين أو تقليد السلوك، بسبب التشابه بين الموقف الذي يتعرض له عبر شبكات التواصل والمواقف الاجتماعية الواقعية، إضافة إلى توقع التعزيز الاجتماعي للسلوك في الحياة الواقعية من خلال إعجاب الآخرين بممارسات العنف في المحتوى الإعلامي، وكلما زاد التشابه بين المواقف الإعلامية والمواقف الاجتماعية الحقيقية زادت احتمالية أداء السلوك العدواني^(٣). وتتنوع أشكال التنمر الإلكتروني وتشمل المضايقة وهي إرسال رسائل مسيئة ومهينة للشخص عبر البريد الإلكتروني، وهو شكل من أشكال العنف الرمزي الفضائي. وتشويه السمعة بنشر أو إرسال شائعات عن شخص بهدف الإساءة إلى سمعته، وهو من آليات العنف الرمزي الفضائي. وانتحال الشخصية بأن يتظاهر المنتمر بأنه شخص آخر ويرسل أو ينشر محتوى يسبب الضرر للضحية أو يسيء لسمعته، وهو شكل من العنف الرمزي الفضائي. وإفشاء الأسرار بنشر أسرار أو صور أو معلومات خاصة عن شخص على الإنترنت، وهو اعتداء على الخصوصية ضمن العنف الرمزي الفضائي. والخداع باستدراج الشخص للكشف عن أسرار أو

(١) عبير محمد الصبان وآخرون، المرجع سابق، ص ٣٢٧.

(٢) المرجع نفسه، ص ٣٢٨.

(٣) عائشة لصلح، العنف الرمزي عبر الشبكات الاجتماعية الافتراضية: قراءة في بعض صور العنف عبر الفيسبوك، مجلة المعيار، العدد ٣٩، ٢٠١٥، ص ٥٣٢.

معلومات خاصة ثم نشرها مع الآخرين، وهو من آليات العنف الرمزي الفضائي. والاستبعاد بتعمد إخراج شخص من مجموعة على الإنترنت ورفض مشاركته، وهو شكل من العنف الرمزي الفضائي القائم على الإقصاء. وأخيرا المضايقة الإلكترونية بتكرار الإزعاج والتهديد أو اختراق الحسابات ونشر أخبار سيئة عن الشخص، وهو من صور العنف الرمزي الفضائي^(١).

أما السخرية والاستهزاء الإلكتروني فيرتبطان بالتطور التاريخي لمفهوم السخرية، إذ تعد السخرية أو الميل إلى إثارة الضحك من خلال الصور المضحكة من الظواهر ذات الجذور العميقة في طبيعة الإنسان، وتعد من أقدم المواهب الفطرية التي مارسها الإنسان منذ حياته البدائية. فقد كان رئيس القبيلة البدائية يجلس في كوخ محاطا بمحاريبي قبيلته، حيث كانوا يسلمون أنفسهم بالحديث عن أعدائهم وخصومهم من خلال السخرية منهم والضحك على نقاط ضعفهم، وتبادل النكات المرتبطة بما يرونه من نقص أو تشويه، سواء كان عضويا أو عقليا، مع إطلاق ألقاب مضحكة عليهم بقصد الاستهزاء بهم أو اختلاق الحكايات الساخرة عنهم، وهو ما يعكس بدايات آليات العنف الرمزي في العلاقات الاجتماعية. وبعد ذلك انتقلت استخدامات هذا الفن إلى الصحف والسطوح اللينة، ثم انتشرت في العديد من الحضارات القديمة كالحضارة الرومانية والمصرية، لتتطور لاحقا في العصر الرقمي إلى صور جديدة من السخرية المرتبطة بآليات العنف الرمزي الفضائي داخل الفضاء الإلكتروني ووسائل التواصل الحديثة^(٢).

أن السخرية الرقمية المعاصرة لم تعد مجرد وسيلة ترفيهية فطرية، بل تحولت بفعل الخوارزميات الرقمية لتصبح أداة قهر رمزية منظمة تستهدف الحط من القيمة المعنوية للأفراد والمؤسسات تحت غطاء حرية التعبير الفضفاضة. وقد وردت كلمة السخرية في القرآن الكريم بأشكال مختلفة ومفاهيم متباينة، فجاءت أحيانا على أنها ضحك في مثل قوله تعالى في سورة المؤمنون الآية (١٠٩) والآية (١١٠) ﴿إِنَّهٗ كَانَ فَرِيقَ مِّنْ عِبَادِ يَقُولُونَ رَبَّنَا ءَامِنَا فَاغْفِرْ لَنَا وَارْحَمْنَا وَأَنْتَ خَيْرُ الرَّاحِمِينَ﴾ (١٠٩) فَاتَّخَذْتَهُمْ سَخِرًا حَتَّىٰ أُسْوَكَم ذِكْرًا وَكُنتُمْ مِنْهُمْ تَضْحَكُونَ (١١٠) ﴿. أما السخرية عبر مواقع

(١) رمضان عاشور حسين، البنية العاملة لمقياس التندر الإلكتروني كما تدركها الضحية لدى عينة من المراهقين، المجلة العربية لدراسات وبحوث العلوم التربوية والإنسانية، كلية التربية، جامعة حلوان، العدد ٤٠٤، ٢٠١٦، ص ٥٧

(٢) هنري برغسون، الضحك: بحث في دلالة المضحك، ترجمة سامي الدروبي وعبد الله عبد الدايم، دار العلم للملايين، بيروت، ط ٣، ١٩٨٣، ص ٩٠.

التواصل الاجتماعي فقد أدت تكنولوجيا الاتصال الحديثة إلى إدخال العالم في مرحلة جديدة تتسم بتطور وسائل التواصل والتفاعل، وتزايد هائل في تدفق المعلومات، واتساع نطاق حرية التعبير، فإن التوسع الكبير في استخدام الإنترنت على مختلف الأصعدة أدى إلى خلق مجال أوسع للمشاركة الديمقراطية وإتاحة النقاش العقلاني، كما فتحت مجالات جديدة للتدخل السياسي، ولم يعد هناك شك في أهمية الإنترنت في حياتنا اليومية لدى مختلف الفئات العمرية، إذ أصبحت من أهم الوسائط والتقنيات الحديثة التي تساهم في تعميم المعرفة ونشرها على نطاق واسع حول العالم، كما تعد أداة أساسية لتبادل المعارف والخبرات والمعلومات ونشر الثقافة بين الشعوب، غير أن هذا الفضاء نفسه أصبح في بعض جوانبه مجالا لتفعيل آليات العنف الرمزي الفضائي من خلال التأثير غير المباشر في الأفراد وتوجيه التفاعلات داخل البيئة الرقمية^(١).

وفي الفيسبوك تعد السخرية واقعا نقديا متجذرا في البنية النفسية والفكرية للإنسان، وقد اتخذت عبر الزمن أشكالا ووسائل متعددة للتعبير عنها، سواء بالمواجهة المباشرة أو بالتلميح والتواري، أو من خلال الرسم والنقش والنحت والكتابة والتمثيل، كما ظهرت في الكتب والمطويات واللوحات والجداريات والتمثيلات والأشعار والأخبار والأمثال والقصص، ثم انتقلت إلى الفضاء الرقمي عبر شاشات الحواسيب والوسائط الإلكترونية التي تفصل بين الساخر والمسخور منه، من خلال الكتابة والحذف والرسم والتشكيل والتعبير الساخر بمختلف صوره، وهو ما يعكس تطور آليات العنف الرمزي الفضائي داخل وسائل التواصل الحديثة. وتعد هذه الوسائط من الأدوات التي تسهم في تشكيل إدراك الإنسان ونظرته إلى العالم، إذ إن النظام الجديد للحياة والتفكير وفهم الواقع يتكون بفعل التأثير غير المباشر للوسائط التكنولوجية الحديثة، فأفعال الإنسان المعاصر كالتواصل والتفاعل والفهم والتفسير والنقد والسخرية أصبحت تتم عبر هذه الوسائط التي تحدد الطريقة والوسائل والشروط التي تجعل هذه الأفعال ممكنة بصورة تختلف عن الوسائل التقليدية، وقد رافق هذا التحول تغير واضح في ثقافة الرؤية والتفاعل داخل الفضاء الرقمي، بما يرتبط بآليات العنف الرمزي الفضائي في البيئة الإلكترونية^(٢). أن التمرر الإلكتروني والسخرية الرقمية قد ارتبطا مؤخرا بأنماط مستحدثة من الجريمة المعلوماتية الموجهة التي تستهدف الأمن

(١) محمد مفضل، السخرية في الثقافة الرقمية، دراسة ثقافية للخيال النثري وللقيم الثقافية وفلسفة اليوم على الفيسبوك، دار أبي رقرق للطباعة والنشر، الرباط، ٢٠١٤، ص ٨٧.

(٢) المرجع نفسه، ص ٣٩.

المجتمعي. إذ يعاني المجتمع الافتراضي العراقي من توظيف السخرية الإلكترونية كأداة لإنتاج العنف الرمزي المبني على أسس فئوية أو جنسية، حيث يتحول الاستهزاء الرقمي من ممارسة ترفيهية إلى آلية تسقيط معنوي ممنهجة تدار عبر جيوش إلكترونية وحسابات وهمية تهدف إلى زعزعة الثقة بالرموز والمؤسسات، وإجبار الكفاءات العلمية والثقافية على الانعزال وتجنب المشاركة في الفضاء العام خوفاً من التشويه والابتزاز^(١).

وتكشف البحوث الميدانية المطبقة على الجامعات العراقية أن ممارسات التمر اللفظي والاجتماعي عبر تطبيقات المراسلة الفورية ومنصات التواصل لا تتفصل عن المناخ السلوكي العام، بل تعيد إنتاج الصراعات الواقعية في قوالب رمزية سائلة. إن خطورتها في العراق تكمن في قدرتها العالية على الانتشار الفوري، مستغلة غياب الوعي القانوني بهذه الجرائم لدى شريحة واسعة من المراهقين والشباب، مما يجعل ممارسات مثل انتحال الشخصية وإفشاء الأسرار والخداع الرقمي تبدو في نظر مرتكبيها كأنها ضرب من الترفيه أو المهارة التكنولوجية، بينما تصنف قانونياً واجتماعياً كجرائم تهدد السلم الأهلي والاستقرار الأسري^(٢).

أن خطورة السخرية والتمر الإلكتروني في البيئة العراقية تتضاعف بسبب غياب تشريع حاسم وخاص بالجرائم المعلوماتية يواكب طفرات الاتصال، مما جعل الفضاء الافتراضي ساحة مفتوحة لانتهاك الخصوصية وتوليد عنف رمزي يمهد السبيل لجرائم جنائية واجتماعية على أرض الواقع.

(١) أثير محمد شهاب، التمر الإلكتروني عبر مواقع التواصل الاجتماعي وانعكاساته على السلم المجتمعي العراقي، مجلة بابل للعلوم الإنسانية، جامعة بابل، المجلد ٢٩، العدد ١، ٢٠٢١، ص ١١٥.

(٢) ابتسام سعدون قاسم، الجرائم الإلكترونية المستحدثة وأثرها على منظومة القيم لدى الشباب العراقي، مجلة البحوث التربوية والنفسية، مركز البحوث التربوية والنفسية، جامعة بغداد، العدد ٧٢، ٢٠٢٢، ص ١٩٨.

خلاصة الفصل الرابع :

لم تكشف قراءة أدوات العنف الرمزي وآلياته في هذا الفصل عن قائمة منفصلة من الوسائل بقدر ما كشفت عن تشابك بنيوي بينها، فاللغة والصورة والهوية الافتراضية لا تعمل بمعزل عن بعضها، بل تتضافر معا داخل الممارسة الواحدة، كما يتضح من التتمر الإلكتروني والسخرية الرقمية اللذين يوظفان اللغة والصورة معا لإنتاج أثر تسقيطي واحد. وهذا التداخل، لا الفصل الحاد بين أداة وآلية، هو ما يمنح العنف الرمزي في الفضاء الرقمي قدرته على التسلل تحت غطاء المزاح أو النقد العابر.

وبذلك يكون الإطار النظري للدراسة قد اكتمل: من تعريف الظاهرة وتحديد إشكالياتها (الفصل الأول)، مروراً بمرجعيتها الأدبية والنظرية (الفصل الثاني)، وصولاً إلى تفكيك أدواتها وآلياتها التفصيلية في هذا الفصل. وتبقى المسافة الفاصلة بين هذا التوصيف النظري وواقعه الفعلي داخل مجتمع الحلة هي ما يستدعي الانتقال إلى الفصل الخامس لبناء الإجراءات المنهجية الكفيلة باختبار هذا الإطار ميدانياً.

البَابُ الثَّانِي

الْجَانِبُ الْمَيْدَانِي

الفصل الخامس

الإجراءات المنهجية للدراسة الميدانية

تمهيد

المبحث الأول: نوع ومنهج الدراسة

أولاً: نوع الدراسة

ثانياً: منهج الدراسة

المبحث الثاني: عينة الدراسة ومجالاتها

أولاً: عينة الدراسة

ثانياً: مجالات الدراسة

المبحث الثالث: أدوات جمع البيانات والوسائل الإحصائية للدراسة

أولاً: أدوات جمع البيانات

ثانياً: الوسائل الإحصائية

تمهيد:

تمثل الركيزة المنهجية العصب الأساس لأي دراسة علمية سوسيولوجية، حيث تسهم في نقل البحث من الإطار النظري التجريدي إلى الواقع التطبيقي الميداني. ولا يمكن لأي بحث اجتماعي أن يحقق أهدافه المعرفية أو يصل إلى نتائج موضوعية قابلة للتعميم دون الاعتماد على تصميم منهجي متكامل يحدد مسارات جمع البيانات وتحليلها بدقة وعناية. وتتضاعف أهمية هذه الإجراءات عند دراسة الظواهر المستحدثة المرتبطة بالفضاء الرقمي وتأثيراته الأمنية والقيمية على المجتمع.

يسعى هذا الفصل إلى استعراض البناء المنهجي الذي اعتمدته الدراسة الحالية لتقصي الظاهرة في مجتمع مدينة الحلة، وذلك من خلال ثلاثة مباحث متكاملة، حيث يركز المبحث الأول على تحديد نوع ومنهج الدراسة المتمثل في المنهج الوصفي الذي يتيح رصد الظاهرة وتحليل أبعادها المختلفة بشكل دقيق. وينتقل المبحث الثاني لتوضيح عينة الدراسة ومجالاتها البشرية والمكانية والزمنية، وكيفية اختيار المبحوثين وتوزيعهم لضمان تمثيل المجتمع الأصلي للبحث، وصولاً إلى المبحث الثالث الذي يستعرض أدوات جمع البيانات والوسائل الإحصائية المعتمدة وفي مقدمتها استمارة الاستبيان بالإضافة إلى الحقيقة الإحصائية للعلوم الاجتماعية ومعادلة كوكران (Cochran) واختبارات الثبات مثل معامل (ألفا كرونباخ)، وتأسيساً على ذلك، يهدف هذا الفصل إلى تقديم أرضية علمية صلبة.

المبحث الأول

نوع ومنهج الدراسة

أولاً: نوع الدراسة (Study Type)

يعد تحديد نوع الدراسة خطوة ركيزة في تصميم البحوث الاجتماعية، إذ تتنوع هذه الدراسات عادة بين الكمية والكيفية بناء على المناهج والأدوات العلمية المستخدمة، والتي يحدد اختيارها طبيعة الهدف المراد تحقيقه من الدراسة، وتعتبر الدراسة الحالية دراسة وصفية. وتعرف الدراسات الوصفية في بيئة البحث العلمي بأنها أسلوب تحليلي منظم، يركز على رصد وجمع معلومات دقيقة وشاملة حول ظاهرة معينة خلال حيز زمني محدد، بهدف استخلاص نتائج علمية موثوقة وتفسيرها بطريقة موضوعية تحاكي الواقع الفعلي، ويتحقق الوصف في هذا النهج عبر مسارين متكاملين: كيفي (يعنى بتحديد خصائص الظاهرة وسياقها)، وكمي (يقدم مؤشرات رقمية توضح حجم الظاهرة ودرجة ارتباطها بالمتغيرات الأخرى)، وتكمن أهمية هذا المقترح المنهجي في قدرته على تشخيص الوضع الراهن وفهم جوهر الظاهرة، مما يمنح الباحث أساساً معرفياً صلباً للإجابة عن أسئلة دراسته ومعالجة إشكالياتها المطروحة^(١).

ثانياً: منهج الدراسة

المنهج هو وسيلة البحث العلمي للكشف عن المعارف والحقائق والقوانين التي تسعى إلى إبرازها وتحقيقها، وكثيراً ما يتوقف حكمنا على أي بحث بالصحة وسلامة النتائج على مدى صحة وسلامة المنهج الذي اتبعه الباحث في دراسته، ويعرف أيضاً بأنه الطريق المؤدي إلى الكشف عن الحقيقة في العلوم بواسطة طائفة من القواعد العامة تهيمن على سير العقل وتحدد عملياته حتى يصل إلى نتيجة معلومة^(٢). ولما كانت المناهج العلمية تتعدد بتعدد الظواهر المراد دراستها، فقد تم اختيار (المنهج الوصفي التحليلي) ليكون المظلة المنهجية التي تبنى عليها هذه الدراسة، وذلك لملائمته لطبيعة الأهداف والتساؤلات المطروحة.

(١) المنهج الوصفي التحليلي (Descriptive-Analytical Method) : يعد المنهج الوصفي من أبرز

المناهج البحثية المستخدمة في العلوم الإنسانية، إذ تعتمد عليه نسبة كبيرة من الدراسات والبحوث في هذا

(١) رجاء وحيد دويدي، البحث العلمي أساسياته النظرية وممارسته العملية، دار الفكر، دمشق - سوريا، ٢٠٠٠، ص ١٣٨.

(٢) نادية عيشور وآخرون، منهجية البحث العلمي في العلوم الاجتماعية، مؤسسة حسين راس الجبل للنشر والتوزيع، قسنطينة - الجزائر، ٢٠١٧، ص ٢١١.

المجال. ويرجع ذلك إلى قدرته على دراسة الظواهر الإنسانية وتحليلها بصورة دقيقة ومنظمة، مما يجعله أكثر ملائمة لمعالجة العديد من المشكلات البحثية مقارنة بغيره من المناهج. كما يستخدم هذا المنهج في قياس الاتجاهات والميول، وتحليل آراء الأفراد ومواقفهم، وجمع البيانات الديموغرافية، فضلا عن دوره في الكشف عن معوقات العمل وتحديد الوسائل الكفيلة بتطويره وتحسينه^(١). ويستخدم المنهج الوصفي في كل من العلوم الطبيعية والاجتماعية لدراسة الظواهر كما هي في الواقع وتحليل خصائصها وعلاقاتها المختلفة، ويعتمد هذا المنهج على مجموعة من الأدوات والإجراءات العلمية، من أبرزها الملاحظة المنظمة، والتصنيف، والمعالجة الإحصائية للبيانات، إلى جانب تفسير النتائج وربطها بالسياق الذي تنتمي إليه. ويعد من أكثر المناهج البحثية ملائمة لدراسة الواقع الاجتماعي، لما يوفره من إمكانية فهم الظواهر الاجتماعية والكشف عن خصائصها وأبعادها المختلفة بصورة منهجية.

ويمر تطبيق المنهج الوصفي عادة بمرحلتين أساسيتين، تتمثل الأولى في مرحلة الاستكشاف وصياغة المشكلة البحثية، وتشمل مراجعة الأدبيات والدراسات السابقة ذات الصلة بموضوع البحث، والاستفادة من آراء المختصين وأصحاب الخبرة، فضلا عن تحليل بعض الحالات أو المواقف التي تسهم في تعميق فهم المشكلة وتحديد أبعادها، أما المرحلة الثانية فهي مرحلة التشخيص والوصف، وفيها تجمع البيانات والمعلومات المتعلقة بالظاهرة محل الدراسة، ثم تحلل تحليلًا علميًا بهدف الكشف عن العلاقات القائمة بين المتغيرات المختلفة وتفسيرها بما يسهم في الوصول إلى نتائج أكثر دقة^(٢).

ينظر إلى المنهج الوصفي على أنه أسلوب علمي منظم يهدف إلى دراسة الظواهر والوقائع كما توجد في الواقع، وتحليل مكوناتها وعلاقاتها المختلفة للوصول إلى فهم أعمق لطبيعتها وأبعادها. ويسهم هذا الفهم في بناء تصورات علمية أو اقتراح إجراءات عملية يمكن الاستفادة منها في التعامل مع تلك الظواهر مستقبلاً. ولتحقيق ذلك، يعتمد الباحث على مجموعة من أدوات جمع البيانات، مثل الاستبانة والمقابلة والملاحظة والوثائق والسجلات الرسمية، بهدف الحصول على معلومات وبيانات كمية وكيفية ذات صلة بموضوع الدراسة. وبعد جمع هذه البيانات تخضع للتحليل والتفسير العلمي بما يساعد على استخلاص نتائج

(١) سعد سلمان المشهداني، منهجية البحث العلمي، دار اسامة للنشر، عمان - الاردن، ٢٠١٩، ص ١٢٥.

(٢) محمد قاسم، المدخل الى مناهج البحث العلمي، ط ١، دار النهضة العربية، بيروت - لبنان، ١٩٩٩، ص ٦٠.

دقيقة وموثوقة تسهم في تفسير الظاهرة المدروسة وفهمها بصورة أكثر شمولاً^(١). كما استخدمت الباحثة هذا المنهج الوصفي التحليلي للأسباب الآتية، منها:

(١) ملاءمته لطبيعة موضوع الدراسة الذي يهدف إلى وصف ظاهرة الجريمة الإلكترونية والعنف الرمزي كما هي في الواقع.

(٢) المساعدة في تحليل أبعاد الظاهرة والكشف عن أسبابها وتأثيراتها الاجتماعية.

(٣) تمكين الباحثة من جمع البيانات الميدانية وتنظيمها وتفسيرها بصورة علمية.

(٤) الإسهام في الوصول إلى نتائج واقعية يمكن الاستفادة منها في فهم الظاهرة ومعالجتها.

المبحث الثاني

عينة الدراسة ومجالاتها

أولاً: عينة الدراسة

العينة (sample): هي جزء من المجتمع الكلي الذي تجمع منه البيانات من الميدان وهي تعتبر جزء من الكل يؤخذ مجموعة من افراد المجتمع الكلي على ان تكون ممثلة لمجتمع البحث الاصلي، بما يسمح في تعميم النتائج على المجتمع الكلي مجال الدراسة، وقد تكون العينة اشخاص او احياء او شوارع او غير ذلك^(٢). ومن الشروط الواجب توفرها عند اختيار العينة^(٣):

١- ان تكون شاملة لجميع خصائص المجتمع الاصلي وتكون ممثلة للمجتمع، حتى يتمكن الباحث من تعميم نتائج دراسته.

٢- ان تعطي فرصا متساوية في الاختيار لجميع افراد المجتمع الاصلي، واذا ما تحقق هذا الشرط فأنا غالبا ما نحصل على عينة ممثلة تمثيلا كاملا للمجتمع الاصلي.

فيما نتحقق فوائد عديدة عند استخدام العينة في البحث العلمي يمكن ان نوجز بعضها^(٤).

١- توفير الجهد والوقت والتكاليف المالية نظرا لاقتصار البحث على نموذج محدد.

(١) محمد عبدالسلام، مناهج البحث في العلوم الاجتماعية، مكتبة نور للنشر، الامارات العربية المتحدة، ٢٠٢٠، ص ١٦٣.

(٢) رشيد زرواتي، مناهج وأدوات البحث العلمي في العلوم الاجتماعية، دار الهدى، عين مليلة-الجزائر، ٢٠٠٧، ص ٣٣٤.

(٣) نادية عيشور وآخرون، منهجية البحث العلمي في العلوم الاجتماعية، مرجع سابق، ص ٢٢٩.

(٤) محمد بكر نوفل و فريال محمد، التفكير والبحث العلمي، مرجع سابق، ص ٢٣٢.

٢- يمكن الحصول على معلومات وفيرة قد تكون أكثر من ما يحصله من المجتمع الكلي.

٣- الدقة في النتائج فالسيطرة على حجم العينة يؤدي إلى السيطرة على البيانات ومن ثم الدقة في التعامل معها وجمعها وتوزيعها على العينة.

- نوع العينة وحجمها في الدراسة الحالية:

يتمثل مجتمع الدراسة في الشباب المستخدمين لشبكة الإنترنت ومنصات التواصل الاجتماعي في مدينة الحلة، وهم الفئة الأكثر تفاعلاً مع البيئة الرقمية والأكثر تعرضاً لأنماط الجريمة الإلكترونية والعنف الرمزي الرقمي، ونظراً لاتساع هذا المجتمع وصعوبة حصر جميع أفرادها لغياب إطار معاينة أو قاعدة بيانات دقيقة وشاملة تحدد مستخدمي المنصات الرقمية في المدينة، فقد اعتمدت الباحثة العينة العرضية (المتاحة) ، وهي إحدى العينات غير الاحتمالية التي يلج إليها الباحث عندما يتم اختيار مفردات الدراسة من بين الأفراد الذين يسهل الوصول إليهم، وتتوافر لديهم الرغبة في المشاركة خلال مدة جمع البيانات^(١).

- تحديد حجم العينة إحصائياً (معادلة كوكران)

اعتمدت الباحثة معادلة كوكران (Cochran)^(*)، لتحديد الحد الأدنى المناسب لحجم العينة في المجتمعات غير المحدودة (Unknown Population)، وذلك عند مستوى ثقة ٩٥% وهامش خطأ مسموح به ٥%،

وفق المعادلة الآتية: $n = Z^2 \times p \times q / e^2$

حيث إن:

n = حجم العينة المطلوب

Z = القيمة المعيارية عند مستوى ثقة ٩٥% = ١.٩٦

p = نسبة توافر الخاصية في المجتمع (تفترض ٠.٥٠ لتعظيم حجم العينة عند عدم توفر دراسات سابقة)

q = النسبة المكملية = ١ - p = ٠.٥٠

e = هامش الخطأ المسموح به = ٠.٠٥

(١) محمد عبد الحميد، البحث العلمي في الدراسات الإعلامية، عالم الكتب للطباعة والنشر والتوزيع، القاهرة، ٢٠٠٠، ص ١٤٨.

(*) معادلة كوكران (Cochran): معادلة إحصائية طورها العالم وليام كوكران (William G. Cochran) عام ١٩٦٣ لتحديد الحد الأدنى لحجم العينة اللازم لتمثيل مجتمع غير محدود أو كبير الحجم يصعب حصره، عند مستوى ثقة وهامش خطأ محددين مسبقاً.

وبتطبيق المعادلة:

$$n = (1.96)^2 \times (0.50) \times (0.50) / (0.05)^2$$

$$n = 3.8416 \times 0.25 / 0.0025$$

$$n = 0.9604 / 0.0025$$

$$n \approx 384.16 \approx 385 \text{ (كحد أدنى) مفردة}$$

وبناء على ذلك، فإن الحد الأدنى الإحصائي لحجم العينة اللازم لتمثيل مجتمع غير محدود عند مستوى الثقة والدقة المذكورين هو (385) مفردة تقريبا. وقد اعتمدت الباحثة عينة بلغ حجمها (400) مبحوث ومبحوثة من الشباب المستخدمين النشطين لشبكة الإنترنت ومنصات التواصل الاجتماعي في مدينة الحلة، وهو حجم يفوق الحد الأدنى الإحصائي المطلوب، بما يضمن تمثيلا أدق للمجتمع ويستوعب أي استمارات غير مكتملة أو مستبعدة من التحليل. ويعد هذا الحجم مناسباً لإجراء التحليلات الإحصائية وتحقيق أهداف الدراسة، كما يتوافق مع ما هو متعارف عليه في العديد من الدراسات الاجتماعية الميدانية التي تعتمد العينات غير الاحتمالية عند دراسة المجتمعات الواسعة التي يصعب حصرها.

– المبررات المنهجية لاختيار العينة العرضية (المتاحة)

استند اختيار العينة العرضية (المتاحة) في هذه الدراسة إلى مجموعة من المبررات المنهجية، تمثلت فيما يأتي:

١- **المبرر التقني:** صعوبة حصر مجتمع الدراسة في البيئة الرقمية مقابل سهولة الوصول للمستخدمين النشطين عبر المنصات الرقمية المستعدين للمشاركة.

٢- **المبرر الاجرائي:** الاستعانة بزملاء اكاديميين لتوزيع الاستبيان الكترونيا عبر مجموعات مدينة الحلة مما اسهم في الوصول لأكبر عدد من المشاركين خلال المدى الزمني المحدد.

٣- **المبرر الموضوعي:** ارتباط موضوع الدراسة بالجريمة الالكترونية والعنف الرمزي الرقمي مما يتطلب استهداف مستخدمين يمتلكون خبرة رقمية مستمرة للتعرف على هذه الظواهر عبر منصات التواصل الاجتماعي.

وللحد من التحيز وتعزيز موثوقية النتائج، حرصت الباحثة على أن تضم العينة أفراداً من خصائص ديموغرافية واجتماعية متنوعة، شملت الجنس، والفئات العمرية، والمستوى التعليمي، والمهنة، بما يسهم في

تنوع الاستجابات ويعزز من قدرة الدراسة على تقديم قراءة سوسيولوجية أكثر شمولاً لظاهرة الجريمة الإلكترونية والعنف الرمزي الرقمي في مجتمع مدينة الحلة.

ثانياً: مجالات الدراسة (Fields of study)

١- **المجال البشري (Human Field)** : يقصد بالمجال البشري الفئة أو المجتمع الذي تجرى عليه الدراسة، إذ يعتمد الباحث على أفرادها في جمع البيانات والمعلومات اللازمة للوصول إلى نتائج دقيقة يمكن تعميمها على مجتمع الدراسة الأصلي. وفي هذه الدراسة تم اختيار عينة من مستخدمي وسائل التواصل الاجتماعي والفضاء الإلكتروني في مدينة الحلة، بوصفهم الفئة الأكثر تعرضاً لظواهر الجريمة الإلكترونية والعنف الرمزي، وذلك بهدف التعرف على التأثيرات والنتائج الاجتماعية المترتبة على هذه الظواهر من خلال آرائهم وتجاربهم المختلفة

٢- **المجال المكاني (Spatial Field)** : يقصد بالمجال المكاني الموقع الجغرافي الذي تجرى فيه الدراسة الميدانية، إذ يمثل الإطار المكاني الذي يتم من خلاله جمع البيانات وتحليلها. وقد تم تحديد مدينة الحلة مركز محافظة بابل مجالياً مكانياً لهذه الدراسة، لكونها تمثل بيئة حضرية تشهد تحولات اجتماعية ورقمية سريعة، مما يسهم في توفير بيئة مناسبة لدراسة ظاهرة الجريمة الإلكترونية والعنف الرمزي وآثارهما الاجتماعية. تقع مدينة الحلة في منطقة الفرات الأوسط جنوب العاصمة بغداد على ضفاف نهر الحلة، وتتميز بموقع استراتيجي جعلها حلقة وصل بين المحافظات العراقية ومركزاً للنشاط الاقتصادي والتجاري والخدمي^(١)، ويرجع تأسيس المدينة إلى أواخر القرن الخامس الهجري (الحادي عشر الميلادي) عندما اتخذها الأمير سيف الدولة (صدقة بن منصور المزيدي)، أمير الإمارة المزيديّة الأُسديّة، مقراً لإمارته، فأصبحت مركزاً حضارياً وعلمياً بارزاً عرف بازدهاره الفكري ومدارسه الفقهية^(٢). وتضم المدينة تنوعاً سكانياً واجتماعياً كبيراً يعكسه تعداد سكانها الذي يبلغ مئات الآلاف، إلى جانب عمقها التاريخي المتمثل بمدينة بابل الأثرية، كما تمتلك المدينة هوية اجتماعية وثقافية ترتكز على قيم التضحية والانتماء والولاء الوطني، نظراً لما قدمه أبناؤها من تضحيات وشهداء في مواجهة الإرهاب وحماية أمن البلاد عبر

(١) كامل سلمان الجبوري، تاريخ مدينة الحلة، دار المؤرخ العربي، بيروت، لبنان، ٢٠٠١، ص ٢٥.

(٢) عبد الرزاق الحسني، العراق قديماً وحديثاً، دار الرافدين للطباعة والنشر، بيروت، لبنان، ٢٠١٢، ص ١١٤.

مختلف المراحل التاريخية، مما يجعلها إنموذجا مجتمعيا متميزا لدراسة أثر التحول الرقمي في النسق القيمي والروابط الواقعية^(١).

٣- **المجال الزمان (Time Field):** يقصد بالمجال الزماني الفترة الزمنية التي تستغرقها الدراسة في حدودها الزمانية والمكانية والبشرية، ويتضمن ذلك المدة المستغرقة في إعداد أدوات الدراسة الميدانية كاستمارة الاستبيان، وتوزيع الاستمارات على أفراد العينة في مدينة الحلة، فضلا عن جمع البيانات وتنظيمها وتحليلها إحصائيا تمهيدا لكتابة التقرير النهائي للبحث. وقد جرى تحديد المجال الزماني للدراسة الحالية بالفترة الفعلية التي استغرقتها الجوانب التطبيقية والميدانية للدراسة، والتي شملت عمليات توزيع استمارة الاستبيان على المبحوثين في مجتمع مدينة الحلة، ومتابعة جمعها رقميا وميدانيا، ومن ثم البدء في عمليات تفريغ البيانات الجدولة والتحليل الإحصائي المستخرج من عينة الدراسة، وقد امتدت هذه العملية في المدة الواقعة وهي المدة الواقعة بين (٢٠٢٥/١٢/٦) وحتى (٢٠٢٦/٢/١٢).

المبحث الثالث

أدوات جمع البيانات والوسائل الإحصائية للدراسة

أولا: أدوات جمع البيانات (Data collection tools)

تعد الأداة الوسيلة التي يعتمد عليها الباحث في جمع البيانات وتنظيمها وتصنيفها وتبويبها، وقد تعددت الأدوات المستخدمة في البحث العلمي بحسب طبيعة الدراسة وأهدافها، إذ يمكن للباحث أن يستخدم أكثر من أداة في آن واحد من أجل تجنب عيوب إحداها ولتحقيق فهم أشمل للظاهرة من مختلف جوانبها. ويتحدد اختيار أدوات جمع البيانات بناء على عدة عوامل، فبعض أدوات الدراسة تصلح مع بعض الدراسات والمواقف بينما قد لا تكون مناسبة مع غيرها.

وتعد هذه الأدوات وسائل اتصال بين الباحث ومادة بحثه، خاصة أن بعض الظواهر لا تكون ظاهرة بشكل مباشر للحواس، مما يستلزم استخدام أكثر من أداة للوصول إلى فهم أعمق لها^(٢).

(١) أحمد سوسة، حضارة وادي الرافدين بين الماضي والحاضر، دار الشؤون الثقافية العامة، بغداد، العراق، ٢٠٠٥، ص ٨٩.

(٢) مهدي القصاص، تصميم البحث الاجتماعي، دار نيبور للطباعة والنشر والتوزيع، الديوانية، العراق، ٢٠١٤، ص ٢٤١.

- أداة الدراسة (الاستبيان Questionnaire):

يعد الاستبيان أداة بحثية تتكون من مجموعة تساؤلات مكتوبة يتم إعدادها من قبل الباحث لاستقصاء آراء المبحوثين، وهي وسيلة محورية لجمع البيانات المرتبطة بموضوع الدراسة، حيث يعتمد نجاحها على دقة الاستمارة التي يصيغها الباحث واستجابة المبحوث لها ذاتياً^(١). وتعتبر الاستبانة من أكثر الأدوات العلمية انتشاراً في الدراسات الاجتماعية نظراً لفاعليتها في استخلاص المعلومات المتعلقة بالظواهر المدروسة، وتصاغ أسئلة الاستبيان وفق قوالب محددة تهدف للحصول على إجابات دقيقة من عينة الدراسة. وللإستبيان عدة أشكال اعتمدت الباحثة منها على^(٢):

أ- الاستبيان المباشر: الذي يتم توزيعه وتسليمه باليد إلى المبحوثين في البيئة الميدانية، مما يتيح للمبحوث الإجابة وتقديمها للباحث في ذات الوقت.

ب- الاستبيان غير المباشر (الإلكتروني) ويتم عبر وسائل التواصل وشبكة الإنترنت من خلال نماذج التصميم الرقمي، وبالرغم من أن هذا النوع قد يتطلب وقتاً في المتابعة، إلا أنه يتيح الوصول المباشر إلى الفاعلين في الفضاء الرقمي. وقد اعتمدت الباحثة في هذه الدراسة بشكل أساسي على استمارة الاستبيان بنوعها المباشر والإلكتروني لجمع المعلومات والبيانات من عينة مستخدمي شبكة الإنترنت والمنصات الرقمية في مدينة الحلة.

- مراحل بناء وتصميم الاستبيان، مرت عملية تصميم أداة الدراسة بعدة خطوات منهجية، وكما يلي:

أ- تحديد الهدف من الاستبيان: ركزت الخطوة الأولى على مواءمة فقرات الاستبيان مع الأهداف العامة للدراسة وتساؤلاتها الرئيسية، لضمان دقة قياس مظاهر الجريمة الإلكترونية والعنف الرمزي الرقمي وآثارهما الاجتماعية في مدينة الحلة.

ب- صياغة الفقرات والأسئلة: تم بناء محتوى الاستمارة بالاستفادة من الأطر النظرية السوسيولوجية والدراسات السابقة، وقد روعي في الصياغة الوضوح التام والابتعاد عن التعقيد، مع ترتيب الأسئلة تدريجياً وتجنب الأسئلة المحرجة للمبحوثين^(٣).

(١) ريجي مصطفى عليان، البحث العلمي أسسه ومناهجه وأساليبه، بيت الأفكار الدولية، عمان، الأردن، ٢٠٠٤، ص ٩٠.

(٢) مروان عبد المجيد إبراهيم، أسس البحث العلمي لإعداد الرسائل الجامعية، مؤسسة الوراق، عمان، ٢٠٠٠، ص ١٦٥.

(٣) المرجع نفسه، ص ١٧١.

تكونت الاستمارة في صورتها النهائية من (٤٨) سؤالاً، توزعت بشكل متناسق على خمسة محاور رئيسية وهي كالآتي:

المحور الأول: البيانات الديموغرافية واستخدام الإنترنت، واشتمل على (٨) أسئلة تعنى بالخصائص الاجتماعية والاقتصادية لعينة الدراسة وطبيعة نشاطهم الرقمي.

المحور الثاني: الجريمة الإلكترونية وأنماطها وأسبابها الاجتماعية في مجتمع مدينة الحلة، واشتمل على (١٣) سؤالاً ركزت على تشخيص العوامل المسببة للجريمة ومدى انتشارها.

المحور الثالث: الجريمة الإلكترونية في السياق العراقي، واشتمل على (١٠) أسئلة خصصت لتقييم الوعي بالتشريعات الوطنية ودور العادات والتقاليد في عملية الإبلاغ.

المحور الرابع: أدوات العنف الرمزي وآلياته في الفضاء الرقمي، واشتمل على (٨) أسئلة بحثت في الأشكال الرقمية المستحدثة للعنف الناعم كالميمز الساخرة والتعليقات والآثار المترتبة عليها.

المحور الخامس: التحول الإلكتروني وتفكك النسق القيمي، واشتمل على (٩) أسئلة تقيس مستوى تراجع الضبط الاجتماعي وآليات المعالجة المقترحة).

- **التحقق من الصدق والثبات (Validity and Reliability):** للتأكد من كفاءة الأداة قبل تطبيقها النهائي، اتبعت الباحثة الإجراءات التالية:

أ- **الصدق (Validity):** ويقصد به مدى قدرة الأداة على قياس الظاهرة التي وضعت من أجلها فعلياً، وقد اعتمدت الباحثة على الأنماط التالية:

- **صدق المحتوى:** فحص دقيق لمحتويات الاستمارة لضمان تمثيلها لعينة السلوك المطلوب قياسه.
- **الصدق الظاهري:** فحص الشكل الخارجي للأسئلة ومدى ترابطها بالظاهرة محل البحث، ويتم ذلك عبر عرض الأداة على مجموعة من المحكمين المختصين.
- **صدق المحكمين (Expert Validity):** يعد صدق المحكمين من أهم الخطوات العلمية للتأكد من كفاءة أداة الدراسة وقدرتها على قياس المتغيرات المراد قياسها، ولتحقيق ذلك، قامت الباحثة بعرض الاستبانة بصورتها الأولية على مجموعة من الأساتذة الخبراء والمختصين في علم الاجتماع، والبالغ عددهم (٩) محكمين، وذلك لتقييم فقرات الاستبانة من حيث وضوح الصياغة، ومناسبة الفقرة للمجال الذي وضعت فيه، وأهميتها العلمية. وقد اعتمدت الباحثة معيار نسبة الاتفاق (٨٠%) فما فوق

كأساس لقبول الفقرات أو تعديلها، وبناء على آراء السادة المحكمين، تم إجراء التعديلات المطلوبة التي انصبت على تحسين لغة بعض الفقرات أو دمجها أو إعادة صياغتها، ومن خلال معالجة آراء المحكمين إحصائياً، حصلت الاستبانة على نسبة صدق نهائية بلغت (٩٥.٦%) ، وهي نسبة اتفاق عالية جداً تؤكد صلاحية الأداة للتطبيق الميداني على عينة الدراسة في مدينة الحلة، والجدول الآتي يوضح تفاصيل ذلك:

جدول (١) يوضح مدى اتفاق المحكمين على الاسئلة وفقرات الاستبانة

اسماء الاساتذة	مكان عمل الاساتذة	اسئلة الاستبيان	عدد الاسئلة الموافق عليها	عدد الاسئلة التي طلب تعديلها	عدد الاسئلة التي طلب حذفها	النسبة التي حصلت عليها الاستبانة
أ.د صلاح كاظم جابر	جامعة القادسية / كلية الآداب/قسم علم الاجتماع	٤٨	٤٦	٢	—	%٩٥.٨٣
أ.د طالب عبد الرضا البديري	جامعة القادسية / كلية الآداب/قسم علم الاجتماع	٤٨	٤٥	٣	—	%٩٣.٧٥
أ.د مؤيد فاهم محسن	جامعة القادسية / كلية الآداب/قسم علم الاجتماع	٤٨	٤٦	٢	—	%٩٥.٨٣
أ.د علاء جواد كاظم	جامعة القادسية / كلية الآداب/قسم علم الاجتماع	٤٨	٤٧	١	—	%٩٧.٩١
أ.د مروج مظهر عباس	جامعة بغداد/ كلية التربية للبنات/ قسم علم الاجتماع	٤٨	٤٦	٢	—	%٩٥.٨٣
أ.د غني ناصر حسين	جامعة المستنصرية / كلية الآداب/قسم الأنثروبولوجيا والاجتماع	٤٨	٤٥	٣	—	%٩٣.٧٥
أ.م.د شذى نجاح بلاش	جامعة القادسية / كلية الآداب/قسم الاجتماع	٤٨	٤٦	٢	—	%٩٥.٨٣
ا.م.د وليدة عبد سماوي	جامعة القادسية/ كلية الآداب/قسم علم الاجتماع	٤٨	٤٥	٣	—	%٩٣.٧٥
أ.م.د انس عباس غزوان	جامعة بابل/ كلية الآداب قسم علم الاجتماع	٤٨	٤٧	١	—	%٩٧.٩١
درجة الصدق	%٩٥.٦					

ب- ثبات الاستبيان: (Reliability)

قامت الباحثة بالتحقق من ثبات النتائج عبر ثلاث طرق إحصائية:

١. معامل ألفا-كرونباخ: تم تطبيقه على عينة استطلاعية قوامها (٢٠ مبحوثاً)، وبلغت قيمة المعامل (٠.٩٥١)، وهي درجة ثبات مرتفعة جداً.

٢. طريقة التجزئة النصفية: باستخدام معادلة (سبيرمان-براون)، بلغت القيمة (٠.٨٥٥)، مما يشير إلى اتساق داخلي قوي.

٣. إعادة التطبيق: (Test-Retest) تم إعادة تطبيق الاستبيان على نفس العينة بعد مرور (١٥) يوماً، وبلغ معامل ارتباط بيرسون (٠.٨٦٨)، مما يعزز الثقة في نتائج الأداة.

جدول (٢) معاملات ثبات الاستبانة

الدرجة الكلية	معامل ألفا-كرونباخ	طريقة التجزئة النصفية	اعادة التطبيق
	٠.٩٥١	٠.٨٥٥	٠.٨٦٨

ثانياً: الوسائل الإحصائية (Statistical Tools)

استخدمت الباحثة الحقيبة الإحصائية للعلوم الاجتماعية (SPSS) لمعالجة البيانات، وتم اعتماد

الوسائل الآتية:

١- معادلة كوكران (Cochran): استخدمت لتحديد الحجم الأمثل للعينة الممثلة لمجتمع البحث بدقة علمية عند مستوى ثقة ٩٥%.

٢- معامل ألفا-كرونباخ (Cronbach's Alpha): استخدم لقياس معامل ثبات استمارة الاستبيان والتأكد من اتساق فقراتها داخلياً.

٣- طريقة التجزئة النصفية (Split-Half) ومعادلة سبيرمان- براون: استخدمت كأداة إضافية للتحقق من ثبات الأداة عبر تقسيمها إلى نصفين وقياس الارتباط بينهما.

٤- معامل ارتباط بيرسون (Pearson Correlation): استخدم في طريقة إعادة التطبيق لقياس مدى استقرار إجابات المبحوثين بمرور الزمن.

٥- النسب المئوية والتكرارات (Frequencies & Percentages): استخدمت لوصف خصائص عينة الدراسة وتوزيع آراء المبحوثين على محاور الاستبيان.

٦- الوسط الحسابي والانحراف المعياري (Mean & Standard Deviation): استخدم لوصف المتوسط العام وتشنت استجابات المبحوثين في المتغيرات الكمية، كمتوسط العمر ومتوسط عدد ساعات استخدام الإنترنت اليومي.

خلاصة الفصل الخامس :

لم يكن الهدف من هذا الفصل سرد الإجراءات المنهجية إجرائيا فحسب، بل تبرير الاختيارات التي حكمت تصميم الدراسة وحدودها في آن واحد. فاعتماد المنهج الوصفي التحليلي على عينة عرضية متاحة من ٤٠٠ مبحوث ومبحوثة يمنح الدراسة قدرة تشخيصية دقيقة لواقع الظاهرة داخل مجتمع الحلة، لكنه يضع في المقابل سقفا واضحا لإمكانية تعميم نتائجها على عموم المجتمع العراقي. وقد جاء التحقق الدقيق من صدق الاستبانة وثباتها الإحصائي ليعزز من دقة النتائج قدر الإمكان، رغم محدودية إمكان التعميم الكامل على عموم المجتمع العراقي.

وبعد أن اكتمل بناء الأداة والتحقق من صدقها وثباتها، يضع هذا الفصل الدراسة أمام اختبارها الحاسم، تحويل هذا التصميم المنهجي إلى بيانات فعلية قابلة للقراءة والتحليل، وهو ما يتكفل به الفصل السادس بعرض نتائج الاستبانة ومناقشتها محورا.

الفصل السادس

عرض ومناقشة نتائج الدراسة الميدانية

المحور الأول: البيانات الديمغرافية واستخدام الإنترنت

أولاً: متغير الجنس

ثانياً: متغير العمر

ثالثاً: المستوى التعليمي

رابعاً: الحالة الاجتماعية

خامساً: متغير المهنة

سادساً: عدد ساعات استخدام الإنترنت يومياً

المحور الثاني: الجريمة الإلكترونية وأنماطها وأسبابها الاجتماعية

المحور الثالث: الجريمة الإلكترونية في السياق العراقي

المحور الرابع: أدوات العنف الرمزي وآلياته في الفضاء الرقمي

المحور الخامس: التحول الإلكتروني وتفكك النسق القيمي

تمهيد:

يمثل الجانب التطبيقي الميداني المحك الأساس لاختبار الأطر النظرية، والوعاء العلمي الذي تتجلى فيه الحقائق والظواهر السوسيولوجية بشكل ملموس. ولا تكتمل القيمة المعرفية للدراسة إلا بتحويل الاستجابات الميدانية والمؤشرات الرقمية إلى قراءة سوسيولوجية معمقة تكشف عن واقع تفاعل الأفراد مع البيئة الرقمية، وتحدد مسارات السلوك الاجتماعي للمبحوثين تجاه التحديات السيبرانية المستحدثة.

يسعى هذا الفصل إلى تقديم عرض مفصل ومناقشة علمية لبيانات الدراسة الميدانية من خلال خمسة محاور رئيسة متكاملة، حيث يركز المحور الأول على تحليل البيانات الديموغرافية لأفراد العينة مثل الجنس، العمر، والمستوى التعليمي، مع رصد طبيعة استخدامهم للإنترنت. وينتقل المحور الثاني لتشخيص الجريمة الإلكترونية عبر تحديد أنماطها المختلفة واستكشاف أسبابها الاجتماعية والدوافع الكامنة وراءها.

بينما يسلط المحور الثالث الضوء على الجريمة الإلكترونية في السياق العراقي، لتفكيك خصوصية الظاهرة وربطها بالواقع المحلي وتحدياته الراهنة. ويستعرض المحور الرابع أدوات العنف الرمزي وآلياته في الفضاء الرقمي، مبينا كيف يمارس هذا العنف خفية عبر المنصات الافتراضية وتأثيره على العلاقات الاجتماعية.

وأخيراً، يبحث المحور الخامس في جدلية التحول الإلكتروني وتفكك النسق القيمي، راصدا التحولات التي طرأت على المنظومة الأخلاقية للمجتمع نتيجة الانفتاح الرقمي المتسارع. وتأسيساً على ذلك، يقدم هذا الفصل قراءة إحصائية واجتماعية شاملة تربط بين الخصائص الخلفية للمبحوثين ورؤيتهم لآليات الضبط والتحويلات السلوكية في الفضاء الافتراضي.

المحور الأول: البيانات الديموغرافية واستخدام الإنترنت

١ - متغير الجنس

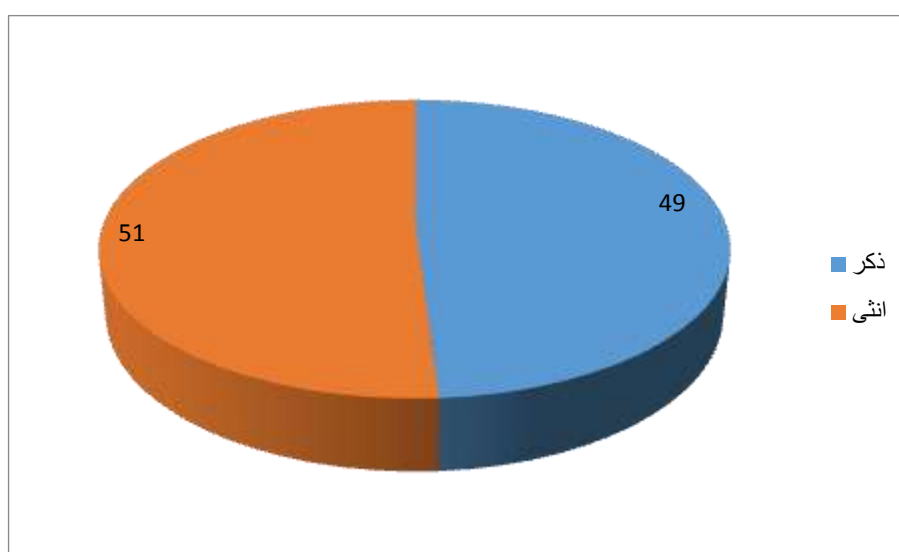
جدول (٣) يوضح توزيع أفراد العينة حسب متغير الجنس

الجنس	التكرار	النسبة المئوية
أنثى	٢٠٤	%٥١
ذكر	١٩٦	%٤٩
المجموع	٤٠٠	%١٠٠

يمثل نوع الجنس في البحث العلمي المتعلق بالظواهر الرقمية والاجتماعية احد المتغيرات الهامة التي تعكس طبيعة الفئة الأكثر تفاعلا وتأثيرا في الفضاء الالكتروني ومدى مواكبة موضوع الدراسة مع اهتمامات واقناع المستخدمين لوسائل التواصل الاجتماعي.

تشير المعطيات الاحصائية الواردة في الجدول اعلاه الى ان التكرار الاكبر كان من نصيب فئة الذكر بواقع (١٩٦) تكرارا وبنسبة مئوية بلغت (%٤٩) بينما سجلت فئة الانثى حضورها بواقع (٢٠٤) تكرارا وبنسبة مئوية بلغت (%٥١) وهذا يعود بشكل اساسي الى طبيعة توزيع مستخدمي منصات التواصل الاجتماعي من فئة الشباب في المجتمع حيث يظهر هذا التقارب الكبير توازنا واضحا في اهتمام كلا الجنسين بموضوع البحث ومتابعتهم المستمرة للمحتوى الرقمي.

شكل (١) يوضح توزيع أفراد العينة حسب متغير الجنس



٢- متغير العمر

جدول (٤) يوضح توزيع أفراد العينة حسب متغير العمر

النسبة المئوية	التكرار	الفئة العمرية
٤٣%	١٧١	٢٠-١٨
٢٠%	٧٩	٢٣-٢١
١٩%	٧٧	٢٦-٢٤
١٨%	٧٣	٢٩-٢٧
١٠٠%	٤٠٠	المجموع
٢٢,٣		المتوسط الحسابي
٣,٤		الانحراف المعياري

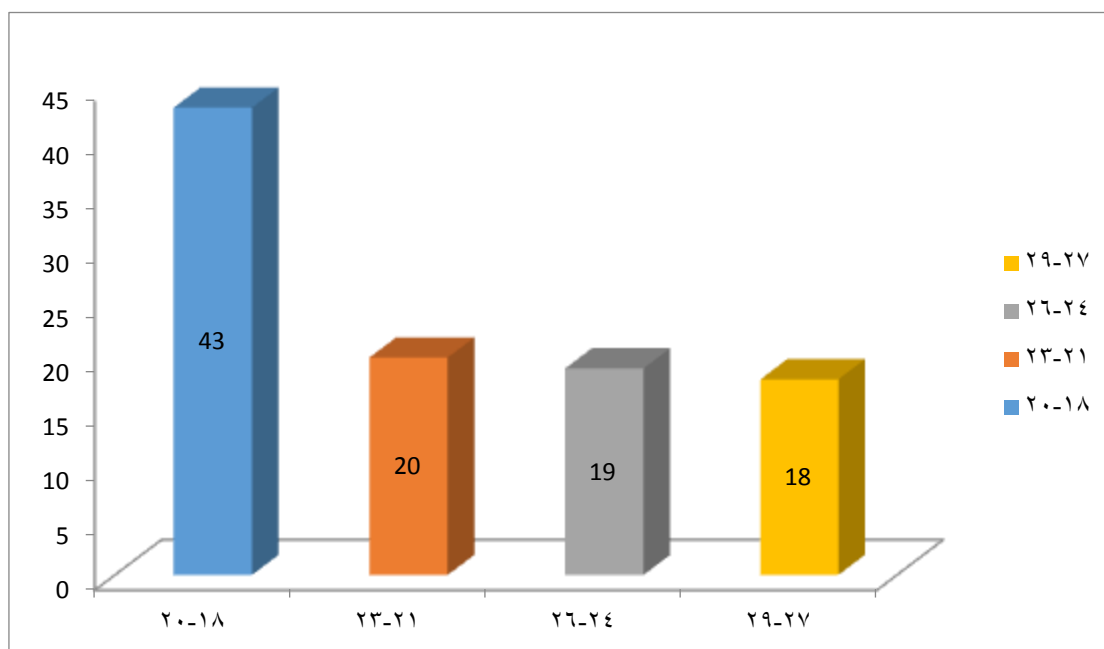
يمثل العمر في البحث العلمي المتعلق بالظواهر الرقمية والاجتماعية احد المتغيرات الهامة التي تعكس طبيعة الفئات الشبابية الأكثر تفاعلا وتأثيرا في الفضاء الالكتروني ومدى مواكبة موضوع الدراسة مع اهتمامات الأجيال الرقمية الجديدة لوسائل التواصل الاجتماعي.

تشير المعطيات الاحصائية الواردة في الجدول اعلاه الى ان التكرار الاكبر كان من نصيب الفئة العمرية (٢٠-١٨) بواقع (١٧١) تكرارا وبنسبة مئوية بلغت (٤٣%) تليها الفئة العمرية (٢٣-٢١) بواقع (٧٩) تكرارا وبنسبة مئوية بلغت (٢٠%) ثم جاءت الفئة العمرية (٢٦-٢٤) بواقع (٧٧) تكرارا وبنسبة مئوية بلغت (١٩%)، وحلت في المرتبة الاخيرة الفئة العمرية (٢٧-٢٩) بواقع (٧٣) تكرارا وبنسبة مئوية بلغت (١٨%).

وهذا يعود بشكل اساسي الى طبيعة العينة العرضية المتاحة التي طبقت على مستخدمي منصات التواصل الاجتماعي في مدينة الحلة، حيث يظهر هذا التوزيع ان الفئات العمرية الاصغر هي الاكثر استخداما وارتباطا بمنصات التواصل الاجتماعي، كما يعكس هذا التوزيع واقع المجتمع الذي يتسم بالفتوة، مما جعل العينة تعبر بشكل كبير عن وجهة نظر الشباب. كما يعزز هذا التنوع العمري القريب دقة النتائج الاحصائية حيث بلغ المتوسط الحسابي لأعمار المشاركين (٢٢,٣) عاما، وهو ما يؤكد تمركز العينة في مرحلة الشباب الحيوية وانحراف معياري قدره (٣,٤)، مما يشير الى وجود تجانس وتقارب كبير في اعمار افراد العينة، وعدم

تشتتها وهو ما اتاح للباحثة فرصة دراسة الظاهرة الرقمية وفهم آراء مستخدمي هذه المواقع من الشباب بشكل متسق ودقيق.

شكل (٢) يوضح توزيع أفراد العينة حسب الفئة العمرية



٣- المستوى التعليمي

جدول (٥) يوضح توزيع أفراد العينة حسب المستوى التعليمي

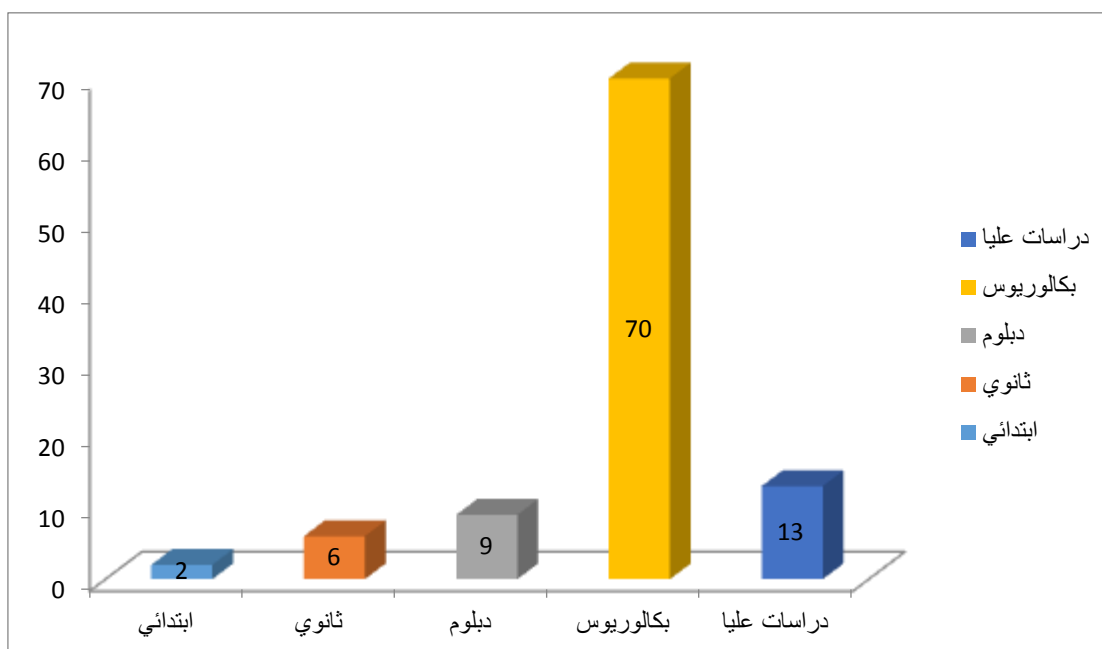
الإجابة	التكرار	النسبة المئوية
ابتدائي	٩	٢%
ثانوي	٢٥	٦%
دبلوم	٣٥	٩%
بكالوريوس	٢٨٠	٧٠%
دراسات عليا	٥١	١٣%
المجموع	٤٠٠	١٠٠%

يمثل المستوى التعليمي في البحث العلمي المتعلق بالظواهر الرقمية والاجتماعية أحد المحددات الجوهرية التي تكشف عن حجم الوعي الثقافي والمعرفي لدى رواد العالم الافتراضي،

ومدى مرونة الفئات المتباينة في التعامل مع التدفق المعلوماتي عبر شبكات التواصل الاجتماعي.

توضح البيانات الاحصائية المثبتة في الجدول اعلاه ان الكتلة الاكبر من المشاركين تتركز في فئة البكالوريوس بواقع (٢٨٠)، تكرارا وبنسبة مئوية بلغت (٧٠%) وتأتي بعدها فئة دراسات عليا بواقع (٥١) تكرارا وبنسبة مئوية بلغت (١٣%) ثم تلتها فئة دبلوم بواقع (٣٥) تكرارا وبنسبة مئوية بلغت (٩%) واعقبها فئة ثانوي بواقع (٢٥) تكرارا وبنسبة مئوية بلغت (٦%) في حين استقرت فئة ابتدائي في المرتبة الاخيرة بواقع (٩) تكرارات وبنسبة مئوية بلغت (٢%) ، ويعزى هذا التباين بشكل رئيسي الى ان منصات التفاعل الرقمي وتطبيقاتها الحديثة تجذب بكثافة الشريحة الجامعية والمتعلمة كما يبرهن هذا التوزيع على سيطرة النخبة الاكاديمية وحملة الشهادات على فضاء الحوار الالكتروني مما يضيف على مخرجات الدراسة صبغة معرفية رصينة نظرا لان معظم الاجابات المستقاة تصدر عن وعي وفكر نقدي قادر على قراءة المضامين الرقمية بعمق وهو ما اتاح للباحثة بناء استنتاجات دقيقة وموثوقة تعبر عن رؤية ناضجة للظاهرة محل البحث.

شكل (٣) يوضح توزيع العينة حسب المستوى التعليمي



٤- الحالة الاجتماعية

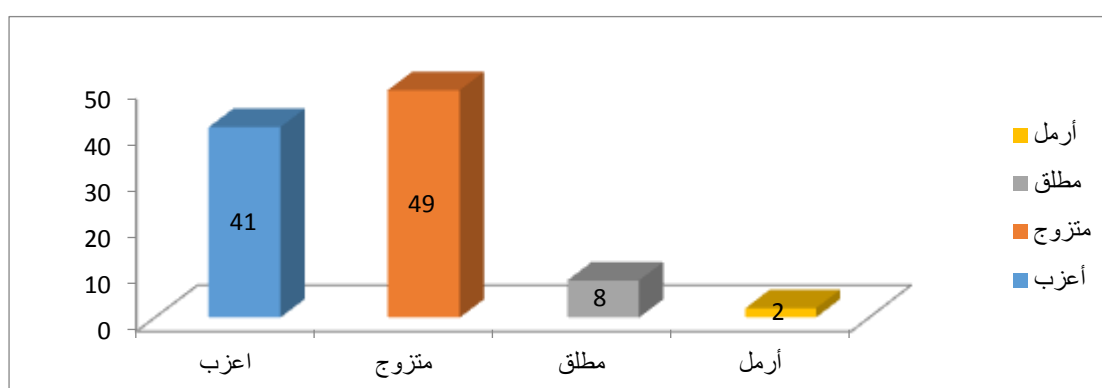
جدول (٦) يوضح توزيع أفراد العينة حسب الحالة الاجتماعية

الحالة الاجتماعية	التكرار	النسبة المئوية
أعزب	١٦٤	%٤١
متزوج	١٩٥	%٤٩
مطلق	٣٠	%٨
أرمل	١١	%٢
المجموع	٤٠٠	%١٠٠

تعد الحالة الاجتماعية في البحوث العلمية والاجتماعية احدى الركائز الديموغرافية الهامة التي تسلط الضوء على نمط الحياة اليومية والالتزامات الأسرية للمبحوثين ومدى تأثير هذه الارتباطات على سلوكياتهم وتوجهاتهم المتنوعة عبر وسائل التواصل الاجتماعي.

تكشف الارقام والمؤشرات المدرجة في الجدول أعلاه أن النسبة الأعلى للمشاركين تمثلت في فئة متزوج بواقع (١٩٥) تكرارا وبنسبة مئوية بلغت (%٤٩) وجاءت بعدها بفارق ضئيل فئة أعزب بواقع (١٦٤) تكرارا وبنسبة مئوية بلغت (%٤١) ثم تلتها فئة مطلق بواقع (٣٠) تكرارا وبنسبة مئوية بلغت (%٨) بينما استقرت فئة أرمل في المرتبة الاخيرة بواقع (١١) تكرارا وبنسبة مئوية بلغت (%٢) ويرجع هذا التوزيع بشكل اساسي الى طبيعة الفئة العمرية الشابة للمجتمع والتحولات الاجتماعية التي تجعل منصات التفاعل الرقمي مكانا حيويا يجمع بين الافراد الذين يمرون بمراحل تأسيس الاستقرار الاسري والشباب العازبين على حد سواء، كما يظهر هذا التنوع المتوازن توافقا في الاهتمام بموضوع البحث بين من يعيشون حياة مستقلة ومن يتحملون مسؤوليات عائلية مما يمنح الدراسة شمولية في رصد الآراء والافكار من زوايا اجتماعية مختلفة.

شكل (٤) يوضح توزيع أفراد العينة حسب الحالة الاجتماعية



٥- متغير المهنة

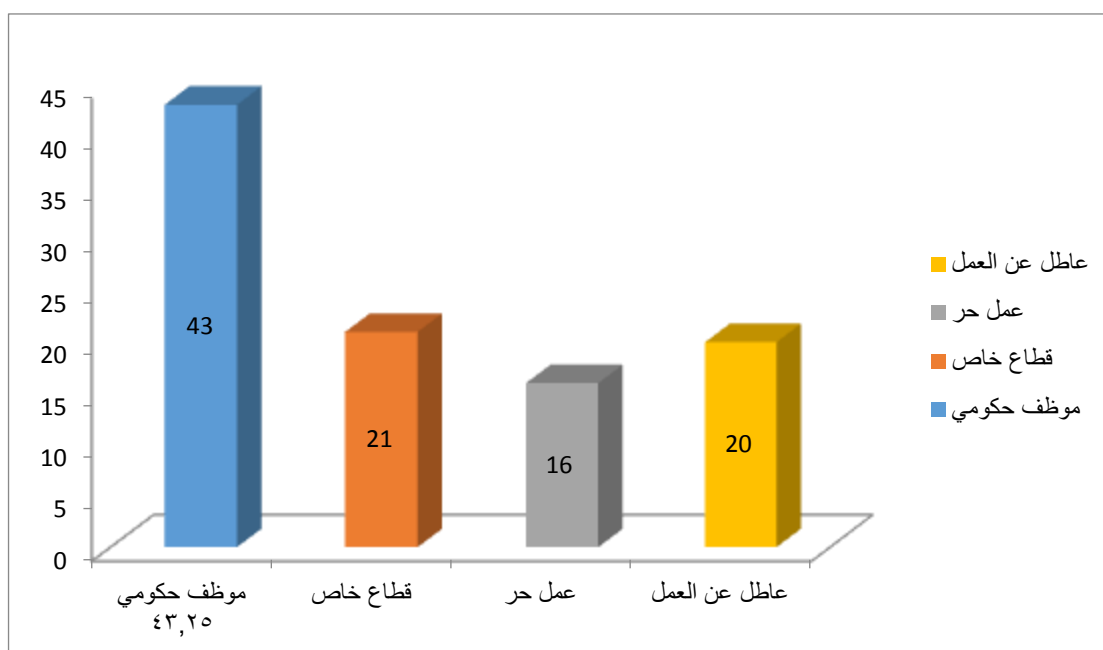
جدول (٧) يوضح توزيع افراد العينة حسب متغير المهنة

الاجابة	التكرار	النسبة المئوية
موظف حكومي	١٧٣	٤٣ %
قطاع خاص	٨٥	٢١ %
عمل حر	٦٣	١٦ %
عاطل	٧٩	٢٠ %
المجموع	٤٠٠	١٠٠ %

تعتبر المهنة في الدراسات الانسانية والاجتماعية احد المؤشرات الديموغرافية الجوهرية التي تعكس طبيعة النشاط اليومي والمصدر الاقتصادي للمبحوثين، مما يسهم في تحديد حجم وقت الفراغ المتاح لهم وطبيعة اهتماماتهم وتفاعلاتهم عبر وسائل التواصل الاجتماعي بناء على التزاماتهم المهنية.

تظهر المؤشرات والبيانات الاحصائية الواردة في الجدول اعلاه ان الشريحة الاكبر من المشاركين تمثلت في فئة موظف حكومي بواقع (١٧٣) تكرارا وبنسبة مئوية دقيقة بلغت (٤٣%)، وتلتها فئة قطاع خاص بواقع (٨٥)، تكرارا وبنسبة مئوية دقيقة بلغت (٢١%)، ثم جاءت فئة عاطل بواقع (٧٩)، تكرارا وبنسبة مئوية دقيقة بلغت (٢٠%)، في حين استقرت فئة عمل حر في المرتبة الاخيرة بواقع (٦٣) تكرارا وبنسبة مئوية دقيقة بلغت (١٦%)، ويعود هذا التباين المهني بشكل اساسي الى استقرار الوظيفة الحكومية وجاذبيتها، إلى جانب وجود نسبة جيدة من العاطلين عن العمل والذين يمتلكون وقت فراغ اكبر لتصفح شبكات الانترنت، كما يعكس هذا التنوع شمولية واضحة في استطلاع الآراء من خلفيات اقتصادية مختلفة تتراوح بين العمل المؤسسي المنظم والأنشطة الحرة، الامر الذي يتيح دراسة الظاهرة من زوايا مهنية عدة.

شكل (٥) يوضح توزيع افراد العينة حسب متغير المهنة



٦- عدد ساعات استخدام الإنترنت يوميا

جدول (٨) يوضح توزيع افراد العينة حسب عدد ساعات استخدام الإنترنت يوميا

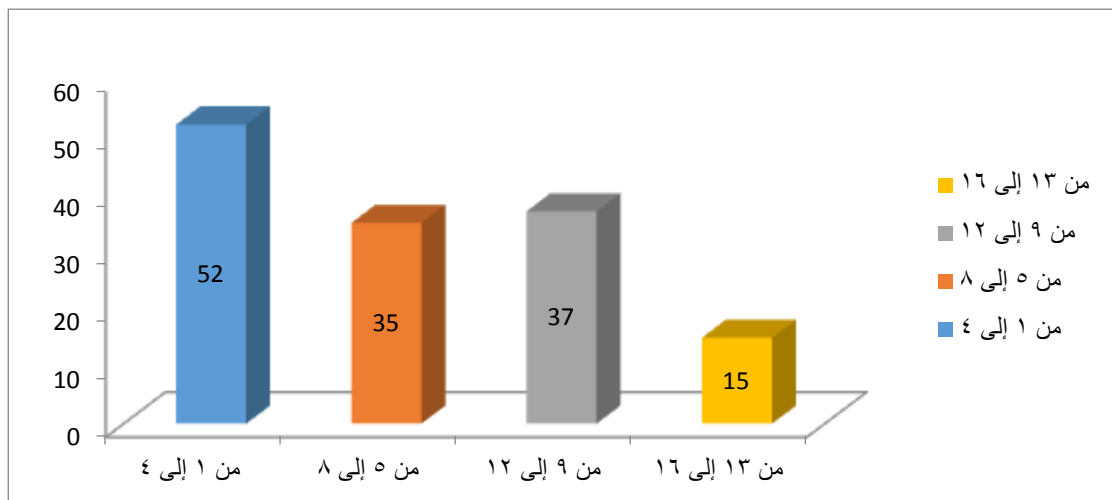
الانحراف المعياري	المتوسط الحسابي	النسبة المئوية	التكرار	الاجابة
٣,٦٥	٨,٦٤	١٣%	٥٢	١-٤
		٣٥%	١٤٠	٥-٨
		٣٧%	١٤٨	٩-١٢
		١٥%	٦٠	١٣-١٦
		١٠٠%	٤٠٠	المجموع

يعد حجم الاستهلاك الزمني للشبكة العنكبوتية أحد المحددات السلوكية الرئيسة في دراسة الاتصال الرقمي، حيث يكشف عن مدى تغلغل الفضاء الافتراضي في تفاصيل الحياة اليومية للمبحوثين ومستوى ارتباطهم بالمنصات التفاعلية.

وتبين الأرقام المثبتة في الجدول أعلاه أن أكثر اجابات أفراد العينة تركزت في فئة الاستخدام الكثيف من (٩-١٢) ساعة يوميا بواقع (١٤٨) تكرارا وبنسبة مئوية بلغت (٣٧%)، وأعقبها مباشرة في الترتيب الثاني فئة الاستخدام المتوسط المرتفع من (٥-٨) ساعات بواقع (١٤٠) تكرارا وبنسبة مئوية بلغت (٣٥%)، ثم حلت في الترتيب الثالث فئة الاستخدام المفرط

جدا من (١٣-١٦) ساعة بواقع (٦٠) تكرارا وبنسبة مئوية بلغت (١٥%)، بينما تذيلت القائمة فئة الاستخدام المحدود من (١-٤) ساعات في المرتبة الأخيرة بواقع (٥٢) تكرارا وبنسبة مئوية بلغت (١٣%)، ولإعطاء صورة إحصائية أكثر دقة وعمقا حول نمط الاستهلاك الزمني، تم استخراج المؤشرات الإحصائية المتقدمة حيث بلغ المتوسط الحسابي لعدد ساعات استخدام الإنترنت لدى أفراد العينة (٨,٦٤) ساعة يوميا، وهو مؤشر مرتفع جدا يؤكد أن الإنترنت التهم جزءا أساسيا من اليقظة اليومية للمبحوثين. كما سجل الانحراف المعياري قيمة بلغت (٣,٦٥)، مما يشير إلى وجود درجة من التشتت والتباين بين أفراد العينة في مستويات الاستهلاك الزمني، تتأرجح بين الاستخدام العقلاني المحدود والانغماس الكامل الشبيه بالإدمان الرقمي، ويعزى هذا الارتفاع الملحوظ في معدلات الاستخدام اليومية حيث إن (٨٧%) من العينة يقضون أكثر من ٥ ساعات يوميا على الشبكة) إلى تحول الإنترنت من مجرد أداة تصفح ثانوية إلى بيئة معيشية ومحورية تتداخل في أدق تفاصيل التعليم، والتواصل الاجتماعي، وإنجاز الأعمال، والترفيه اليومي، مما جعل المكوث الطويل خلف الشاشات سلوكا اعتياديا ومقبولا مجتمعيًا. كما يشير هذا التدفق الزمني الكثيف والتعرض المستمر للمضامين الرقمية إلى تهيئة بيئة اتصالية نشطة ودائمة التفاعل، تسهم بشكل مباشر في تمرير الأنماط السلوكية وتجعل الأفراد أكثر عرضة وتأثرا بإفرازات الفضاء الرقمي كالعنف الرمزي والمؤثرات الاتصالية الأخرى.

شكل (٦) يوضح توزيع أفراد العينة حسب عدد ساعات استخدام الإنترنت يوميا



جدول (٩) يوضح توزيع افراد العينة حسب اكثر منصة يتم استخدامها

الاجابة	التكرار	النسبة المئوية
انستغرام	١٥٥	٣٩%
فيسبوك	١٢١	٣٠%
تيك توك	٩٦	٢٤%
تلغرام	٢٠	٥%
أخرى	٨	٢%
المجموع	٤٠٠	١٠٠%

تعتبر المنصات الرقمية المفضلة في الدراسات الاتصالية مؤشرا جوهريا يعكس طبيعة البيئة النفاغلية الاكثر جذبا للجمهور، حيث يسهم تحديد هذه المواقع في معرفة قنوات التدفق المعلوماتي المفضلة لدى المستخدمين والاشكال البرمجية التي تستهويهم.

تكشف الارقام والمؤشرات المدرجة في الجدول اعلاه ان الصدارة كانت من نصيب تطبيق انستغرام بواقع (١٥٥) تكرارا وبنسبة مئوية بلغت (٣٩%)، وجاء بعده تطبيق فيسبوك بواقع (١٢١) تكرارا وبنسبة مئوية بلغت (٣٠%)، ثم حل تطبيق تيك توك في المرتبة الثالثة بواقع (٩٦) تكرارا وبنسبة مئوية بلغت (٢٤%)، وتبعها تطبيق تلغرام بواقع ٢٠ تكرارا وبنسبة مئوية بلغت (٥%)، بينما استقرت فئة أخرى في المرتبة الاخيرة بواقع (٨) تكرارات وبنسبة مئوية بلغت (٢%)، ويعزى هيمنة تطبيقي انستغرام وفيسبوك الى التطور المستمر في واجهات العرض والاعتماد الكثيف على المضامين المرئية السريعة التي تتلاءم مع اهتمامات المستخدمين، في حين مثلت فئة اخرى خيارات رقمية بديلة يفضلها بعض المشاركين بحسب طبيعة احتياجاتهم مثل تطبيقات واتساب للتواصل الفوري أو منصة إكس للاطلاع على الاخبار السريعة أو يوتيوب لمشاهدة المقاطع الطويلة، مما يوضح تنوع الميول الاتصالية داخل الفضاء الافتراضي.

٨- دوافع الاستخدام

جدول تسلسل مرتبي (١٠) يوضح دوافع استخدام وسائل التواصل الاجتماعي وفقا للأهمية

الإجابة	التكرار	النسبة المئوية	التسلسل المرتبي
التواصل الاجتماعي	٣٠١	% ٧٥	١
الترفيه	٢٢٢	% ٥٥	٢
متابعة الأخبار	١٠٣	% ٢٦	٣
العمل	٧٦	% ١٩	٥
التعليم	٨٧	% ٢٢	٤

تعد الدوافع والاهتمامات في بحوث الاتصال الجماهيري المرتكز الرئيس لفهم التوجهات السلوكية للمستخدمين، حيث يسهم رصد هذه المسببات في تحديد الاحتياجات النفسية والاجتماعية والمعرفية التي يسعى المبحوثون لإشباعها عبر الفضاء الرقمي.

يوضح الجدول اعلاه أن الدوافع الاجتماعية والترفيهية تشكل المحرك الأساسي والأقوى لسلوك المستخدمين عبر الفضاء الرقمي، حيث تتربع حاجة التواصل الاجتماعي (٣٠١) وبنسبة (%٧٥) على قمة الهرم الترتيبي، ويعزى هذا الصدارة علميا إلى رغبة الأفراد الفطرية في تعزيز رأس المال الاجتماعي وتجسير المسافات الجغرافية لبناء علاقات تفاعلية مستمرة. ويليه مباشرة في المرتبة الثانية دافع الترفيه والتسلية (٢٢٢) وبنسبة (%٥٥)، والذي يفسره علم النفس الإعلامي ببحث المستخدمين الدائم عن آلية للهروب النفسي من ضغوطات الحياة اليومية، وقضاء أوقات الفراغ عبر الاستهلاك البصري للمحتوى الممتع الذي توفره هذه المنصات بسهولة.

وفي نطاق الدوافع المعرفية والنفعية، يأتي دافع متابعة الأخبار (١٠٣) وبنسبة (%٢٦) في المرتبة الثالثة ليلبي حاجة الاستطلاع والمراقبة البيئية لدى الأفراد، مستفيدا من السرعة الفائقة للمنصات في نقل الأحداث العاجلة قبل وسائل الإعلام التقليدية. وينعكس هذا التمكين المعرفي أيضا على دافع التعليم (٨٧)، وبنسبة (%٢٢) الذي حل في المرتبة الرابعة، مدفوعا برغبة المستخدمين في تطوير مهاراتهم الذاتية والوصول إلى محتوى تعليمي مرن ومجاني يتجاوز قيود التعليم النظامي.

أما استقرار دافع العمل (٧٦) ونسبة (١٩%) في المرتبة الخامسة والأخيرة، فيؤكد علميا أنه على الرغم من تنامي قطاع الاقتصاد الرقمي والتسويق الإلكتروني، إلا أن النظرة العامة السائدة تجاه هذه الشبكات لا تزال تصنفها كبيئات ترويجية واجتماعية في المقام الأول، بينما تترك المهام الوظيفية الجادة للمنصات المهنية المتخصصة أو البيئات الواقعية. وتأسست هذه التراتبية لتبين بوضوح كيف توازن وسائل التواصل الاجتماعي في حياة الفرد بين الإشباعات العاطفية والوجدانية أولاً، ثم الإشباعات المعرفية والعملية ثانياً.

المحور الثاني: الجريمة الإلكترونية وأنماطها وأسبابها الاجتماعية

وقبل عرض نتائج هذا المحور، يمكن الاستئناس بمقولات نظرية الصراع الاجتماعي، وتحديدًا أطروحتي كارل ماركس ورالف داهرن دورف، في قراءة الجريمة الإلكترونية بوصفها أحد تجليات التنافس على الموارد والسلطة داخل مجتمع الحلة، إذ تسهم هذه النظرية في تفسير جانب من دوافع الانحراف الرقمي بوصفه نتاجًا لتفاوت توزيع الفرص الاقتصادية والقوة بين فئات المجتمع، لا مجرد سلوك فردي منعزل عن البنية الاجتماعية العامة.

جدول (١١) يوضح توزيع افراد العينة حسب التعرض لجريمة الكترونية

الاجابة	التكرار	النسبة المئوية
نعم	١٥٢	٣٨%
لا	٢٤٨	٦٢%
المجموع	٤٠٠	١٠٠%

يمثل مؤشر التعرض للأمن السيبراني والجرائم الرقمية في البحوث الاجتماعية والاتصالية دلالة بالغة الأهمية تكشف عن حجم المخاطر والتهديدات التي تواجه المستخدمين في البيئة الافتراضية، ومدى كفاءة الوعي الوقائي والأمني لدى رواد وسائل التواصل الاجتماعي.

توضح المعطيات الإحصائية المستخرجة من الجدول أعلاه أن الفئة الأكبر تمثلت في الذين أجابوا بـ لا بواقع ٢٤٨ تكراراً ونسبة مئوية بلغت (٦٢%)، في حين سجلت فئة الذين أجابوا بـ نعم بواقع ١٥٢ تكراراً ونسبة مئوية بلغت (٣٨%)، ويعزى بقاء نسبة عدم التعرض في الصدارة إلى امتلاك شريحة واسعة من المبحوثين لمهارات الحماية الأساسية والتحذيرات المستمرة من السلوكيات الرقمية المشبوهة، بينما تشير النسبة المرتفعة نسبياً للذين وقعوا ضحايا لتلك الجرائم إلى تنامي أساليب الخداع الإلكتروني وتطور الحيل التقنية التي تستهدف المستخدمين، الأمر

الذي يستوجب فهم الظاهرة من منظور امني واجتماعي يوازن بين اتساع رقعة الاستخدام وزيادة احتمالات التعرض للمخاطر .

جدول تسلسل مرتبي (١٢) يوضح نوع الجريمة الإلكترونية التي تعرض لها أفراد العينة مرتبة وفق الأهمية

الاجابة	التكرار	النسبة المئوية	التسلسل المرتبي
اختراق حساب	١٠٥	٦٩ %	١
ابتزاز	٤٢	٢٨ %	٢
تشهير	٢٦	١٧ %	٤
انتحال شخصية	٣٢	٢١ %	٣
احتيال مالي	١٨	١٢ %	٥

توضح البيانات الإحصائية اعلاه تفاوتاً ملحوظاً في أنماط الجرائم الإلكترونية، حيث تصدر اختراق الحسابات المرتبة الأولى بنسبة بلغت (٦٩ %)، مما يعكس تركيز الهجمات الرقمية على استهداف الهويات الافتراضية نتيجة ضعف آليات التأمين الرقمي لدى المستخدمين، ليمثل هذا الاختراق البوابة الرئيسة لجرائم أخرى. وتلا ذلك انتحال الشخصية.

وفي المرتبة الثانية بنسبة (٢١ %)، وهو سلوك يعبر عن أزمة ثقة داخل البيئة الرقمية عبر استغلال العلاقات الاجتماعية لتضليل الآخرين، وجاء الابتزاز في المرتبة الثالثة بنسبة (٢٨ %)، مما يكشف عن أبعاد اجتماعية ونفسية خطيرة تتمثل في استغلال الجناة للخوف الاجتماعي من الفضيحة للضغط على الضحايا معنوياً أو مادياً.

وفي المرتبة الرابعة حل التشهير بنسبة (١٧ %) كأداة للانتقام وتصفية الخلافات الشخصية لتدمير المكانة الاجتماعية للأفراد. وأخيراً جاء الاحتيال المالي في المرتبة الخامسة والأخيرة بنسبة (١٢ %)، وهو ما يشير إلى أن الدوافع الرئيسة للجرائم في مجتمع الدراسة ترتبط بأبعاد سلوكية واجتماعية أكثر من كونها مالية، أو تعكس وعياً جيداً في التعامل مع المعاملات المصرفية. وتشير زيادة مجموع التكرارات عن عدد الضحايا الأصلي إلى أن الكثير من المبحوثين قد تعرضوا لأكثر من نوع من هذه الجرائم في آن واحد. وتتفق هذه النتيجة مع ما توصلت إليه دراسة (البشري، ٢٠٢٠)، والتي أكدت أن جرائم الابتزاز والتشهير والاختراق هي الأنماط الأكثر شيوعاً وتداولاً لدى الشباب الجامعي، مما يعكس تشابهاً واضحاً في طبيعة الجرائم الرقمية السائدة بين البيئتين محل الدراستين.

جدول (١٣) يوضح توزيع أفراد العينة حسب اعتقادهم بشأن تزايد الجريمة الإلكترونية في مدينة الحلة

الاجابة	التكرار	النسبة المئوية
نعم	٢٧٧	٦٩%
لا	٨٣	٢١%
لا اعلم	٤٠	١٠%
المجموع	٤٠٠	١٠٠%

تكمن أهمية استطلاع آراء وتوقعات الجمهور حول نمو الجرائم الرقمية في تحديد مستوى الأمن المجتمعي والوعي السائد حول التهديدات المستجدة، مما يمنح الباحثين مؤشرا حقيقيا حول مدى استشعار الأفراد للمخاطر التي تحيط ببيئتهم المحلية.

توضح البيانات والنسب المئوية المستخرجة من الجدول أعلاه أن الشريحة الأكبر من المبحوثين تؤيد فكرة تنامي هذه الظاهرة حيث اختارت الإجابة بنعم بواقع (٢٧٧) تكرارا ونسبة مئوية بلغت (٦٩%)، وجاءت بعدها فئة الذين أجابوا بلا بواقع (٨٣) تكرارا ونسبة مئوية بلغت (٢١%)، في حين حلت فئة لا اعلم في المرتبة الأخيرة بواقع (٤٠) تكرارا ونسبة مئوية بلغت (١٠%)، ويعود هذا التوجه السائد والاعتقاد المرتفع بتزايد الجريمة الإلكترونية إلى اتساع رقعة استخدام الهواتف الذكية وتكرار الحوادث والقصص الواقعية المتداولة بين سكان مدينة الحلة، فضلا عن تنوع أساليب الخداع الرقمي التي باتت تؤرق المجتمع، بينما تشير الخيارات المتبقية إلى وجود فئة ترى استقرارا نسبيا بفعل المتابعة الأمنية، أو فئة فضلت الحياد لعدم امتلاكها معطيات إحصائية دقيقة حول الظاهرة. وتتقاطع هذه النتيجة مع ما أظهرته دراسة (الأمير، ٢٠٠٣) ودراسة (البشري، ٢٠٢٠) من تأكيد على التصاعد المستمر لمعدلات الجريمة الرقمية نتيجة الانفتاح التكنولوجي المتسارع، وهو ما يمنح هذا الاستنتاج مصداقية علمية مؤكدة عبر بيانات بحثية مختلفة.

جدول تسلسل مرتبي (١٤) يوضح العوامل المسؤولة عن انتشار الجرائم الإلكترونية في

المجتمع

الاجابة	التكرار	النسبة المئوية	التسلسل المرتبي
البطالة وفراغ الشباب	٣١٠	٧٧ %	١
ضعف الوازع القيمي والأخلاقي	٢٣٢	٥٨ %	٢
السعي وراء الربح المادي السريع	٨٩	٢٢ %	٤
غياب الرادع القانوني الصارم	١٨٩	٤٧ %	٣

يشكل تشخيص المسببات والدوافع الهيكلية للجريمة الرقمية حجر الزاوية في بناء الاستراتيجيات الوقائية والأمنية، حيث يتيح هذا التحليل للمختصين تفكيك الجذور البيئية والاجتماعية والنفسية التي تحفز الجناة على ارتكاب سلوكياتهم المحظورة عبر الشبكة.

ويوضح الجدول أعلاه، ومن خلال هذا التساؤل مفتوح الخيارات، أن مسبب البطالة وفراغ الشباب اعتلى هرم الترتيب بواقع (٣١٠) تكرارات وبنسبة مئوية بلغت (٧٧ %)، ويعود سبب تصدر هذا العامل علميا إلى أن انعدام الفرص الوظيفية والملء السلبي للوقت يشكلان بيئة خصبة تدفع الطاقات الشبابية غير المستغلة نحو الانحراف الرقمي. وتلاه في المرتبة الثانية عامل ضعف الوازع القيمي والأخلاقي بواقع (٢٣٢) تكرارا وبنسبة مئوية بلغت (٥٨ %)، ويرجع السبب هنا إلى غياب الموجهات السلوكية الداخلية والوازع الديني الذي يحصن الفرد من ارتكاب التجاوزات عند التعامل مع الفضاء السيبراني، ويؤكد تصدر عامل البطالة وفراغ الشباب هرم الأسباب توظيف مقولات نظرية الصراع الاجتماعي في تفسير هذه النتيجة، إذ يرى كارل ماركس أن إقصاء فئة واسعة من الشباب عن فرص العمل وموارد الإنتاج يدفعها إلى البحث عن مسارات بديلة، ولو غير مشروعة، لتحقيق مكاسبها، في حين يفسر داهرنهورف تراجع الرادع القانوني إلى المرتبة الثالثة بوصفه انعكاسا لضعف سلطة الضبط الرسمية في فرض قواعدها على الأفراد، وهو ما يمنح الفئات الأقل التزاما هامشا أوسع لكسر معايير النظام الاجتماعي.

ثم حل مسبب غياب الرادع القانوني الصارم في الترتيب الثالث بواقع (١٨٩) تكرارا وبنسبة مئوية بلغت (٤٧ %)، ويعزى هذا الترتيب إلى شعور بعض المستخدمين بوجود ثغرات تشريعية أو ضعف في الملاحقة القضائية الرقمية، مما يمنحهم شعورا واهما بالأمان وإمكانية النفاذ بأفعالهم دون عقاب ، لتستقر أخيرا فئة السعي وراء الربح المادي السريع في المرتبة الرابعة بواقع

(٨٩) تكرارا وبنسبة مئوية بلغت (٢٢ %)، حيث يكمن سبب تذييله القائمة في كون الطمع المالي يمثل دافعا فرعيا ومحفزا إضافيا يسهل استغلاله بعد توفر بيئة الفراغ وضعف الرادع القيمي والقانوني.

جدول تسلسل مرتبي (١٥) يوضح أشكال العنف الرمزي الأكثر شيوعا في الفضاء الرقمي في

الحلة

الاجابة	التكرار	النسبة المئوية	التسلسل المرتبي
السخرية والتنمر الإلكتروني	٢١٠	٥٢ %	١
التهديد بكشف الخصوصيات	١٨٧	٤٧ %	٢
الإقصاء والنبذ الاجتماعي الرقمي	١٧٧	٤٤ %	٣
التشهير بالسمعة العائلية (الوصم)	١٠١	٢٥ %	٤

يسلط رصد أنماط العنف الرمزي الضوء على الممارسات السلوكية والنفسية غير المادية التي تمارس عبر منصات التواصل، والتي تستهدف النيل من المكانة الاجتماعية والقيمة الاعتبارية للأفراد، مما يتيح فهم أبعاد البيئة الرقمية ومدى سلامتها الثقافية والأخلاقية.

يوضح الجدول أعلاه أن خيار السخرية والتنمر الإلكتروني جاء بالمرتبة الاولى مسجلا (٢١٠) تكرارات وبنسبة مئوية بلغت (٥٢ %)، ويعود سبب تقدم هذا الخيار علميا إلى استسهال بعض المستخدمين إطلاق الأحكام والتعليقات اللاذعة تحت غطاء الحسابات الوهمية أو السعي لحصد التفاعل الرقمي السريع. وجاء في المرتبة الثانية دافع التهديد بكشف الخصوصيات بواقع (١٨٧) تكرارا وبنسبة مئوية بلغت (٤٧ %)، ويرجع السبب هنا إلى تحول البيانات الشخصية في البيئة الرقمية إلى أداة ابتزاز قوية تستخدم للضغط النفسي والسيطرة على الضحية.

يليه مباشرة في الترتيب الثالث خيار الإقصاء والنبذ الاجتماعي الرقمي بواقع (١٧٧) تكرارا وبنسبة مئوية بلغت (٤٤ %)، ويعزى هذا الترتيب إلى الأثر النفسي البالغ لقطع العلاقات أو الحظر والتجاهل داخل المجموعات الافتراضية، وهو ما يعكس رغبة المعتدين في عزل الضحية اجتماعيا. بينما استقر خيار التشهير بالسمعة العائلية (الوصم) في المرتبة الرابعة والأخيرة بواقع (١٠١) تكرار وبنسبة مئوية بلغت (٢٥ %)، حيث يكمن سبب تذييله القائمة في أن اللجوء إلى هذا الأسلوب يمثل خيارا موحها ومحددا جدا يرتبط بطبيعة البنية المجتمعية المحلية لمدينة الحلة

التي تتأثر بشدة بالقضايا العشائرية والروابط الأسرية، مما يجعله أداة ضغط قاسية تستخدم في حالات الخصومة الشديدة رغم قلة تكرارها مقارنة بالتمتر العام.

جدول (١٦) يوضح توزيع العينة حسب رؤيتهم لقلة التوعية الأسرية كعامل مؤثر في زيادة

المخاطر الإلكترونية

الاجابة	التكرار	النسبة المئوية
نعم	٣٨٥	%٩٦
لا	١٥	%٤
المجموع	٤٠٠	%١٠٠

تجمع الدراسات التربوية والاجتماعية على أن الأسرة تمثل خط الدفاع الأول والركيزة الأساسية في تشكيل الوعي السلوكي للأفراد، حيث يسهم تفعيل الدور الرقابي والتوجيهي العائلي في تحصين الأبناء من الانزلاق نحو التهديدات الرقمية المختلفة.

وتبرهن البيانات والنسب المئوية المستخرجة من الجدول أعلاه على وجود شبه إجماع بين أفراد العينة حول هذا المحور، إذ حلت فئة نعم في الصدارة الساحقة بواقع ٣٨٥ تكرارا وبنسبة مئوية بلغت (%٩٦)، في حين انحسرت فئة لا في الحد الأدنى بواقع (١٥) تكرارا فقط وبنسبة مئوية لم تتجاوز (%٤).

وسبب هذا التأييد المطلق من قبل المبحوثين إلى إدراكهم العميق للفجوة الجيلية والتقنية الحاصلة بين الآباء والأبناء، حيث يؤدي غياب الحوار الأسري البناء وإهمال متابعة النشاط الرقمي للأطفال والمراهقين إلى تركهم بمفردهم في مواجهة قراصنة الإنترنت والمبتزين، مما يؤكد أن ضعف التحصين المنزلي هو الممر الرئيس لنشوء الضحايا إلكترونيا. وتتفق هذه النتيجة مع دراسة (الأمير، ٢٠٠٣) ودراسة (بن طاهر، ٢٠٢٣) في الفصل الثاني، اللتين أكدتا أن ضعف الرقابة الوالدية والتفكك الأسري يمثلان عاملا وسيطا جوهريا في تعزيز سلوك الانحراف الرقمي وتسهيل وقوع الأفراد ضحايا للاختراق أو الابتزاز.

جدول تسلسل مرتبي (١٧) يوضح أهم أسباب ضعف التوعية الأسرية في زيادة المخاطر الإلكترونية من وجهة نظر العينة

الاجابة	التكرار	النسبة المئوية	التسلسل المرتبي
فجوة الأجيال وصعوبة مواكبة الآباء للتطور التقني السريع	٢٠٤	٥٣%	٢
انشغال الوالدين بمتطلبات الحياة اليومية وضيق الوقت	١٨٩	٤٦%	٥
نقص المعرفة الرقمية لدى أولياء الأمور حول وسائل الحماية والأمان	١٩٨	٥١%	٣
قلة البرامج التوعوية الموجهة للأسر من قبل وسائل الإعلام والمؤسسات التعليمية	٢٥٠	٦٥%	١
غياب الحوار الفعال والصراحة بين أفراد الأسرة	١٧٨	٤٩%	٤

يعد تفكيك اسباب ضعف التوعية الاسرية ركيزة اساسية لمعالجة الفجوة الرقابية داخل المنزل، حيث يتيح هذا التحليل للمختصين معرفة المعوقات التي تحول دون قيام الاسرة بدورها التوجيهي لحماية الابناء من المخاطر الرقمية.

يوضح الجدول اعلاه، ومن خلال المؤشرات الاحصائية المستخرجة من عينة مؤيدة لوجود ضعف والمثبتة بـ (٣٨٥) مبحوثا، ان خيار قلة البرامج التوعوية الموجهة للأسر من قبل وسائل الاعلام والمؤسسات التعليمية جاء في المرتبة الاولى بواقع (٢٥٠) تكرارا وبنسبة مئوية بلغت (٦٥%)، ويعود سبب تقدم هذا العامل الى قصور المؤسسات الاعلامية والتربوية في تقديم محتوى مبسط يرشد اولياء الامور لكيفية التعامل مع المشكلات التقنية الحديثة. وحل خيار فجوة الاجيال وصعوبة مواكبة الاباء للتطور التقني السريع في المرتبة الثانية بواقع (٢٠٤) تكرارات وبنسبة مئوية بلغت (٥٣%)، ويرجع السبب هنا الى التسارع التكنولوجي الفائق الذي اوجد فجوة معرفية كبيرة بين الاباء والابناء جعلت من الصعب على الوالدين فرض رقابة واعية.

يليه خيار نقص المعرفة الرقمية لدى اولياء الامور حول وسائل الحماية والامان في المرتبة الثالثة بواقع (١٩٨) تكرارا وبنسبة مئوية بلغت (٥١%)، وسبب هذا الترتيب الى امية بعض

الاباء بالأدوات والتقنيات البرمجية الخاصة بحظر المحتوى الضار او تتبع الانشطة السيبرانية لحماية ابنائهم، ثم جاء خيار انشغال الوالدين بمتطلبات الحياة اليومية وضيق الوقت في المرتبة الرابعة بواقع (١٨٩) تكرارا وبنسبة مئوية بلغت (٤٩ %)، حيث يكمن سبب هذا المركز في تزايد الضغوط الاقتصادية والمعيشية التي تستهلك جهد و طاقة الوالدين وتمنعهم من المتابعة الدورية للابناء.

في حين استقر خيار غياب الحوار الفعال والصراحة بين افراد الاسرة في الترتيب الاخير بواقع (١٧٨) تكرارا وبنسبة مئوية بلغت (٤٦ %)، ويفسر هذا الترتيب بان انخفاض مستوى المصارحة الاسرية يمثل ناتجا اخيرا للعوامل السابقة وضغوط الحياة اليومية مما يجعل الابناء اكثر عرضة للوقوع كضحايا في البيئة الرقمية نتيجة هذه المنظومة المركبة من الاسباب.

جدول (١٨) يوضح توزيع العينة حسب رؤيتهم لدور الفقر في انتشار الجريمة الإلكترونية

الاجابة	التكرار	النسبة المئوية
نعم	٣١٢	%٧٨
لا	٨٨	%٢٢
المجموع	٤٠٠	%١٠٠

يمثل البعد الاقتصادي احد الروافد الاساسية في تفسير الظواهر الجنائية والاجتماعية حيث يسهم ربط العوامل المادية بالأنشطة الرقمية في فهم الدوافع الخلفية التي قد تجبر بعض الافراد على اتخاذ مسارات غير قانونية عبر الانترنت لتلبية احتياجاتهم المعيشية.

تظهر البيانات الاحصائية الواردة في الجدول اعلاه ان الفئة الاكبر من المشاركين تمثلت في خيار (نعم) بواقع (٣١٢) تكرارا وبنسبة مئوية بلغت (٧٨%) من اجمالي العينة البالغة (٤٠٠) مبحوث، وتلتها فئة خيار (لا) بواقع (٨٨) تكرارا وبنسبة مئوية بلغت (٢٢%) ، ويعزى هذا التأييد المرتفع لربط الفقر بالجريمة الرقمية الى ان تدني المستويات المعيشية وضعف الدخل القومي يدفعان بعض الشباب من ذوي المهارات التقنية الى استغلال معرفتهم في ممارسات غير مشروعة مثل الاحتيال المالي او الابتزاز للحصول على اموال سريعة، في حين ترى الفئة المتبقية ان الجريمة الالكترونية ترتبط اكثر بضعف الرقابة او غياب الوازع الاخلاقي وليس بالحاجة المادية فقط. وتتسق هذه النتيجة بشكل مباشر مع الطرح الماركسي لنظرية الصراع

الاجتماعي الذي يعد التفاوت الطبقي وسوء توزيع الموارد الاقتصادية محركا أساسيا لأي صراع اجتماعي، إذ يفسر تأييد أغلبية العينة (٧٨%) لدور الفقر في الجريمة الإلكترونية بوصفه تعبيراً ميدانياً عن فرضية ماركس القائلة إن ضعف الموارد المادية يدفع الفئات المحرومة إلى مواجهة النظام القائم بأدوات غير مشروعة سعياً لتحقيق حصتها من الثروة.

جدول (١٩) يوضح دور الحسابات الوهمية في زيادة الجريمة الإلكترونية

الاجابة	التكرار	النسبة المئوية
نعم	٣٨٤	%٩٦
لا	١٦	%٤
المجموع	٤٠٠	%١٠٠

تعتبر الهوية الرقمية المستعارة في بيئة الاتصال الافتراضي إحدى أبرز المعضلات التقنية والأمنية التي تسهل التخفي وراء شاشات الأجهزة مما يمنح الجناة مجالاً واسعاً للتحرك بحرية ودون قيود تقليدية تتيح ملاحقتهم أو الكشف عن هوياتهم الحقيقية بشكل سريع.

وتبرهن الأرقام والمؤشرات الإحصائية الموضحة في الجدول أعلاه على وجود توافق شبه تام بين المشاركين حيث حلت فئة خيار (نعم) في المرتبة الأولى بواقع ٣٨٤ تكراراً وبنسبة مئوية بلغت (٩٦%)، في حين تراجع فئة خيار (لا) إلى أدنى مستوياتها بواقع (١٦) تكراراً وبنسبة مئوية بلغت (٤%)، ويعزى هذا التوافق الكبير لدى أفراد العينة إلى أن الحسابات المزيفة تمثل الغطاء الآمن والأداة الأساسية لارتكاب أغلب الجرائم الرقمية مثل الابتزاز والتشهير والنصب الهاتفي، حيث تتيح مرونة المنصات في إنشاء حسابات بدون وثائق رسمية أو التحقق من الهوية فرصة للمجرمين للإفلات من العقاب ومواصلة انشطتهم المشبوهة، بينما تعتقد الفئة القليلة المتبقية أن زيادة الجرائم تعود لقلّة الوعي الفردي وليس لسهولة إنشاء الحسابات بحد ذاتها.

جدول (٢٠) يوضح مدى الثقة بقدرة الاجهزة الامنية على الحد من الجريمة الالكترونية.

الاجابة	التكرار	النسبة المئوية
نعم	٢٦٠	٦٥%
لا	٤٠	١٠%
الى حد ما	١٠٠	٢٥%
المجموع	٤٠٠	١٠٠%

تعد ثقة الجمهور في الاجهزة الامنية مؤشرا حيويا في دراسات التنمية والامن المجتمعي حيث تعكس هذه الثقة مدى التلاحم بين المواطن والمؤسسة الامنية ومدى تقييم المجتمع للجهود المبذولة في ملاحقة الجرائم المستحدثة وضبط مرتكبيها.

تظهر البيانات الاحصائية الموضحة في الجدول اعلاه ان الفئة الاكبر من المشاركين تمثلت في خيار (نعم) بواقع (٢٦٠) تكرارا وبنسبة مئوية بلغت (٦٥%) من اجمالي العينة البالغة (٤٠٠) مبحوث، وتلتها فئة خيار (الى حد ما) بواقع (١٠٠) تكرار وبنسبة مئوية بلغت (٢٥%)، في حين حلت فئة خيار (لا) في المرتبة الاخيرة بواقع ٤٠ تكرارا وبنسبة مئوية بلغت (١٠%).

وسبب حصول خيارى الثقة المطلقة والجزئية على النسبة الاكبر الى النجاحات الميدانية والاعلامية التي حققتها مفارز مكافحة الجرائم الالكترونية في الفترة الاخيرة من خلال تفكيك شبكات الابتزاز واعتقال المحتالين مما عزز الطمأنينة لدى المواطنين، بينما تشير نسبة التحفظ والرفض المتبقية الى تطلعات بعض الافراد نحو تطوير ادوات تقنية اسرع وتغليظ العقوبات القانونية لمواجهة التطور المتسارع في اساليب التخفي الرقمي للمجرمين.

جدول (٢١) يوضح الموقف السلوكي للمبحوثين تجاه الإبلاغ عن الجرائم الإلكترونية

الاجابة	التكرار	النسبة المئوية
نعم	١٣١	٣٣%
لا	٢٦٩	٦٧%
المجموع	٤٠٠	١٠٠%

إن رغبة المستخدم في التوجه نحو السلطات المختصة فور تعرضه للاعتداء الرقمي تمثل معياراً حقيقياً لقياس حيوية الوعي الأمني والتغلب على معوقات الخوف والتردد داخل المجتمع. وتشير نتائج الجدول أعلاه إلى أن النسبة الساحقة من المستجيبين تقع ضمن فئة عدم المبادرة، حيث حصد خيار (لا) ٢٦٩ تكراراً بنسبة (٦٧%) من أصل (٤٠٠) مشارك، في حين لم تتجاوز نسبة الذين سلكوا مسار الإبلاغ الرسمي خيار (نعم) حاجز (٣٣%) بواقع ١٣١ تكراراً. وتتحكم العادات والتقاليد السائدة في تبرير هذه الفروقات الإحصائية، حيث يلعب الخوف من (الوصمة الاجتماعية) وتجنب المشاكل العائلية دوراً رئيساً في كتمان الحوادث، بالإضافة إلى جهل البعض بآليات الحماية المضمونة للضحية، لكن وجود ثلث العينة في جبهة المبادرين يثبت بالدليل بذر نمط تفكير جديد يرفض الخضوع للتهديد التقني ويساند جهود الدولة في تقويض الجريمة المعاصرة.

جدول تسلسل مرتبي (٢٢) يوضح أسباب عدم الإبلاغ عن الجرائم الإلكترونية لدى المبحوثين

الاجابة	التكرار	النسبة المئوية	التسلسل المرتبي
الخوف	١٧٦	٦٥%	١
عدم الثقة بالقانون	١٤٥	٥٤%	٢
الخلل الاجتماعي	٤٩	١٨%	٣
لا أعرف الإجراءات	٢٤	٩%	٤

يستهدف البحث في منطلقات الامتناع السلوكي عن التبليغ تعرية المعوقات النفسية والهيكلية التي تحول دون تفعيل المواطنة الرقمية المسؤولة، وتكشف هذه المؤشرات بوضوح عن الثغرات التي يستغلها الجناة لضمان بقاء ضحاياهم تحت وطأة الصمت والتهديد.

يوضح الجدول اعلاه، وعند اخضاع التكرارات المذكورة للتحليل الاحصائي بناء على الشريحة التي اثرت عدم الابلاغ والبالغ عددها (٢٦٩) مبحوثا، ان فئة خيار الخوف برزت في صدارة الموانع بعد ان حصلت (١٧٦) تكرارا وبنسبة مئوية وصلت الى (٦٥ %)، ويعود سبب تقدم هذا الخيار الى ان الهاجس النفسي المتمثل بالخوف من ردود فعل الجاني او تداعيات القضية يمثل المحرك الاساسي والاقوى لكتمان الجريمة. وجاء خلفها مباشرة في الترتيب الثاني خيار عدم الثقة بالقانون مسجلا (١٤٥) تكرارا وبنسبة مئوية بلغت (٥٤ %)، ويرجع السبب هنا الى وجود فجوة حقيقية في قناعات الافراد بمدى قدرة النصوص التشريعية والاليات التنفيذية على انصافهم او حماية سريتهم وخصوصيتهم بشكل كامل.

في حين حل خيار الخجل الاجتماعي في المرتبة الثالثة بواقع (٤٩) تكرارا وبمعدل مؤي استقر عند (١٨ %)، ويعزى هذا الترتيب الى تداخل مبررات الكتمان بشكل وثيق مع الثقافة السائدة في الاوساط المحلية التي تحرص على تجنب القيل والقال والوصم الاجتماعي الا ان اثرها يظل اقل مقارنة بوجل الخوف وعدم الثقة. لينتدلي القائمة خيار لا اعرف الاجراءات بواقع (٢٤) تكرارا وبنسبة مئوية لم تتجاوز (٩ %)، ويفسر هذا المركز الاخير والانخفاض الملحوظ للنسبة بان المشكلة الاكبر في المجتمع لا تكمن في قلة المعرفة بطرق الوصول للاجهزة الامنية بل تكمن في الحواجز النفسية والمخاوف المادية والاعتبارية التي تكبح الضحية عن اتخاذ قرار الابلاغ.

جدول (٢٣) يوضح الفئة الاكثر استهدافا بالجرائم الالكترونية من وجهة نظر مجتمع الدراسة

الاجابة	التكرار	النسبة المئوية
النساء	٢٦٠	٦٥%
الشباب	١٦	٤%
الأطفال	١٧	٤%
الجميع	١٠٧	٢٧%
المجموع	٤٠٠	١٠٠%

إن تحديد الفئات المستهدفة بالاختراقات والاعتداءات الرقمية يمنح الباحثين رؤية سوسيولوجية دقيقة حول مكامن الهشاشة التقنية والاجتماعية في البيئة الافتراضية، ويسهم في

كشفت طبيعة الاستراتيجيات التي ينتهجها الجناة لاختيار ضحاياهم بناء على معايير القدرة على المواجهة أو الخضوع للتهديد، وبالانتقال إلى القراءة الرقمية للمعطيات الميدانية، يتضح أن خيار (النساء) قفز إلى صدارة التقييم بنسبة كبرى بلغت (٦٥%) محققا ٢٦٠ تكرارا من أصل العينة الكلية البالغة (٤٠٠) مبحوث، وحل في المرتبة الثانية الرأي القائل بأن (الجميع) معرضون بذات القدر بواقع (١٠٧) تكرارات وبمعدل مئوي سجل (٢٧%)، في حين تقاربت النسب الدنيا المتبقية بشكل ملحوظ حيث نال خيار (الأطفال) ١٧ تكرارا، وجاء خيار (الشباب) بواقع ١٦ تكرارا.

وتفسر هذه الهيمنة الإحصائية لشرط النوع الاجتماعي (النساء) بطبيعة الحساسية الثقافية التي تحيط بالمرأة في المجتمع المحلي، حيث يرى المستجيبون أن الجناة يستغلون هذه الخصوصية لتمثيل أعلى درجات الضغط عبر الابتزاز الإلكتروني أو التهديد بالوصم العائلي لضمان مكاسب سريعة، كما يتسق صعود خيار شمولية الاستهداف لجميع الفئات مع التطور الأعمى للبرمجيات الخبيثة التي لا تميز بين الضحايا، بينما يعكس التراجع العددي لخيارات الأطفال والشباب اعتقاد العينة بأن هذه الفئات إما تمتلك مهارات مناورة تقنية أعلى أو أنها لا تشكل صيدا ثميناً يحقق أهداف المجرمين بالسرعة والكثافة ذاتها. ويمكن تفسير هذا الاستهداف النوعي في ضوء نظرية الصراع الاجتماعي بوصفه تعبيراً عن اختلال موازين القوة بين الجناة وضحاياهم، إذ يرى داهرنдорف أن الصراع في المجتمعات الحديثة لا يرتبط بالثروة فقط، بل بالتوزيع غير المتكافئ للسلطة والنفوذ، وهو ما يجعل النساء، بوصفهن الفئة الأقل امتلاكاً لأدوات المواجهة والحماية الاجتماعية، هدفاً مفضلاً لممارسة هذا النوع من الهيمنة الرقمية.

المحور الثالث: الجريمة الإلكترونية في السياق العراقي

جدول (٢٤) يوضح مستوى المعرفة بالتشريعات الخاصة بالجرائم الإلكترونية في العراق

الاجابة	التكرار	النسبة المئوية
نعم، بشكل كامل	١٠٤	٢٦%
نعم، بشكل جزئي	٧٥	١٩%
لا	٢٢١	٥٥%
المجموع	٤٠٠	١٠٠%

يتيح استقراء المدى المعرفي للجمهور بالمرتكزات القانونية والتشريعات العقابية فهم طبيعة الحصانة الثقافية للمجتمع، حيث يعكس المام الافراد بالنصوص التشريعية مدى ادراكهم لحقوقهم وحمايتهم من الوقوع في شرك الجريمة او التردد في ملاحقة مرتكبيها ، وتعطي النواتج الرقمية المستخلصة من عملية الفرز البياني بعدا اخر، حيث استقرت الكتلة الحرجة للمشاركين عند خيار (لا) محققة النسبة الاعلى التي وصلت الى (٥٥ %) بواقع ٢٢١ تكرارا من المجموع الكلي البالغ (٤٠٠) محووث، بينما توزعت بقية الاصوات بنسب اقل، حيث افاد ما نسبته (٢٦%) بمعرفة تامة ممثلة بخيار (نعم، بشكل كامل) وعبر ١٠٤ تكرارات، ليعقبها خيار (نعم، بشكل جزئي) بنسبة بلغت (١٩ %) وبواقع ٧٥ تكرارا.

وتكشف هذه الهيكلية البيانية عن ضعف واضح في نشر الوعي القانوني المتخصص، حيث يعزى تخطي نسبة غير العارفين بالتشريعات لحاجز النصف الى غياب المواد الثقافية والقانونية المبسطة في المناهج التعليمية او وسائل الاعلام، واعتماد الاغلبية على الثقافة العامة دون التوغل في بنود مواد قانون العقوبات او القوانين التخصصية المتاحة، وعلى الجانب المقابل، فان امتلاك ما يقارب ثلث العينة لمعرفة كاملة يفسر بوجود اهتمام شخصي او طبيعة عمل او دراسة ترتبط بالجانب الحقوقي او التقني، مما يستدعي جهودا مضاعفة لسد الفراغ المعرفي لدى الشريحة الاكبر. وفي حين توصلت دراسة (البشري، ٢٠٢٠) إلى وجود وعي يتراوح بين المتوسط والمرتفع بمفهوم الجريمة الإلكترونية عموما لدى الشباب الجامعي، فإن النتيجة الحالية تكشف عكس ذلك جزئيا، إذ يتراجع هذا الوعي بشكل واضح حين يتعلق الأمر بالإلمام بالتشريعات القانونية تحديدا، مما يشير إلى أن الوعي المفاهيمي العام بالجريمة الرقمية لا يواكبه بالضرورة إلمام قانوني تفصيلي بها.

جدول (٢٥) يوضح تقييم المبحوثين لمدى كفاية التشريعات القانونية الحالية(ن=١٧٩)

الاجابة	التكرار	النسبة المئوية
نعم	٦٩	٣٩%
لا	٧٠	٣٩%
الى حد ما	٤٠	٢٢%
المجموع	١٧٩	١٠٠%

توضح بيانات الجدول انقساماً حاداً وتقارباً كبيراً في آراء المبحوثين حول كفاية التشريعات الحالية لمواجهة الجرائم الإلكترونية، حيث جاءت الإجابة بـ (لا) في المرتبة الأولى بنسبة ٣٩ % (٧٠) تكراراً، تليها مباشرة الإجابة بـ (نعم) بنسبة (٣٩ %) وبواقع ٦٩ تكراراً، بينما بلغت نسبة الذين اختاروا (إلى حد ما) ٢٢ % وبواقع ٤٠ تكراراً.

ويعكس هذا التقارب فجوة واضحة بين الواقع التشريعي والتطبيق الميداني في مجتمع الحلة، حيث ترجع رؤية عدم كفاية التشريعات إلى غياب قانون خاص ومستقل للأمن السيبراني في العراق حتى الآن والاعتماد الحالي على نصوص قانون العقوبات التقليدي الذي يراه البعض عاجزاً عن مواكبة حيل الخداع الرقمي المستحدثة، في حين ترتبط رؤية كفاية التشريعات بالنجاحات الميدانية الملموسة للأجهزة الأمنية والقضائية في تكييف القوانين الحالية لردع المبتزين وتفتيك شبكات الجريمة مما ولد شعوراً بالرضا لدى هذه الشريحة، بينما تعبر الفئة الرمادية عن قناعة ترى أن القوانين الحالية قادرة على معالجة الجرائم الواضحة فقط لكنها تقف عاجزة أمام ضبط أساليب العنف الرمزي المبطن مثل الحسابات الوهمية والإساءات عبر التعليقات الساخرة والميمز التي يصعب إثباتها جنائياً.

جدول (٢٦) يوضح مساهمة ضعف تطبيق القانون في تشجيع الجناة

الاجابة	التكرار	النسبة المئوية
نعم	٣٧١	٩٣%
لا	٢٩	٧%
المجموع	٤٠٠	١٠٠%

يرتبط منسوب الاستقرار الأمني داخل المجتمع بمدى فاعلية الآليات التنفيذية العقابية، إذ إن جودة النصوص التشريعية تفقد قيمتها العالية ما لم تقتزن بصرامة وسرعة في التطبيق الميداني، وهو ما يشكل حاجزاً رادعاً يحول دون تفكير المحتالين أو المبتزين في اختراق خصوصيات الآخرين، وبالنظر إلى الحصيلة الرقمية المسجلة، نلاحظ تكتلاً واسعاً لآراء المستجيبين نحو تأييد هذا الأثر، حيث حصد خيار (نعم) الأغلبية الساحقة بواقع ٣٧١ تكراراً وبنسبة مئوية بلغت (٩٣%) من مجمل عينة الدراسة المستهدفة والبالغة (٤٠٠) فرد، في حين انحسرت فئة الرفض المتمثلة في خيار (لا) عند حدود ٢٩ تكراراً فقط وبمعدل مؤي لم يتجاوز (٧%)، وتؤول هذه النتيجة المرتفعة جداً إلى قناعة مجتمعية راسخة بأن التراخي في ملاحقة

بعض الحسابات الابتزازية، أو إفلات بعض الجناة من العقاب نتيجة التدخلات أو الوساطات، يسهم بشكل مباشر في خلق بيئة آمنة للمجرمين الرقميين تشجعهم على التمادي في أنشطتهم وتطوير أساليبهم الاحتيالية، في المقابل ترى الأقلية المتبقية أن الجرائم تقع بدافع الخلل السلوكي أو لضعف التحصين التقني لدى الضحايا، بغض النظر عن مستوى حزم الأجهزة التنفيذية في تطبيق القانون. وتتسجم هذه النتيجة مع تصور داهرنودورف لنظرية الصراع حول السلطة، إذ يرى أن استمرار الجريمة يرتبط بالدرجة الأولى بضعف قدرة السلطة الرسمية على فرض الطاعة والالتزام بالقواعد على جميع الأطراف بالتساوي، مما يخلق فجوة نفوذ يستغلها بعض الجناة، خاصة من ذوي العلاقات أو الوساطة، للإفلات من المساءلة وتكريس موقع القوة الذي يتيح لهم الفضاء الرقمي.

جدول (٢٧) يوضح أثر بطء الإجراءات القضائية في تنازل الضحايا

الاجابة	التكرار	النسبة المئوية
نعم	٣٩٣	٩٨%
لا	٧	٢%
المجموع	٤٠٠	١٠٠%

يرتبط منسوب التفاعل الإيجابي مع المؤسسات القضائية بعنصر الوقت، حيث تمثل مرونة الحسم وعنصر السرعة في القضايا المستحدثة دافعا أساسيا للضحية للاستمرار في دعواه، في حين يتحول طول أمد المراجعات والتعقيد الإداري إلى عبء مضاف يزيد من وطأة الضرر الواقع عليه.

وتكشف القراءة السريعة للمعطيات الواردة في الجدول أعلاه عن إجماع شبه مطلق من قبل المستجيبين حول هذا المتغير، حيث التقت الشريحة الأكبر عند خيار (نعم) مسجلة ٣٩٣ تكرارا بنسبة مئوية قياسية بلغت (٩٨%) ، بينما تلاشت فئة المعارضة المتمثلة في خيار (لا) لتستقر عند ٧ تكرارات فقط وبمعدل مؤي لم يتجاوز (٢%). وتجد هذه النتيجة الكاسحة تفسيرها في طبيعة المخاوف التي يعيشها ضحية الجريمة الرقمية، حيث إن إطالة فترة التقاضي وكثرة جلسات الاستماع والتحقيق تزيد من احتمالية تسرب تفاصيل القضية للعلن، وهو ما يخشاه الكثيرون في البيئة المحلية تجنباً للقليل والقال، بالإضافة إلى أن بطء الإجراءات يمنح الجناة وقتاً

إضافيا لممارسة ضغوط جديدة أو محاولة إتلاف الأدلة الرقمية، مما يضطر الضحية في نهاية المطاف إلى إثارة السلامة والتنازل عن حقه القانوني لشراء راحته النفسية، في حين يرى النزر اليسير المتبقي أن الرغبة في الانتقام القانوني واسترداد الحقوق تظل الدافع الأقوى لدى البعض مهما طال زمن الإجراءات.

جدول (٢٨) يوضح دور وسائل الإعلام العراقية في التوعية بمخاطر الجريمة الإلكترونية

الاجابة	التكرار	النسبة المئوية
نعم	١٩٦	%٤٩
لا	٢٠٤	%٥١
المجموع	٤٠٠	%١٠٠

يبرز دور المنظومة الإعلامية كشريك استراتيجي في صناعة الوعي المجتمعي وتوجيه الرأي العام نحو السلوكيات الوقائية، حيث تسهم التغطية المستمرة في خلق رأي عام يرفض الجريمة بشتى تقنياتها ويحصن المستخدمين من الوقوع في شرك الاحتيال وتبين المعطيات الإحصائية المستقاة من إجابات المبحوثين اعلاه حالة من الانقسام الحاد والتنافس بين تيارين داخل مجتمع الدراسة، حيث نلاحظ تقدم خيار (لا) بنسبة طفيفة جدا بلغت (٥١%) وبواقع ٢٠٤ تكرارات، في حين لاحقته جبهة التأييد المتمثلة في خيار (نعم) بفارق بسيط مستقرة عند نسبة (%٤٩) ومسجلة ١٩٦ تكرارا.

وتشير هذه النتيجة المتقاربة إلى وجود تباين في تقييم الأداء الإعلامي المحلي، إذ يرى القسم الراض أن المعالجة الإعلامية العراقية ما زالت موسمية وتعتمد على ردود الأفعال أو تغطية الحوادث الجسيمة دون بناء استراتيجيات وقائية مستدامة تخاطب الفئات الهشة، على النقيض من ذلك، تجد الشريحة المؤيدة أن هناك قفزة لافتة في الآونة الأخيرة من خلال البرامج الحوارية والمنشورات التحذيرية التي تبثها المنصات الرسمية وغير الرسمية بالتنسيق مع الجهات الأمنية، مما ساعد في تسليط الضوء على هذه المخاطر وإنتاج وعي أولي لدى شريحة لا بأس بها من الجمهور.

جدول (٢٩) يوضح دور العادات والتقاليد في منع الضحايا من الإبلاغ عن الجرائم الإلكترونية

الاجابة	التكرار	النسبة المئوية
نعم	٣٥٥	%٨٩
لا	٤٥	%١١
المجموع	٤٠٠	%١٠٠

تلقي المحددات الثقافية والموروثات الاجتماعية بظلالها على السلوك الأمني للأفراد داخل المجتمعات المحافظة، حيث يمتد تأثير الضبط الاجتماعي غير الرسمي المنبثق من العادات والتقاليد ليتجاوز في كثير من الأحيان سلطة القوانين المكتوبة، موجها قرارات الضحايا ومواقفهم تجاه الإفصاح عن الانتهاكات الافتراضية التي يتعرضون لها ، وتثبت الأرقام الواردة في الفرز الإحصائي أعلاه ان هناك تكتلا كبيرا في اراء المبحوثين نحو تأكيد هذا الدور، حيث نال خيار (نعم) الاغلبية الساحقة بـ (٣٥٥) تكرارا وبمعدل مؤوي وصل الى (٨٩%) من مجمل العينة البالغة (٤٠٠) فرد، بالمقابل سجل خيار (لا) حضورا محدودا تمثل في ٤٥ تكرارا وبنسبة مئوية لم تتجاوز (١١%).

وتكشف هذه النسبة المرتفعة جدا عن مدى سطوة النظرة المجتمعية وخوف الافراد من الوصمة او اللوم العشائري والعائلي، حيث يفضل قطاع واسع من الضحايا- وبخاصة النساء- التكتم على حوادث الابتزاز او اختراق الخصوصية وتحمل الضرر التقني والمادي بدلا من التوجه نحو مراكز الشرطة، تفاديا لتسرب الخبر وتحوله الى قضية تمس السمعة او الشرف في محيطهم الاجتماعي، وفي الاتجاه المغاير، تنظر الاقلية المتبقية الى ان التطور الفكري الحالي وزيادة الوعي القانوني بضرورة ردع المجرمين جعلت العادات والاعراف عنصرا ثانويا لا يقف عائقا امام استرداد الحقوق عبر القنوات الرسمية. وتعكس هذه النتيجة، من زاوية نظرية الصراع الاجتماعي، هيمنة بنى السلطة التقليدية، العشائرية والعائلية، على قرار الضحية، إذ تفرض هذه البنى، وفق منطق داهرنديورف حول السلطة والإذعان، معايير ضبط غير رسمية توازي أو تتجاوز سلطة القانون الرسمي، بما يجعل الفرد خاضعا لصراع صامت بين حقه في العدالة وولائه لبنية السلطة الاجتماعية التي ينتمي إليها.

جدول تسلسل مرتبي (٣٠) يوضح ترتيب العوامل الاجتماعية الأكثر تأثيراً في امتناع الضحايا

عن الإبلاغ عن الجرائم الإلكترونية

الاجابة	التكرار	النسبة المئوية	التسلسل المرتبي
الخوف من الفضيحة الاجتماعية (وصمة العار)	١٠٨	٣٠ %	١
الضغط والرفض الاسري	٦٥	١٨ %	٤
الخوف من التهديد والعنف العشائري	٩٧	٢٧ %	٢
عدم الثقة بسرية الإجراءات الأمنية	٨٥	٢٤ %	٣
المجموع	٣٥٥	١٠٠ %	

يتيح تفكيك الموانع البيئية المحيطة بالضحية فهم المنظومة القيمية والاجتماعية التي تتحكم في مستويات المواجهة الرقمية، إذ إن حصر هذه العوامل يسهم في كشف طبيعة الضغوط الموازية التي يتعرض لها الفرد من محيطه القريب، والتي قد تفوق في خطورتها أحيانا التهديد الإلكتروني نفسه. وعند اخضاع البيانات المستخرجة للتحليل الاحصائي بناء على الشريحة المؤيدة لوجود دور للعادات والتقاليد والبالغ عددها (٣٥٥) مبحوثاً، ان خيار الخوف من الفضيحة الاجتماعية (وصمة العار) حل في المرتبة الاولى بعد ان سجل (١٠٨) تكرارات وبنسبة مئوية بلغت (٣٠ %)، ويعود سبب تقدم هذا الخيار الى رغبة الضحية الاولى في حماية سمعته الشخصية ومكانته بين اقرانه وتجنب الاحكام المجتمعية القاسية التي تفرضها العادات والتقاليد. وجاء خيار الخوف من التهديد والعنف العشائري في الترتيب الثاني بواقع (٩٧) تكراراً وبمعدل مؤوي وصل الى (٢٧ %)، ويرجع السبب هنا الى خشية الافراد من تبعات تطور المشاكل وتحولها الى نزاعات مسلحة او فصول عشائرية معقدة في حال كشف هوية الجاني.

يليه في المرتبة الثالثة خيار عدم الثقة بسرية الاجراءات الامنية محققا (٨٥) تكراراً وبنسبة مئوية بلغت (٢٤ %)، ويعزى هذا الترتيب الى تخوف شريحة واسعة من احتمالية تسريب معلومات القضايا السرية مما قد يترتب عليه وصول الخبر للمحيط الاجتماعي. بينما استقر خيار الضغط والرفض الاسري في المركز الاخير بواقع (٦٥) تكراراً وبنسبة مئوية بلغت (١٨ %)، ويفسر هذا المركز بان التعرض لردود فعل عنيفة وقاسية من داخل النطاق الاسري الضيق

يمثل الحاجز النفسي الاخير الذي يواجهه الضحية ويجعله محاصرا بين كماشة التهديد الرقمي الخارجي والرفض الداخلي.

جدول (٣١) يوضح أثر ضعف الثقافة الرقمية لدى الشباب في زيادة عدد ضحايا الجرائم

الإلكترونية

الاجابة	التكرار	النسبة المئوية
نعم	٣٩٣	٩٨
لا	٧	٢
المجموع	٤٠٠	%١٠٠

يوضح الجدول أعلاه عن شبه إجماع تام بين المشاركين حول هذا المتغير، حيث حظي خيار (نعم) بالتأييد الأكبر مسجلا ٣٩٣ تكرارا وبنسبة مئوية قياسية بلغت (٩٨%) من القوام الإجمالي للعينة البالغ (٤٠٠) مبحوث، في حين تراجعت جبهة المعارضة المتمثلة في خيار (لا) إلى حدها الأدنى بواقع ٧ تكرارات فقط وبمعدل مؤي لم يتجاوز (٢%).

وتجد هذه النتيجة الساحقة تفسيرها في الواقع الميداني لشرائح الشباب، حيث يندفع الكثير منهم وراء التفاعل الرقمي المتزايد، ومشاركة بياناتهم الشخصية وتفاصيل حياتهم اليومية، والضغط على روابط مجهولة، أو تحميل تطبيقات غير آمنة دون إدراك لتبعاتها الأمنية، مما يجعلهم هدفا سهلا وعرضة للاختراق والابتزاز، في المقابل، ترى الأقلية الضئيلة جدا أن المشكلة الأساسية تكمن في خباثة الأساليب الإجرامية وتطورها التكنولوجي، وليس في مستوى الوعي والثقافة الرقمية للمستخدمين.

جدول (٣٢) يوضح آراء المبحوثين حول مدى تعرض النساء للابتزاز الإلكتروني مقارنة

بالرجال

الاجابة	التكرار	النسبة المئوية
نعم	٣٣٢	%٨٣
لا	٣٣	% ٨
الى حد ما	٣٥	%٩
المجموع	٤٠٠	%١٠٠

يستدعي فهم أبعاد التهديد الرقمي تسليط الضوء على المتغيرات الديموغرافية والنوعية التي يركز عليها الجناة، حيث تمثل الخصوصية الاجتماعية لبعض الفئات مؤشرا حاسما في تحديد طبيعة وقوة الضغط الممارس من قبل المبتزين، ومدى استجابة الضحايا لتلك التهديدات خوفا من التبعات.

وتشير البيانات اعلاه إلى أن خيار (نعم) حاز على النصيب الأوفر والتأييد الأوسع بواقع ٣٣٢ تكرارا وبنسبة مئوية بلغت (٨٣%)، وتلا ذلك تقارب شديد بين الخيارين المتبقين، حيث نال خيار (الى حد ما) (٣٥) تكرارا وبمعدل مئوي استقر عند (٩%)، ليحل خيار (لا) في المرتبة الأخيرة بفارق ضئيل جدا مسجلا (٣٣) تكرارا وبنسبة مئوية بلغت (٨ %) ، ويعزى هذا التوافق الإحصائي الكبير نحو استهداف النساء إلى طبيعة البنية الثقافية السائدة، والتي تجعل من المرأة الضحية الأكثر هشاشة أمام تهديدات نشر الصور أو البيانات الشخصية، نظرا للحساسية المفرطة للمجتمع العراقي تجاه قضايا السمعة والشرف، مما يدفع الجناة للتركيز عليهن لضمان تحقيق مكاسب مادية أو معنوية سريعة، في حين يعبر موقف الفئات المتبقية (الرفض والحياد النسبي) عن رؤية مغايرة ترى أن الفضاء الرقمي بات مكشوبا للجميع، وأن الرجال أيضا يتعرضون لعمليات ابتزاز واسعة النطاق وخاصة الاحتيال المالي، بغض النظر عن اعتبارات النوع الاجتماعي.

جدول تسلسل مرتبي (٣٣) يوضح ترتيب معوقات الحد من الجريمة الإلكترونية في العراق

وفقا لأهميتها من وجهة نظر المبحوثين

الاجابة	التكرار	النسبة المئوية	التسلسل المرتبي
القصور في التشريعات والقوانين الخاصة بالأمن السيبراني.	٢٠٢	٥٠ %	٢
تدني مستوى الوعي الرقمي والأمني لدى أفراد المجتمع.	١٩١	٤٨ %	٣
الفساد الإداري والواسطة التي قد تحمي بعض الجناة.	١٠٣	٢٦ %	٥
الخوف من الملاحقة العشوائية أو المجتمعية في حال تصعيد القضية قانوني.	١٨٨	٤٧ %	٤
قلة الكوادر الأمنية المتخصصة في التحقيق التقني (الأدلة الجنائية الرقمية)	٢٩٨	٧٥ %	١

يتيح تتبع العقوبات التي تحجم كفاءة المواجهة الأمنية فهم التداخل المعقد بين الأبعاد الفنية والقانونية والاجتماعية داخل البيئة العراقية وحيث إن هذا السؤال سمح بتعدد الإجابات للمبحوثين فقد جاءت النتائج معبرة عن أولويات التحديات من وجهة نظر العينة وبشكل متسلسل. حيث تربع نقص العنصر البشري المؤهل تقنيا في صدارة الموانع بعدما نال خيار قلة الكوادر الأمنية المتخصصة في التحقيق التقني والأدلة الجنائية الرقمية (٢٩٨) تكرارا بنسبة (٧٥%) ويرجع هذا التقييم المرتفع جدا إلى قناعة المستجيبين بأن ملاحقة الجناة تتطلب مهارات برمجية متقدمة لتتبع الأثر الرقمي وتفكيك التشفير وهو تخصص يعاني من شح عددي واضح أمام حجم الاختراقات المتزايدة ليعقبه في الترتيب الثاني خيار القصور في التشريعات والقوانين الخاصة بالأمن السيبراني بواقع (٢٠٢) تكرارا وبنسبة (٥٠ %) ويفسر حلوله ثانيا برغبة المبحوثين في تجاوز النصوص التقليدية القديمة المطبقة حاليا وإقرار قانون حديث وخاص يواكب بنية الجرائم الافتراضية بوضوح.

وفي الترتيب الثالث برز خيار تدني مستوى الوعي الرقمي والأمني لدى أفراد المجتمع مسجلا (١٩١) تكرارا وبنسبة (٤٨%) حيث يشير هذا المؤشر إلى أن سلوك المستخدمين أنفسهم وضغطهم على الروابط الوهمية يشكلان ثغرة مضافة تسهل عمل المجرمين وجاء خلفه مباشرة في المرتبة الرابعة وبفارق ضئيل جدا خيار الخوف من الملاحقة العشوائية أو المجتمعية في حال تصعيد القضية قانونيا بواقع (١٨٨) تكرارا وبنسبة ٤٧% مما يثبت سطوة البيئة التقليدية والمخاوف من تحول القضية التقنية إلى نزاع عشائري أو عائلي يهدد استقرار الضحية في حين تذيل القائمة في المركز الخامس خيار الفساد الإداري والواسطة التي قد تحمي بعض الجناة بحصده (١٠٣) تكرارات وبنسبة (٢٦%) ليعكس تخوف ربع العينة من دور المحسوبية والنفوذ في تعطيل مجرى العدالة وتمكين بعض المبتزين من الإفلات من العقاب القانوني. ويمثل تصدر عاملي الفساد الإداري والمحسوبية ضمن معوقات الحد من الجريمة الإلكترونية تجسيدا دقيقا لجوهر نظرية الصراع الاجتماعي عند داهرن دورف، الذي ربط استمرار الصراع بعدم تكافؤ توزيع السلطة والنفوذ داخل المؤسسات، إذ يتيح امتلاك بعض الجناة لعلاقات نفوذ أو واسطة إفلاتهم من المساءلة القانونية، بما يكرس صراعا بنيويا بين فئة قادرة على توظيف موقعها لتعطيل العدالة وفئة أخرى تفتقر إلى أدوات الحماية أو الضغط ذاتها. كما تتفق هذه النتيجة مع دراسة (Kundi et al., ٢٠١٤) ، التي رصدت فجوة حادة في الكوادر المتخصصة بالأمن السيبراني

في الدول النامية، مما يؤكد أن هذا التحدي لا يخص مجتمع الحلة وحده بل يمثل سمة مشتركة تواجه الدول النامية عموماً في التصدي للجريمة الرقمية.

المحور الرابع: أدوات العنف الرمزي وآلياته في الفضاء الرقمي

وقبل عرض نتائج هذا المحور، تجدر الإشارة إلى أن قراءتها التحليلية تستند إلى مفهوم بيبير بورديو عن العنف الرمزي (Symbolic Violence)، بوصفه شكلاً من أشكال الهيمنة يمارس بموافقة ضمنية من الضحية نفسها، ويتخذ في البيئة الرقمية صوراً لغوية وبصرية وسلوكية متعددة كما تكشفها الجداول التالية.

جدول (٣٤) يوضح مدى تعرض المبحوثين للإساءة اللفظية أو النفسية عبر الإنترنت

الإجابة	التكرار	النسبة المئوية
نعم	١٩٦	٤٩
لا	٢٠٤	٥١
المجموع	٤٠٠	%١٠٠

يعد رصد معدلات التعرض للإساءة الرقمية مؤشراً أساسياً لقياس مستوى جودة الحياة الافتراضية وحجم التحديات النفسية والسلوكية التي يواجهها مستخدمو شبكات التواصل الاجتماعي حيث تعكس هذه التجارب السلبية مدى انتشار السلوكيات العدوانية الرقمية وتأثيرها المباشر على الاستقرار النفسي للأفراد، وتكشف المعطيات الرقمية المستقاة من إجابات العينة عن وجود انقسام شبه متساو في تجارب المشاركين حيث بلغت نسبة الذين لم يتعرضوا لأي إساءة (٥١ %) ممثلة في خيار لا بواقع (٢٠٤) مبحوث، وفي المقابل تقاربت جبهة الذين خاضوا تجارب سلبية مع هذا النوع من الانتهاكات لتسجل (٤٩ %) من خلال خيار نعم وبواقع ١٩٦ تكراراً.

وتوضح هذه النتيجة المتقاربة جداً أن الفضاء الرقمي المحلي بات مشحوناً بنسب عالية من التحرش اللفظي والضغط النفسي ويعزى وصول نسبة المتضررين إلى نصف العينة تقريباً إلى تنامي ظاهرة الحسابات الوهمية وسهولة التخفي وراء الشاشات مما يشجع بعض المستخدمين على ممارسة التنمر والسب دون خوف من الرقابة الاجتماعية بينما تشير النسبة المتبقية والناجبة من هذه الإساءات إلى التزام بعض الأفراد بحدود تواصل ضيقة أو تفعيلهم لخيارات الخصوصية وحظر الغرباء مما قلل من فرص احتكاكهم بالأنماط السلوكية المؤذية عبر المنصات

الافتراضية. وتنسجم هذه النتيجة المتقاربة مع طرح بورديو حول الطابع غير المرئي للعنف الرمزي، إذ لا يدرك نصف الضحايا تقريبا حجم الأذى الذي تعرضوا له كعنف بالمعنى الصريح، بل يستوعبونه ضمن حدود التفاعل الرقمي العادي، وهو ما يعكس آلية (سوء الإدراك/Misrecognition) التي تجعل الهيمنة الرمزية تمارس دون وعي كاف بوجودها.

جدول تسلسل مرتبي (٣٥) يوضح أبرز أشكال الإساءة اللفظية أو النفسية عبر الإنترنت التي

تعرض لها المبحوثون

الترتيب	النسبة المئوية	التكرار	الإجابة
١	٩٥ %	١٨٧	السخرية والتهكم
٢	٧٩ %	١٥٤	الشتائم والقذف الصريح
٣	٥٢ %	١٠٢	التمتر الإلكتروني
٤	٥١ %	٩٩	تشويه السمعة ونشر الشائعات
٥	١٤ %	٢٨	التمييز (على أساس الجنس، الدين، أو المنطقة)

يساعد تحليل طبيعة الانتهاكات الرقمية في تحديد ملامح السلوك العدواني الأكثر شيوعا في الفضاء الافتراضي وبما أن هذا السؤال أتاح للمستجيبين اختيار أكثر من إجابة بناء على الشريحة التي تعرضت للإساءة والبالغ عددها (١٩٦) مبحوثا فقد جاءت النتائج لتكشف عن تداخل الأنماط المؤذية وتكرارها بشكل متسلسل، حيث تصدر خيار السخرية والتهكم الترتيب الأول كأبرز أشكال الإساءة بحصوله على التكرار الأعلى (١٨٧) تكرارا بنسبة مئوية بلغت (٩٥ %) ويعود هذا الارتفاع الكبير إلى استسهال الكثير من المستخدمين إطلاق التعليقات الساخرة والمتهمكة تحت غطاء المزاح أو حرية الرأي يعقبه في المرتبة الثانية خيار الشتائم والقذف الصريح بواقع (١٥٤) تكرارا وبنسبة مئوية وصلت إلى (٧٩ %) مما يؤثر على تدني لغة الحوار السائدة في كثير من المنصات الرقمية المحلية والاندفاع نحو السب المباشر عند الاختلاف في وجهات النظر.

وفي المرتبة الثالثة حل خيار التمر الإلكتروني مسجلا (١٠٢) تكرارا وبنسبة مئوية بلغت (٥٢ %) وهو ما يعكس المعاناة المستمرة للمستخدمين من الهجمات الجماعية أو الملاحقات المنظمة التي تستهدف صفاتهم أو منشوراتهم وجاء خلفه بفارق ضئيل جدا في المرتبة الرابعة

خيار تشويه السمعة ونشر الشائعات بواقع (٩٩) تكرارا وبنسبة مئوية بلغت (٥١%) ليوضح أن نصف العينة تقريبا واجهت محاولات جادة للنيل من مكانتها الاجتماعية أو الفبركة الرقمية بينما تذيل القائمة في المرتبة الخامسة والأخيرة خيار التمييز على أساس الجنس أو الدين أو المنطقة بحصوله على (٢٨) تكرارا وبنسبة مئوية بلغت (١٤%) مما يشير إلى أن الخطاب الفئوي أو المناطقى موجود ولكنه يأتي بدرجة أقل مقارنة بالإساءات الشخصية العامة، ويؤكد تصدر السخرية والتهكم هذا الترتيب أطروحة بورديو المحورية في أن العنف الرمزي يمارس غالبا عبر أدوات ناعمة ومقبولة اجتماعيا كالفكاهة والتهكم، لا عبر أشكال العنف الصريح، بما يمنحه قدرة أكبر على التسلل والتطبيع داخل التفاعل اليومي.

جدول (٣٦) يوضح دور الفبركة والاجتزاء في تشويه سمعة الأفراد

الإجابة	التكرار	النسبة المئوية
نعم	٣٦٩	٩٢
لا	٣١	٨
المجموع	٤٠٠	%١٠٠

يرتبط اتجاه الجمهور نحو تقييم محتوى الوسائط الرقمية بمدى إدراكهم لخطورة التزييف الفني والتقني وتأثيره على توجيه الرأي العام حيث أصبحت المواد المرئية والمسموعة من أكثر الوسائل تأثيرا في صياغة القناعات أو هدم الثقافات الشخصية والأسرية نظرا لسهولة تصديقها وسرعة انتشارها بين المستخدمين، وتشير البيانات الإحصائية المستخرجة من الفرز البياني اعلاه إلى وجود تأييد جارف وقناعة شبه تامة لدى مجتمع الدراسة حول خطورة هذا المتغير حيث حصد خيار (نعم) الأغلبية الساحقة بواقع (٣٦٩) تكرارا وبنسبة مئوية بلغت (٩٢%) من المجموع الكلي للعينة البالغ ٤٠٠ مبحوث في حين انحسرت فئة المعارضة المتمثلة في خيار (لا) عند حدود (٣١) تكرارا وبنسبة مئوية لم تتجاوز (٨%).

وتعكس هذه النتيجة المرتفعة جدا وعي المبحوثين بالأساليب الحديثة التي ينتهجها صناع المحتوى الهابط أو المبتزون عبر الإنترنت إذ يظهر تصدر خيار التأييد إدراك الجمهور بأن دمج برامج الفبركة وتقنيات الذكاء الاصطناعي مع عمليات اجتزاء مقاطع الفيديو من سياقها الطبيعي يمثل سلاحا فتاكا يسهل استغلاله للنيل من سمعة الأفراد أو تصفية الحسابات السياسية والاجتماعية وفي المقابل تجد الأقلية الضئيلة المتبقية أن وعي المستخدم وقدرته على تمييز

الحقائق أو التحقق من المصادر الرسمية يقلل من فاعلية هذه الأدوات المفبركة ويمنع تحولها إلى وسيلة أساسية لتشويه السمعة، وتندرج هذه الممارسة ضمن ما يسميه بورديو العنف الرمزي المقنع، حيث تستخدم الوسائط التقنية لإنتاج حقيقة بديلة تفرض هيمنتها على إدراك الجمهور دون أن يشعر الأخير بأنه ضحية تلاعب مقصود.

جدول (٣٧) يوضح تصنيف التعليقات والميمز^(*) الساخرة كعنف رمزي

الإجابة	التكرار	النسبة المئوية
نعم	٣٠٩	٧٧%
لا	٩١	٢٣%
المجموع	٤٠٠	١٠٠%

يرتبط مفهوم العنف الرمزي بالآليات غير المادية التي يتم من خلالها فرض الهيمنة أو تمرير الإساءة وتكريس الصور النمطية بشكل مبطن وضمن قالب فكاهي أو اعتيادي حيث يمتد هذا التأثير المعنوي ليتغلغل في الوعي الجمعي ويصبح أداة هدم نفسي واجتماعي يصعب رصدها أو تقييدها بالقوانين التقليدية ، وتظهر الحصيلة الرقمية المسجلة انحيازاً كبيراً من قبل المشاركين نحو تأييد هذا التصنيف حيث حصد خيار نعم الأغلبية الواضحة بواقع (٣٠٩) تكرارات وبنسبة مئوية بلغت (٧٧%)، في حين شكل المعارضون لهذا الرأي جبهة أقل عدداً تمثلت في خيار لا بواقع (٩١) تكراراً وبمعدل مؤي استقر عند (٢٣%).

وتعزى هذه النتيجة المرتفعة إلى إدراك شريحة واسعة من الجمهور بأن الميمز والتعليقات الساخرة المتداولة بكثرة عبر المنصات المحلية لم تعد مجرد أدوات للترفيه بل تحولت في كثير من الأحيان إلى وسيلة لإنتاج القسوة الاجتماعية والتهكم على فئات أو أفراد محددين مما يتسبب في إيذاء نفسي وتشويه للمكانة الإنسانية تحت غطاء الكوميديا الافتراضية وفي المقابل ترى الأقلية المتبقية أن هذه المنشورات لا تخرج عن إطار الفكاهة الرقمية والتعبير العفوي عن الرأي وأنه لا يمكن تحميلها أبعاداً فكرية أو تصنيفها كنوع من أنواع العنف المنظم لقدرة المستخدم على

(*) الميمز هي تلك الصور، أو مقاطع الفيديو القصيرة، أو الرسوم التعبيرية التي يجري تعديلها وكتابة تعليقات ساخرة عليها، ثم تتداولها الناس بشكل واسع وسريع على منصات التواصل الاجتماعي (مثل فيسبوك، إنستغرام، وتيك توك) للتعبير عن فكرة أو نقد ظاهرة معينة الفكاهة.. وعندما نربطها ب العنف الرمزي، فالمقصود أن هذه الصور الساخرة—رغم مظهرها المضحك—قد تستغل أحياناً للسخرية من فئة معينة، أو التتمر على شخص، أو تكريس صورة نمطية مسيئة ضد مجتمع محدد، مما يتسبب في إيذاء نفسي ومعنوي للمستهدفين دون استخدام عنف جسدي مباشر.

تجاهلها أو التفاعل معها بسطحية، وتمثل هذه النتيجة أوضح تجسيد ميداني لمفهوم بورديو عن العنف الرمزي بوصفه عنفا ناعما يماس ضمن قالب مقبول اجتماعيا كالفكاهة، في حين أن الأقلية الراضية لتصنيف المميز كعنف تجسد بدقة آلية (سوء الإدراك/Misrecognition)، أي تواطؤ الضحية أو الشاهد نفسه في عدم الاعتراف بوجود الهيمنة الرمزية أصلا، وتتفق هذه النتيجة مع دراسة (بن عمار وبخوش، ٢٠٢٢) التي بينت أن العنف الرمزي ينتقل من الإعلام التقليدي إلى الفضاء الافتراضي متخفيا تحت غطاء الساخر أو الدعابة اليومية، مما يؤكد أن هذا النمط من الهيمنة الرمزية المقنعة يمتد عبر بيانات رقمية وثقافية مختلفة.

جدول تسلسل مرتبي (٣٨) يوضح الوسائل الأكثر استخداما في ممارسة العنف الرمزي في

مجتمع الحلة

الترتيب	النسبة المئوية	التكرار	الإجابة
٢	٤٩ %	١٩٨	التعليقات العامة (Comments).
١	٥٠ %	٢٠١	الرسائل الخاصة (In-box).
٣	٤١ %	١٦٥	الصور المفبركة (Photoshop).
٤	٢٦ %	١٠٥	مقاطع الفيديو المجتزأة.

يسمح تتبع القنوات والمنصات الافتراضية برصد البيئة الحاضنة للسلوكيات العدوانية وتحديد المنافذ الأكثر خطورة في ممارسة الضغط المعنوي والنفسي وبما أن هذا السؤال أتاح للمبحوثين اختيار أكثر من إجابة فقد تجاوزت التكرارات المجموع الكلي للعينة البالغة ٤٠٠ فرد لتظهر النتائج بشكل متسلسل يعبر عن شدة ممارسة العنف الرمزي عبر هذه الوسائل.

حيث احتلت الرسائل الخاصة الترتيب الأول في قائمة الوسائل الأكثر شدة بحصولها على (٢٠١) تكرار بنسبة مئوية بلغت (٥٠ %) ويعود تصدر البريد الخاص إلى طبيعة التخفي والسرية التي تتيح للمعتدين ممارسة التهديد أو الابتزاز والتنمر بعيدا عن الرقابة العامة ليعقبه في الترتيب الثاني وبفارق ضئيل جدا خيار التعليقات العامة بواقع (١٩٨) تكرار وبنسبة مئوية بلغت (٤٩ %) وتكشف هذه النسبة المرتفعة عن علنية العنف الرمزي في الصفحات والجروبات المحلية حيث يستغل البعض مساحات النقاش العام لتوجيه السخرية والتهكم المباشر أمام الجمهور ، وفي الترتيب الثالث جاء خيار الصور المفبركة مسجلا (١٦٥) تكرار بنسبة مئوية

بلغت (٤١%) حيث يرى المستجيبون أن التلاعب التقني بالصور يمثل أداة بالغة الأثر في النيل من مكانة الأفراد وتزييف الحقائق داخل مجتمع الحلة بينما تذييل القائمة في المركز الرابع خيار مقاطع الفيديو المتجزأة بواقع (١٠٥) تكرارات وبنسبة مئوية بلغت ٢٦% ليعكس أن اقتطاع الفيديوهات من سياقها الطبيعي لتشويه السمعة هو أسلوب مستخدم ومؤثر ولكنه يأتي بمرتبة أقل مقارنة بالرسائل والتعليقات المكتوبة والصور التعبيرية، وتكشف هيمنة الرسائل الخاصة والتعليقات العامة كأداتين رئيسيتين عن أن ممارسة العنف الرمزي، بحسب بورديو، لا تتطلب بالضرورة مواجهة علنية، بل تكفيها قنوات تواصل يومية عادية لتحويلها إلى أدوات هيمنة وضغط نفسي متكرر.

جدول التسلسل المرتبي (٣٩) يوضح الآثار المترتبة على العنف الرمزي

الإجابة	التكرار	النسبة المئوية	التسلسل المرتبي
تدهور الصحة النفسية (قلق، اكتئاب)	٢٠٣	٥١%	١
العزلة والانسحاب الاجتماعي	١٨٩	٤٧%	٣
تشويه السمعة والمكانة الاجتماعية	٢٠١	٥٠%	٢
التحريض على العنف المادي (الجسدي)	١٠٦	٢٧%	٤

يسمح تحليل النتائج المترتبة على العنف المعنوي بفهم عمق الضرر الذي يلحق بالضحايا وتحديد طبيعة التداعيات السلوكية والنفسية التي تفرزها هذه الممارسات داخل المجتمع وحيث إن السؤال سمح بتعدد الإجابات للمبحوثين فقد جاءت التكرارات معبرة عن مستويات الخطورة بشكل متسلسل، حيث جاء في صدارة هذه الآثار تدهور الصحة النفسية من قلق واكتئاب بحصوله على (٢٠٣) تكرارات بنسبة مئوية بلغت (٥١%) ، مما يدل على أن الضرر الداخلي والمعاناة النفسية هي أولى النتائج المباشرة لضغط العنف الرمزي وسخرية المنصات ليعقبه في الترتيب الثاني وبفارق ضئيل جدا خيار تشويه السمعة والمكانة الاجتماعية بواقع (٢٠١) تكرار وبنسبة مئوية بلغت (٥٠%) وهو ما يفسر حساسية المبحوثين العالية تجاه نظرة المحيط الاجتماعي وخوفهم من خسارة مكانتهم بين الناس نتيجة الحملات الرقمية المؤذية. وفي الترتيب الثالث حل خيار العزلة والانسحاب الاجتماعي مسجلا (١٨٩) تكرارا وبنسبة مئوية بلغت ٤٧%.

حيث تعكس هذه النتيجة رغبة الضحايا في الهروب من الواقع وتجنب مواجهة المجتمع بعد تعرضهم للإساءة الرمزية تفاديا لنظرات اللوم أو التهكم في حين تذييل القائمة في المركز الرابع خيار التحريض على العنف المادي الجسدي بحصده (١٠٦) تكرارات وبنسبة مئوية بلغت ٢٦ % مما يشير إلى أن ربع العينة تقريبا يربطون بين العنف اللفظي والرمزي وبين إمكانية تطوره إلى اعتداءات جسدية فعلية على أرض الواقع في حال شحن النفوس وتأليب الرأي العام ضد الضحية، وتؤكد هذه النتائج تحديدا الطرح البورديوي القائل إن العنف الرمزي، رغم افتقاره لأداة مادية مباشرة، ينتج آثارا نفسية واجتماعية عميقة لا تقل خطورة عن العنف الجسدي، بل قد تمهد له، بوصفه صورة أولية للهيمنة تمس (رأس المال الرمزي) للفرد المتمثل في مكانته الاجتماعية وتقديره الذاتي.

جدول تسلسل مرتبي (٤٠) يبين ترتيب الفئات الأكثر استهدافا بالعنف الرمزي الرقمي

الإجابة	التكرار	النسبة المئوية	التسلسل المرتبي
النساء والفتيات.	٢٦٦	٦٧%	١
الشخصيات العامة والمشاهير	٢٠٨	٥٢%	٢
الشباب والمراهقون	١٩٨	٤٩%	٣
الأقليات أو الفئات ذات الآراء المختلفة.	٩٨	٢٤%	٤

يسهم تحديد الشرائح الأكثر عرضة للهجوم المعنوي في كشف طبيعة التوجهات العدوانية داخل الفضاء الافتراضي ومعرفة الفئات الهشة التي يستهدفها صناع المحتوى أو المبتزون وبما أن هذا السؤال أتاح للمبحوثين اختيار أكثر من إجابة فقد جاءت النتائج لترتب قوام المستهدفين بشكل متسلسل يعبر عن درجة خطورة التعرض، حيث احتلت فئة النساء والفتيات صدارة الفئات المستهدفة بالعنف الرمزي بحصولها على خيار النساء والفتيات (٢٦٦) تكرارا بنسبة مئوية بلغت (٦٧%) ويعزى تصدر هذه الشريحة إلى الحساسية الثقافية والاجتماعية المحيطة بالمرأة في المجتمع مما يجعلها هدفا سهلا للضغط المعنوي والابتزاز عبر المنصات ليعقبه في الترتيب الثاني خيار الشخصيات العامة والمشاهير بواقع (٢٠٨) تكرارات وبنسبة مئوية بلغت (٥٢%) ويفسر حلولها ثانيا بكون حياة المشاهير وصناع المحتوى مكشوفة دائما لل العامة مما يجعلهم عرضة مستمرة لحمات التسقيط والتعليقات الساخرة والمميز المفبركة التي تستهدف مواقفهم أو حياتهم الشخصية.

وفي الترتيب الثالث حل خيار الشباب والمراهقون مسجلا (١٩٨) تكرارا بنسبة مئوية بلغت (٤٩ %) وتكشف هذه النسبة المقاربة للنصف عن حجم المعاناة الرقمية التي تواجهها هذه الفئة نتيجة تواجدها المستمر والكثيف على منصات التواصل مما يرفع من فرص احتكاكهم بمتنمرين يمارسون ضدهم التهكم والضغط النفسي في حين تذييل القائمة في المركز الرابع خيار الأقليات أو الفئات ذات الآراء المختلفة بحصده (٩٨) تكرارا وبنسبة مئوية بلغت (٢٤ %) ليوضح أن الاستهداف على أساس الاختلاف الفكري أو العقائدي أو الثقافي موجود في البيئة الرقمية ولكنه يأتي بدرجة أقل مقارنة بالاستهداف المبني على النوع الاجتماعي أو الشهرة الشخصية، وتفسر أولوية استهداف النساء والفتيات، من منظور بورديو، بكونهن يمتلكن رأسمالا رمزيا أقل حماية داخل البنية الاجتماعية التقليدية، مما يجعل الهيمنة الرمزية الممارسة ضدهن أكثر قبولا أو تمريرا اجتماعيا مقارنة بفئات أخرى.

جدول تسلسل مرتبي (٤١) يوضح الدوافع الرئيسية وراء ممارسة الأفراد للعنف الرمزي في

الفضاء الرقمي

الترتيب	النسبة المئوية	التكرار	الإجابة
١	٧٥ %	٣٠١	الرغبة في تصدر المشهد وحصد التفاعل والمشاهدات
٤	٤٤ %	١٧٦	تصفية الخلافات الشخصية أو الفكرية والسياسية
٢	٥٢ %	٢٠٦	غياب الرقابة القانونية والشعور بالأمان خلف الشاشات والحسابات الوهمية
٣	٤٧ %	١٨٨	التسلية والترفيه دون إدراك لخطورة الأثر النفسي على الآخرين

يساعد الكشف عن الدوافع السلوكية في فهم الجذور المحركة للعنصرية الافتراضية ومعرفة الغايات التي يربوها ممارسو الضغط المعنوي عبر شبكات التواصل الاجتماعي وبما أن هذا السؤال سمح للمبحوثين باختيار أكثر من إجابة فقد جاءت النتائج لترتب محركات هذا السلوك بشكل متسلسل يعبر عن قوة الدافع ، حيث جاء في صدارة هذه الدوافع الرغبة في تصدر المشهد وحصد التفاعل والمشاهدات التريند بحصوله على (٣٠١) تكرارا بنسبة مئوية بلغت (٧٥ %) وتبرهن هذه النسبة المرتفعة جدا على أن الهوس بالشهرة الافتراضية وجمع الإعجابات بات

المحرك الأساسي لإنتاج العنف الرمزي حيث يستسهل الكثيرون صناعة محتوى متهم أو ساخر للنيل من الآخرين كطريق سريع لجذب الانتباه ليعقبه في الترتيب الثاني خيار غياب الرقابة القانونية والشعور بالأمان خلف الشاشات والحسابات الوهمية بواقع (٢٠٦) تكرارات وبنسبة مئوية بلغت (٥٢%) ويفسر حلوله ثانياً بأن التخفي الرقمي وضعف الملاحقة الفورية يمنحان المعتدي جرأة مضاعفة لممارسة الإساءة دون خوف من المساءلة، وفي المرتبة الثالثة حل خيار التسلية والترفيه دون إدراك لخطورة الأثر النفسي على الآخرين مسجلاً (١٨٨) تكراراً بنسبة مئوية بلغت (٤٧%) وتكشف هذه النتيجة عن استهتار قارب نصف العينة بتبعات السلوك الرقمي حيث يمارس البعض التهم من باب التسلية اليومية دون وعي بحجم الأذى والدمار النفسي الذي يلحقونه بالضحية في حين تذيل القائمة في المركز الرابع خيار تصفية الخلافات الشخصية أو الفكرية والسياسية بحصده (١٧٦) تكراراً وبنسبة مئوية بلغت (٤٤%) ليوضح أن استخدام العنف الرمزي كأداة لتصفية الحسابات والخصومات وإقصاء المخالفين يمثل دافعاً رئيساً لشريحة واسعة من المستخدمين أيضاً، وتعكس هيمنة دافع (الرغبة في تصدر المشهد) أطروحة بورديو حول التنافس على (الرأسمال الرمزي) داخل الحقل الرقمي، حيث يسعى الفاعلون إلى تعظيم حضورهم ومكانتهم الرمزية ولو على حساب ممارسة الهيمنة والإساءة تجاه الآخرين.

المحور الخامس: التحول الإلكتروني وتفكك النسق القيمي

وتقرأ نتائج هذا المحور في ضوء تصور بورديو للعلاقة بين الهيمنة الرمزية وضعف مؤسسات الضبط الاجتماعي التقليدية، إذ يرى أن استمرار الهيمنة الرمزية يتوقف على مدى قدرة هذه المؤسسات، كالأُسرة والمدرسة، على إعادة إنتاج الرأسمال الرمزي والثقافي وترسيخه لدى الأجيال الجديدة.

جدول (٤٢) يوضح آراء الباحثين حول مدى تأثير التحول الإلكتروني في تغيير منظومة

القيم الاجتماعية

الإجابة	التكرار	النسبة المئوية
نعم	٣٢٠	٨٠%
لا	١١	٣%
الى حد ما	٦٩	١٧%
المجموع	٤٠٠	١٠٠%

يرتبط رصد أثر التدفق الرقمي بتحليل التغير الاجتماعي والثقافي الذي طرأ على بنية العلاقات الإنسانية حيث يعد التحول الإلكتروني قاطرة تحديثية لم تقتصر على الجوانب التقنية فحسب بل امتدت لتشمل إعادة تشكيل المفاهيم الأخلاقية والمعايير السلوكية التي تحكم تعاملات الأفراد داخل المجتمع ، وتشير البيانات الإحصائية المستخلصة من إجابات أفراد العينة إلى وجود تأييد واسع جدا وجارف لفرضية التغير القيمي حيث حصد خيار نعم الأغلبية الساحقة بواقع (٣٢٠) تكرارا وبنسبة مئوية بلغت (٨٠%) من المجموع الكلي للعينة وتلا ذلك في الترتيب الثاني خيار إلى حد ما بفارق عددي كبير مسجلا (٦٩) تكرارا وبمعدل مئوي استقر عند (١٧%) في حين انحسرت فئة المعارضة المتمثلة في خيار لا بالمرتبة الأخيرة بواقع (١١) تكرارا وبنسبة مئوية ضئيلة جدا بلغت (٣%).

وتعكس هذه النتيجة المرتفعة جدا لخيار التأييد والحياد النسبي قناعة راسخة لدى (٩٧%) من المبحوثين بأن الانفتاح على الفضاء الرقمي قد أحدث هزة فعلية في المنظومة القيمية التقليدية ويعزى هذا التحول إلى إحلال العلاقات الافتراضية بدلا من التواصل الوجيه المباشر وظهور قيم استهلاكية وفردية جديدة عابرة للحدود فضلا عن تراجع سلطة الضبط الأسري والمجتمعي أمام انفتاح الشاشات بينما تجد الأقلية النادرة المتبقية أن القيم الاجتماعية الأصيلة ثابتة في جوهرها وأن التغير الرقمي هو تغير سطحي ينحصر في وسائل التواصل والآليات اليومية دون أن يمس عمق الثوابت الأخلاقية للمجتمع، ويمكن قراءة هذا التحول القيمي الواسع في ضوء مفهوم بورديو عن الهابيتوس (Habitus) (*) ، أي منظومة الاستعدادات المكتسبة اجتماعيا التي توجه سلوك الأفراد، فتحول (٨٠%) من العينة نحو الإقرار بتغير القيم يشير إلى إعادة تشكل هذا الهابيتوس تحت ضغط بيئة رقمية جديدة تفرض معاييرها الخاصة.

(*) الهابيتوس (Habitus): مفهوم سوسيولوجي طوره بيير بورديو، يشير إلى نسق من الاستعدادات والميول الذهنية والجسدية المكتسبة عبر التنشئة والبيئة الاجتماعية، والتي يستبطنها الفرد لتصبح موجهة لا واعيا وتلقائيا لسلوكه، وأسلوب حياته، وخياراته اليومية بما يتوافق مع بنيته الطبقية.

جدول (٤٣) يوضح آراء المبحوثين حول مدى تقليل التحول الإلكتروني من احترام الخصوصية

الإجابة	التكرار	النسبة المئوية
نعم	٣٦١	٩٠
لا	٣٩	١٠
المجموع	٤٠٠	%١٠٠

يمثل مفهوم الخصوصية حجر الزاوية في استقرار العلاقات الاجتماعية وصيانة الحرمات الشخصية غير أن طغيان الرقمنة والاندفاع نحو توثيق تفاصيل الحياة اليومية أعاد تعريف الحدود الفاصلة بين ما هو عام وما هو خاص مما جعل البيانات الشخصية عرضة للاستباحة والانتشار السريع دون إذن مسبق.

ويكشف البيانات في الجدول اعلاه عن توافق جارف وشبه تام بين أفراد العينة حول الأثر السلبي لهذا المتغير حيث تربح خيار نعم في الصدارة بنسبة ساحقة بلغت (٩٠%) وبواقع (٣٦١) تكرارا في حين تراجعت نسبة المعارضين المتمثلة في خيار لا بشكل ملحوظ لتستقر عند حدود (١٠%) فقط وبواقع (٣٩) تكرارا، وتؤكد هذه النتيجة المرتفعة جدا وجود قناعة عامة بأن الفضاء الرقمي تسبب في تآكل هبة الخصوصية ويعزى تصدر خيار التأييد إلى شيوع ثقافة مشاركة الصور العائلية والأسرار الشخصية بحثا عن التفاعل فضلا عن سهولة اختراق الحسابات والتقاط الصور ومشاركتها في المجموعات العامة دون رادع أخلاقي مما جعل الفرد مكشوبا أمام الجميع وفي المقابل ترى الأقلية المتبقية أن التكنولوجيا توفر أدوات حماية وخصوصية عالية وأن التقليل من احترام الخصوصية لا يعود للتحول الإلكتروني نفسه بل لضعف وعي بعض المستخدمين وسوء إدارتهم لحساباتهم الشخصية.

جدول (٤٤) يوضح آراء المبحوثين حول مدى قبول العنف الرمزي الرقمي اجتماعيا في بيئة مدينة الحلة

النسبة المئوية	التكرار	الإجابة
٤٦%	١٨٤	نعم، أصبح عاديا
٣٠%	١٢٠	لا، ما زال مرفوضا
٢٤%	٩٦	إلى حد ما
١٠٠%	٤٠٠	المجموع

يرتبط قياس مدى تقبل المجتمع للسلوكيات الرقمية الحديثة بفهم التحولات العميقة في معايير الأخلاق العامة حيث يمثل تحول الممارسات الهجومية من دائرة الرفض القطعي إلى إطار القبول اليومي أو الاعتيادي مؤشرا خطيرا على تغير النسيج الثقافي وتطبيع السلوكيات المؤذية تحت غطاء الترفيه والمزاح ، وتكشف البيانات الرقمية المستخلصة من إجابات العينة عن تباين واضح في الرؤى مع ميل كفة التطبيع الثقافي حيث حل في المرتبة الأولى خيار (نعم) أصبح عاديا بحصده (١٨٤) تكرارا وبنسبة مئوية بلغت (٤٦%) وتلاه في الترتيب الثاني خيار (لا) ما زال مرفوضا بواقع (١٢٠) تكرارا وبمعدل مؤي استقر عند (٣٠%) ليأتي في المرتبة الأخيرة خيار (إلى حد ما) مسجلا (٩٦) تكرارا وبنسبة مئوية وصلت إلى (٢٤%).

وتعطي هذه النتيجة دلالة واضحة على أن قرابة نصف المجتمع المحلي في الحلة بات يتعامل مع العنف الرمزي كجزء طبيعي من الممارسات اليومية ويعزى هذا التقبل الاجتماعي المرتفع إلى ذوبان الحدود بين النقد والتهكم واستسهال المجموعات الشبابية تداول الميمز الساخرة حتى أصبحت لغة يومية مألوفة تفرغ السلوك العدواني من خطورته النفسية وفي المقابل تظهر جبهة الرفض والقبول النسبي (والتي تشكل معا ٥٤%) أن هناك مقاومة قيمية وثقافية داخل مجتمع الحلة لا تزال ترى في هذه الممارسات الرقمية خروجاً عن سنن الاحترام والتقاليد الاجتماعية الأصيلة وترفض شرعنتها مهما تغيرت قوالبها الافتراضية، وتمثل نسبة (٤٦%) التي ترى العنف الرمزي طبيعيا الآن مؤشرا دقيقا على ما يسميه بورديو التواطؤ (Misrecognition)، أي المرحلة التي تتحول فيها الهيمنة الرمزية من فعل مدان إلى سلوك مطبوع يشارك الضحايا أنفسهم أحيانا في إعادة إنتاجه دون وعي بذلك.

جدول تسلسل مرتبي (٤٥) يوضح العوامل المؤثرة في تراجع الضبط الاجتماعي داخل الفضاء الرقمي

الترتيب	النسبة المئوية	التكرار	الإجابة
٢	٥٣ %	٢١٣	ضعف التشريعات القانونية الرادعة
١	٥٨ %	٢٣٢	غياب الرقابة الأسرية على الأبناء
٣	٤٧ %	١٨٩	تراجع سلطة العرف والتقاليد الاجتماعية
٤	٢٢ %	٨٧	سهولة التخفي خلف الهويات الوهمية

يرتبط تفكيك آليات الضبط الاجتماعي برصد التحولات البنيوية التي طرأت على أدوات التوجيه والرقابة داخل المجتمع حيث أدى الانفتاح الرقمي إلى إضعاف سلطة المؤسسات التقليدية في توجيه سلوك الأفراد وبما أن هذا السؤال أتاح للمبحوثين اختيار أكثر من إجابة فقد جاءت التكرارات لتوضح وزن كل عامل بشكل متسلسل.

حيث تربع عامل غياب الرقابة الأسرية على الأبناء في صدارة الأسباب والموانع بحصوله على (٢٣٢) تكرارا وبنسبة مئوية بلغت (٥٨%) ويعكس هذا الترتيب الأول قناعة عينة الدراسة بأن الأسرة هي خط الدفاع الأخلاقي الأول وأن انشغال الوالدين أو جهلهم التقني بما يفعله الأبناء خلف الشاشات يمثل الثغرة الأكبر التي تسمح بخرق معايير الانضباط ليعقبه في الترتيب الثاني خيار ضعف التشريعات القانونية الرادعة بواقع (٢١٣) تكرارا وبنسبة مئوية بلغت (٥٣ %) مما يوضح أن غياب العقوبات الفورية والمحددة للجرائم والممارسات الرقمية يقلل من هيبه الردع المؤسساتي للدولة ويشجع على تجاوز الحدود.

وفي التسلسل الثالث حل خيار تراجع سلطة العرف والتقاليد الاجتماعية مسجلا (١٨٩) تكرارا وبنسبة مئوية بلغت (٤٧ %) ويشير هذا المؤشر إلى أن الفضاء الافتراضي نجح في عزل الأفراد عن محيطهم الواقعي وخفف من وطأة الخوف من لوم المجتمع أو القيود العشائرية التي كانت تضبط السلوك في الحياة اليومية في حين تذيّل القائمة في المركز الرابع خيار سهولة التخفي خلف الهويات الوهمية بحصده (٨٧) تكرارا وبنسبة مئوية بلغت (٢٢%) ليعبر عن دور الحسابات المستعارة في توفير بيئة آمنة للمتجاوزين رغم قناعة العينة بأن هذا العامل التقني يأتي بدرجة أقل تأثيرا مقارنة بتراجع دور الأسرة والقانون والعرف، ويؤكد تصدر (غياب الرقابة

الأسرية) أطروحة بورديو حول دور المؤسسات التنشئية في احتكار وسائل إعادة إنتاج الرأسمال الرمزي، إذ إن تراجع فاعلية الأسرة تحديدا يضعف قدرتها على غرس الحصانة القيمة التي تحد من قبول الهيمنة الرمزية لدى الأبناء.

جدول تسلسل مرتبي (٤٦) يوضح ترتيب الآثار المترتبة على طغيان العلاقات الافتراضية على الروابط الواقعية

الترتيب	النسبة المئوية	التكرار	الإجابة
١	٧٦%	٣٠٣	ضعف التماسك الأسري والصلات العائلية
٢	٧٢%	٢٨٧	تآكل منظومة القيم التقليدية (مثل الحياء، الاحترام)
٣	٤٧%	١٨٧	استبدال لغة الحوار بالتنمر والصدام الرقمي
٤	٤٤%	١٧٦	زيادة العزلة الاجتماعية في الواقع المعاش

يرتبط تغلغل الاتصال الرقمي بإعادة صياغة شكل وطبيعة التفاعلات البشرية حيث يؤدي طغيان الفضاء الافتراضي إلى سحب الأفراد من محيطهم الطبيعي المباشر وصناعة فجوة بين متطلبات الواقع المعاش وعالم الشاشات وبما أن هذا السؤال أتاح للمبحوثين اختيار أكثر من إجابة فقد جاءت النتائج لترتب هذه الآثار بشكل متسلسل يعبر عن حجم الخطورة ، حيث جاء في صدارة هذه الآثار ضعف التماسك الأسري والصلات العائلية بحصوله على (٣٠٣) تكرارات وبنسبة مئوية بلغت (٧٦%) وتؤكد هذه النسبة المرتفعة جدا خطورة الانعزال الرقمي داخل المسكن الواحد حيث تحولت الهواتف والشاشات إلى جدران افتراضية تفصل بين أفراد الأسرة وتضعف قنوات الحوار الحميمي بينهم ليعقبه في الترتيب الثاني خيار تآكل منظومة القيم التقليدية مثل الحياء والاحترام بواقع (٢٨٧) ، تكرارا وبنسبة مئوية بلغت (٧٢%)، مما يوضح قلق المبحوثين الشديد من تراجع الضوابط الأخلاقية الموروثة نتيجة الانفتاح على ثقافات رقمية مغايرة ترفع منسق الجرأة على حساب القيم المجتمعية الأصيلة.

وفي المرتبة الثالثة حل خيار استبدال لغة الحوار بالتنمر والصدام الرقمي مسجلا (١٨٧) تكرارا وبنسبة مئوية بلغت (٤٧%)، وتكشف هذه النتيجة عن وعي العينة بتحول منصات التواصل الاجتماعي إلى ساحات لتفريغ الشحنات السلبية وتدني مستويات النقاش البناء ليحل محلها التهجم اللفظي والصدام المباشر في حين تذييل القائمة في المركز الرابع خيار زيادة العزلة

الاجتماعية في الواقع المعاش بحصده (١٧٦) ،تكرارا وبنسبة مئوية بلغت (٤٤%)، ليفسر مفارقة العصر الرقمي حيث يمتلك الفرد مئات الأصدقاء الافتراضيين بينما يعاني من وحدة حقيقية واغتراب اجتماعي وسط محيطه الفعلي المعاش، وتعكس هذه النتائج، من منظور بورديو، تآكلا تدريجيا في (الرأسمال الاجتماعي) التقليدي القائم على الروابط الأسرية والعائلية المباشرة، لصالح شبكات علاقات افتراضية أقل قدرة على توفير الحماية الرمزية الفعلية للفرد وقت الحاجة.

جدول (٤٧) يوضح آراء المبحوثين حول طبيعة تأثير التحول الإلكتروني على القيم

الاجتماعية

الإجابة	التكرار	النسبة المئوية
إيجابي	٤٠	%١٠
سلبي	٦٠	%١٥
إيجابي وسلبي معا	٣٠٠	%٧٥
المجموع	٤٠٠	%١٠٠

يتطلب فهم انعكاسات العصر الرقمي النظرة بعين متوازنة وموضوعية لظاهرة التحول الإلكتروني، فهي لم تعد مجرد أداة تقنية هامشية، بل بيئة تفاعلية متكاملة تمتلك القدرة على البناء والهدم في آن واحد، وتوجيه القيم الإنسانية نحو مسارات متباينة تعتمد بالدرجة الأولى على نمط الاستخدام والوعي المجتمعي. وتشير البيانات اعلاه من إجابات المبحوثين إلى ميل السواد الأعظم من العينة نحو تبني الرؤية التوفيقية التبادلية، حيث تربح خيار إيجابي وسلبي معا في الصدارة بنسبة ساحقة بلغت (٧٥%) وبواقع (٣٠٠) تكرار من المجموع الكلي البالغ ٤٠٠ مبحوث، بينما حل في الترتيب الثاني خيار التأثير السلبي الخالص مسجلا (٦٠) تكرارا وبنسبة مئوية بلغت (١٥%)، ليتذيل القائمة في المرتبة الأخيرة خيار التأثير الإيجابي الصرف بواقع (٤٠) تكرارا وبمعدل مؤي استقر عند (١٠%).

وتعكس هذه النتيجة المرتفعة جدا لخيار التأييد المزدوج نضجا في الوعي التحليلي لدى مجتمع الدراسة، إذ يدرك (٧٥%) من الجمهور أن التحول الإلكتروني يمثل سلاحا ذو حدين. فمن ناحية إيجابية، ساهم في زيادة الوعي الثقافي، وتسهيل تبادل المعارف، وتقريب المسافات، وتعزيز قيم التضامن الإنساني عبر الحملات الرقمية. وفي المقابل، يحمل وجها مظلما يتجسد في تنامي العنف الرمزي، وانتهاك الخصوصية، وتراجع العلاقات الأسرية الواقعية. أما الأقلية

التي انحازت للجانب السلبي (١٥%)، فهي تنطلق من رصدها للمظاهر السلوكية الحادة والمباشرة التي طرأت على الشارع، بينما يرى المتفائلون (١٠%) أن الإيجابيات التنموية والمعرفية للرقمية تفوق تداعياتها الجانبية التي يمكن تقويمها بالوعي والقانون.

جدول (٤٨) يوضح آراء المبحوثين حول قدرة الأسرة على تحقيق الضبط القيمي في العصر

الرقمي

الإجابة	التكرار	النسبة المئوية
نعم	٢٢٩	٥٧%
لا	٢٤	٦%
الى حد ما	١٤٧	٣٧%
المجموع	٤٠٠	١٠٠%

تعد الأسرة النواة الأولى والمؤسسة التنشئية الأهم في بناء الضمير الإنساني وتوجيه السلوك الاجتماعي، إلا أن صمودها أمام تيارات العولمة الرقمية والانفتاح السيبراني بات يشكل تحدياً حقيقياً لآلياتها التقليدية في المراقبة والتقييم وتمرير القيم الأخلاقية.

وتكشف البيانات الإحصائية اعلاه عن بقاء الثقة في الدور الوالدي، حيث احتل خيار نعم المرتبة الأولى بحصده الأغلبية المطلقة بواقع (٢٢٩) تكراراً ونسبة مئوية بلغت (٥٧%)، وتلاه في الترتيب الثاني خيار إلى حد ما مسجلاً (١٤٧) تكراراً وبمعدل مئوي استقر عند (٣٧%)، في حين انحسرت فئة المتشائمين المتمثلة في خيار لا بالمرتبة الأخيرة بواقع (٢٤) تكراراً فقط ونسبة مئوية ضئيلة بلغت (٦%).

وتعكس هذه النتيجة المرتفعة نسبياً لخيار التأييد والقبول المشروط (والتي تشكل معاً ٩٤%) قناعة مجتمع الدراسة بأن الأسرة لم تفقد سلطتها بالكامل، بل ما زالت تمتلك الروابط العاطفية والمكانة الاعتبارية التي تمكنها من توجيه الأبناء وحمايتهم من الانزلاق وراء مظاهر العنف الرمزي أو التدني القيمي عبر الإنترنت. ويعزو المبحوثون حلول خيار "إلى حد ما" ثانياً بنسبة مقدرة إلى تراجع آليات الضبط المباشر، فالأبناء يقضون ساعات طويلة خلف شاشاتهم المغلقة مما جعل الضبط الأسري يتحول من سلطة "منع وفرض" إلى محاولات "نصح وإرشاد" تتأرجح بين النجاح والفشل. وفي المقابل، ترى الأقلية الضئيلة (٦%) أن التدفق الرقمي سحب

البساط تماما من تحت أقدام الوالدين، مما جعل الأبناء يستقون قيمهم من صناع المحتوى والمنصات الافتراضية بدلا من نصائح الأسرة.

جدول تسلسل مرتبي (٤٩) يوضح الإجراءات المقترحة للحد من تفكك نسق القيم في الفضاء

الرقمي

الإجابة	التكرار	النسبة المئوية	تسلسل المرتبي
إدراج مادة (الأخلاق الرقمية) في المناهج التعليمية	٣٥٠	٨٨%	١
تفعيل دور التربية الأسرية والرقابة الأبوية	٢٠٩	٥٢%	٢
تشديد القوانين والجرائم الإلكترونية	١٩٦	٤٩%	٣
حملات التوعية المجتمعية والتقنية	١١٠	٢٧%	٤

يرتبط صياغة الحلول والمعالجات لظاهرة التفكك القيمي بتكامل الأدوار بين المؤسسات التعليمية، والأسرية، والقانونية، إذ لا يمكن الاعتماد على مسار واحد لمواجهة الانفلات السلوكي عبر الإنترنت، بل يتطلب الأمر رؤية استراتيجية شاملة. وبما أن هذا السؤال أتاح للمبحوثين اختيار أكثر من إجابة، فقد جاءت النتائج لتكشف عن أولويات الجمهور للحد من هذه الظاهرة بشكل متسلسل. حيث جاء في صدارة هذه الإجراءات وبأغلبية ساحقة خيار إدراج مادة (الأخلاق الرقمية) في المناهج التعليمية بحصوله على (٣٥٠) تكرارا وبنسبة مئوية بلغت (٨٨%)، وتبرهن هذه النتيجة المرتفعة جدا على وعي المبحوثين بأن المدرسة والجامعة هما الأساس في بناء الوعي الوقائي، وأن تحصين الأجيال الناشئة من خلال تعليمهم ضوابط التعامل مع التكنولوجيا وحرمة السخريّة والابتزاز بات ضرورة تعليمية ملحة، ليعقبه في الترتيب الثاني خيار تفعيل دور التربية الأسرية والرقابة الأبوية بواقع (٢٠٩) تكرارات وبنسبة مئوية بلغت (٥٢%)، مما يؤكد مجددا أن المجتمع يضع العبء الأكبر بعد التعليم على عاتق الوالدين في متابعة سلوك الأبناء وتوجيههم أخلاقيا داخل المنزل.

وحل خيار تشديد القوانين والجرائم الإلكترونية بالمرتبة الثالثة مسجلا (١٩٦) تكرارا وبنسبة مئوية بلغت (٤٩%)، وتكشف هذه النتيجة عن حاجة قرابة نصف العينة إلى تفعيل قوة القانون وأدوات الردع الرسمية لمعاقبة المتجاوزين، إيمانا منهم بأن غياب العقوبات الصارمة يسهم في استسهال ممارسة العنف الرمزي، في حين تذييل القائمة في المركز الرابع خيار حملات التوعية

المجتمعية والتقنية بحصده (١١٠) تكرارات وبنسبة مئوية بلغت (٢٧ %)، مما يشير إلى أن الباحثين يرون أن الحملات الإرشادية المؤقتة مفيدة، ولكنها تأتي في مرتبة متأخرة مقارنة بالحلول الجذرية المستدامة كالمناهج الدراسية، والرقابة الأسرية، والتشريعات القانونية.

جدول (٥٠) يوضح آراء الباحثين حول المؤسسة الأكثر تأثيراً في مواجهة العنف الرمزي

النتائج عن الجريمة الإلكترونية

الإجابة	التكرار	النسبة المئوية
المؤسسة الدينية	٧٩	٢٠%
المؤسسة العشائرية	٩	٢%
المؤسسة الأسرية والتربوية والتعليمية	١٩١	٤٨%
المؤسسة الأمنية	١٢١	٣٠%
المجموع	٤٠٠	١٠٠%

يرتبط تحديد كفاءة المؤسسات الاجتماعية بمدى قدرتها على التكيف مع التحديات المستجدة واحتواء الظواهر السلبية الناجمة عن الانفتاح التقني، إذ يقع على عاتق هذه البنى المؤسسية أدوار تكاملية تتأرجح بين الردع القانوني، والتحصين القيمي، والضبط السلوكي للأفراد داخل المجتمع. وتشير البيانات الإحصائية المستخرجة من إجابات أفراد العينة إلى صعود واضح للمؤسسات التنشئية والتنويرية، حيث احتلت المؤسسة الأسرية والتربوية والتعليمية المرتبة الأولى بحصولها على الأغلبية بواقع (١٩١) تكراراً وبنسبة مئوية بلغت (٤٨%) من المجموع الكلي للعينة البالغ ٤٠٠ مبحوث، وتلاها في الترتيب الثاني خيار المؤسسة الأمنية مسجلاً (١٢١) تكراراً وبمعدل مئوي استقر عند (٣٠%)، وجاءت المؤسسة الدينية في الترتيب الثالث بواقع (٧٩) تكراراً وبنسبة مئوية بلغت (٢٠%)، في حين تذيلت القائمة في المرتبة الأخيرة المؤسسة العشائرية بحصاد ضئيل جداً لم يتجاوز (٩) تكرارات وبنسبة مئوية بلغت (٢%).

وتعكس هذه النتيجة المرتفعة للمؤسسة الأسرية والتعليمية (والتي تقارب نصف العينة) وعي مجتمع الدراسة بأن المواجهة الجذرية للعنف الرمزي الرقمي تبدأ من اللبنة الأولى، أي من داخل المنزل ثم قاعات الدراسة، وذلك عبر دمج جهود الوالدين مع الكوادر التعليمية لتشكيل الوعي، وتدريب الأخلاق الرقمية، وبناء رقابة ذاتية لدى الفرد قبل ولوجه إلى الفضاء الافتراضي. ويعزو الباحثون حلول المؤسسة الأمنية ثانياً إلى الحاجة الملحة لعنصر الردع

المادي وتفعيل آليات الملاحقة القضائية للمتجاوزين والمبتزين، بينما يظهر التراجع النسبي للمؤسسة الدينية والعشائرية ضعف مواكبة آليات الضبط التقليدية للمستجدات التقنية المعقدة، مما جعل العينة تعول بشكل أساسي على ثنائية الوعي الأسري والتعليمي والردع الأمني كأدوات أكثر فاعلية في ضبط السلوك السيبراني، ويتسق تصدر المؤسسة الأسرية والتعليمية تماما مع مركزية هاتين المؤسستين في **نظرية بورديو للعنف الرمزي**، بوصفهما الأدوات الرئيسيتين تاريخيا لإعادة إنتاج الرأسمال الثقافي ونقل منظومة القيم الشرعية بين الأجيال، وبالتالي فإن استعادة فاعليتهما تمثل، وفق هذا الطرح، المدخل الأعرق لمواجهة الهيمنة الرمزية الرقمية لا مجرد أحد الخيارات المتاحة.

خلاصة الفصل السادس :

كشفت نتائج التحليل الميداني في هذا الفصل أن الجريمة الإلكترونية والعنف الرمزي الرقمي في مجتمع الحلة لا يشكلان ظاهرتين منفصلتين، بل حلقتين متصلتين ضمن مسار واحد: تبدأ بانكشاف رقمي واسع تتيحه بيانات ديموغرافية وسلوكية شبه متجانسة بين المبحوثين، وتمر عبر أنماط متعددة من الجريمة الإلكترونية، لتستقر أخيراً في صورة عنف رمزي يمارس عبر أدوات ناعمة كالسخرية والتعليقات والميمز أكثر مما يمارس عبر المواجهة الصريحة.

وقد بينت قراءة النتائج في ضوء نظرية بيير بورديو أن الخطورة الحقيقية لهذا العنف لا تكمن في حدته الظاهرة، بل في قدرته على التسلل والتطبيع دون وعي كاف من ضحاياه أو حتى من المجتمع المحيط بهم، وهو ما تجسد بوضوح في قبول ما يقارب نصف العينة لهذه الممارسات بوصفها جزءاً عادياً من التفاعل اليومي، كما أظهرت النتائج أن هذا التطبيع يتغذى مباشرة على تراجع فاعلية المؤسسات التقليدية المنوطة بإعادة إنتاج القيم وضبط السلوك، وفي مقدمتها الأسرة والمدرسة، بما يجعل استعادة دور هاتين المؤسستين، لا الاكتفاء بالردع القانوني وحده، المدخل الأكثر جدوى لمواجهة هذا النمط المستحدث من الهيمنة الرمزية. وعلى هذا الأساس، ينتقل الفصل السابع لصياغة هذه القراءة التحليلية في هيئة نتائج واستنتاجات محددة وتوصيات إجرائية قابلة للتطبيق ومقترحات تفيد طلبة الدراسات العليا. وإلى جانب قراءة الظاهرة في ضوء نظرية العنف الرمزي لبورديو، يمكن أيضاً توظيف نظرية الصراع الاجتماعي، بشقيها الماركسي والداهرندورفي، في تفسير الجانب البنيوي للجريمة الإلكترونية في مجتمع الحلة، إذ تكشف النتائج أن التفاوت في توزيع الموارد الاقتصادية، كالبطالة والفقر، والتفاوت في توزيع السلطة والنفوذ، كضعف تطبيق القانون وتأثير الوساطة والعشائرية، يشكلان معاً رافداً أساسياً مكملاً لتفسير هذه الظاهرة، بما يؤكد أن الانحراف الرقمي في الحلة لا ينفصل عن صراع أعمق حول الموارد والسلطة داخل البنية الاجتماعية المحلية.

الفصل السابع

نتائج الدراسة واستنتاجاتها، التوصيات والمقترحات

المبحث الأول: النتائج والاستنتاجات

أولاً: النتائج

ثانياً: الاستنتاجات

المبحث الثاني: التوصيات والمقترحات

أولاً: التوصيات

ثانياً: المقترحات

تمهيد:

لا تكتمل القيمة العلمية لأي دراسة سوسيولوجية بمجرد جمع البيانات وتحليلها، بل تكمن ثمرتها الحقيقية في تحويل تلك المؤشرات الرقمية والمشاهدات الميدانية إلى خلاصة معرفية ورؤى تطبيقية قادرة على معالجة الظاهرة المدروسة. ويمثل هذا الفصل الغاية النهائية للبحث، حيث يلخص ما جادت به الدراسة الميدانية من حقائق حول الجريمة الإلكترونية والعنف الرمزي الرقمي في المجتمع العراقي، واضعا الحلول والمسارات المستقبلية التي يمكن للمؤسسات المعنية الاستفادة منها.

يسعى هذا الفصل إلى تقديم حصاد الدراسة عبر مباحث متكاملة، حيث يعرض المبحث الأول أبرز النتائج والاستنتاجات التي تم التوصل إليها، مستعرضا المؤشرات الديموغرافية والزمنية للمبحوثين، ونسب التعرض للجرائم الرقمية كالابتزاز والاختراق، فضلا عن تشخيص طبيعة الوعي القانوني والآثار الاجتماعية والنفسية المترتبة على ذلك. وينتقل المبحث الثاني لتقديم حزمة من التوصيات الإجرائية الموجهة إلى الجهات التشريعية، والأمنية، والتربوية، ومؤسسات المجتمع المدني لتعزيز الأمن الرقمي وتحسين البناء القيمي. وينتهي الفصل بتقديم المقترحات العلمية التي تفتح آفاقا جديدة للباحثين لتقصي جوانب مستحدثة للظاهرة في دراسات مستقبلية. وتأسيسا على ذلك، يمثل هذا الفصل الجسر الرابط بين التحليل العلمي والواقع التطبيقي لإحداث التغيير الاجتماعي المنشود.

المبحث الأول

النتائج والاستنتاجات

أولاً: النتائج

- ١- تميز مجتمع الدراسة بوزن ديموغرافي متوازن جندريا، حيث شكلت الإناث نسبة ٥١% مقابل ٤٩% للذكور من أصل (٤٠٠) مبحوث.
- ٢- أظهرت النتائج تمركزا واضحا في الفئة العمرية الشابة (١٨-٢٠) عاما بنسبة ٤٣%، بمتوسط حسابي عام للأعمار بلغ (٢٢.٣) عاما وانحراف معياري (٣.٤) يعكس تجانسا كبيرا في أعمار أفراد العينة.
- ٣- كشفت المؤشرات عن هيمنة واضحة لحملة شهادة البكالوريوس بنسبة ٧٠%، تليها فئة الدراسات العليا بنسبة ١٣%، ثم الدبلوم بنسبة ٩%، والثانوية بنسبة ٦%، فيما شكلت فئة الابتدائية النسبة الأقل بواقع ٢%.
- ٤- توزع أفراد العينة اجتماعيا بين فئة المتزوجين بنسبة ٤٩% وفئة العزاب بنسبة ٤١%، بينما شكل المطلقون ٨% والأرامل ٢% فقط.
- ٥- أظهرت النتائج تنوعا مهنيا تصدرته الوظيفة الحكومية بنسبة ٤٣%، تليها فئة القطاع الخاص بنسبة ٢١%، ثم العاطلون عن العمل بنسبة ٢٠%، وحل العمل الحر أخيرا بنسبة ١٦%.
- ٦- تبين أن (٨٧%) من المبحوثين يقضون أكثر من ٥ ساعات يوميا على الإنترنت، إذ تصدرت فئة الاستخدام من (٩-١٢) ساعة النسبة الأعلى بواقع ٣٧%، بمتوسط حسابي عام لساعات الاستخدام بلغ (٨.٦٤) ساعة يوميا.
- ٧- تربع تطبيق انستغرام في صدارة المنصات الأكثر استخداما بنسبة ٣٩%، يليه فيسبوك بنسبة ٣٠%، ثم تيك توك بنسبة ٢٤%، وحل تلغرام أخيرا بنسبة ٥%.
- ٨- جاء دافع التواصل الاجتماعي في المرتبة الأولى لدوافع استخدام منصات التواصل بنسبة ٧٥%، يليه دافع الترفيه بنسبة ٥٥%، ثم متابعة الأخبار بنسبة ٢٦%، فالتعليم بنسبة ٢٢%، وأخيرا دافع العمل بنسبة ١٩%.

٩- أظهرت النتائج أن (٣٨%) من المبحوثين تعرضوا لجريمة إلكترونية مقابل (٦٢%) لم يتعرضوا لها، وتصدر اختراق الحسابات قائمة أنماط الجريمة التي وقعوا ضحية لها بنسبة ٦٩%، يليه الابتزاز بنسبة ٢٨%، ثم انتحال الشخصية بنسبة ٢١%، فالتشهير بنسبة ١٧%، وأخيرا الاحتيال المالي بنسبة ١٢%.

١٠- أكد (٦٩%) من أفراد العينة وجود نمو وتزايد ملحوظ في معدلات الجريمة الإلكترونية داخل مدينة الحلة، مقابل (٢١%) نفوا ذلك و (١٠%) لم يبدوا رأيا محددا.

١١- تصدر عامل البطالة وفراغ الشباب هرم أسباب انتشار الجريمة الإلكترونية بنسبة ٧٧%، يليه ضعف الوازع القيمي والأخلاقي بنسبة ٥٨%، ثم غياب الرادع القانوني الصارم بنسبة ٤٧%، وحل السعي وراء الربح المادي السريع أخيرا بنسبة ٢٢%.

١٢- برزت السخرية والتندر الإلكتروني كأكثر أشكال العنف الرمزي شيوعا بنسبة ٥٢%، تليها جريمة التهديد بكشف الخصوصيات بنسبة ٤٧%، ثم الإقصاء والنزب الاجتماعي الرقمي بنسبة ٤٤%، وحل التشهير بالسمعة العائلية (الوصم) أخيرا بنسبة ٢٥%.

١٣- أجمع (٩٦%) من المبحوثين على أن قلة التوعية الأسرية تمثل عاملا مؤثرا في زيادة المخاطر الإلكترونية، وتصدرت قلة البرامج التوعوية الموجهة للأسر أسباب هذا الضعف بنسبة ٦٥%، تليها فجوة الأجيال والتطور التقني بنسبة ٥٣%، ثم نقص المعرفة الرقمية للوالدين بنسبة ٥١%، فانشغال الوالدين بمتطلبات الحياة اليومية بنسبة ٤٩%، وأخيرا غياب الحوار الأسري الفعال بنسبة ٤٦%.

١٤- أيد (٧٨%) من المبحوثين دور الفقر في انتشار الجريمة الإلكترونية مقابل (٢٢%) عارضوا هذا الطرح.

١٥- أجمع (٩٦%) من أفراد العينة على أن الحسابات الوهمية تمثل الأداة الأساسية في زيادة الجريمة الإلكترونية، مقابل (٤%) فقط عارضوا ذلك.

١٦- أعرب (٦٥%) من المبحوثين عن ثقتهم بقدرة الأجهزة الأمنية على الحد من الجريمة الإلكترونية، بينما رأى (٢٥%) أن هذه الثقة قائمة إلى حد ما، مقابل (١٠%) عبروا عن عدم ثقتهم.

١٧- أفاد (٦٧%) من المبحوثين بعدم رغبتهم في الإبلاغ عند التعرض للجريمة مقابل (٣٣%) فقط بادروا بالإبلاغ الرسمي، وعزا الممتنعون ذلك إلى الخوف في المرتبة الأولى بنسبة ٦٥%، يليه عدم الثقة بالقانون بنسبة ٥٤%، ثم الخجل الاجتماعي بنسبة ١٨%، وأخيرا جهل الإجراءات بنسبة ٩%.

١٨- رأى (٦٥%) من المبحوثين أن النساء هن الفئة الأكثر استهدافا بالجرائم الإلكترونية، يليها رأي (الجميع معرضون بذات القدر) بنسبة ٢٧%، بينما تقاربت نسبتا استهداف الأطفال والشباب عند حدود ٤% لكل منهما.

١٩- كشفت المؤشرات عن ضعف واضح في مستوى الثقافة القانونية المتخصصة، حيث أفاد (٥٥%) من المبحوثين بعدم معرفتهم بالتشريعات الخاصة بالجرائم الإلكترونية في العراق، مقابل (٢٦%) أفادوا بمعرفة كاملة و(١٩%) بمعرفة جزئية.

٢٠- انقسمت الآراء بشكل حاد حول كفاية القوانين الحالية، حيث رأت (٣٩%) عدم كفايتها مقابل (٣٩%) وجدوها كافية، بينما اختارت (٢٢%) الرد بأنها كافية إلى حد ما.

٢١- أجمع (٩٣%) من أفراد العينة على أن ضعف تطبيق القانون يسهم بشكل مباشر في تشجيع الجناة على ارتكاب الجرائم الرقمية.

٢٢- أكد (٩٨%) من المبحوثين أن بطء الإجراءات القضائية وطول أمد التقاضي يدفعان الضحايا للتنازل عن حقوقهم القانونية لشراء راحتهم النفسية وتجنب الفضيحة.

٢٣- انقسمت العينة بشكل شبه متساو حول تقييم وسائل الإعلام العراقية، حيث رأى (٥١%) أنها لم تقم بدورها المطلوب في التوعية بمخاطر الجريمة الإلكترونية مقابل (٤٩%) وجدوا دورها إيجابيا.

٢٤- أكد (٨٩%) من المبحوثين أن العادات والتقاليد تقف عائقا حقيقيا يمنع الضحايا من الإبلاغ عن هذه الجرائم، وتصدر الخوف من الفضيحة الاجتماعية (وصمة العار) قائمة عوامل الامتناع بنسبة ٣٠%، يليه الخوف من التهديد والعنف العشائري بنسبة ٢٧%، ثم عدم الثقة بسرية الإجراءات الأمنية بنسبة ٢٤%، وحل الضغط والرفض الأسري أخيرا بنسبة ١٨%.

٢٥- حظي متغير أثر ضعف الثقافة الرقمية لدى الشباب بإجماع تام بنسبة ٩٨% كعامل مسبب في زيادة أعداد الضحايا.

٢٦- أكد (٨٣%) من المشاركين أن النساء يتعرضن للابتزاز الإلكتروني بمعدلات أعلى بكثير من الرجال، مقابل (٩%) رأوا ذلك إلى حد ما و(٨%) عارضوا الطرح.

٢٧- تربح خيار قلة الكوادر الأمنية المتخصصة في التحقيق التقني في صدارة معوقات الحد من الجريمة الإلكترونية بنسبة ٧٥%، يليه القصور في تشريعات الأمن السيبراني بنسبة ٥٠%، ثم تدني الوعي الرقمي للمجتمع بنسبة ٤٩%، فالخوف من الملاحقة العشوائية بنسبة ٤٧%، وحل الفساد الإداري والواسطة أخيرا بنسبة ٢٦%.

٢٨- أظهرت النتائج انقساماً شبه متساو في تجارب المبحوثين مع الإساءات الرقمية، حيث أفاد (٥١%) بعدم تعرضهم لأي إساءة مقابل (٤٩%) وقعوا ضحايا للإساءة اللفظية أو النفسية، وتصدرت السخرية والتهمك قائمة هذه الإساءات بنسبة ٩٥%، تليها الشتائم والقذف الصريح بنسبة ٧٩%، ثم التمرر الإلكتروني بنسبة ٥٢%، فتشويه السمعة ونشر الشائعات بنسبة ٥١%، وأخيرا التمييز على أساس الجنس أو الدين أو المنطقة بنسبة ١٤%.

٢٩- حظي متغير دور الفبركة والاجتزاء في تشويه سمعة الأفراد بتأييد جارف بلغت نسبته ٩٢%.

٣٠- صنف (٧٧%) من أفراد العينة التعليقات والميمز الساخرة كنوع من أنواع العنف الرمزي المبطن، مقابل (٢٣%) لم يعتبروها كذلك.

٣١- تصدرت الرسائل الخاصة قائمة الوسائل الأكثر استخداما في ممارسة العنف الرمزي بنسبة ٥٠%، تليها التعليقات العامة بنسبة ٤٩%، ثم الصور المفبركة بنسبة ٤١%، وحلت مقاطع الفيديو المجتزأة أخيرا بنسبة ٢٦%.

٣٢- تربح تدهور الصحة النفسية مثل القلق والاكتئاب في صدارة الآثار المترتبة على العنف الرمزي بنسبة ٥١%، يليه تشويه السمعة والمكانة الاجتماعية بنسبة ٥٠%، ثم العزلة والانسحاب الاجتماعي بنسبة ٤٧%، وحل التحريض على العنف المادي الجسدي أخيرا بنسبة ٢٧%.

٣٣- برزت النساء والفتيات كأكثر الفئات استهدافا بالعنف الرمزي الرقمي بنسبة ٦٧%، تليها فئة الشخصيات العامة والمشاهير بنسبة ٥٢%، ثم الشباب والمراهقون بنسبة ٤٩%، واستقرت الأقليات أو الفئات ذات الآراء المختلفة أخيرا بنسبة ٢٤%.

٣٤- تربح الهوس بالشهرة والرغبة في تصدر المشهد وحصد التفاعل والتريند في صدارة دوافع ممارسة العنف الرمزي بنسبة ٧٥%، يليه غياب الرقابة القانونية والتخفي خلف الحسابات الوهمية بنسبة ٥٢%، ثم التسلية والترفيه بنسبة ٤٧%، وحل دافع تصفية الخلافات الشخصية أو السياسية أخيرا بنسبة ٤٤%.

٣٥- أجمع (٨٠%) من المبحوثين على أن التحول الإلكتروني أحدث تغييرا عميقا في منظومة القيم الاجتماعية، بينما رأى (١٧%) ذلك إلى حد ما، مقابل (٣%) فقط نفوا وجود أي تغيير.

٣٦- أكد (٩٠%) من المبحوثين أن الرقمنة قللت من احترام الخصوصية نتيجة ثقافة المشاركة المفرطة وسهولة استباحة البيانات، مقابل (١٠%) عارضوا ذلك.

٣٧- رأى (٤٦%) أن العنف الرمزي أصبح سلوكا عاديا ومقبولا اجتماعيا في بيئة الحلة، مقابل (٣٠%) وجدوا أنه ما زال مرفوضا، بينما اختار (٢٤%) الرد بأنه مقبول إلى حد ما.

٣٨- جاء غياب الرقابة الأسرية على الأبناء في المرتبة الأولى كأبرز عامل مؤثر في تراجع الضبط الاجتماعي الرقمي بنسبة ٥٨%، يليه ضعف التشريعات القانونية الرادعة بنسبة ٥٣%، ثم تراجع سلطة العرف والتقاليد الاجتماعية بنسبة ٤٧%، وسهولة التخفي خلف الهويات الوهمية أخيرا بنسبة ٢٢%.

٣٩- تصدر ضعف التماسك الأسري والصلات العائلية قائمة الآثار المترتبة على طغيان العلاقات الافتراضية بنسبة ٧٦%، يليه تآكل منظومة القيم التقليدية مثل الحياء والاحترام بنسبة ٧٢%، ثم استبدال لغة الحوار بالتمتر والصدام الرقمي بنسبة ٤٧%، وزيادة العزلة الاجتماعية في الواقع المعاش أخيرا بنسبة ٤٤%.

- ٤٠- تبنت النسبة الساحقة من العينة (٧٥%) رؤية موضوعية تؤكد أن تأثير التحول الإلكتروني على القيم يجمع بين الإيجابي والسلبي معاً، مقابل (١٥%) رأوه سلبياً خالصاً و(١٠%) رأوه إيجابياً خالصاً.
- ٤١- اعتقد (٥٧%) من المبحوثين أن الأسرة لا تزال قادرة على تحقيق الضبط القيمي في العصر الرقمي، مقابل (٣٧%) رأوا أنها قادرة إلى حد ما فقط، و(٦%) نفوا ذلك تماماً.
- ٤٢- اعتلى مقترح إدراج مادة الأخلاق الرقمية في المناهج التعليمية هرم الإجراءات اللازمة للحد من تفكك القيم بنسبة ٨٨%، يليه تفعيل دور التربية الأسرية بنسبة ٥٢%، ثم تشديد قوانين الجرائم الإلكترونية بنسبة ٤٩%، وحلت حملات التوعية المجتمعية والتقنية أخيراً بنسبة ٢٧%.
- ٤٣- اختار (٤٨%) من المبحوثين المؤسسة الأسرية والتربوية والتعليمية كأكثر المؤسسات تأثيراً في مواجهة العنف الرمزي، تليها المؤسسة الأمنية بنسبة ٣٠%، ثم المؤسسة الدينية بنسبة ٢٠%، في حين تذيلت القائمة المؤسسة العشائرية بنسبة ضئيلة جداً بلغت ٢% فقط.

ثانياً: الاستنتاجات

- ١- يتميز مجتمع الدراسة بتوازن جنس وعمر واضح يتمحور حول فئة الشباب الجامعي، مما يمنح البيانات المستخلصة موثوقية علمية عالية تعبر عن رؤية جيل رقمي متجانس.
- ٢- يعيش مجتمع الدراسة حالة انغماس اتصالي مفرط تقترب من الإدمان الرقمي، مما يجعله في حالة تعرض مستمر ودائم لإفرازات الفضاء السيبراني ومتغيراته السلوكية.
- ٣- يمثل تطبيقاً انستغرام وفيسبوك البيئة الافتراضية الحاضرة والأكثر تأثيراً في صياغة العلاقات والتفاعلات الاجتماعية اليومية لأفراد العينة.
- ٤- تنصدر الدوافع الاجتماعية والترفيهية محركات الاستخدام الرقمي، بما يؤكد أن الفضاء الافتراضي يوظف بالدرجة الأولى لإشباع حاجات وجدانية وعاطفية قبل الحاجات المعرفية والعملية.

٥- يعكس التنوع المهني والاجتماعي لأفراد العينة شمولية زاوية الرصد وقدرتها على تمثيل أطياف مختلفة من واقع مدينة الحلة.

٦- تزايد معدلات الجريمة الإلكترونية داخل مدينة الحلة يعود بشكل أساسي إلى اتساع رقعة استخدام الهواتف الذكية وتطور حيل الخداع التقني مع سهولة إنشاء الحسابات الوهمية كغطاء آمن للجناة.

٧- تشكل البطالة وفراغ الشباب، إلى جانب ضعف الوازع القيمي والأخلاقي، المحركين الأساسيين وراء الاندفاع نحو الجريمة الرقمية، وهو ما يتسق مع مقولات نظرية الصراع الاجتماعي حول أثر التفاوت في توزيع الفرص.

٨- يمثل اختراق الحسابات النمط الأبرز للجريمة الإلكترونية التي يتعرض لها أفراد العينة، تليه جرائم الابتزاز وانتحال الشخصية، مما يعكس هشاشة إجراءات التأمين الرقمي الفردي.

٩- يعاني مجتمع الدراسة من ضعف واضح في التوعية الأسرية بمخاطر الفضاء الرقمي، ناتج بالدرجة الأولى عن قلة البرامج التوعوية المتخصصة وفجوة الأجيال التقنية بين الآباء والأبناء.

١٠- بالرغم من امتلاك المبحوثين ثقة نسبية بقدرة الأجهزة الأمنية على الحد من الجريمة، إلا أن غالبيتهم يمتنعون عن الإبلاغ الرسمي خوفا من الوصمة الاجتماعية، مما يكشف تناقضا بين الثقة المؤسسية والسلوك الفعلي.

١١- تشكل النساء والفتيات الشريحة الأكثر استهدافا بالجرائم الإلكترونية والعنف الرمزي، نتيجة الحساسية الثقافية والاجتماعية المفرطة المحيطة بقضايا السمعة والشرف في المجتمع المحلي.

١٢- يتضح أن غياب المعرفة بالقوانين والتشريعات الخاصة بالجرائم الإلكترونية لدى الكتلة الحرجة من المستخدمين يساهم في زيادة منسوب الضحايا ويمنح الجناة فرصة أكبر للاستمرار في أنشطتهم دون رادع معرفي مسبق.

١٣- تنقسم آراء المبحوثين بشكل حاد حول كفاية التشريعات الحالية لمواجهة الجرائم الرقمية، مما يعكس فجوة واضحة بين الواقع التشريعي والتطبيق الميداني في ظل غياب قانون خاص ومستقل للأمن السيبراني.

- ١٤- يسهم التراخي في تطبيق العقوبات القانونية ميدانيا وظهور الوساطات والتدخلات الاجتماعية في خلق بيئة افتراضية آمنة تشجع المعتدين على التمادي في الابتزاز والتنمر لاعتقادهم بإمكانية الإفلات من العقاب.
- ١٥- يدفع بطء الإجراءات القضائية وطول أمد التقاضي الضحايا إلى التنازل عن حقوقهم القانونية لشراء راحتهم النفسية وتجنب الفضيحة الاجتماعية.
- ١٦- يعاني الأداء الإعلامي المحلي من انقسام واضح في تقييم الجمهور، مما يثبت حاجته إلى صياغة استراتيجيات اتصالية أكثر ديمومة وتخصصا في نشر الثقافة الحمائية.
- ١٧- تفتقر البيئة الأمنية والتشريعية الحالية إلى الكوادر البشرية المؤهلة تقنيا في مجال الأدلة الجنائية الرقمية، مما يبرهن على وجود قصور استراتيجي في تشريعات الأمن السيبراني.
- ١٨- تعاني لغة الحوار السائدة عبر المنصات الرقمية من تدن واضح، حيث تغلغل العنف الرمزي بشكل واسع وتصدرت السخرية والتهكم والشتائم والقذف الصريح واجهة الممارسات التواصلية.
- ١٩- يواجه مجتمع الدراسة خطورة تقنية متزايدة متمثلة في التزييف الفني، حيث تستخدم الصور المفبركة ومقاطع الفيديو المجزأة كأدوات أساسية للإساءة وتشويه السمعة وتصفية الحسابات.
- ٢٠- تحولت القوالب الفكاهية والكوميديا الافتراضية مثل الميمز والتعليقات الساخرة من أدوات ترفيهية بريئة إلى وسائل مبطنة لإنتاج القسوة الاجتماعية وإلحاق الأذى النفسي بالمستهدفين.
- ٢١- تعد الرسائل الخاصة المنفذ الأكثر حدة وخطورة في ممارسة الضغط المعنوي والابتزاز، نظرا لاستغلال المعتدين ميزة التخفي والسرية للهروب من الرقابة الاجتماعية العلنية.
- ٢٢- يتسبب العنف الرمزي الرقمي في تداعيات نفسية وسلوكية وخيمة على الضحايا، يتصدرها تدهور الصحة النفسية من قلق واكتئاب، يليه تشويه السمعة والمكانة الاجتماعية والعزلة.
- ٢٣- يمثل الهوس بالشهرة الافتراضية وجمع الإعجابات وتصدر المشهد الرقمي (التريند) المحرك السلوكي الأول والدافع الرئيس وراء إنتاج العنف الرمزي والنيل من الأفراد.

- ٢٤- أحدث الانفتاح على الفضاء الرقمي هزة فعلية وتغييرا عميقا في منظومة القيم الاجتماعية التقليدية، مما أدى إلى تآكل هبة الخصوصية وصيانة الحرمات الشخصية.
- ٢٥- يمر المجتمع المحلي بمرحلة خطيرة من تطبيع السلوكيات المؤذية، حيث بدأ العنف الرمزي الرقمي يتحول من دائرة الرفض القطعي إلى إطار القبول والتعود الاجتماعي تحت مسمى المزاح.
- ٢٦- يعود تراجع الضبط الاجتماعي في الفضاء الافتراضي إلى أسباب بنيوية وتنشئية، يتقدمها غياب الرقابة الأسرية الفعالة الناتجة عن فجوة الأجيال، يليها ضعف التشريعات القانونية وتراجع سلطة العرف.
- ٢٧- يسهم طغيان العلاقات الافتراضية في إضعاف التماسك الأسري وصناعة جدران عزلة داخل المسكن الواحد، فضلا عن تآكل القيم الأخلاقية الموروثة مثل الحياء والاحترام.
- ٢٨- يتسم تأثير التحول الإلكتروني على القيم بنظرة ناضجة وتوفيقية من المجتمع، باعتباره سلاحا ذا حدين يحمل أبعادا إيجابية معرفية وأخرى سلبية سلوكية تعتمد على نمط الاستخدام والوعي.
- ٢٩- بالرغم من التحديات السيبرانية، ما زالت الأسرة تحتفظ بمكانتها الاعتبارية والروابط العاطفية التي تؤهلها لتحقيق الضبط القيمي، بشرط تحول آلياتها من المنع والفرض إلى النصيح والإرشاد.
- ٣٠- تثبت الدراسة أن مواجهة العنف الرمزي والجريمة الإلكترونية لا يمكن أن تتجح بالاعتماد على مسار واحد، بل تتطلب تكاملا بنيويا يقوده الوعي الأسري والتعليمي كخط دفاع أول، ويسنده الردع الأمني والقانوني كخط دفاع أخير، مع أولوية إدراج الأخلاق الرقمية في المناهج التعليمية كحل جذري مستدام.

المبحث الثاني

التوصيات والمقترحات

أولاً: التوصيات

- ١- تتطلع الباحثة من مجلس النواب الموقر إلى العناية بالإسراع في تشريع قانون مكافحة الجرائم الإلكترونية، لتوفير غطاء قانوني حازم يتلاءم مع حجم التطورات التقنية الحاصلة في الفضاء الرقمي.
- ٢- يتطلب من وزارتي التعليم العالي والبحث العلمي والتربية الاهتمام ببحث إمكانية إدراج مادة الأخلاق الرقمية والمواطنة السيبرانية ضمن المناهج الدراسية، لبناء وعي وقائي لدى الأجيال الناشئة.
- ٣- تأمل الباحثة من وزارة الداخلية الموقرة تقديم الدعم لمديرية مكافحة الجرائم الإلكترونية، من خلال رفدها بالكوادر المتخصصة وتحديث بنيتها التقنية لمواجهة التحديات المستجدة.
- ٤- تتطلع الباحثة من مجلس القضاء الأعلى إلى النظر في التوسع بتشكيل محاكم تخصصية وتبسيط الإجراءات القضائية، لتشجيع الضحايا على المطالبة بحقوقهم وتخفيف العبء النفسي عنهم.
- ٥- يرجى من الأجهزة الأمنية والقضائية التأكيد التام على اعتماد السرية المطلقة والصارمة في التعامل مع قضايا الابتزاز الإلكتروني، لا سيما التي تستهدف النساء لحمايتهن من العنف الاجتماعي.
- ٦- نأمل من هيئة الإعلام والاتصالات والمنصات الرقمية ووسائل الإعلام المحلية التنسيق لتبني حملات توعوية دورية ومستدامة، تكشف أساليب الخداع التقني وتوضح آليات الإبلاغ الرسمي.
- ٧- تتطلع الباحثة من وزارة العمل والشؤون الاجتماعية بالتعاون مع الجهات التنموية إلى تصميم برامج تهدف لاحتواء طاقات الشباب ومواجهة ظاهرة البطالة التي تشكل بيئة خصبة للانحراف الرقمي.
- ٨- يرجى من المؤسسات الدينية ومنابر التوجيه القيمي مواكبة المستجدات التقنية، وتضمين خطاباتها مفاهيم تحرم العنف الرمزي والسخرية والابتزاز والتشهير عبر الإنترنت.
- ٩- تأمل الباحثة من وزارة الداخلية بحث إمكانية تطوير منصات وتطبيقات إلكترونية تتيح للضحايا الإبلاغ عن عمليات الابتزاز عن بعد ودون الحاجة للمثول الفوري، لكسر حاجز الخوف لديهم.

- ١٠- تتطلع الباحثة من الجهات التنفيذية إلى تفعيل المواد القانونية الخاصة بملاحقة المبتزين، ومحاسبة أصحاب الحسابات الوهمية والمنصات التي تستغل السخرية لتصفية الحسابات أو التشهير بالأفراد.
- ١١- يرجى من شيوخ العشائر والوجهاء في مجتمع الحلة المبادرة بصياغة ميثاق شرف اجتماعي يجرم الابتزاز الإلكتروني والتشهير، ويمنع الوساطات الاجتماعية لصالح المتجاوزين رقمياً.
- ١٢- تأمل الباحثة من وزارة الاتصالات النظر في فرض قيود تقنية وضوابط أكثر صرامة على آليات توثيق وبيع شرائح الاتصال، لتقليل فرص استغلال الهويات الوهمية في ارتكاب التجاوزات.
- ١٣- نوصي منظمات المجتمع المدني إلى تبني مشاريع ومراكز تقدم الدعم النفسي والاجتماعي لضحايا العنف الرمزي والابتزاز الإلكتروني، لمساعدتهم على تجاوز آثار القلق والعزلة.
- ١٤- يتطلب من مراكز البحوث والدراسات في الجامعات استمرار تقديم مسوح ميدانية دورية، ترصد التحولات السلوكية والقيمية الناجمة عن الانفتاح الرقمي وتضع معالجات علمية لها.
- ١٥- تأمل الباحثة من وزارة التربية تفعيل الورش التوعوية بالتعاون مع مجالس الآباء والمعلمين، لإرشاد الأسر حول آليات الرقابة الأبوية الفعالة وكيفية سد فجوة الأجيال التقنية مع الأبناء.

ثانياً: المقترحات

- ١- يجدر بطلبة الدراسات العليا إجراء بحوث تخصصية حول أثر تقنيات الذكاء الاصطناعي والتزييف العميق في تطور أساليب الابتزاز الإلكتروني والجريمة السيبرانية في المجتمع العراقي.
- ٢- تبرز الحاجة لقيام الباحثين بدراسة الآثار النفسية والاجتماعية طويلة المدى المترتبة على ضحايا العنف الرمزي الرقمي، لا سيما فئة النساء والفتيات في البيئات المحلية التقليدية.
- ٣- يفضل توجه المشاريع البحثية المستقبلية نحو تقييم كفاءة آليات الضبط الأسري المستحدثة (مثل برامج الرقابة الأبوية الرقمية) ومدى تقبل الأبناء لها في ظل فجوة الأجيال التقنية.
- ٤- يحسن بالباحثين دراسة دور المنصات الإخبارية المحلية وصفحات (الميمز) على وسائل التواصل الاجتماعي في تشكيل الوعي العام وتطبيع سلوكيات التمر والسخرية بين الشباب.

- ٥- يستدعي الواقع البحثي قيام الطلبة ببحث فاعلية البنية التشريعية والقضائية الحالية في العراق ومدى قدرتها على معالجة قضايا الأمن السيبراني بالمقارنة مع التجارب العربية والدولية.
- ٦- من المفيد التركيز على إعداد دراسات علمية تقيس مدى نجاح الحملات الإعلامية والأمنية الرسمية (مثل حملات وزارة الداخلية) في الحد من الجرائم الرقمية وتعزيز ثقافة الإبلاغ لدى الضحايا.

خلاصة الفصل السابع:

لا تكمن قيمة هذا الفصل في كونه محطة تلخيصية أخيرة، بل في كونه الموضوع الذي تتحول فيه القراءة الميدانية إلى موقف علمي واضح، فالجريمة الإلكترونية والعنف الرمزي الرقمي في مجتمع الحلة ليسا خلا عابرا يكفي لمواجهته تشديد العقوبة أو حجب المنصات، بل ظاهرة مركبة تتغذى على تراجع مزدوج في الردع القانوني والتنشئة الاجتماعية معا، ومن هذا المنطلق جاءت التوصيات موزعة عمدا بين المسار التشريعي والأمني من جهة، والمسار الأسري والتربوي والإعلامي من جهة أخرى، لأن الاكتفاء بأحدهما دون الآخر يكرر القصور الذي كشفت عنه الدراسة نفسها في مؤسسات الضبط الاجتماعي التقليدية.

وتأسيسا على ما تقدم من نتائج، تكون الدراسة قد حققت أهدافها الستة وأجابت عن تساؤلاتها الثلاثة كافة على نحو مباشر، إذ شخّصت أنماط الجريمة الإلكترونية وعواملها (النتائج ٩، ١٠، ١١، ١٤، ١٥)، وحلّلت آليات العنف الرمزي وأثره النفسي والسلوكي (النتائج ١٢، ٢٨-٣٣)، واستكشفت أثر التحول الإلكتروني في النسق القيمي والروابط الواقعية (النتائج ٣٥-٤٠)، وقاست فاعلية الضبط الأسري والتنشئة الاجتماعية (النتائج ١٣، ٣٨، ٤١)، وقيمت دور ومحدودية التشريعات القانونية والأجهزة الأمنية (النتائج ١٦، ١٩-٢٢، ٢٧، ٤٣)، ورصدت سلوك المبحوثين عند التعرض للجريمة وأسباب عدم الإبلاغ (النتائج ١٧، ١٨، ٢٤)، لتكون بذلك قد أجابت عن تساؤلها الرئيس المتعلق بواقع انتشار الجريمة الإلكترونية والعنف الرمزي وأثرهما في النسق القيمي وفاعلية مؤسسات الضبط الاجتماعي والتشريعي.

وإذ تضع الدراسة بين يدي الباحثين مقترحات لتقصي أبعاد مستحدثة كأثر الذكاء الاصطناعي والترفيف العميق مستقبلا، فإنها تقر ضمنا بأن الفضاء الرقمي حقل متجدد لا تكفيه قراءة واحدة، وأن ما توصلت إليه هذه الرسالة هو نقطة انطلاق لتراكم بحثي لاحق أكثر منه إجابة نهائية مغلقة.

المَصَادِيرُ وَالْمَرَاجِعُ

المصادر والمراجع:

المصادر والمراجع:

أولاً: المصادر

• القرآن الكريم:

• المعاجم والقواميس:

- (١) ابن منظور، لسان العرب، دار صادر، بيروت، الجزء ١٢، ١٩٦٦.
- (٢) ريمون بودون وفرانسوا بوريو (بوريكو)، المعجم النقدي لعلم الاجتماع، ت: سليم حداد، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، الجزائر، الطبعة الأولى، ١٩٨٦.
- (٣) لويس معلوف، المنجد في اللغة، المطبعة الكاثوليكية، بيروت، ب.ت، ط ١٩٠٠.

• المصادر العربية الأصيلة:

- (٤) عبد الرحمن بن محمد بن خلدون، مقدمة ابن خلدون، تحقيق: درويش جودي، المكتبة العصرية، بيروت، ٢٠٠٢.

• المصادر المترجمة:

- (٥) بيير بورديو، التلفزيون واليات التلاعب بالعقول، ت: درويش الحلوجي، دار كنعان، دمشق، ٢٠٠٤.
- (٦) بيير بورديو، العنف الرمزي: بحث في اصول علم اجتماع التربوي، ت: نظير جاهل، المركز الثقافي العربي، بيروت، ١٩٩٤.
- (٧) بيير بورديو، الهيمنة الذكورية، ت: سلمان قعفراني، المنظمة العربية للترجمة، بيروت، ٢٠٠٩.
- (٨) هنري برغسون، الضحك: بحث في دلالة المضحك، ت: سامي الدروبي وعبد الله عبد الدايم، دار العلم للملايين، بيروت، ط ٣، ١٩٨٣.

• الوثائق الرسمية والتشريعية:

- (٩) مجلس النواب العراقي، مشروع قانون جرائم المعلوماتية، البرلمان العراقي، بغداد، الدورة الانتخابية الثانية، ٢٠١١.
- (١٠) مجلس النواب العراقي، مشروع قانون الجريمة الالكترونية، البرلمان العراقي، بغداد، ٢٠١١.

• الرسائل والأطاريح الجامعية غير المنشورة:

(١١) إسعاد حمدوش، استخدام مواقع التواصل الاجتماعي وأثره على العلاقات الأسرية، مذكرة ماستر غير منشورة، تخصص اتصال وعلاقات عامة، جامعة محمد الصديق بن يحيى، جيجل، الجزائر، ٢٠١٧.

(١٢) سرمد قيس ذنون نايف، التتمر الإلكتروني عبر الإعلام الرقمي وعلاقته بالعنف لدى طلبة الجامعات العراقية: دراسة مسحية في جامعتي الأنبار والعراقية، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الآداب، جامعة الأنبار، العراق، ٢٠٢٣.

(١٣) نينوس نيسان مروكي، متطلبات بناء استراتيجيات مكافحة الجريمة الإلكترونية: دراسة تحليلية، بحث دبلوم عالي غير منشور، كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة بغداد، ٢٠١٩.

(١٤) وعد إبراهيم خليل الأمير، العنف في وسائل الاتصال المرئية وعلاقته بجنوح الأحداث (دراسة ميدانية في دار إصلاح الأحداث)، أطروحة دكتوراه غير منشورة، كلية الآداب، قسم علم الاجتماع، جامعة بغداد، ٢٠٠٣.

• المصادر الأجنبية:

- (15) Encyclopedia, World Dictionary, Beirut, by color press, 1974, p.175.
(16) U.S. Department of Justice, National Institute of Justice, Electronic Crime Scene Investigation: A Guide for First Responders, Washington, DC, 2001.
(17) Webster, Third New International Dictionary, U.S.A: The Lakeside Press, 1959, p.535.

ثانيا: المراجع

• الكتب العربية:

- (١) إبراهيم الياس، أزمة الهوية وتأصيلات النظرية، دار الحضارة للنشر والتوزيع، الطبعة ١، مصر، ٢٠١٣.
- (٢) إبراهيم عبد الرحمن الطخيس، دراسات في علم اجتماع الجنائي، دار العلوم للنشر، الرياض، ١٩٩٤.
- (٣) إبراهيم عطايا، الجريمة الإلكترونية وسبل مواجهتها في الشريعة الإسلامية والانظمة الدولية، دار الفكر الجامعي، الاسكندرية، ٢٠١٥.

المصادر والمراجع:

- (٤) أبو بكر محمد مرسي، أزمة الهوية في المراهقة والحاجة إلى الإرشاد النفسي، مكتبة النهضة المصرية، القاهرة، ٢٠٠١.
- (٥) احسان محمد الحسن، النظريات الاجتماعية المتقدمة دراسة تحليلية في النظريات الاجتماعية المعاصرة، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان، ٢٠١٥.
- (٦) أحمد حسن الزيات، تاريخ الأدب العربي، دار المعرفة، بيروت، د.ت.
- (٧) احمد خليفة الملط، الجرائم المعلوماتية، دار الفكر الجامعي، القاهرة، ط٢، ٢٠٠٦.
- (٨) أحمد سوسة، حضارة وادي الرافدين بين الماضي والحاضر، دار الشؤون الثقافية العامة، بغداد، العراق، ٢٠٠٥.
- (٩) احمد عادل درويش، الفضاءات الافتراضية ودلالات العنف الرمزي في عصر العولمة، المكتبة العصرية، مصر، ٢٠١٩.
- (١٠) أحمد عبد الله المراغي، الجريمة الالكترونية ودور القانون الجنائي في الحد منها، ط١، المركز القومي للإصدارات القانونية، القاهرة- مصر، ٢٠١٧.
- (١١) أحمد فؤاد رسلان، نظرية الصراع الدولي دراسة في تطور الأسرة الدولية المعاصرة، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، ١٩٨٦.
- (١٢) السيد عبد العاطي السيد، علم الاجتماع المعاصر، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، ٢٠١٥.
- (١٣) أنور طلبية، قانون العقوبات في ضوء أحكام النقض، طبعة نادي القضاة، القاهرة، ١٩٨٠.
- (١٤) ايمن عبدالله فكري، جرائم نظم المعلومات، دراسة مقارنة، دار الجامعة الجديدة، الاسكندرية، ٢٠٠٧.
- (١٥) باطلي غنية، الجريمة الالكترونية (دراسة مقارنة)، الدار الجزائرية للمطبوعات، الجزائر، ٢٠١٥.
- (١٦) بدر الدين علي، الجريمة والمجتمع، دار الكاتب العربي، القاهرة، ب.ت.
- (١٧) بهاء المري، جرائم السوشيال ميديا - فيس بوك - انستكرام - واتس آب - فايبر - تويتر، دار الاهرام للإصدارات القانونية، ٢٠٢٤.
- (١٨) بيار أنصار، العلوم الاجتماعية المعاصرة، المركز الثقافي العربي، بيروت، ١٩٩٢.

المصادر والمراجع:

- (١٩) جون سكوت، علم الاجتماع: المفاهيم الأساسية، ت: محمد عثمان، الشبكة العربية للأبحاث والنشر، بيروت، ٢٠٠٩.
- (٢٠) حامد عبد السلام زهران، علم النفس الاجتماعي، عالم الكتب، القاهرة، ٢٠١٢.
- (٢١) حجازي محمد كمال، جرائم السوشيال ميديا: عصر الجرائم الناعمة، مركز محمود لتوزيع الكتب القانونية، القاهرة، الطبعة الأولى، ٢٠٢٣.
- (٢٢) حسنين توفيق ابراهيم، ظاهرة العنف السياسي في النظم العربية، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ١٩٩٩.
- (٢٣) حسين الغافري، محمد الالفي، جرائم الانترنت بين الشريعة الاسلامية والقانون، دار النهضة العربية، القاهرة، ٢٠٠٨.
- (٢٤) حسين جميل، المدخل إلى دراسة القانون، دار السنهوري، بغداد، ٢٠١٨.
- (٢٥) خالد حسن احمد لطفي، بيانات ومعلومات الكمبيوتر، دار الفكر الجامعي، الاسكندرية، ٢٠١٩.
- (٢٦) خليل احمد خليل، المفاهيم الاساسية في علم الاجتماع، دار الحداثة، بيروت، ١٩٨٤.
- (٢٧) ذوقان عبيدات وآخرون، البحث العلمي مفهومه وأدواته وأساليبه، دار الفكر للنشر والتوزيع، عمان، ٢٠١٥.
- (٢٨) نياز موسى، الإرهاب التخيلي: الجريمة والشبكة العنكبوتية، دار جرير للنشر والتوزيع، عمان، ٢٠٠٨.
- (٢٩) نياز موسى، الجرائم الالكترونية: المفهوم والاسباب، كلية العلوم الاستراتيجية، جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، الرياض، ٢٠١٤.
- (٣٠) رائد أمير العبيدي، سلطة الصورة والخطاب المقنع في الإعلام الرقمي، بيت الحكمة، بغداد، ٢٠٢٣.
- (٣١) راجح بوكريش، السلطة الخامسة تقضح السلطات الاربع، الجزائر، دار هومة، ٢٠١١.
- (٣٢) رجاء مكي وسامي عجم، اشكالية العنف: العنف المشروع والعنف المدان، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، بيروت، ٢٠٠٨.
- (٣٣) رجاء وحيد دويدي، البحث العلمي اساسياته النظرية وممارسته العملية، ط١، دار الفكر، دمشق - سوريا، ٢٠٠٠.

المصادر والمراجع:

- (٣٤) رشيد زرواتي، مناهج وأدوات البحث العلمي في العلوم الاجتماعية، دار الهدى، عين مليلة- الجزائر، ٢٠٠٧.
- (٣٥) ريجي مصطفى عليان، البحث العلمي أسسه ومناهجه وأساليبه، بيت الأفكار الدولية، عمان، الأردن، ٢٠٠٤.
- (٣٦) زين العابدين مخلوق حسن، علم اجتماع الجنائي، مطبعة العصر، القاهرة، ٢٠٠٩.
- (٣٧) سامح فوزي، القوة الخفية رأس المال الاجتماعي في المجتمع المصري، الهيئة العامة لقصور الثقافة، القاهرة، ٢٠١٢.
- (٣٨) سامر جميل الرضوي، التفاعلية الرمزية والعدوان الصامت في البيئات الافتراضية، دار الفكر العربي، القاهرة، ٢٠٢١.
- (٣٩) ستيفان شوفالييه وكريستيان شوفيري، معجم بورديو، دار القصة للنشر، الجزائر، ٢٠١٠.
- (٤٠) سعد الدين إبراهيم، علم الاجتماع السياسي، دار المعارف، القاهرة، ٢٠١١.
- (٤١) سعد سلمان المشهداني، منهجية البحث العلمي، دار اسامة للنشر، عمان- الاردن، ٢٠١٩.
- (٤٢) سعيدي سليمة، جرائم المعلومات والشبكات في العصر الرقمي، دار الفكر الجامعي، الاسكندرية، ٢٠١٧.
- (٤٣) سناء محمد سليمان، مشكلة الخجل الاجتماعي لدى الصغار والمراهقين والكبار، سلسلة ثقافة سيكولوجية للجميع (٢٨)، دار عالم الكتب للطباعة والنشر والتوزيع، القاهرة، ٢٠١٢.
- (٤٤) سهيل محمد عزام، الوجيز في جرائم الانترنت، دائرة المكتبة الوطنية، الاردن، ٢٠٠٩.
- (٤٥) شاكر عبد الحميد، عصر الصورة: السلبيات والإيجابيات، سلسلة عالم المعرفة، العدد ٣١١، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، الكويت، ٢٠٠٥.
- (٤٦) عادل عبد المهدي الموسوي، التشريعات الجنائية المعاصرة، دار الثقافة للنشر، بغداد، ٢٠٢١.
- (٤٧) عامر حسن فياض، المجتمع العراقي وتحولات الدولة، دار الكتب والوثائق، بغداد، ٢٠١٨.
- (٤٨) عبد الأمير العكيلي، شرح قانون العقوبات العراقي القسم الخاص، المكتبة القانونية، بغداد، ٢٠١٩.

المصادر والمراجع:

- (٤٩) عبد الباسط عبد المعطي، اتجاهات نظرية في علم الاجتماع، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، ٢٠١٦.
- (٥٠) عبد الحميد بسيوني، شبكات المعلومات ومصير اللغة العربية، مطبعة الأندلس، القاهرة، ٢٠٠٠.
- (٥١) عبد الرحمن محمد، الازدواج اللغوي في اللغة العربية، مطابع التقنية للأوفست، الرياض، ١٩٩٧.
- (٥٢) عبد الرزاق الحسني، العراق قديما وحديثا، دار الرافدين للطباعة والنشر، بيروت، لبنان، ٢٠١٢.
- (٥٣) عبد الغفور إبراهيم، ومجيد خليل، المدخل إلى طرق البحث العلمي، دار زهران للنشر والتوزيع، عمان، ٢٠٠٨.
- (٥٤) عبد الفتاح بيومي حجازي، الجرائم المستحدثة في نطاق تكنولوجيا الاتصالات الحديثة، المركز القومي للإصدارات القانونية، القاهرة، ٢٠١١.
- (٥٥) عبد القادر الفتوخ، الانترنت للمستخدم العربي، مكتبة العبيكان، الرياض، ٢٠٠١.
- (٥٦) عبد اللطيف الهميم، احترام الحياة الخاصة: الخصوصية في الشريعة الإسلامية والقانون المقارن، دار عمار للنشر، عمان، ٢٠٠٤.
- (٥٧) عبد الملك سلمان السلطان، (العربي من منظور حاسوبي)، في: لغة الشباب العربي في وسائل التواصل الحديثة: بحوث ومقالات حول اللغة الهجين، ط١، مركز الملك عبد الله بن عبد العزيز الدولي لخدمة اللغة العربية، الرياض، ٢٠١٤.
- (٥٨) عبدالله محمد عبدالرحمن، علم اجتماع النشأة والتطور، دار المعرفة الجامعية، الاسكندرية، ١٩٩٩.
- (٥٩) عثمان عبد القادر عتيق، جرائم الانترنت، دار النهضة العربية، القاهرة، ٢٠٠٠.
- (٦٠) عدي جابر هادي، الجريمة المعلوماتية في التشريع العراقي: دراسة تحليلية مقارنة، مكتبة زين الحقوقية والأدبية، بغداد، ٢٠٢١.
- (٦١) علي اسعد وطفة، الطاقة الاستلابية للعنف الرمزي، مركز الشرق العربي، لندن، ٢٠١٢.
- (٦٢) علي الوردي، دراسة في طبيعة المجتمع العراقي، دار الوراق، بغداد، ٢٠١٣.

المصادر والمراجع:

- (٦٣) علي حرب، العالم ومأزقه: منطق الصدام ولغة التداول، المركز الثقافي العربي، الدار البيضاء، ٢٠٠٢.
- (٦٤) علي عبد الحسين العبودي، الجرائم المعلوماتية وآثارها القانونية، دار الحامد، عمان، ٢٠٢٠.
- (٦٥) عمر السعيد رمضان، شرح قانون العقوبات: القسم العام، مطبعة جامعة القاهرة، القاهرة، ٢٠٠٠.
- (٦٦) غادة نصار، الارهاب والجريمة الالكترونية، العربي للنشر والتوزيع، القاهرة، ٢٠١٧.
- (٦٧) فاضل محمد الجبوري، السياسة الجنائية المعاصرة، مكتبة القانون والقضاء، بغداد، ٢٠٢٠.
- (٦٨) فوزي سامان عمر، المسؤولية المدنية للصحفي: دراسة مقارنة، دار وائل للنشر، عمان، ٢٠٠٧.
- (٦٩) كامل سلمان الجبوري، تاريخ مدينة الحلة، دار المؤرخ العربي، بيروت، لبنان، ٢٠٠١.
- (٧٠) كمال عبد الحميد الزيات وطلعت إبراهيم لطفي، النظرية المعاصرة في علم الاجتماع، غريب للطباعة والنشر والتوزيع، القاهرة، ١٩٩٩.
- (٧١) لويس كامل مليكة، سيكولوجية الجماعات والقيادة، ط٣، مكتبة النهضة المصرية، القاهرة، ١٩٧٠.
- (٧٢) محمد ابراهيم الدسوقي، مبادئ علم اجرام والعقاب، دار النهضة العربية للطباعة والنشر والتوزيع، ط١، بيروت، ٢٠٠٩.
- (٧٣) محمد الجوهري، علم الاجتماع وقضايا المجتمع، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، ٢٠١٥.
- (٧٤) محمد سمير، جرائم الصحافة والنشر، طبعة نادي القضاة، القاهرة، ٢٠٠٢.
- (٧٥) محمد عبد الكريم الحوراني، النظرية المعاصرة في علم الاجتماع، دار مجدلاوي، عمان، ٢٠٠٨.
- (٧٦) محمد عبد الله إبراهيم، تشريعات حق المؤلف وواقع تطبيقاتها في الوطن العربي بين التشريع والتطبيق، المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم، تونس، ١٩٩٦.
- (٧٧) محمد عبد الهادي، علم النفس الاجتماعي، دار العلوم العربية، بيروت، ٢٠٠٥.

المصادر والمراجع:

- (٧٨) محمد عبدالسلام، مناهج البحث في العلوم الاجتماعية، مكتبة نور للنشر، الامارات العربية المتحدة، ٢٠٢٠.
- (٧٩) محمد علي محمد، مقدمة في علم الاجتماع، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، ٢٠١٣.
- (٨٠) محمد فالح حسن، الوجيز في شرح قانون العقوبات العراقي: القسم العام، مكتبة ومطبعة زين، بغداد، ٢٠١٨.
- (٨١) محمد قاسم، المدخل الى مناهج البحث العلمي، ط١، دار النهضة العربية، بيروت-لبنان، ١٩٩٩.
- (٨٢) محمد محمود المكاوي، الجوانب الاخلاقية والاجتماعية للجرائم المعلوماتية (جرائم الكمبيوتر والانترنت)، المكتبة العصرية، مصر، ٢٠١٠.
- (٨٣) محمد مفضل، السخرية في الثقافة الرقمية: دراسة ثقافية للخيال النثري وللقيم الثقافية وفلسفة اليومي على الفيسبوك، دار أبي رقرق للطباعة والنشر، الرباط، ٢٠١٤.
- (٨٤) محمود مدين، الجريمة الالكترونية وتحديات الامن القومي، المصرية للنشر، الجيزة، مصر، ط٢، ٢٠١٩.
- (٨٥) مروان عبد المجيد إبراهيم، أسس البحث العلمي لإعداد الرسائل الجامعية، مؤسسة الوراق، عمان، ٢٠٠٠.
- (٨٦) مصطفى ابراهيم سلمان الشمري، الجرائم الالكترونية وتأثيرها في العراق، دار نون للطباعة والنشر، الموصل، ٢٠٢١.
- (٨٧) مصطفى بوجلal، علم الاجتماع المعاصر بين الاتجاهات والنظريات، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، ٢٠١٥.
- (٨٨) مصطفى حجازي، التخلف الاجتماعي مدخل الى سيكولوجية الانسان المقهور، ط٩، المركز الثقافي العربي، ٢٠٠٩.
- (٨٩) مصطفى صالح الأزرق، علم النفس الاجتماعي: اتجاهات نظرية ومجالات تطبيقية، دار الفكر العربي، القاهرة، ط١، ٢٠١٣.
- (٩٠) مناور عبيد العنزي، التتمر الإلكتروني، دار النخبة، الرياض، ٢٠٢٠.
- (٩١) منير الحجوجي، سوسيولوجيا الهيمنة المتخفية: قراءات في فكر بيير بورديو، دار الأمان، الرباط، ٢٠١٥.

المصادر والمراجع:

- (٩٢) مهدي القصاص، تصميم البحث الاجتماعي، دار نيبور للطباعة والنشر والتوزيع، الديوانية، العراق، ٢٠١٤.
- (٩٣) نادية عيشور وآخرون، منهجية البحث العلمي في العلوم الاجتماعية، مؤسسة حسين راس الجبل للنشر والتوزيع، قسنطينة- الجزائر، ٢٠١٧.
- (٩٤) نبيل عبد الفتاح، التحولات الاجتماعية في المجتمع العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ٢٠١٧.
- (٩٥) وليد محمد الشناوي، مفهوم الكرامة الإنسانية في القضاء الدستوري، مكتبة القانون والاقتصاد، الرياض، ٢٠١٤.
- (٩٦) يوسف صغير، الجريمة المرتكبة عبر الإنترنت: دراسة مقارنة، دار الثقافة للنشر والتوزيع، عمان، ٢٠١٣.

• الكتب المترجمة:

- (٩٧) باربرا ديتمر، الانماط الثقافية للعنف، ت: ممدوح يوسف عمران، عالم المعرفة، الكويت، العدد ٣٣٧، ٢٠٠٧.
- (٩٨) جاك أومون، الصورة، ت: ريتا الخوري، المنظمة العربية للترجمة، بيروت، الطبعة ١، ٢٠١٣.
- (٩٩) جون سكوت، خمسون عالما اجتماعيا أساسيا المنظرون المعاصرون، ت: محمود محمد حلمي، الشبكة العربية للأبحاث والنشر، بيروت، ٢٠٠٩.

• المجلات والدوريات والمؤتمرات العلمية:

- (١٠٠) ابتسام رايس محمد ميلودي، الهوية الرقمية على مواقع التواصل الاجتماعي: دراسة في الآثار والتمثيلات، مجلة الدراسات الإعلامية، العدد ٩، نوفمبر ٢٠١٩.
- (١٠١) ابتسام سعدون قاسم، الجرائم الإلكترونية المستحدثة وأثرها على منظومة القيم لدى الشباب العراقي، مجلة البحوث التربوية والنفسية، جامعة بغداد، العدد ٧٢، ٢٠٢٢.
- (١٠٢) أنير محمد شهاب، التتمر الإلكتروني عبر مواقع التواصل الاجتماعي وانعكاساته على السلم المجتمعي العراقي، مجلة بابل للعلوم الإنسانية، جامعة بابل، المجلد ٢٩، العدد ١، ٢٠٢١.

- (١٠٣) أنير مد الله عبيد، دور المؤسسات التعليمية في تعزيز الأمن الرقمي والوعي الرقمي لدى الشباب الجامعي، مجلة القادسية للعلوم الإنسانية، جامعة القادسية، المجلد ٢٥، العدد ٣، ٢٠٢٢.
- (١٠٤) أنير ناظم الجاسور، أثر مواقع التواصل الاجتماعي في الهوية الثقافية للشباب الجامعي العراقي، مجلة العلوم السياسية، جامعة بغداد، العدد ٥٦، ٢٠١٨.
- (١٠٥) أحلام هادي جودة، الجرائم الإلكترونية وأثرها على الأمن الاجتماعي، مجلة القادسية للعلوم الإنسانية، جامعة القادسية، المجلد ٢٢، العدد ٤، ٢٠١٩.
- (١٠٦) أحمد فرج أحمد، رقمنة المجموعات الورقية في مؤسسات المعلومات، مجلة جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، الرياض، العدد ١١، ٢٠٠٩.
- (١٠٧) أحمد فلاح مطر، وقيان الشمري، جريمة القذف والسب عن طريق الهاتف النقال: دراسة مقارنة بين التشريعين المصري والكويتي، مجلة البحوث القانونية والاقتصادية، جامعة المنصورة، المجلد ١٤، العدد ٨٩، ٢٠٢٢.
- (١٠٨) أركان فالح سعيد، تمثلات العنف الرمزي في مواقع التواصل الاجتماعي وأثرها على الأمن المجتمعي، مجلة كلية التربية، جامعة المستنصرية، العدد ٣، ٢٠٢٠.
- (١٠٩) الحبيب منادي، (عنف اللغة ولغة العنف)، مجلة دراسات إنسانية واجتماعية، جامعة قاصدي مرباح ورقلة، العدد ١٠، ٢٠١٦.
- (١١٠) أماني محمد هلال، الصورة الرقمية ودورها في مواجهة المشكلات البيئية، مجلة علوم وفنون: دراسات وبحوث، جامعة حلوان، المجلد ٢٠، العدد ١، ٢٠٠٨.
- (١١١) أمينة بن طاهر، الأمن القضائي ودوره في مواجهة الجرائم المستحدثة- الجريمة المعلوماتية نموذجاً، مجلة البحوث القانونية والاقتصادية، المجلد ٠٦، العدد ٠٢، ٢٠٢٣.
- (١١٢) إنجي عقل، الهوية الثقافية للشباب في عصر الرقمنة: دراسة ميدانية على عينة من الشباب الجامعي، مجلة هرمس، المجلد ١٢، العدد ٣، ٢٠٢٣.
- (١١٣) براهيم محمد، بكاي ميلود، التفاعل الاجتماعي الصفي المثير للتفوق والنجاح، مجلة الجامع في الدراسات النفسية والعلوم التربوية، جامعة زيان عاشور بالجلفة، الجزائر، العدد ٦، ٢٠١٧.

- (١١٤) بشرى أحمد جاسم، التتمر الإلكتروني عبر مواقع التواصل الاجتماعي وأثره على الأمن النفسي لطلبة الجامعة، مجلة الأستاذ للعلوم الإنسانية والاجتماعية، جامعة بغداد، المجلد ٥٩، العدد ٣، ٢٠٢٠.
- (١١٥) بن دادة سهيلة، فريحة محمد كريم، مظاهر التتمر الإلكتروني لدى الطلبة الجامعيين، مجلة دراسات إنسانية واجتماعية، العدد ٠٣، المجلد ١٠، جامعة وهران ٢، ٢٠٢١.
- (١١٦) تغريد عبد حمد، جريمة التتمر الإلكتروني: دراسة مقارنة بين القانونين العراقي والأمريكي، مجلة العلوم القانونية، جامعة بغداد- كلية القانون، المجلد ٣٥، العدد ٢، ٢٠٢٠.
- (١١٧) ثناء هاشم محمد، واقع ظاهرة التتمر الإلكتروني لدى طلاب المرحلة الثانوية وسبل مواجهتها، مجلة جامعة الفيوم للعلوم التربوية والنفسية، المجلد ١٢، العدد ٠٢، ٢٠١٩.
- (١١٨) حامد الجبر، وآخرون، واقع دور شبكات التواصل الاجتماعي في تنمية الوعي الثقافي لدى طالبات كلية التربية الأساسية في دولة الكويت، مجلة كلية التربية، العدد ١٧٦، الجزء الثاني، ٢٠١٧.
- (١١٩) حبيب شحاتة، (اللغة العربية واللهجة العامية)، مجلة الرسالة، العدد ١٤٠، ٢٠٠٧.
- (١٢٠) حسن جاسم الخاقاني، الجريمة الإلكترونية في الواقع العراقي دراسة وتحليل، مجلة العلوم الحاسوبية والذكاء الاصطناعي، جامعة بغداد، المجلد ٣، العدد ١، ٢٠٢٤.
- (١٢١) خطاب فتيحة، درويش محمد، تمثيلات العنف الرمزية بصورة المرأة في خطاب الأمثال الشعبية في المجتمع الجزائري، المجلة الدولية للاتصال الاجتماعي، جامعة مستغانم، المجلد ١٠، العدد ١، ٢٠٢٢.
- (١٢٢) حيدر جبار كشكول، الجرائم الناشئة عن التطور التكنولوجي وأثرها في السياسة الجنائية، مجلة كربلاء للعلوم القانونية والسياسية، جامعة كربلاء، المجلد ٩، العدد ٤، ٢٠٢٢.
- (١٢٣) حيدر عبد الزهرة كاظم، الجرائم المعلوماتية وانعكاساتها على الأمن الوطني، مجلة القادسية للقانون والعلوم السياسية، جامعة القادسية، المجلد ١١، العدد ١، ٢٠٢٠.
- (١٢٤) حيدر فليح حسن، الهوية الرقمية البديلة وانعكاساتها الأمنية في المجتمع العراقي، مجلة البحوث والدراسات القانونية والسياسية، جامعة الكوفة، المجلد ٩، العدد ٢، ٢٠٢١.
- (١٢٥) رائد عبيس جابر، العنف الرمزي في مواقع التواصل الاجتماعي: دراسة تحليلية في البيئة العراقية، مجلة بابل للعلوم الإنسانية، جامعة بابل، المجلد ٢٨، العدد ٢، ٢٠٢٠.

المصادر والمراجع:

- (١٢٦) رمضان عاشور حسين، البنية العاملة لمقياس التتمر الإلكتروني كما تدركها الضحية لدى عينة من المراهقين، المجلة العربية لدراسات وبحوث العلوم التربوية والإنسانية، جامعة حلوان، العدد ٤، ٢٠١٦.
- (١٢٧) زغودة بورشاق، اسباب الجريمة الالكترونية من منظور سوسيولوجي انثروبولوجي، مجلة العلوم الاجتماعية والإنسانية، جامعة الشهيد حمه لخضر - الوادي، الجزائر، المجلد ١٥، العدد ١، ٢٠٢٢.
- (١٢٨) ستار جبار رحيمة، مظهرات العنف الرمزي في الفضاء الافتراضي: دراسة تحليلية في المجتمع العراقي، مجلة البحوث التربوية والنفسية، جامعة بغداد، العدد ٥٤، ٢٠١٧.
- (١٢٩) سعد سلمان المشهداني، التأثيرات الثقافية والاجتماعية لشبكات التواصل الاجتماعي في المجتمع العراقي، مجلة البحوث الإعلامية، جامعة بغداد، العدد ٥٦، ٢٠٢١.
- (١٣٠) سعيد مداوي، الجريمة الالكترونية في المجتمع الخليجي وكيفية مواجهته، وزارة الداخلية - مركز الدراسات الاستراتيجية والأمنية (قطر)، إصدار أمني/ دراسة علمية، سلسلة الدراسات الأمنية، ٢٠١٦.
- (١٣١) سليمة بلعزوي، واقع اللغة العربية في مواقع التواصل الاجتماعي: الأسباب والحلول، مجلة الخطاب والتواصل، المجلد ١، العدد ٣، ٢٠١٩.
- (١٣٢) سماء محمد لطفي، الهوية الأكاديمية وعلاقتها ببعض المتغيرات النفسية لدى طلبة الجامعة، مجلة كلية التربية، جامعة الأزهر، العدد ١٨٩، الجزء ٢، ٢٠٢١.
- (١٣٣) سيف عدنان رحيم، العنف الرمزي في الخطاب الاتصالي الرقمي، مجلة البحوث التربوية والنفسية، جامعة بغداد، العدد ٧٤، ٢٠٢٢.
- (١٣٤) شفيقة خنifer، التتمر الإلكتروني: حدود الظاهرة وأبعادها، مجلة الرسالة للدراسات الإعلامية، جامعة محمد الشريف مساعديه، ٢٠٢١.
- (١٣٥) صالح بن محمد البخيت، واقع صناعة المحتوى الرقمي لدى طلاب الإعلام بجامعة حائل وتوجهاتهم نحوها، مجلة جامعة تبوك للعلوم الإنسانية والاجتماعية، المجلد ٣، العدد ٣، ٢٠٢٣.
- (١٣٦) صداح مجهول غازي، المواجهة القانونية لجرائم المعلوماتية في التشريع العراقي، مجلة المحقق الحلي للعلوم القانونية والسياسية، جامعة بابل، المجلد ٨، العدد ٢، ٢٠١٦.

المصادر والمراجع:

- (١٣٧) طلال ناظم الزهيري، اطار تشريعي مقترح للحد من الجرائم الالكترونية وتعزيز الاخلاقيات الرقمية في العراق، مجلة افاق للابحاث السياسية والقانونية، جامعة عمار ثلجي الاغواط، الجزائر، المجلد ٨، العدد ١، ٢٠٢٥.
- (١٣٨) طلحة مسعود، الهوية الرقمية: مأزق الاستخدام والخصوصية، مجلة التغير الاجتماعي، المجلد ٤، العدد ١، ٢٠٢٠.
- (١٣٩) عائشة لصلج، العنف الرمزي عبر الشبكات الاجتماعية الافتراضية: قراءة في بعض صور العنف عبر الفيس بوك، أبحاث ودراسات، مؤسسة مؤمنون بلا حدود للدراسات والأبحاث، الرباط، ٢٠١٦.
- (١٤٠) عائشة لصلج، العنف الرمزي عبر الشبكات الاجتماعية الافتراضية: قراءة في بعض صور العنف عبر الفيسبوك، مجلة المعيار، العدد ٣٩، ٢٠١٥.
- (١٤١) عبد الودود مكروم، قيم الهوية وثقافة الإنماء: مدخل لتحديد دور التعليم العالي في بناء مستقبل الأمة العربية، المؤتمر العلمي العشرين، المجلد ٤، الجمعية المصرية للمناهج وطرق التدريس، ٢٠٠٨.
- (١٤٢) عبير محمد الصبان وآخرون، التتمر الإلكتروني لدى الطلبة المراهقين في بعض مدارس المرحلة المتوسطة والثانوية في مدينة جدة، المجلة العلمية، المجلد ٣٦، العدد ٠٩، جامعة أسيوط، ٢٠٢٠.
- (١٤٣) علاء الدين محمد حسين، الأبعاد الاجتماعية والنفسية للجريمة الإلكترونية في المجتمع العراقي، مجلة البحوث التربوية والنفسية، جامعة بغداد، العدد ٦٨، ٢٠٢١.
- (١٤٤) علي أسعد وطفة، من الرمز والعنف إلى ممارسة العنف الرمزي قراءة في الوظيفة البيداغوجية للعنف الرمزي في التربية المدرسية، مجلة نقد وتنوير، الكويت، ٢٠١٥.
- (١٤٥) علي حسين فليح، الجريمة المعلوماتية وأثرها على المجتمع، مجلة كلية القانون لجامعة بغداد، جامعة بغداد، المجلد ٢١، العدد ٤، ٢٠١٩.
- (١٤٦) علي وطفة، مآلات الصورة في العصر الرقمي، مجلة التقدم العلمي، مؤسسة الكويت للتقدم العلمي، الكويت، العدد ١٠٦، ٢٠١٩.

المصادر والمراجع:

- (١٤٧) عمار مصطفى الدوري، الجرائم الإلكترونية وتأثيرها على الهوية والقيم الاجتماعية لدى الشباب، مجلة العلوم التربوية والنفسية، الجمعية العراقية للعلوم التربوية والنفسية، بغداد، العدد ١١٨، ٢٠١٩.
- (١٤٨) فائق عبد الجبار ناجي، بثينة منصور الحلوي، العنف الرمزي، مجلة الآداب، جامعة بغداد، العدد ١٢٦، ٢٠١٨.
- (١٤٩) كريمة علاق، الهوية البديلة في لعبة الحياة الثانية: دراسة أنثوغرافية نفسية افتراضية على مجموعة من الشخصيات الافتراضية، مجلة جامعة القدس المفتوحة للأبحاث والدراسات التربوية والنفسية، المجلد ٨، العدد ٢٤، ٢٠١٨.
- (١٥٠) كمال بطوش، المكتبة الجامعية وتحديات ثورة التكنولوجيا الرقمية، مجلة المكتبات والمعلومات، ع ٢، ٢٠٠٢.
- (١٥١) مؤيد عبيد السعدي، شبكات التواصل الاجتماعي وأثرها في العلاقات الاجتماعية للأسرة العراقية، مجلة مركز بابل للدراسات الإنسانية، جامعة بابل، المجلد ١١، العدد ٢، ٢٠٢١.
- (١٥٢) محمد أحمد درويش، أحمد حسن محمد الليثي، فعالية بيئة تعلم معرفي سلوكي قائمة على الفضائل الاجتماعية في تنمية استراتيجيات مواجهة التمر الإلكتروني لطلاب المرحلة الثانوية، مجلة العلوم التربوية، الجزء ٠١، العدد ٠٤، ٢٠١٧.
- (١٥٣) ممدوح عواد العنزي، تصور تربوي مقترح للحفاظ على الهوية العربية في ضوء ثورة المعلوماتية، مجلة الباحث العلمي في التربية، العدد ١٩، ٢٠١٨.
- (١٥٤) ميسون حامد صالح العبيدي، العنف الرمزي في شبكات التواصل الاجتماعي: دراسة سوسيولوجية، مجلة آداب الفراهيدي، جامعة تكريت، العدد ٣٨، ٢٠١٩.
- (١٥٥) ناظم العبادي وآخرون، الجريمة السيبرانية في العراق دراسة ميدانية، مجلة JEMD، العراق، ٢٠٢٤.
- (١٥٦) نبراس جبار خلف محمد الحلفي، مشروع قانون مكافحة الجرائم الإلكترونية بين الواقع والطموح، مجلة الحقوق - الجامعة المستنصرية، بغداد، ٢٠٢١.
- (١٥٧) نورهان محمد الربيعي، الجريمة السيبرانية وآليات مكافحتها (دراسة مقارنة)، مجلة الفارابي للعلوم الإنسانية، المجلد ٣، العدد ١، ٢٠٢٤.

- (١٥٨) نوري سعدون عبد الله، العوامل الاجتماعية المؤثرة في ارتكاب الجريمة: دراسة ميدانية في سجن بغداد المركزي، مجلة جامعة الأنبار للعلوم الإنسانية، مج ٤، ع ٤، ٢٠١١.
- (١٥٩) هنيدي بن عطية بن عبدالمعطي البشري، الجرائم الإلكترونية وكيفية التعامل معها من وجهة نظر الشباب الجامعي، المجلة العلمية بكلية الآداب، جامعة طنطا، المجلد ٣٨، ٢٠٢٠.
- (١٦٠) وسيم فنينش، رشيد بوخالفه، الضغوط الاجتماعية الرقمية في الوسط الجامعي، مجلة الجامع في الدراسات النفسية والعلوم التربوية، المجلد ١٠، العدد ٢، ٢٠٢٥.
- (١٦١) ياسمينه بن عمار ونجيب بخوش، العنف من وسائل الإعلام إلى مواقع التواصل الاجتماعي: الفيسبوك كآلية جديدة للعنف الرمزي في البيئة الافتراضية، مجلة دراسات إنسانية واجتماعية، جامعة وهران ٠٢، المجلد ١١، العدد ٠٣، ٢٠٢٢.
- (١٦٢) يان ليرو، استعمال الهوية الرقمية يوجهه فعل نفسي: أنا صورة رمزية، مجلة الدوحة، العدد ١٤٥، ٢٠١٩.
- (١٦٣) يونس عرب، جرائم الكمبيوتر والانترنت - إيجاز في المفهوم والنطاق والخصائص والصور والقواعد الإجرائية للملاحقة والإثبات، ورقة عمل مقدمة إلى مؤتمر الأمن العربي ٢٠٠٢، أبو ظبي.

• المراجع الأجنبية:

- (164) Ghulam Muhammad Kundi, Allah Nawaz, and Robina Akhtar, Digital Revolution, Cyber Crimes and Cyber Legislation: A Challenge to Governments in Developing Countries," Journal of Information Engineering and Applications, Vol. 4, No. 4, 2014.
- (165) Nassima Mezaour, Abdel Hamid Djedid, and Djemaa Ouledhaimouda, Electronic Crime, IJTihad Journal on Legal and Economic Studies, Vol. 10, No. 1, 2021.
- (166) Palfreyman, David, and Muhamed Al Khalil, "'A Funky Language for Teenzz to Use': Representing Gulf Arabic in Instant Messaging," Journal of Computer-Mediated Communication, vol. 9, no. 1, 2003.
- (167) Touati, Armand, & Enriquez, Eugène, Violences: De la réflexion à l'intervention, Éditions Érès, Toulouse, 2004.

الْمَلَأَحِقُ

ملحق (استمارة الاستبيان)

م / استمارة استبيان الخبراء (المحكمين)

أساتذتي الكرام... تحية طيبة

تروم الباحثة إجراء دراسة ميدانية بعنوان: (الجريمة الإلكترونية والعنف الرمزي: دراسة ميدانية في مدينة الحلة) وهي جزء من متطلبات نيل درجة الماجستير في علم الاجتماع. تهدف الدراسة بشكل أساسي إلى تسليط الضوء على الأنماط المستحدثة للجريمة في الفضاء الرقمي وكيفية تحولها إلى أدوات لممارسة الهيمنة أو العنف الرمزي ضد الضحايا.

أهداف الدراسة:

- ١- تشخيص أنماط وانتشار الجريمة الإلكترونية في مدينة الحلة والعوامل المرتبطة بها.
- ٢- تحليل مظاهر وآليات العنف الرمزي الرقمي وآثاره على الفئات المستهدفة.
- ٣- استكشاف أثر التحول الإلكتروني في النسق القيمي والضبط الاجتماعي وسبل الحد منه..
- ٤- تقييم دور التشريعات والمؤسسات الاجتماعية في مواجهة الجريمة الإلكترونية والعنف الرمزي الرقمي.

المفاهيم الأساسية للدراسة:

١- الجريمة الإلكترونية: هي كل سلوك غير قانوني يتم باستخدام الوسائل التقنية أو شبكة الإنترنت، يستهدف المساس بكيان الأفراد أو ممتلكاتهم أو سمعتهم بهدف تحقيق مكاسب مادية أو معنوية غير مشروعة.

٢- العنف الرمزي: هو عنف ناعم وغير فيزيائي، يمارس عبر اللغة والصورة والرموز الرقمية، يهدف إلى فرض الهيمنة، أو الإقصاء الاجتماعي، أو الحط من شأن الآخرين وجعلهم في حالة استلاب وخضوع، وغالباً ما يُمارس دون وعي كامل من الضحية بخطورته في بدايته.

الأساتذة الأفاضل:

نظراً لما تتمتعون به من خبرة أكاديمية وبإعطاء طویل في البحث السوسيولوجي، أضع بين أيديكم فقرات الاستمارة، راجياً من حضراتكم التفضل بالاطلاع عليها وإبداء آرائكم ومقترحاتكم القيمة من حيث (وضوح العبارات، ملاءمتها للمفهوم، وانتمائها للمحور) لغرض تعديلها وضبطها علمياً.

مع خالص الشكر والامتنان لتعاونكم العلمي

المشرف

أ. د. ثائر رحيم كاظم

الباحثة

ريام نسيم حسين

المحور الأول: البيانات الديموغرافية واستخدام الإنترنت

- ١- الجنس : () ذكر () أنثى
- ٢- الفئة العمرية: () ١٨-٢٥ () ٢٦-٣٥ () ٣٦-٤٥ () ٤٦ فأكثر
- ٣- المستوى التعليمي : () ابتدائي () ثانوي () دبلوم () بكالوريوس () دراسات عليا
- ٤- الحالة الاجتماعية : () أعزب () متزوج () مطلق () أرمل
- ٥- المهنة : () موظف حكومي () قطاع خاص () عمل حر () عاطل () أخرى
- ٦- عدد ساعات استخدام الإنترنت يومياً: () ١-٣ ساعة () ٥-٨ ساعة () ٩-١٢ ساعة () ١٣-١٦ ساعة

- ٧- أكثر منصة تستخدمها : () فيسبوك () انستغرام () تيك توك () تلغرام () أخرى
- ٨- رتب دوافع استخدامك لوسائل التواصل حسب الأهمية ويحق لك اختيار أكثر من إجابة
() التواصل الاجتماعي () الترفيه () متابعة الأخبار () العمل () التعليم

المحور الثاني: الجريمة الإلكترونية وأنماطها وأسبابها الاجتماعية

- ٩ - هل سبق أن تعرضت لجريمة إلكترونية؟ () نعم () لا
- ١٠ - إذا كانت الإجابة نعم، ما نوعها (لك حق اختيار أكثر من خيار) ؟ () اختراق حساب () ابتزاز () تشهير () انتحال شخصية () احتيال مالي
- ١١ - هل تعتقد أن الجريمة الإلكترونية في مدينة الحلة في تزايد؟ () نعم () لا () لا أعلم
- ١٢ - ماهي العوامل المسؤولة عن انتشار الجرائم الإلكترونية في المجتمع (لك حق الاختيار أكثر من خيار):
() البطالة وفراغ الشباب.
() ضعف الوازع القيمي والأخلاقي.
() السعي وراء الربح المادي السريع.
() غياب الرادع القانوني الصارم.
- ١٣ - ما هي اشكال (العنف الرمزي) الأكثر شيوعاً في الفضاء الرقمي بالحلة؟ (لك حق الاختيار أكثر من خيار):
() السخرية والتنمر الإلكتروني.

ملاحق الدراسة :

- () الإقصاء والنزب الاجتماعي الرقمي.
- () التشهير بالسمعة العائلية (الوصم).
- () التهديد بكشف الخصوصيات.
- ١٤- هل ترى أن قلة التوعية الأسرية تعد عاملا مؤثرا في زيادة المخاطر الإلكترونية؟ () نعم () لا
- ١٥- في حال كانت الإجابة ب (نعم)، ما هي أسباب ضعف هذه التوعية من وجهة نظرك؟ (يمكنك اختيار أكثر من إجابة:
- () فجوة الأجيال وصعوبة مواكبة الآباء للتطور التقني السريع.
- () انشغال الوالدين بمتطلبات الحياة اليومية وضيق الوقت.
- () نقص المعرفة الرقمية لدى أولياء الأمور حول وسائل الحماية والأمان.
- () غياب الحوار الفعال والصراحة بين أفراد الأسرة.
- () قلة البرامج التوعوية الموجهة للأسر من قبل وسائل الإعلام والمؤسسات التعليمية.
- () أخرى تذكر
- ١٦- هل تعتقد أن الفقر (أو الوضع الاقتصادي المتدني) يعد عاملا مساعدا في انتشار الجريمة الإلكترونية؟
- () نعم () لا
- ١٧- هل تسهم سهولة إنشاء الحسابات الوهمية (أو المزيفة) على منصات التواصل في زيادة معدلات الجريمة الإلكترونية؟ () نعم () لا
- ١٨- ما مدى ثقتك في قدرة الأجهزة الأمنية والجهات المختصة على الحد من الجرائم الإلكترونية؟
- () نعم () لا () إلى حد ما
- ١٩- هل سبق أن أبلغت عن جريمة إلكترونية؟ () نعم () لا
- ٢٠- إذا لم تبلغ، ما السبب؟ () الخوف () عدم الثقة بالقانون () الخجل الاجتماعي () لا أعرف الإجراءات
- ٢١- ما الفئة الأكثر عرضة للجريمة الإلكترونية؟ () النساء () الشباب () الأطفال () الجميع

المحور الثالث: الجريمة الإلكترونية في السياق العراقي

- ٢٢- هل لديك معرفة بالتشريعات الخاصة بالجرائم الإلكترونية في العراق؟ () نعم، بشكل كامل () نعم، بشكل جزئي ، () لا
- ٢٣- هل ترى أن التشريعات الحالية كافية؟ () نعم () لا () إلى حد ما
- ٢٤- هل تعتقد أن ضعف تطبيق القانون يساهم في تشجيع الجناة على ارتكاب الجريمة الإلكترونية؟ () نعم () لا
- ٢٥- هل ترى أن بطء الإجراءات القانونية والقضائية في قضايا الجرائم الإلكترونية يدفع الضحايا إلى التنازل عن حقوقهم؟ () نعم () لا
- ٢٦- هل ترى أن وسائل الإعلام العراقية (والمنصات الرقمية المحلية) تسلط الضوء بشكل كاف على التوعية بمخاطر الجريمة الإلكترونية؟ () نعم () لا
- ٢٧- هل تلعب العادات والتقاليد السائدة في المجتمع دوراً في منع الضحايا من الإبلاغ عن الجرائم الإلكترونية؟ () نعم () لا
- ٢٨- إذا كانت الإجابة نعم، ما هو العامل الاجتماعي الأبرز الذي يمنع الضحية من الإبلاغ؟ (اختر إجابة واحدة تمثل السبب الرئيسي بالنسبة لك :
- () الخوف من الفضيحة الاجتماعية (وصمة العار)
- () الضغط والرفض الأسري
- () الخوف من التهديد والعنف العشائري
- () عدم الثقة بسرّية الإجراءات الأمنية
- ٢٩- هل ترى أن ضعف الثقافة الرقمية (الاستخدام غير الآمن للتكنولوجيا) لدى الشباب يساهم في زيادة عدد الضحايا؟ () نعم () لا
- ٣٠- هل تعتقد أن فئة النساء في مجتمعنا هي الأكثر عرضة للابتزاز الإلكتروني مقارنة بالرجال؟ () نعم () لا () إلى حد ما
- ٣١- ماهي معوقات الحد من الجريمة الإلكترونية في العراق (ويحق لك اختيار أكثر من إجابة)
- () القصور في التشريعات والقوانين الخاصة بالأمن السيبراني.

- () تدني مستوى الوعي الرقمي والأمني لدى أفراد المجتمع.
- () الفساد الإداري والواسطة التي قد تحمي بعض الجناة.
- () قلة الكوادر الأمنية المتخصصة في التحقيق التقني (الأدلة الجنائية الرقمية).
- () الخوف من الملاحقة العشوائية أو المجتمعية في حال تصعيد القضية قانوني.

المحور الرابع: أدوات العنف الرمزي وآلياته في الفضاء الرقمي

- ٣٢- هل تعرضت سابقاً لأي شكل من أشكال الإساءة اللفظية أو النفسية عبر الإنترنت؟ () نعم () لا
- ٣٣- في حال كانت الإجابة بـ (نعم)، ما هو الشكل الأبرز لتلك الإساءة؟ (يمكن اختيار أكثر من خيار)؟
- () السخرية والتهمك () الشتائم والقذف الصريح () التمرر الإلكتروني () التمييز (على أساس الجنس، الدين، أو المنطقة) () تشويه السمعة ونشر الشائعات.
- ٣٤- هل تؤيد فكرة أن الصور المفبركة ومقاطع الفيديو المجتزأة تُستخدم كأدوات أساسية للإساءة وتشويه السمعة؟ () نعم () لا
- ٣٥- هل تعتقد أن التعليقات والميمز (Memes) الساخرة المتداولة تدرج تحت مفهوم (العنف الرمزي)؟
- () نعم () لا
- ٣٦- ما هي الوسائل التالية حسب شدة ممارسة (العنف الرمزي) عبرها في مجتمع الحلة (لك حق الاختيار أكثر من خيار):
- () التعليقات العامة (Comments).
- () الرسائل الخاصة (In-box).
- () الصور المفبركة (Photoshop).
- () مقاطع الفيديو المجتزأة.
- ٣٧- ماهي الآثار المترتبة على (العنف الرمزي) حسب خطورتها من وجهة نظرك (لك حق الاختيار أكثر من خيار):
- () تدهور الصحة النفسية (قلق، اكتئاب).
- () العزلة والانسحاب الاجتماعي.
- () تشويه السمعة والمكانة الاجتماعية.

() التحريض على العنف المادي (الجسدي).

٣٨- ماهي الفئات التالية حسب درجة تعرضها للاستهداف بالعنف الرمزي الرقمي (لك حق الاختيار اكثر من خيار):

() النساء والفتيات.

() الشخصيات العامة والمشاهير.

() الشباب والمراهقون.

() الأقليات أو الفئات ذات الآراء المختلفة.

٣٩- من وجهة نظرك، ما هو الدافع الرئيسي وراء ممارسة الأفراد للعنف الرمزي في الفضاء الرقمي؟ (يمكن اختيار أكثر من خيار)

() الرغبة في تصدّر المشهد وحصد التفاعل والمشاهدات (التريند).

() تصفية الخلافات الشخصية أو الفكرية والسياسية.

() غياب الرقابة القانونية والشعور بالأمان خلف الشاشات والحسابات الوهمية.

() التسلية والترفيه دون إدراك لخطورة الأثر النفسي على الآخرين.

المحور الخامس: التحول الإلكتروني وتفكك النسق القيمي

٤٠- هل التحول الإلكتروني غير منظومة القيم الاجتماعية؟ () نعم () لا () إلى حد ما

٤١- هل قلل من احترام الخصوصية؟ () نعم () لا

٤٢- هل ترى أن العنف الرمزي الرقمي أصبح مقبولاً اجتماعياً (كالمزاح الساخر) في بيئة مدينة الحلة؟

() نعم، أصبح عادياً () لا، ما زال مرفوضاً () إلى حد ما

٤٣- ماهي العوامل التالية حسب دورها في (تراجع الضبط الاجتماعي) داخل الفضاء الرقمي (لك حق الاختيار اكثر من خيار):

() ضعف التشريعات القانونية الرادعة.

() غياب الرقابة الأسرية على الأبناء.

() تراجع سلطة العرف والتقاليد الاجتماعية.

() سهولة التخفي خلف الهويات الوهمية.

٤٤- ماهي الآثار المترتبة على طغيان العلاقات الافتراضية على الروابط الواقعية (لك حق الاختيار اكثر من خيار):

- () ضعف التماسك الأسري والصلات العائلية.
- () تآكل منظومة القيم التقليدية (مثل الحياء، الاحترام).
- () استبدال لغة الحوار بالنتنر والصدام الرقمي.
- () زيادة العزلة الاجتماعية في الواقع المعاش.
- ٤٥- تأثير التحول الإلكتروني على القيم هو () إيجابي () سلبي () إيجابي وسلبي معاً
- ٤٦- هل الأسرة ما زالت قادرة على الضبط القيمي؟ () نعم () لا () إلى حد ما
- ٤٧- ماهي أهم الإجراءات للحد من تفكك النسق القيمي (لك حق الاختيار اكثر من خيار):
- () تشديد القوانين والجرائم الإلكترونية.
- () تفعيل دور التربية الأسرية والرقابة الأبوية.
- () إدراج مادة (الأخلاق الرقمية) في المناهج التعليمية.
- () حملات التوعية المجتمعية والتقنية.
- ٤٨- برأيك، ما هي المؤسسة الأكثر تأثيراً في مواجهة (العنف الرمزي) الناتج عن الجريمة الإلكترونية؟
- اختارها حسب الأهمية

() المؤسسة الدينية () المؤسسة العشائرية () المؤسسة الأسرية والتربوية و التعليمية () المؤسسة الأمنية

Abstract

Following 2003, the society of Al-Hillah city witnessed a wide technological openness accompanied by rapid social and cultural transformations that contributed to the emergence of new patterns of digital deviance, primarily cybercrime and digital symbolic violence. The research problem lies in analyzing the relationship between these two phenomena and uncovering their impact on the value system as well as the effectiveness of social and legislative control institutions in the local community. This is especially critical given the continuous expansion of social media platform usage, weak digital literacy, and legislative challenges associated with cyberspace. Accordingly, the central question of the study is to identify the reality of the spread of cybercrime and digital symbolic violence in Al-Hillah, and to determine their impact on the value system and the efficacy of social and legislative control institutions.

The study aimed to achieve a set of objectives, including diagnosing the patterns of cybercrime and the factors contributing to its spread; analyzing the manifestations of digital symbolic violence alongside its psychological, social, and behavioral effects exploring the impact of digital transformation on the local value system; measuring the effectiveness of familial and social control in guiding digital space usage; evaluating the role of legislation and security measures in limiting digital deviance; and monitoring respondents' attitudes when exposed to cybercrime while uncovering the reasons behind reporting it or refraining from doing so.

Methodologically, this study falls under descriptive research, adopting a descriptive-analytical approach. It utilized a questionnaire and structured interviews as primary data collection tools. The study was applied to a non-probability convenience sample of 400 male and female respondents among active young internet and social media users in Al-Hillah city—a sampling method chosen due to its suitability for the nature of the studied community and the difficulty of defining its entire population.

The study reached several key findings, most notably that the increased use of smartphones and social media platforms, along with the ease of creating fake accounts and the evolution of electronic fraud methods, has contributed to rising cybercrime rates. Additionally, the results indicated that unemployment and youth leisure time act as catalysts for certain forms of digital deviance, and that digital symbolic violence has become highly prevalent through sarcastic comments, cyberbullying,

Abstract

and verbal abuse—consequently leading to psychological and social impacts such as anxiety, social isolation, and reputational damage. The study also revealed that women and girls are among the groups most vulnerable to specific forms of cybercrime. Furthermore, it showed indications of an increasing social acceptance of certain types of digital symbolic violence, often perceived as normal behavior or a form of "online banter." These findings highlight the urgent need to enhance digital literacy, activate the roles of social control institutions, and develop legal legislation and security procedures to counter digital crimes and deviance and mitigate their impacts on society.

Republic of Iraq
Ministry of Higher Education
and Scientific Research
Al-Qadisiyah University
College of Arts
Department of Sociology
Graduate Studies



CYBERCRIME AND SYMBOLIC VIOLENCE

(A Sociological Study in the City of Hillah)

A Master's thesis submitted by the student

Riam Naseem Hussein

*To the Council of the College of Arts / University of Al-
Qadisiyah, as part of the requirements for obtaining a
Master's degree in Sociology*

Supervised by

Prof. Dr. Thaer Rahim Kadhim

1448 A.H

2026 A.D